



www.moc.gov.sy

المدينة العربية

حلب

في العصر العثماني

(من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر)



تأليف: أنـــدره ريمـــون

ترجمة: د. ملكة أبيض

المدينـــة العربيـــة
حلب
في العصر العثماني

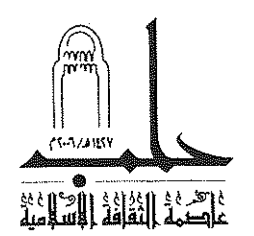
(من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر)

الإشراف العام

د. علي القيّم

مكتبة عمار علي السمر

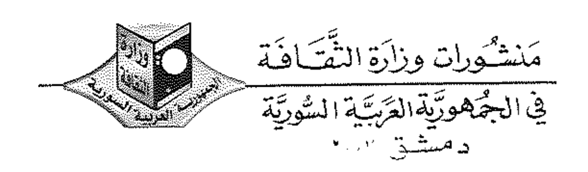
وزارة الثقافة
مديرية إحياء ونشر التراث العربي
إحياء التراث العربي
(١٤٩)



المدينة العربية حلب في العصر العثماني

(من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر)

تأليف : أندره ريمون
ترجمة : د. ملكة أبيض


منشورات وزارة الثقافة
في الجمهورية العربية السورية
دمشق ٢٠٠٧

عنوان الكتاب بالفرنسية

André Raymond

La ville Arabe, Alep,

À L'Epoque ottomane

(XVI - XVIII- siècles)

Damas -1998

المدينة العربية حلب في العصر العثماني : من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر = La ville arabe Alep á l'époque ottomane / تأليف أندره ريمون ؛ ترجمة ملكة أبيض .- دمشق : وزارة الثقافة، ٢٠٠٧ .- ٢٢٤ ص ؛ ٢٤ سم .-

(إحياء التراث العربي ؛ ١٤٩)

١- ٩٥٦,١٠٠٨١ ر ي م   م   ٢- ٩٥٦,١٣١ ر ي م   م

٣- العنوان   ٤- ريمون   ٥- أبيض   ٦- السلسلة

مكتبة الأسد

تقديم الكتاب

يبدو أن أندره ريمون وجد، خلال السنوات العشر التي شغل فيها إدارة المعهد- مرتين متتاليتين- بالرغم من الاضطرابات السياسية والعسكرية التي زعزعت الشرق الأوسط ودوّخت حتى أكثر الناس صفاء.. يبدو أنه وجد في دمشق دوافع جديدة ليجعل دراسات الاستشراق تتحرر من الانحياز الاستعماري الذي أضعف نتائجها لفترة طويلة، كما يبدو أنه استرجع هنا، في المعهد الفرنسي للدراسات العربية بالتحديد، إرث جان سوفاجيه الذي كان أحد الأوائل الذين طالبوا علم الآثار الحضري، والاستقصاء الوثائقي، بأن يعملا معاً لإكسابنا مناعة ضد أنصاف الحقائق التي تقدمها الكتابات التأويلية، وأن يشاركا في قيادتنا إلى الوقائع ذاتها [١].

---

(١) هكذا عبّر سوفاجيه عن نفسه في المحاضرة الافتتاحية التي ألقاها في «كوليج دوفرانس» في ١٥ آذار/ مارس ١٩٤٦ (الكتاب التذكاري، ج. سوفاجيه، دمشق، ١٩٥٤، ص ١٧١): «إننا سنعنى [........] بجميع جوانب النشاط الإنساني التي لم يُعرها المؤلفون اهتماماً في القرون الوسطى، بالرغم من أنها هي التي تصنع نسيج التاريخ الصامت، وهي تحتل الآن، لهذا السبب، المقام الأول في اهتماماتنا، إنها: المؤسسات الحكومية والخاصة، والحياة الاقتصادية، والتقنيات، والوقائع الحضارية المادية، والنشاط الفكري الذي غالباً ما يتحكم في كل ما عداه أو يلخصه.. سنعمل بكل ما نستطيع على متابعة البشر عن قرب، في حياتهم اليومية، وفي أعمالهم ومشاغلهم، دون أن تغيب عن أبصارنا التحولات التي ألمت بأشكال الحياة وبالمثال الذي تصدر عنه (كما يحب الغربيون أن يفعلوا حين يتعلق الأمر بثقافات مختلفة عن ثقافتهم)، (المصدر نفسه، ص ١٧٠).

لقد أدار اندره ريمون المعهد الفرنسي للدراسات العربية من ١٩٦٦ إلى ١٩٧٥، ووجد نفسه في قلب نتاج سوفاجيه ذي البدايات الغزيرة، فتابعه وناقشه نقاشاً هو في حد ذاته متابعة، لقد التقط المبادئ التي وضعها سوفاجيه، ولكنه امتنع عن استخلاص النتائج التي توصل إليها، تلك النتائج التي تظهر توسع المدن في العصر العثماني، وأكد الاتجاه، وأغناه بحجج جديدة، دفع بها حتى التوصل إلى نتائج مناقضة لتلك التي بقي سوفاجيه متعلقاً بها بالرغم من ذلك، كانت تلك المبادئ تفضي إلى مالم يؤكده أي كتاب أفضل مما فعلت أطروحة اندره ريمون «حرفيون وتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر»، والتي نحتفل اليوم بالعيد الخامس والعشرين لطباعتها، ومفادها: أن تراجع العالم العثماني لم يكن أكبر مما كانت تشهده المدينة العربية من فوضى في تلك الفترة.

لمَ لا نعترف بنتاج مؤرخ ندين له اليوم بفهم أفضل لأربعة قرون من تاريخ العرب؟

لمَ لا نعترف بنتاح مدير يدين له المعهد الفرنسي ذاته، بأنه أكسبه لدى العرب، قدراً أكبر من المعرفة، وفهماً أفضل؟

لماذا لا نتصور في المدينة، والتي عنَت الكثير لسوفاجيه، لقاءً حقيقياً بين هذا المؤرخ وأندره ريمون؟

هذه الصفحات التي كرَّس معظمها لحلب في العصر العثماني، ستساعدنا على ذلك.

دومينيك ماليه

مدير المعهد الفرنسي للدراسات العربية

تمهيد

يكرّم المعهد الفرنسي للدراسات العربية اليوم، اندره ريمون، الذي كان مديراً له لفترة طويلة، سهر بعناية على المستوى الجيد لمطبوعاته، وزاد في مقتنيات مكتبته الغنية أصلاً، وقدّم خدمات جلّى، ولا سيما فتح باب المكتبة للباحثين والطلاب السوريين الذين تمكنوا بفضل ذلك من الإفادة بحرية من مصادر ثمينة.

لقد جعل أندره ريمون من المعهد الفرنسي بدمشق الملتقى الذي ما يزال قائماً، وهو أول من دشن سياسة الانفتاح هذه، التي بنيت عليها صداقتنا الحميمة.

وانطلاقاً من قناعته بأهمية الانفتاح الثقافي، عرف كيف ينشئ تعاوناً مثمراً مع جامعة دمشق في بداية السبعينيات، تلك الفترة التي شهدت ولادة الدراسات العليا في قسم التاريخ، والتي كانت تعد للدكتوراه، وقد درّس في هذا الإطارسنوات عديدة، طرائق البحث في التاريخ الاقتصادي والسياسي، ملحاً على ما يستطيع الباحث أن يجنيه من الدراسة الدقيقة لسجلات المحاكم، لفهم تاريخ المدن العربية على نحو أفضل.

وفي دمشق بالذات، طبع اندره ريمون، منذ خمسة وعشرين عاماً، أطروحته: حرفيون وتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر، وهذا المؤلَّف المتميز يدشن طريقة للبحث تجمع بين دراسة السجلات ومراجعة مصادر أخرى، مخطوطة ومطبوعة، وعن طريق ذلك، تلقي ضوءاً جديداً على التاريخ الاقتصادي والسياسي لواحدة من أكبر المدن العربية خلال فترة بقيت مهملة حتى الآن، وهي الفترة العثمانية.

لقد جعل اندره ريمون دراسته تنصب على البنية الاقتصادية والاجتماعية لنقابات الحرفيين، وأوضح أهمية التجارة الدولية في تكوين ثروات التجار الكبار، وقدّم بذلك ما سيصبح نموذجاً لدراسة المجتمعات الحضرية في العالم العربي.

هذا المؤلَّف المتميز يمثل الاتجاه التجديدي للمدرسة التاريخية الفرنسية التي استطاعت أن تجمع بنجاح بين العلوم الاجتماعية والاقتصادية في دراسة العالم العربي.

والدراسات التي جُمعت هنا، بمبادرة سعيدة من المعهد الفرنسي بدمشق تنقل تطبيق هذه الطريقة إلى حلب، ففي سبيل وضع نصوص متناثرة بين مطبوعات عدة تحت أنظار القارئ، طلب المعهد الفرنسي للدراسات العربية من اندره ريمون أن يختار بنفسه، من بين أعماله الخاصة خلال العشرين سنة الأخيرة، عدة دراسات تتناول بصورة خاصة حلب في العهد العثماني، وهذا هو الموضوع الرئيس في هذا المؤلَّف، على أن المؤلِف أضاف نصاً جديداً عن المسيحيين في حلب، وانتشار جاليتهم، وأساليب اندماجهم في المجتمع الحلبي.

من خلال الفحص الدقيق للأنشطة الاقتصادية، وشبكة الطرق المدينية، وأسلوب حياة السكان وسلوكهم الاجتماعي، تظهر العديد من الدراسات أن تطور حلب، الذي ينظر إليه غالباً على أنه فوضوي، يقوم - على العكس من ذلك- على منطق صارم.

أضف إلى ذلك أن اندره ريمون يكرس مقالاً لديموغرافية السكان والفئات الاجتماعية في حلب، ويدرس في مقال آخر الأسباب الاجتماعية- الاقتصادية التي تكمن وراء الصدامات التي قامت بين الأشراف والانكشارية.

ويلاحظ وجود صفحات حرصت على التعريف بأماكن مزاولة الأنشطة الاقتصادية في الأبنية العامة والخاصة، كالخانات والأسواق وعلى تحديد مواضع الإقامة الخاصة ببعض الفئات الاجتماعية، وأخرى إشارت إلى أثر التجارة الدولية

والإقليمية والمحلية في توزيع الأنشطة الاقتصادية ، مما يلقي الضوء على الطبيعة المعقدة للتبادلات الاقتصادية بين المدينة والريف.

كما عرض المؤلّف للعلاقة بين الثراء التجاري للمدن وتوسعها خارج الأسوار مستشهداً على ذلك بانتقال المدابغ إلى محيط المدن. وتقدم دمشق وحلب بين القرنين السادس عشر والعشرين أمثلة ذات دلالة خاصة بهذا الصدد.

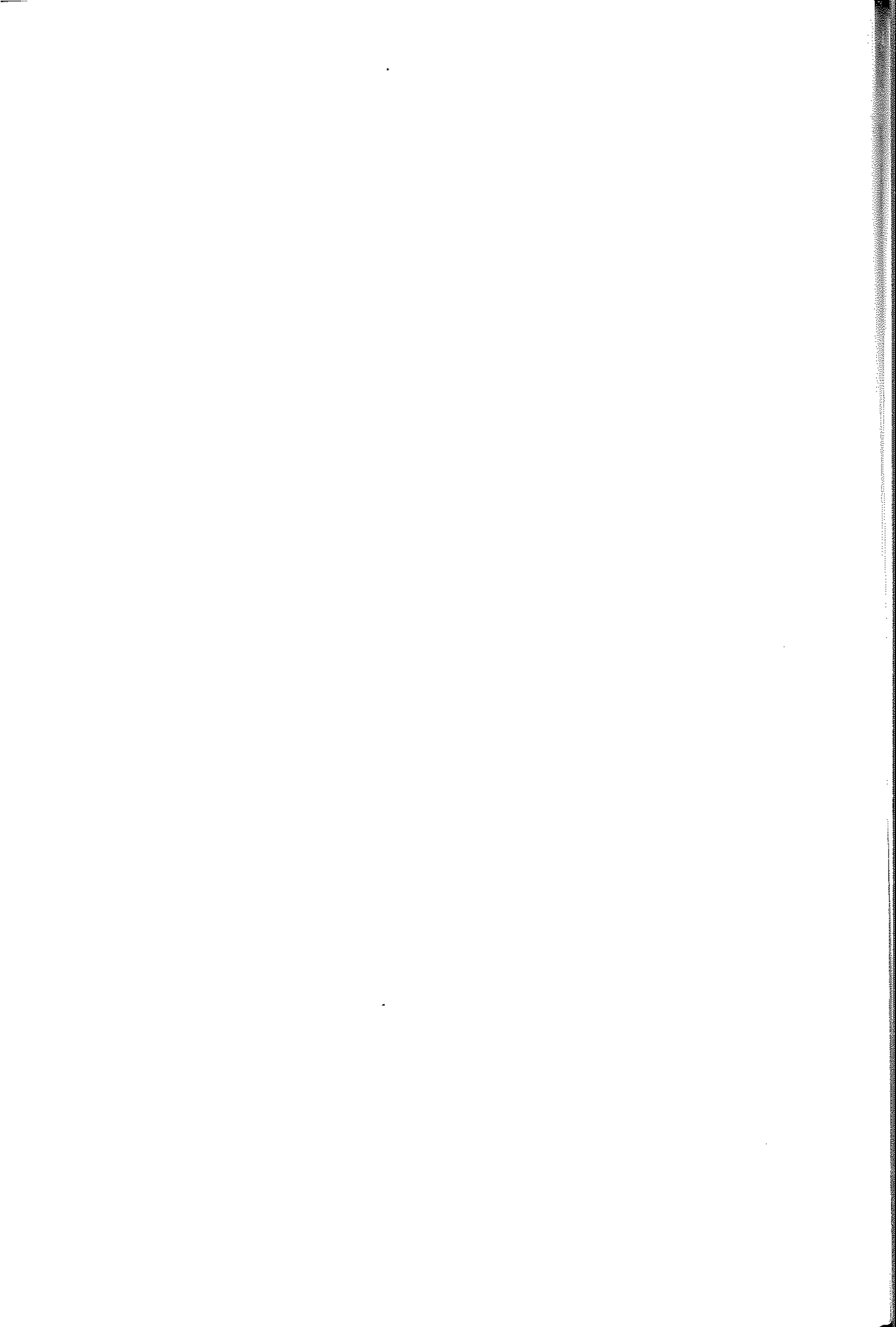
يلاحظ أيضاً ، أن المؤلّف يلح على الدور الذي كانت الأوقاف- الخيرية والأهلية- تؤديه في بنية المدينة العربية: ذلك أن الأبنية الموقوفة، والمرتبطة بالأنشطة الدينية والثقافية والخيرية، داخل المدن وخارجها، أسهمت في تكوين مساحات خاصة بالأنشطة الاقتصادية، وهكذا فإن الخانات كانت- في معظمها- أموال وقف، وكان دخلها يعود إلى الأنشطة الدينية والثقافية، وكانت، باستقطابها للتجارة الدولية، تؤدي دوراً هاماً في نمو المد ن وتمركز الثروات (ولاسيما فيما يتعلق بتجارة الحرير والبن)، كما حصلت الأنشطة الحرفية المحلية على التشجيع (ولاسيما النسيج) ، وكان إنتاج هذه الأنشطة يسيطر على أسواق عديدة داخل الإمبراطورية العثمانية، وخارجها أيضاً.

في الختام ، أرجو أن تكون هذه المقدمة الصغيرة فرصة لأعرب لاندره ريمون عن اعترافي الصادق بما علّمني، وللمعهد الفرنسي بدمشق عن التقدير العميق الذي يوحي به عمله الجوهري للعرب، بعامة، ولنا نحن الجامعيين والباحثين، بخاصة.

عبد الكريم رافق

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر للعالم العربي

رئيس قسم التاريخ في جامعة دمشق سابقاً



الفصل الأول

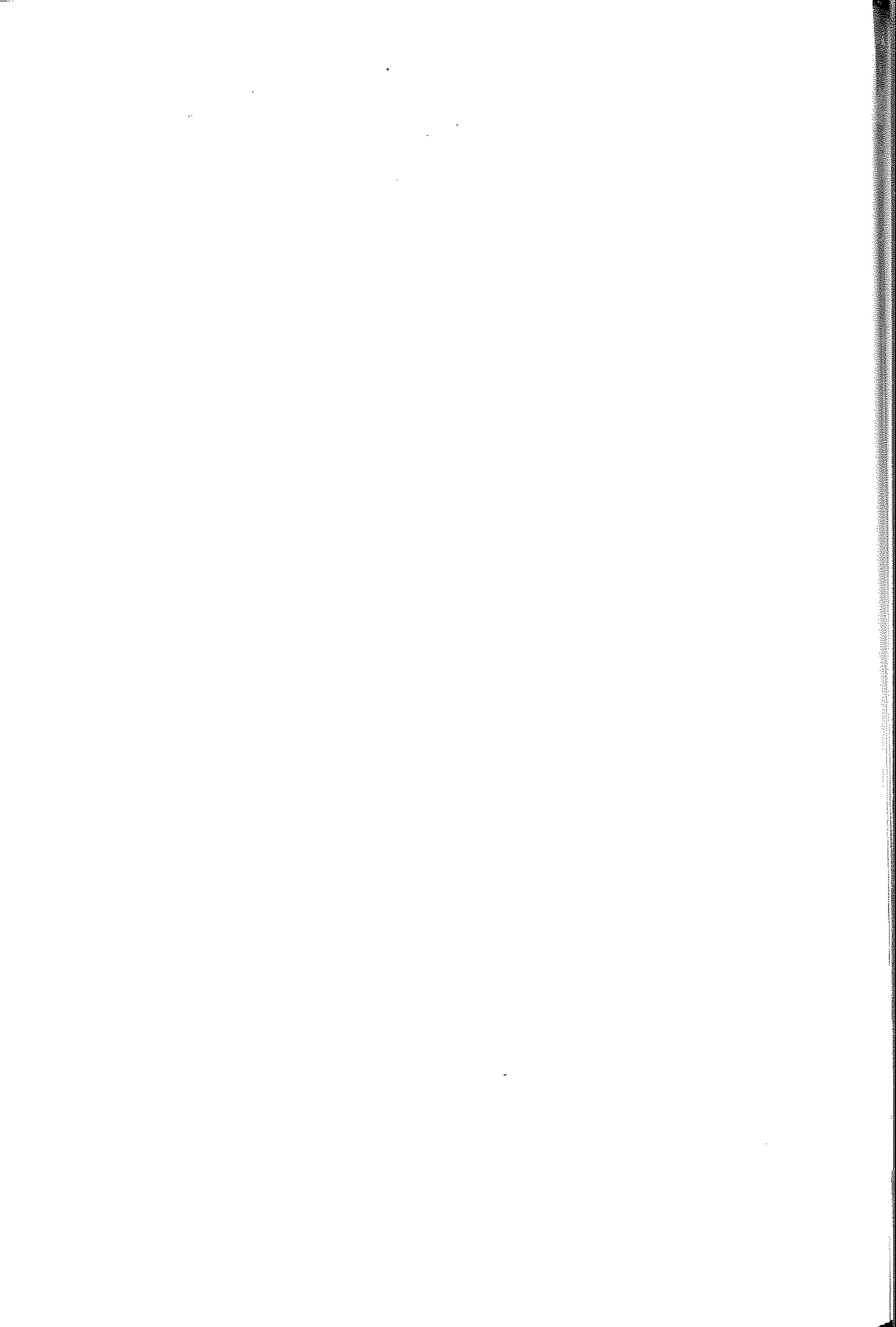
مدينة إسلامية ، مدينة عربية:
أساطير استشراقية وبحوث حديثة

دراسة مستخلصة من:

G- L,Biget et J- cl Hervé(éd.)

Panoramas urbains.Situation de l'histoire des villes,

Fontenay / Saint- cloud, ENS,1995,P.309-336



الاستشراق ومفهوم المدينة الإسلامية:

علينا أولاً ألا نعزو إلى تعصب فرنسي متطرف، تلك الملاحظة المبدئية القائلة بأن المفهوم الكلاسيكي للمدينة الإسلامية هو من صنع فرنسي إلى حد بعيد، فوجهة النظر هذه تؤكدها الإفاضات الهامة التي كرسها ستيفن همفريز Stephen Humphreys للموضوع (في كتابه: التاريخ الإسلامي) وإشارته العلنية إلى «التقليد الفرنسي العظيم بشأن دراسات الحواضر الإسلامية»، وأول المقالات بحسب الأصول، في هذا المجال تنسب إلى المدرسة الفرنسية في الجزائر، والتي يمثلها الأخوة مارسيه Marçais (فقد طبع ويليام مارسيه «الدراسات الإسلامية» والحياة الحضرية، عام 1928) وتابعتها، في الثلاثينيات، مدرسة دمشق (جان سوفاجيه وجاك ويليرس (Jean Sauvaget et jacques weuleresse) ويبدو، بصورة عامة أن مشكلات الحياة الحضرية لقيت اهتماماً خاصاً من الباحثين الفرنسيين، كما يظهر من سلسلة الدراسات الرائعة في معظمها، والمكرسة للمدن، والتي طبعت خلال الوجود الفرنسي على الضفاف الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط: بدءاً من «مراكش» لجاستون دوفردون Gaston Deverdun إلى «حلب» لـ جان سوفاجيه، مروراً بـ «الرباط» لـ ج. كاييه J. Caillé و «فاس» لروجيه لوتورنو Roger Le tourneauو «الجزائر» لـ رونيه ليسبيس Lespès.René. كما أننا ندين لـ مارسيل كليرجه Marcel clergé بكتابه الشهير عن «القاهرة»، في وقت كان ظل اللورد كرومر ما يزال يحوّم فوقها، ويستمر بعض الوقت قبل أن يظهر مقال جوستاف فون جرونباوم G.v. Grunbaum«بنية المدينة الإسلامية» (1955)، ذلك المقال الذي يلخص تطور «مذهب» أبرزت جانيت أبو لغد سلسلة أعلامه المتتابعين (الإسناد فيه) مؤخراً، انطلاقاً من مؤلفات الأباء المؤسسين في «المدينة

الإسـلامية» (1987)، لذلك كـان من الطبـيـعي أن أصف التكوين الأول لـهـذه المجـمـوعـة من المـدونـات بمـلامح مـسـتـعـارة من الاسـتـشـراق الفـرنسي والمستشرقين الفرنسيين.

إن المذهب التقليدي للاستشراق بشأن المدينة الإسلامية والعمران الإسلامي يندرج بصورة طبيعية في مفهومه الأساسي القائل بأن الإسلام بصفته ديناً شاملاً ومؤسساً لجميع جوانب حياة الشعوب المنضوية تحته، يحدد كلياً جميع الظواهر التي تتجلى في حضارة الشعوب الإسلامية.

لقد أصاب روبير ايلبير Robert Ilbert بهـذا الصدد حين كتب قـائلاً «لأن معظم المستشرقين سلّموا من البداية بالدور الرئيس للإسلام في تشكيل المكان الذي وجـده المسلمـون لدى وصـولهـم»، فـإن علينا ألا ندهش إذا رأينا إشـارات إلى الإسلام، بصورة طبيعية، لدى الكلام عن المؤسسات، وتنظيم الحياة السياسية، والأنشطـة الاجتماعية والاقـتصاديـة، وحتى عن البـنية الفيـزيقية للمدينة، التي لا يمكن أن توصف في هذه الظروف إلا بـ «المُسلمة».

هذه الناحية معروفة جداً حتى أنه لا حاجة بنا للتركيز عليها بدرجة أكبر، وما يفيدنا هنا أن نفهم البيئة الفكرية والسياسية التي عاش فيها المنظِّرون (الفرنسيون في هذه الحالة) للمدينة المسلمة، تلك البيئة التي استطاعت تلوين التصور الذي تكوّن لديهم للموضوع الذي كانوا بصدد دراسته.

ولنلاحظ ، بادئ ذي بدء، أن الاسـتـعـمـار الفـرنسي انتـشـر في الجـزائر وتونس، ثم في المشرق، في بقاع حملت في الماضي طابع الحضارتين القديمتين: اليونانية والرومانية، لذلك فإن التمدن القديم الذي تمتد تحت أبصار الباحثين عدة نماذج منه (من تمجاد إلى تدمر)، لا يمكن إلا أن يحدث في نفوسهم انطباعاً سحرياً يتضح بجلاء في مؤلفات مؤرخ مثل سوفاجيه: فقد كرّس هذا المؤرخ شطراً هاماً من

نتاجه لإبراز الآثار الرائعة للتمدين القديم والتي لا تزال ماثلة للعيان في التنظيم الحديث للمدن العربية، كما يظهر في مؤلفاته عن دمشق وحلب واللاذقية.

ومما يجعل هذا الاتجاه طبيعياً أن الاستعمار الفرنسي عمد إلى تقديم نفسه على أنه يجدد الارتباط بالحضارة الرومانية، وأن الحضارة الفرنسية تمشي على خطى سلفها، بعد «فاصل» دام حوالي خمسة عشر قرناً.

إن التمدن القديم، المتمثل في صروح رائعة، وفي لوائح ومؤسسات بلدية، والذي يجري تطويره باستمرار كان يقدم النموذج الذي ينبغي احتذاؤه، فالعودة إلى الطرق المتعامدة، إذا ما قورنت بعدم الانتظام في الطرق العربية، تشكل بوضوح علامة انتصار الحضارة والتقدم، على الفوضى والتخلف في العمران، اللذين كانا يعمّان في كل مكان.

لقد كانت المقارنة مع المدن الغربية في القرون الوسطى خطرة جداً، ذلك أن هذه المدن كانت غنية بمؤسساتها الحضرية (البلديات الشهيرة) التي شكلت أساس الازدهار الأوروبي، بينما كان الشرق العربي يسير في طريق الانحدار والتراجع.

ولما كان هؤلاء المختصون لم يجدوا في نظريات ماكس فيبر بشأن تطور المدن الغربية، ما يستطيعون تطبيقه على المدن التي يشاهدون (ولا سيما سوفاجيه في سورية) فإنهم يتبينون أنهم إزاء نموذج للتمدين لا يمكن تعريفه إلا بالتعداد الكئيب لكل ما ينقصه: الانتظام، ومؤسسات المدينة القديمة، ولوائح مدينة القرون الوسطى وبلدياتها.

هذه الكآبة يزيد في بروزها أن المدن العربية التي يدرسونها كانت خارجة من السيطرة «التركية» التي ألقت مساوئها وأحداثها الأخيرة العنيفة ظلالاً سوداء على التاريخ التركي بأكمله، ومن الممكن وضع مجموعة من الملاحظات التي يزيد «الاستبداد التركي في بشاعتها، وذلك على النقيض من عصر النظام والتقدم الذي تعد به السيطرة الفرنسية، وريثة الحضارة القديمة.

وسأتوقف عند مقتطفين من مؤلفين معروفين في جميع الأوساط بأنهما قمة في الدقة العلمية وحدة الفهم:

يقول مارسيل كليرجه: (في العهد العثماني . . . تنطفئ القاهرة ببطء . . تاركة حطام ماضيها المجيد ينهار شيئاً فشيئاً . . إنها تعود . . إلى المساكن المبعثرة التي يميل إليها العرب الأوائل . . . الفن ينطفئ مثله مثل جميع مظاهر النشاط المنظم الذكي».

وفي حلب، يلاحظ سوفاجيه، وهو الذي يعرف كيف يصف العظمة العثمانية فيها « عناصر الانحلال تعمل فيها من جديد ، مع اتجاه للمبالغة يزيد في سرعة تفكك الوسط الحضاري . . إن حلب العثمانيين ليست إلا صورة خادعة: واجهة فخمة ليس وراءها إلا الخرائب ».

إلى جانب هذه اللوحة المحبطة، قدمت «المدرسة السورية» عنصراً إضافياً، فالدراسات التي أجراها جاك ويليرس حول انطاكية والمدن العلوية، قادته إلى الحديث عن نموذج لمدينة شديدة الانقسام بين طوائف متعادية (يقصد هنا المسلمين السنيين، والعلويين، والأتراك، والمسيحيين)، مدينة مفككة، مجزأة إلى قطاعات، كل منها منطو على نفسه، وهذه الرؤية نفسها نجدها عند سوفا جيه، حين يقول: «لم يعد من الممكن النظر إلى المدينة المسلمة على أنها وحدة ، كل قائم بذاته. حيّ ومعقد: فهي لم تعد سوى تجمع لأفراد ذوي مصالح متضاربة»، وحين يقول عن حلب: لا ندين للفترة المسلمة إلا بـ« تمزق الوسط الحضري، وتجزئته إلى خلايا صغيرة متفردة ومتمايزة، بل ومتعارضة أيضاً».

ويعود إلى ج. يليرس، بصورة جزئية، مفهوم المدينة الطفيلية، المنفصلة عن محيطها الريفي، ذلك أنه كان شديد التأثر بمشهد مدينة علوية مغمورة في وسط ريفي سني غريب عنها، بل ومعادٍ لها.

وهناك الكثير مما يمكن اقتباسه من ملاحظات ويليرس عن هذه المدينة الشرقية: «تبدو المدينة في الشرق مثل جسم غريب «متكيِّس» في البلد، مثل كائن مفروض على الريف يسيطر عليه ويستغله»، وتفسر هذه الظاهرة بعوامل عديدة، منها العوامل التاريخية (« إسكان مصطنع فرضه أسياد أجانب»): وتقدم الحالة السورية تنوعاً خاصاً لهذه الظاهرة، كثيراً ما فسر بعدم قدرة العرب على حكم أنفسهم بأنفسهم، وخضوعهم لسلطات أجنبية، ومنها العوامل الإثنية والدينية: كأن يكون السكان المدينيون ينتمون إلى أصول مختلفة، وأنهم لا يتغذون - كما في الغرب - من سكان الريف الذين يحيطون بهم »، هناك إذاً سكان مدينيون بكل معنى الكلمة». ولنلاحظ أن هذا الموضوع قد استفاضت مناقشته فيما يتعلق بمدينة الجزائر وسكانها، «البلديين» المختلفين عن بقية سكان الجزائر.

وفي سورية يقدم ويليرس أمثلة لافتة لمدن تؤوي جماعات تختلف عن تلك التي تعيش في الريف المحيط بها: فأنطاكية (التركية)* تقع في وسط محيط علوي وعربي، وحماة (العربية)* تعيش في وسط محيط علوي بدوي.

«إن المدينة هنا لا تملك جذوراً بشرية في المحيط الذي يحتويها ويغذيها، لذلك يظهر السكان المدينيون مثل جماعات دائمة-- دونما صلة بالأرياف، التي يرغبون في استغلالها إلى أبعد حد ممكن».

ويخلص إلى القول: (هكذا يبدو النشاط الاقتصادي للمدن طفيلياً بصورة جذرية -- إن المدينة تستهلك دون أن تنتج).

ويلاحظ أن هذا المفهوم لم يخضع للانتقاد إلا مؤخراً، وذلك من قبل البرت حوراني الذي عارضه بمفهوم آخر هو مفهوم « agro city أي المدينة الزراعية».

---

* سكان انطاكية في تلك الفترة كانوا يتوزعون بين العرب و الأتراك بنسبة متقاربة (المترجمة).

* سكان حماة وجوارها كلهم عرب، بصرف النظر عن مذاهبهم الدينية (المترجمة).

والآن وقد حاولنا إلقاء الضوء على الخلفية التاريخية والسياسية للمذهب الحضري الذي يتمثل أنصاره في المغرب في ويليام وجورج مارسيه، وفي سورية في جاك ويليرس وجان سوفاجيه، يبقى علينا أن نعرّف المعطيات الأساسية، لأننا إزاء وقائع معروفة بشكل جيد، وقد كانت موضوع تحليل أجراه جوستاف فون جرونباوم في مقاله الكلاسيكي «بنية المدينة المسلمة»، والذي نشر عام 1955، ولكنه لم يظهر في معظم المطبوعات اللاحقة التي تناولت الموضوعات الكبرى للاستشراق حول هذه النقطة.

ولنكرر في البداية أن هذا المفهوم للمدينة مفهوم سلبي المقاربة من الأساس. لقد فقدت (المدينة المسلمة) انتظام المدينة القديمة: وهي تستبدل بالترتيب (المتعامد) وبالتنظيم اليوناني- الروماني، بنية لا تستند إلى أي مبدأ منطقي، فالطرقات متعرجة غير منتظمة، والأسوأ من ذلك، أنها مسدودة في الغالب. إن المدينة العربية تمثل تيهاً أو متاهة من منظور معين، وهي على الأرض ركام يضيع فيه الزائر، والملاحظات ذات الدلالة تلك التي أبداها روجيه لوتورنو Roger Le Tourneau في كتابه: المدن المسلمة في أفريقيا الشمالية (1957)، والمؤكد أنه كتبها وهو يفكر بمدينة الجزائر (ليس أغرب على مدينة مسلمة في المغرب من الشوارع المستقيمة لمدينة رومانية أو مدينة حديثة، إن صورة من الجو لأي مدينة مسلمة تجعلك تفكر في متاهة أوتيه. وبدلاً من أن تتكامل في تصميم مسبق، فإن المباني أرغمت طرق المواصلات على الالتفاف حولها، والتسلل إلى وسطها بقدر ما تستطيع وينجم عن ذلك تعدد هائل للأزقة المسدودة وترسيم للطرق نادراً ما يكون مستقيماً)، ويعجب ج. مارسيه، وهو يتساءل عن التناقضات الكامنة في بنية العقل العربي قائلاً (لا يتمثل الأمر في أن المسلمين، الذين يكتفون بالأزقة الضيقة، لم يعترفوا بميزة الخط المستقيم بصفته طريقاً من نقطة إلى أخرى)، ولكنه لا يستنتج شيئاً. إن مباني المدينة المسلمة لا تعطي إلا صورة متخلفة للزخرفة الحضرية القديمة: (فالأسواق،

والقيسارية، والخان. . ليست إلا انحطاطاً للشارع ذي الأعمدة ، والكاتدرائية ، والساحة العامة»، هكذا يلاحظ سوفاجيه في عرضه اللامع للانتقال (وينبغي القول، التراجع) من الشارع ذي الأعمدة إلى السوق.

كما أن المدينة المسلمة لم تستطع تزويد نفسها بمؤسسات بلدية كتلك التي ضمنت تطور مدينة العصر الوسيط، لماذا ندهش لذلك؟ يلاحظ سوفاجيه، في مقال شهير له عن دمشق (إن وضع المدن لا يحظى بأي نصوص في التشريع الإسلامي، ليس هناك مؤسسات بلدية. . المدينة لاينظر إليها بصفتها كلاً، كائناً بحد ذاته ، معقداً وحياً، إنها ليست سوى تجمع لأفراد ذوي مصالح متضاربة، يعمل كل منهم في دائرته الخاصة ولمصلحته الخاصة»، المدينة ليست إلا «لامدينة» ، والتمدين المسلم ليس إلا «لاتمدين»، والعصر الإسلامي، كما يقول سوفاجيه في كتابه : حلب (1941) «لم يرافقه أي عطاء إيجابي. . ولا نرى أنّ نعزو إليه إلا تمزق الوسط الحضاري»، إن إنجاز الإسلام «سلبي في جوهره»، لقد أصبحت المدينة «تجميعاً غير متماسك وغير عضوي لعدد من الأحياء السكنية»؛ «كما لو كانت نفياً للنظام الحضري».

في الحقيقة، يصعب الذهاب إلى أبعد من ذلك، لذلك ينبغي ألا ندهش إذا كانت التفسيرات الاستشراقية في تعريف هذه «اللامدينة» التي تتميز أساساً بما لا تملك ، لا تتضمن أي عنصر إيجابي. لقد وقف هؤلاء المستشرقون مشدوهين على الأخص أمام الفوضى وسوء التنظيم المنتشر، ذاهلين أمام ما يظهر من كره للخط المستقيم والزاوية القائمة، إلا أنهم نبهوا للظاهرة (التي تبدو من المسلمات) والمتمثلة في أن المدينة المسلمة مأهولة بسكان مسلمين في مجموعهم أو في غالبيتهم، وهي توؤي مؤسسات مسلمة (الحسبة- عدالة القاضي)، وتضم بالطبع جامعاً على الأقل، وهذا يعني أن لهاموقعاً مركزياً (تماماً مثل الكاتدرائية في مدينة العصر الوسيط ، والتي لا يصفها الغربيون مع ذلك بأنها مسيحية).

وبالإضافة إلى المسجد- الجامع الذي يحتضن الصلاة الجماعية، تحتوي المدينة على سوق متصل بالجامع بصورة عامة، وهو شديد التركيز ، ومنظم بحسب اختصاص دقيق في الأنشطة في إطار اتحادات الحرف، وهذا ما يقود إلى فصل واضح بين الأحياء السكنية وغير السكنية، هناك أيضاً إشارة إلى سور يحيط بالمدينة ويشتمل على أبواب، وأخرى تلحظ أن الكثير من المدن تضم قصراً لسكن الأمير، يتخذ في الغالب شكل قلعة، وهذه الإشارات تبدو وكأنها نتيجة ملاحظة عادية للمدن المغربية، كما ترد ملاحظات أخرى ذات دلالة، بصدد التزود بالماء ، والحمام (ولاسيما من زاوية دوره في أداء الواجبات الدينية).

ولنلاحظ أيضاً أن هذه المدينة توصف كما لو كانت (لازمنية)، أو بالأحرى كأن التغيرات التاريخية لا يبدو أنها تؤثر في تنظيمها: لقد جعل لويس ما سينيون من وجود الأسواق حول الجامع، منذ بداية المدينة وحتى العصر الحاضر، مبدأ ثابتاً.

وعلى كل حال، لقد عد المستشرقون أن المدينة التي يشاهدونها بأعينهم ، والتي وصلت إليهم في القرن التاسع عشر، هي نفس المدينة التي وصفتها نصوص الفترة الكلاسيكية. فجورج مارسيه يرجع في كتابه (التمدين الإسلامي) من صفحة إلى أخرى إلى فسطاط القرن التاسع ، وإلى فاس السلاطين المرينيين (القرن الرابع عشر) وإلى جزائر الدايات الأتراك لوصف مدينة مغربية على الخصوص، ولا يمتنع عن اللجوء إلى تحليل اجتماعي لسلوك المسلم الذي بقي هو هو دون تغيير.

كما أن المنزل (المسلم بالطبع) لازَمني أيضاً، ففي سبيل الحفاظ على الحميمية العائلية (وهي صفة تعد أساساً متصلة بالوصايا الدينية) ينكفئ المنزل على نفسه، وتبقى جدرانه العمياء معتمة أمام أي بحث اجتماعي- اقتصادي. إن الباحة المركزية لا تؤدي وظائف اجتماعية فحسب، بل إنها رمزية، ولها قيمة دينية، فبعد نصف

قرن من الزمان، يأتي باحث لبناني ليردد صدى ما كتبه ج. مارسيه عام 1940 بقوله: (إن المنزل تتم تهويته وإضاءته عن طريق باحته الداخلية، والتي تمتلك وحدها قطعة السماء التي تغطيها) ويذهب أنطوان عبد النور أبعد من ذلك أيضاً فيعطي قيمة ميتافيزيقية لهذه الباحة: إن الباحة «السماوية . . . كما تقول نصوصنا ذات السماء المفتوحة»، تحقق أيضاً الاتصال، ليس مع الناس بل مع الكون.

هذه المصادفة الفريدة بين المستشرق والشرقي تلفت انتباهنا إلى نقطة تبدو جديرة بالاهتمام، وهي أن المفهوم الاستشراقي للمدينة المسلمة، وللبيت المسلم، جرى تبنيه بصورة عامة من الباحثين العرب والمسلمين الذين اهتموا بهذه المسائل، وربما كان التركيز الظاهر على الطابع «الإسلامي» للتمدين والسكن ناتجاً عن سوء فهم، فالمستشرقون الفرنسيون «الجزائريون» كانوا يميلون إلى إعطاء اسم مسلم لكل سمة خاصة بالسكان العرب الذين يقطنون الأراضي التي خضعت للسيطرة السياسية الفرنسية، كما أن المصطلحات الرسمية للجزائر قبل 1960 كانت تطلق اسم «مسلم» على السكان الأصليين باستخدام مرجعية دينية، ولا تسميهم «جزائريين» كما يفترض منطقياً، ذلك أن المستعمرين يسمون أنفسهم «أوروبيين» وليس «مسيحيين»، بشكل طبيعي، ويفهم من ذلك أن التابعين العرب للمنظرين المستشرقين تبنوا رؤية تبرز طابعهم المختلف عن حضارة أولئك، والذي يرفع من شأن السمة التي تؤكد هويتهم بأكبر قدر من الأصالة والديمومة عبر المحن السياسية التي عانوا منها (ولاسيما الاستعمار)، تلك السمة هي الدين، وتزداد الدهشة لأنهم لم يلجأوا بشكل أقوى إلى نقد الأوصاف التي تخفض من قدرهم والتي كان مستعمروهم يسمون بها الإسلام، ويتلخص الأمر هنا في شكل فريد للتثاقف الذي يُطالب به في هذه الحالة ولا يفرض فرضاً.

نهاية الاستشراق : منظور جديد للمدينة:

اعتقد أنه يمكن تحديد تاريخ لنهاية الاستشراق الكلاسيكي في دراساتنا :

1957 ، وهو تاريخ طباعة المجلد الثاني لمؤلف هـ .ا. جيب وهـ براون H.A.R.Gibbe & H. Broun الجليل (المجتمع الإسلامي والغرب) والكتاب بمشروعه (لوحة شاملة للمجتمع الإسلامي ، لم يكن تقدم البحث ليسمح بها تحت هذا الشكل)، وعنوانه (المجتمع الإسلامي والغرب)، يعني الطموح والفشل الأكيد في الوقت ذاته، وهكذا فإن سلسلة الأعمال المتوقعة بعد هذه «المقدمة» لم تر النور مطلقاً، ويبدو لي من الدلالة بمكان أن مقال فون جونباوم «ملخص للمفهوم الاستشراقي للمدينة»، الذي ظهر بالتحديد عام 1955 شكّل خاتمة الإبداع في هذا المضمار، ومنذ الستينيات بدأت مساءلة مسلمات الاستشراق تتطور تحت تأثير عوامل شتى.

ومن المستحيل هنا ، بالطبع، ألا نشير ونحن بصدد هذا التطور، إلى الحدث الذي أسهم إلى حد ما في نشوئه، ألا وهو نهاية الفترة الاستعمارية (بين 1945 و 1962)، لقد انتهى بذلك شعور الاكتفاء الذاتي لدى المستعمرين وميلهم إلى الحط من كثير من معالم الحضارة التي يدرسونها، وتحوّل «السكان الأصليون» من جانبهم إلي مقدمي معلومات مجهولين نسبياً وتطوّعوا بتقديم الوثائقٍ «الخام» لمختصين أوروبيين أخذوا على عاتقهم النهوض بمهمة التفسير النبيلة - بصفتهم باحثين متفرغين يعملون مع شركائهم على قدم المساواة.

وهكذا كان لا بد لمنظورات البحث أن تتحول بعمق ، وكان لا بد للباحثين الأوروبيين من أن يكفوا عن القناعة بالتفوق الطبيعي للأنظمة (السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية) التي حملوها معهم، كما بدأ السكان الأصليون ينظرون إليهم بقدر أقل من المهابة ، ويقدرون بقدر أكبر من الإنصاف «الأنظمة التقليدية» بعد أن تم غسلها من تهمة «التخلف».

وليس من المبالغة أن ننوه بأهمية الدور الذي أداه وصول باحثين، تم تأهيلهم في اختصاصات متنوعة، وحصلوا على اختصاص مزدوج، إلى ميدان كان يسيطر عليه علماء تم تكوينهم بدراسة اللغات الشرقية والإسلام وشغلوا مجالات متنوعة للبحث، دون تكوين مسبق خاص بها، والدور الرائد لـ ايرا لا بيدوس Ira Lapid us واضح لا يحتاج إلى توكيد هنا، فقد أسهم كتاب «المدن المسلمة في نهاية العصور الوسطى» في إبراز الطابع «التاريخي» للمدينة، وفي فرنسا ترك كلود كاهن claude cahen المؤرخ المعني بالمشكلات الاقتصادية، أثراً في جيل كامل من المؤرخين الذي أصبحوا اختصاصيين في تاريخ البلاد العربية التي مارسوا فيها كفاءتهم، كما أنه كانت هناك نتائج مثمرة في توسيع البحث الحضري (الذي انفتح على مواجهات ومقارنات واسعة) لوصول جغرافيين إلى ميدان دراسة المدن (مثل أوجين ويرث Eugen wirth في ألمانيا) وهؤلاء جلبوا معهم اهتماماً بدراسة المكان وقدرة جيدة لترجمة هذه الدراسة إلى خرائط، وهو مجال كان ينقص الدراسات القديمة كلياً (باستثناء ملحوظ لجان سوفاجيه).

كما أن ما قدمه العلماء السوسيولوجيون والآنثروبولوجيون كان هاماً في فهم المشكلات الاجتماعية التي كان من المفيد بالطبع أن يجري ربطها مع تلك التي تطرحها دراسة أي مدينة وأي مجتمع إسلامي أو غيره. إن مجالنا كله تم وضعه من جديد لحسن الحظ، في الإطار الأعم للمواد الكبرى في العلوم الإنسانية والاجتماعية، والذي أفاد من تقدمها ومن إمكانية تقارب مثمر بينها، وهكذا توقفت بحوثنا عن أن تكون بحوثاً منعزلة، حكراً على المستشرقين.

ومن الضروري أيضاً إيلاء الأهمية نفسها لتطور الدراسات حول الفترة العثمانية، أي حول القرون الأربعة التي تلت عام 1516، انطلاقاً من الوثائق الهائلة التي كونتها الإدارات وحفظتها، تلك الإدارات التي أخذت على عاتقها الإشراف على الولايات العربية في الإمبراطورية. وفي هذا الميدان، نحن ندين

بعمق بالطبع للتقدم الذي أنجز في المدرسة التركية التي دربّها عمر لطفي بارقان، منذ بداية دراساته حول الضرائب والسكان، والتي أجريت انطلاقاً من وثائق السجلات العثمانية، منذ نهاية الثلاثينيات. لقد كان ستيفان همفريز Stephen Humpfrey محقاً في كتابه (التاريخ الإسلامي) حين أكد على أهمية هذا الاكتشاف الحديث، فالاستخدام المكثف لوثائق شديدة التنوع، (سجلات القضاة، وثائق ضرائبية، سجلات مركزية، وثائق الأوقاف) وفائقة الغنى (آلاف السجلات، وملايين الوثائق)، هذا الاكتشاف غيَّر الصورة التي تكونت عن المدن العربية في الإمبراطورية، حتى نهاية الخمسينيات، في ميدان يمتد من حدود المغرب حتى حدود إيران.

هذا التوثيق سمح بصورة عامة بإعادة النظر في الفرضية القائلة بالانحطاط العثماني الواسع التي استند إليها باحثو مدرستي الجزائر ودمشق لوضع رؤى سلبية جداً عن المدينة العربية كما تسلمها الاستعمار من السيطرة التركية التي جرى وصفها بأنها قاسية ومعيقة للتقدم.

لقد أثبت فحص سجلات المحاكم، على الأخص، الدور الكبير الذي يؤديه القضاة في إدارة المدينة، وقدّم ما يخفف من غلواء المفهوم الاستشراقي حول (لا إدارتهم)، مؤكداً بذلك المعطيات التي جاء بها ر. برونشفيج في مقالته القديمة نسبياً «حضرية القرون الوسطى والتشريع المسلم»، وقد أتاح هذا المقال تقدير أهمية مؤسسات كان وجودها معروفاً، ولكن نشاطهاكان يساء تقديره: مثل اتحادات الحرف في المركز الاقتصادي للمدينة، وجماعات الأحياء (الحومة، الحارة، المحلة) في الأحياء السكنية، والجماعات ذات الطابع الديني أو الاثني). وكان تنوع هذه الجماعات ونشاطها، يفيد في تقديم عناصر تصحيحية لفرضية المدينة المتروكة لمصالح فردية، والمحكوم عليها بالفوضى، تلك الفرضية التي وضعها جان سوفاجيه فيما يتعلق بدمشق وحلب.

لقد سمح تقدم البحث بمعارضة الفرضية الاستشراقية بشأن عدة نقاط جوهرية.

إن الإمكانية التي أتاحتها وثائق السجلات العثمانية لدراسة المجتمع الحضري بعمق وتفصيل، وتقديم صورة كمية، يعيد النظر في واحد من أسس الرؤية الاستشراقية، ألا وهو المساواة في المجتمع الإسلامي، التي ينظر إليها على أنها إعادة إنتاج للأمة الدينية، ذلك أن الأرقام الواردة في كتاب «حرفيون وتجار . . .» حول الطابع غير المتساوي للجماعة المسلمة «التقليدية» القاهرية، تم تأكيدها مؤخراً في بحوث أجرتها في دمشق كوليت ايستابليه Colette Establet مع جان باسكوال J.P. pascual وهكذا فإن طريقة النظر إلى بنية المدينة، أو إلى مشكلة السكن «التقليدي» تحولت بعمق في هذه الظروف.

كما تهاوى أساس آخر من أسس النظرية الاستشراقية، ذلك الأساس الذي تمثل في مقارنة المدينة الإسلامية مع المدينة الكلاسيكية في العصور القديمة، وأسهم في الحط من صورة المدينة «المسلمة»، وذلك بتأثير الأعمال العلمية التي ندين بها للباحثين في تلك العصور، والذين كرسوا عملهم للفترة المتأخرة للإمبراطورية الرومانية «أي الفترة البيزنطية»، مثال «دراسة أفامية» في كتاب (ج هـ بالتي G.H.Balty).

على أن اكتشاف انحطاط تدريجي للنموذج القديم لا يشكل واقعة جديدة كلياً فسوفاجيه، الذي ربما شعر بهذا التقهقر، وكما لو كان شعر بالندم على ماسبق له تأكيده، لاحظ في الصفحة قبل الأخيرة من كتابه «حلب» أن تراجع إطار الحياة المدنية إلى أشكال بدائية (جرى التنبيه إليها في العصر المسلم) كان قد بدأ تحت الحكم البيزنطي. على أنه لم يستخلص من ذلك النتائج التي يفترض منطقياً أن يتوصل إليها، ولكن كلود كاهن يقترح عام 1958 بطريقة بالغة التأثير أن يحذر المرء من حسبان التاريخ الحضري ما قبل الإسلامي (للمدينة القديمة)خالياً من العيوب – إن

المدينة التي ورثها الإسلام لم تعد المدينة القديمة نفسها، كما أن ساموبل سترن S.Stern تناول هذا الموضوع فيما بعد بطريقة مقنعة في «تكوين المدينة الإسلامية»، وأوضح الأدلة هو ما أورده هيو كيندي Hugh Kennedy في مقاله «من المدينة القديمة إلى المدينة الإسلامية» ومفاده: إنه في الجماعات المدنية في القرنين الخامس والسادس في سورية «لم يكن هناك مخطط كلاسيكي للمدينة يؤثر في نموها اللاحق.. ولم تكن «الطرقات» إلا أزقة ضيقة متعرجة، ولم تكن هناك ساحة عامة، ولا أعمدة، ولا مسرح»، وأن الكثير من المعالم (السلبية) التي كان المستشرقون يظنونها مميزة للمدينة الإسلامية كانت ظاهرة في المدينة «القديمة» التي سبقتها وكانت ناتجة عن انحطاط حصل على مدى ثلاثة قرون من التطور المدني.

كما أن تقدم الدراسات التي أجريت على الفترات التأسيسية (دراسة فلاديسلاف كوبياك V.Kubiak على الفسطاط، وهشام جعيط على الكوفة) ودراسات العصور الكلاسيكية (ايرا لابيدوس، وجان كلود جارسان) والحديثة (اندره ريمون) تسوغ التساؤل الذي يطرحه ج. ك. جارسان: ألا يجعل ذلك من الصعب تقديم «تفسير جامد» لـ «المدينة الإسلامية»؟ وعلى العكس مما كان يقترحه المستشرقون من أن المدينة التقليدية، التي يرونها تحت أنظارهم آنذاك ما تزال هي هي دون تغيير، وأن المدينة الكلاسيكية في «العصور الوسطى»، التي كانوا يدرسونها في النصوص، كانت تمثل مظهرين لحقيقة واحدة، فإن المدينة الكلاسيكية يجب أن تخضع لإعادة بناء، والمعالم الأساسية للبنية المدينية تطورت منذ تأسيسها إلى الفترة الكلاسيكية، فإلى العصر الحاضر، والشيء نفسه يصدق على المنزل المسلم »الذي تطورت أشكاله المتعددة منذ القرن السابع حتى القرن التاسع عشر، كما يتبين من الدراسات المعمقة التي أجريت في السنوات الأخيرة.

وعلى صعيد نقطة أساسية أخرى من التفسير الاستشراقي، ركز عليها سوفاجيه بشكل كبير، وهي صمت التشريع الإسلامي بشأن المدينة، أتاحت

البحوث التي أجراها بابرجوهانسن الإتيان بتصحيحات مفيدة، فالفقهاء (الحنفيون في أبحاث جوهانسن) كانوا قادرين على تصور وجود مدينة متميزة عن الريف، وكانوا يعرفون أن يصفوا بعضاً من الملامح الأساسية لبنيتها، كالتوزع بين أحياء عامة وأحياء خاصة، مما يفضي إلى نتائج هامة في تطبيق الشرع الإسلامي، وبهذا الصدد، جاءت وثائق القضاة في العهد العثماني لتؤكد وجود عقيدة ضمنية تستند إليها الأحكام التي يتخذها العلماء يوماً بيوم.

وأخيراً فإن ضعف الفرضيات المسبقة الأساسية للاستشراق تم إلقاء الضوء عليه.

هل من الممكن الكلام عن مدينة «إسلامية» فيما يتعلق بمدن عربية متوسطية (وأحياناً مغربية فقط في حال مدرسة الجزائر أو شرق أوسطية في حال المدرسة السورية) في حين أن سمات المدينة العربية قبل الإسلام ليست معروفة لدينا تقريباً، وأن خمسة أسداس العالم الإسلامي يقع خارج قضية كهذه؟ لقد أوضح أوليج جرابار Oleg Grabar صعوبة استخدام مفهوم مثل مفهوم «إسلامي» للحديث عن ظواهر مدينية تخص بلداناً ذات تقاليد تاريخية وثقافية، ومميزات مناخية متنوعة بهذا القدر المعروف في العالم الإسلامي على امتداد اتساعه الكبير من المغرب إلى الصين، ومن آسيا الصغرى إلى أفريقيا السوداء.

على كل، يبدو من الصعوبة بمكان استنتاج عقيدة مدينية من النصوص المؤسسة للدين الإسلامي، وهي القرآن والسنة: فالتفاسير التي أخذت على عاتقها هذه المهمة لم تستطع السير أبعد من بعض التوصيات المعروفة جيداً، ولكنها ليست وثيقة الصلة بالموضوع. لقد قام بسيم سليم حكيم، في كتابه «المدن العربية-الإسلامية» بجمع شامل لنصوص القرآن والحديث، ولكنه لم يحصل إلا على توصيات عامة فيما يتعلق باحترام الحياة الخاصة، أو برعاية الجار، ففي القرآن نرى في سورة النور، الآية السادسة والعشرين التي تقول: ﴿ **يا أيها الذين آمنوا**

لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها ذلكم خير لكم لعلكم تذكرون ...﴾ وفي الحديث ما مفاده: يمنع الرسول أحدكم من النوم على سطح أو سقيفة غير معزولة، وهل تعرفون حقوق جاركم؟ عليكم ألا تبنوا بحيث تحرمونه الهواء، إلا إذا استسمحتموه. وأخيراً فإن النص الوحيد الذي يحمل دلالة من وجهة النظر هذه هو الحديث الذي يردده مسلم ومفاده: إذا لم تكونوا على وفاق بشأن عرض طريق، فاجعلوه سبعة أذرع(*)، أما الأساس في «العقيدة» المدينية الإسلامية فهو يأتي من سجلات الأحكام القضائية التي بنيت حتماً استناداً إلى الشرع الإسلامي، ولكنها من الواضح تنتمي إلى مجال (القانون)، أو الى الكتابات العلميةمثل المقالة الشهيرة لابن الرامي (ت عام 1334).

هناك نقطة أخيرة يجدر إبرازها، لقد كان الخطأ الكبير للمستشرقين من دون شك أنهم ارتأوا (أو قالوا بفجاجة، في حالة جان سوفاجيه) أن المدينة ينقصها النظام، بل تعمها الفوضى، وهذا يعني إهمال الواقع الجلي والمتمثل في أن أية مدينة تشكل نظاماً معقداً ينبغي أن يستطيع «العمل» لمصلحة السكان، وهؤلاء يفترض أن يكونوا كثيري العدد ومتمركزين فيها، وهكذا فإن فكرة «الفوضى المدينية» لا معنى لها، والقضية التي تطرح هنا، يجب ألا تكون مقارنة مدينة ما بنماذج أخرى من المدن (قديمة أو معاصرة: المدينة القديمة، الشرقية، مدينة العصور الوسطى الغربية)، أو إظهار نقائصها، أو ثغرات تقود إلى وصفها بـ «لامدينة»، ولكن بيان العناصر الخاصة التي تسمح بإيضاح تكوينها وأدائها لعملها، بإيجاز، يجب أن ينظر إلى المدينة العربية، أيضاً، بصفتها نظاماً مدينياً أصيلاً ينبغي تحليل بنيته وفهم أسلوب أدائه لوظائفه، ولو كان يستند إلى مبادئ تختلف عن تلك التي نعرفها،

---

* تأسف المترجمة لأنها لم تستطع الحصول على مراجع المؤلف بصدد الأحاديث وهي: بسيم سليم حكيم، المدن العربية - الإسلامية، لندن، ١٩٨٦ (بالإنجليزية)، ابن الرامي، كتاب الإعلان، فاس ١٩١٣، ومجلة الفقه المالكي، ٢-٤-١٩٨٢، ولذلك لم تذكر النص الحرفي للأحاديث.

والتي ضـمنت الحيـاة في الواقع، وكـانت في بعض الأحوال وراء روعـة المدن التي ألفناها بدرجة أكبر .

هذه الطائفة من المعطيـات تفسـر كـيف أن نقـد المفـهوم التـقليـدي للمـدينة «المسلمة» كان متشدداً جداً .

وبعـد أن عـرض أوجين ويرث للسـمـات المفـترضـة في المدينة «الإسـلامـيـة» أقصى على التوالي شبكة الطرق غير المنتظمة، والطريق المسدود (الذي نجده في الشرق القديم)، والمسكن ذا الباحة المركزية (الذي يوجد أيضاً في العصور القديمة)، وتقسيم المدينة إلى أحياء، ثم استنتج أن «السوق» وهو المنطقة المركزية للأعمال، هو على الأرجح «المعيار المميز الوحيد والأساسي لمدينة الشرق الأوسط الذي يمكن أن يعد تراثاً ثقافياً إسلامياً بحتاً، ويقترح أوجين ويرث «العـدول عن اصطلاح المدينة الإسلامية، وتفضيل المصطلح الأكثر عمومية وهو «المدينة الشرقية»، . . قائلاً إن الإسلام يمثل ساكناً أو قاطناً للأنظمة المدينية في الشرق الأوسط أكثر منه مهندساً لها » .

وللإجابة عن السؤال المطروح ضمنياً في بداية هذا العرض، يبدو على أقل تقديرأنه من الممكن الإجابة عنه بأنه ليست هناك مدينة «إسلامية» كما حاول المستشرقون أن يعرّفوها .

على أن هذه الملاحظة لا تحل المشكلة، لأن الفكرة المتمثلة في أن هناك مجالاً حضرياً مشتركاً من المغرب إلى أفغانستان، متجاوزاً الميدان العربي، قام المستشرقون بتحليله، هذه الفكرة تستند إلى قاعدة من الواقع : فهناك بعض ملامح البنية الحضرية« تمركز الأسواق في وسط المدينة ، وجود أحياء مغلقة ، سيطرة المنازل ذات الباحة المركزية) التي يصادفها المرء من مراكش إلى أصفهان وهرات، ولكن هذه الملامح ليست «مسلمة بشكل خاص، وهي أحياناً سابقة للإسلام : إذا قلنا إنه مجال متوسطي، فعلينا أن نوضح ذلك فيما يتعلق بالمسكن والعائلة . وهذه الملامح

مترابطة، لا سيما من حيث أن هذه المناطق المتنوعة تسكنها مجموعة سكانية تتميز بمميزات جماعية، مطبوعة بعمق بطابع الانتماء الديني (الاهتمام بحماية الحياة العائلية) مجموعة حياتها الاجتماعية والمهنية شديدة التأثر بمؤسسات تحمل أيضاً طابعاً مسلماً (عدالة القضاة وإدارة المحتسبين) ولهؤلاء سوابق في المدينة الزراعية البيزنطية.

إن هذه المدن «مسلمة» لأنها مسكونة بجماعة سكانية مسلمة، كما لاحظ ويرث، ولكنها تنتمي إلى ميادين مختلفة، وهذه الاختلافات بينها يجب أن تشكل موضوعاً لدراسة دقيقة قبل التوصل إلى نتيجة بشأن وحدة القوة التي كونتها، وتجانس بنيتها.

سأعمد فيما يلي إلى وصف من هذا القبيل، متوقفاً عند حدود الميدان «العربي» (من المغرب إلى اليمن)، مع الحرص على ألا يكون موضوعُ دراستي مدينة لازمنية، بل المدينة العربية الحديثة في القرون XVI -XIX المدينة التي نتعرفها من «المدن» التي ما تزال موجودة حالياً، ومن الوثائق الغزيرة للمصادر العثمانية، المدينة التي يمكن أن نصفها بأنها «مدينة عربية تقليدية».

سمات المدينة العربية التقليدية:

تتمثل السمة الرئيسة لبنية المدينة العربية التقليدية، في الفصل الواضح بين الوظائف الاقتصادية والسكنية. ففي المدن العربية الكبرى التي نعرفها، تتجمع الأنشطة الاقتصادية الرئيسة، فيما يتعلق بالمنتجات المتداولة دولياً (التوابل- البن - النسيج)، وتجارة الجملة في مركز المدينة، في أسواق متخصصة وخانات، ولكن هذه السمة توجد أيضاً في المدن الإيرانية والأفغانية. وهذه ظاهرة بارزة جداً حتى أن ويرث جعل من هذا السوق- كما رأينا- أكثر الميزات تأكيداً للمدينة الشرقية، إن لم تكن الميزة الوحيدة.

تتصل المنطقة الوسطى للأسواق اتصالاً وثيقاً بالمسجد الرئيس، كما بيّن ذلك ما سينيون منذ دراساته للمدن المغربية والعراقية، وهذا لا يستبعد تعديلات عميقة في جغرافية الأنشطة بحسب تطور الاقتصاد.

والمباني العامة(المساجد والمدارس) متعددة جداً في هذه المنطقة «العامة» من المدينة، والتي تتفرد بجلاء، حتى أنها تعبر عن نفسها أحياناً في التسمية: فهي في القاهرة، المؤسسة الفاطمية القديمة «القاهرة»، وفي حلب «المدينة»، وخصوصية المنطقة المركزية تظهر في أنشطتها التي تدور حول الاقتصاد والدين والتعليم، وتتم قراءتها على المخططات مع شبكة من الطرق العريضة والمستقيمة نسبياً، تقود مباشرة إلى الأبواب (انظر الطريق الرئيس في حلب الذي يعود إلى حقبة قديمة، أو «القصبة» في القاهرة، التي خطّها الفاتحون الفاطميون عام 1969)، وتظهر في كتب التشريع تحت مفهوم مكان «عام»، كما بينت بحوث بابر جوهانسن Baber Johansen

حول هذا المركز، تتكون منطقة معدّة للسكن على الأخص، منطقة لا تظهر فيها الأنشطة الاقتصاديةإلا على هيئة أسواق محلية غير متخصصة، إنها (السويقة ج. سويقات) التي أفرد لها سوفاجيه تحليلاً هاماً، ويجري توضيح هذه المنطقة على الخرائط بترسيم أقل انتظاماً للطرق المسدودة في الغالب، وبوجود أحياء مغلقة نسبياً لا تنفتح إلا نحو المناطق المركزية حيث يذهب السكان للعمل، ويتموّنون بالمنتجات غير اليومية والتي تقدم بعض مدن الشرق القديم نماذج لها، ويعترف المشرّعون بالطابع المتميز لهذه المنطقة باعتبارها منطقة «خاصة» حيث يتحمل قاطنوها مسؤولية الجرائم التي تقع فيها. ولنلاحظ أن شبكة الطرق غير المنتظمة التي عدّها البعض (وبصورة مبالغ فيها)، سمة مميزة للمدينة« العربية» لا تمثل في الواقع إلا جزءاً من خطوط المواصلات: ففي الجزائر، والقاهرة، وحلب، لا تشكل الطرق المسدودة إلا أقل بقليل من نصف الطول الكلي لطرق المدن، ولا تنتشر إلا في المناطق غير المركزية لهذه المدن.

هذه البنية العامة للمدينة كانت تحدد، انطلاقاً من المركز، تقسيماً للأنشطة الاقتصادية والمناطق السكنية أيضاً. كانت الحِرف تتسلسل من المركز نحو الأطراف، بحسب تصنيف للفعاليات يضع أكثرها غنى وتخصصاً في المركز، وأفقرها وأكثرها إزعاجاً أو إحداثاً للتلوث قرب أطراف المدينة، إنها ظاهرة معروفة، وهي ماتزال واقعاً معاشاً فيما يزال موجوداً من المدن التقليدية. ويظهر التاريخ أيضاً أنه حين كان نمو المدنية يمتص أنشطة محيطية، كانت هناك إمكانية لإعادة تحديد للمواضع على الأطراف: وهذا ما حدث للمدابغ في حلب، والقاهرة، وتونس خلال العهد العثماني.

أما في واقع هذا التسلسل على صعيد السكن، فهو يثير اعتراضات مبنية على أفكار مسبقة «شرقية»، وهي تنبع من مفهوم «الأمة» المطبوع بطابع المساواة، ومن أن هذا الطابع ينبغي أن ينتقل إلى السلوك الاجتماعي للمؤمنين، فيما يتعلق بمسكنهم «الموحّد» إلى حد بعيد، وينجم عن ذلك الفكرة القائلة بأن المجتمع التقليدي يتميز بتجانس الظروف الاجتماعية- الاقتصادية أكثر منه بالتقسيم إلى فئات أو «طبقات» ذات خصائص متناقضة. على أن الدراسات التي أجريت في القاهرة، وفي وقت لاحق في دمشق وحلب بينت أن المجتمع التقليدي، على العكس من ذلك، يتصف بتفاوت كبير جداً: ففي القاهرة، وفي نهاية القرن الثامن عشر، كان 3٪ من الأشخاص موضوع الدراسة يتوزعون 50,1٪ من الثروة، و50٪ منهم لايحصلون إلا على 4,3٪ فقط. وبالاستناد إلى مؤشر جيني Gini الذي يقيس التفاوت الاجتماعي، نرى أن هذا المؤشر يصل إلى نسبة تشير إلى فوارق هامة وهي 0,74٪ نحو عام 1700 في القاهرة ودمشق، وإلى نسبة أكبر في الجزائر.

لذلك لم يكن من المدهش أن يُترجم تباين من هذا القبيل مكانياً، عن طريق تشكيل قطاعات سكنية «غنية» في المناطق المركزية، و«متوسطة» في المناطق الوسطى، و«فقيرة» في المناطق المحيطية، وقد ألقت الضوء على هذا الترتيب في

هالات متتالية، دراسات نيللي حنا Nelly Hanna بالنسبة للقاهرة، وابراهام ماركوس Abraham Marcus وجان كلود دافيد Jean- claude David فيما يتعلق بحلب، وج. ريفو J. Revault فيما يتعلق بتونس.

ويتردد الكثير من المؤلفين في تقبل واقع كهذا، ولكنه مع ذلك شديد الوضوح على الأرض، دونما حاجة للدخول إلى المنازل، نظراً لأنه ما من قطاع يتصف بكونه متسقاً كلياً (مما يترك مكاناً للاعتبارات، الغالية على قلوب المستشرقين، حول تجاور الغني والفقير في المدينة المسلمة) ولأن حالات عديدة من الشذوذ تمنع التحقيق الجغرافي الكامل لمخطط من هذا القبيل: وجود أحياء تسكنها الفئة الحاكمة (في الأطراف على الغالب) أو تشكيل أحياء جماعية (تخضع لمنطق مختلف كلياً).

ولنلاحظ أن جيديون سوبرغ Gideon sjoberg كان قد اقترح هذا الترتيب منذ ثلاثين عاماً فيما يخص المدن ماقبل- الصناعية بصورة عامة.

على نفس القدر من الأهمية تأتي عوامل التفرقة التي يميل كثير من مؤرخي العصور الوسطى إلى تأخير ظهورها حتى الفترة العثمانية، في حين أن السلطة العثمانية لم تعمل إلاعلى تضخيم ظواهر كانت موجودة قبل بداية القرن السادس عشر في البلدان العربية التي سيجري ضمها إلى الإمبراطورية العثمانية فيما بعد، ومن الواضح أن استمرار هذه الانقسامات يمثل إحدى السمات التي هي أكثر لفتاً للنظر في المدينة العربية - الإسلامية.

رأينا كيف أن اللامساواة الكبيرة التي تميز المجتمع الإسلامي «التقليدي» قد أفضت إلى فرز للمساكن، وهذا الفرز، وإن لم يكن مطلقاً، شكّل في المدينة قطاعات متباينة إلى حد بعيد، وهذه الأحياء السكنية المغلقة نسبياً أسهمت أيضاً في تعميق هذا التباين.

وبالرغم من أن الأحياء ارتدت قدراً من التنوع، كما حدث في «قطاعات» السكن، فإنه يبدو أن هذا التنوع تطور بدرجة أكبر في قطاعات السكن المتوسط أو الفقير، وأسهم بذلك في قيام انقسام من نوع ما في المدينة.

على أن عناصر التفرقة كانت تتجلى بصورة أكبر بالطبع في حالة وجود جماعات متعددة دينية وإثنية، تلك الجماعات التي كانت تمثل سمة مميزة للمدينة العربية، ويمكننا أن نقدر أن خُمس سكان القاهرة في القرن الثامن عشر كان ينتمي إلى جماعات قومية (الأتراك، والسوريون، والمغاربة) أو دينية (المسيحيون الأقباط المحليون، والمسيحيون من أصل سوري، واليهود). وإذا كانت الأقليات القومية تتجمع بشكل متفاوت وذلك بحسب أهمية «فروقها»: فالاتجاه للتجمع القومي كان قوياً لدى الأتراك والأكراد، إلا أنه ضعيف لدى العرب الوافدين ، فإن الجماعات الدينية (أهل الكتاب أو الذميون) كانت تمارس انفصالاً تاماً على العموم، كان هناك في كل مكان أحياء مسيحية ويهودية، ولم يكن تكوين هذه الأحياء يقوم بقرار سياسي: باستثناء تكوين الحي اليهودي الخارجي في صنعاء (نهاية القرن الثاني عشر) و «المللاوات المغاربة» في بداية القرن التاسع عشر، الذي كان ظاهرياً من دون شك، فمن غير المحتمل ألا يكون اليهود متجمعين على نحو ما في السابق.

هذه التفرقة لم تكن تستبعد نوعاً من التعايش بين المسلمين والذميين على صعيد تفاصيل الحياة اليومية، ولكنها، من حيث السكن، كانت دقيقة على العموم، ونمو الحي المسيحي بين القرنين السادس عشر والقرن التاسع عشر في حلب يبدو نموذجياً من هذه الناحية: فالامتداد التدريجي لهذا الحي نحو الشرق، نتيجة النمو الهائل للجماعة خلال هذه القرون الأربعة، يبين تماماً حدود الاختلاط، ذلك أن تقدم المسيحيين أسفر عن هجر المسلمين للأحياء «المغزوة»، كما يبين الوضع في القرن التاسع عشر، حيث تنخفض نسبة المسلمين نحو الشرق بانتظام. هذه الظاهرة تشبه (اسوداد) قطاعات من المدن الكبرى الأمريكية في أيامنا: وفي

كلتا الحالتين تنسحب الجماعة «الأقوى» لتتجنب الاحتكاك مع الجماعة الضعيفة، مع الفارق أن المسيحيين كانوا يشكلون جماعة أكثر ازدهاراً اقتصادياً من الجماعة المسلمة التي هجرت مساكنها.

ومن المرجح أن اتجاه العثمانيين لترك الجماعات «الطبيعية» تحكم نفسها بنفسها، لتسهيل الشؤون الإدارية، زاد في تضخيم ظاهرة تبدو شديدة القدم.

وعلى النقيض من النظريات الاستشراقية، فإن وحدة المسكن، على شكل منزل ذي باحة مركزية، تبدو من الأساطير، ونظراً لتجذرها بقوة، واستعادتها بكثرة، ينبغي مناقشتها من جديد، فالفروق الاجتماعية - الاقتصادية، من ناحية. حتى في إطار المنزل - الباحة، تشكل عاملاً أساسياً يحول دون النظر إليه بصفته نموذجاً وحيداً.

وهناك كل مآسي العالم بين قصر حقيقي في مركز المدينة (مع حجرات متعددة، متخصصة، وطابق أو عدة طوابق، وترتيبات فاخرة) والمنزل- الباحة البدائي، شبه الريفي، في محيط المدينة، ولو أن المسكنين منتظمان حول باحة، ومن ناحية أخرى، يمتلك العالم العربي طيفاً واسعاً من نماذج السكن التي يتلاءم تنوعها مع الفروق الاجتماعية- الاقتصادية والخصوصيات الإقليمية، ولنذكر بصدد هذا الجانب الأخير، البيت المرتفع بدون باحة والذي تمثله مساكن منطقة البحر الأحمر (محافظة البحيرة بمصر واليمن)، وعلى الأخص نسق المساكن التي تتلاءم مع حاجات السكان شديدي التنوع من الناحية الاجتماعية، وهو نسق غني جداً. المسكن الجماعي من نوع الفندق الذي ينتشر كثيراً ولا سيما في مصر، ونموذج «الربع» المستخدم من الطبقة الوسطى، والمسكن «المتوسط» بدون باحة، ذلك النموذج المصري الذي وصفته نللي حنا بقدر من التفصيل المقنع، والمسكن الجماعي الفقير ذو الطابع الريفي من نوع الحوش الملاحظ في مصر وسورية والحجاز (وهو تجمع من المساكن البدائية حول باحة)، والمسكن الفقير ذو الحجرة الواحدة

الذي كشفت تنقيبات سكانلون Scanlon وكوبياك Kubiac عن وجوده في الفسطاط الفاطمية، لذلك كان من الضروري استبعاد النظرية القائلة بنموذج وحيد من المساكن، تلك النظرية المبنية على مفهوم المساواة في المجتمع الإسلامي، من جهة، ومن جهة أخرى على فرضية الدور الخاص الذي أداه مفهوم حماية الحياة الخاصة في هذا المجتمع (وهو مفهوم شديد الأهمية في مناطق البحر المتوسط، سواء أكانت مسلمة أم لا).

لقد بينت البحوث الحديثة حول المدن العربية أخيراً أنه كانت هناك مبالغة كبيرة بشأن ضعف إدارة المدينة، وأشد العبارات تطرفاً بهذا الصدد هي تلك التي أطلقها سوفاجيه والتي تتلخص في هذه النقطة: «لاتملك المدينة أية نصوص تنظيمية في الشرع الإسلامي، ولم تعد هناك مؤسسات محلية».

إن مفهوم من هذا القبيل يحط من دور السلطات القومية التي كان لها نشاط يفوق في أهميته ما كان يعتقد، ففي العصر العثماني على الأخص، كان للحكومة المركزية تأثير حقيقي تستطيع دراسة متأنية «للأوامر السلطانية» أن تظهره بالتأكيد، كما ثبت من بعض البحوث والتحقيقات التي أجريت فيما يتعلق بحلب، وفي الفترة نفسها لا يمكن أن نتجاهل عمل الولاة، والكثير من القرارات المتعلقة بالترتيبات المدينية تعزى إلى هذه السلطات «العليا»، كما تظهر سلطة أغوات الانكشارية في الأمور المدينية بجلاء في القاهرة، وإذا كان دور «المحتسبين» قد جرت دراسته في إسبانيا المسلمة، انطلاقاً من أعمال إ. ليفي بروفنسال E.Lévy Provençal ودورنائب الوالي/ السوباشي قد أصبح معروفاً، فإن دور القاضي لم يبدأ النظر فيه بكل اتساعه إلا بدءاً من الفترة التي أصبحت فيها سجلات المحاكم موضوع الدراسة جدية من قبل (G.El - Nahal ا ج. النحال)، وهكذا استطعنا أن نلاحظ السعة الهائلة لتدخل القضاة في الأمور المتعلقة بالمدينة وإدارتها.

وجنباً إلى جنب مع هذه (الإدارة الثانوية) كان وجود الإدارة الحقيقية للمدينة

أكثر فاعلية مما جرت كتابته عنه، ويبدو وضع الجزائر ، بصورة خاصة، شديد الدلالة من هذه الزاوية، فقد كان في هذه المدينة «شيخ البلد» وهو منصب، سيكون من السخف أن نصفه بالعمدة، ولكنه كان مسؤولاً عن شؤون الشرطة، ومراقبة الاتحادات الصناعية، والنظافة، وصيانة الأبنية العامة، كما أنه كان لتونس «شيخ المدينة» مسؤول عن المدينة داخل السور، وشيخان للضواحي ، وعلينا أن نعطي المنشآت الدينية من نوع الأوقاف/ الحبوس القدر الذي تستحقه لإسهامها في إدارة المدينة وأراضيها، وفي إدارة الأبنية الدينية وصيانتها، وفي تمويل المشاريع الدينية والخيرية، وتشغيل الخدمات العامة (صيانة عيون الماء العامة، على سبيل المثال).

ولكن الجانب الذي جرى نسيانه كلياً هو الجماعات ذات الطبيعة المتنوعة (المسماة بالطوائف) والتي كانت تؤطر الحياة المهنية والخاصة لسكان المدينة بشكل دقيق، مما جعل عملها يسمح لمدن كبرى خاصة بالسكان بالحياة، وحتى بالنماء في العصر العثماني، وهذا أمر لا يمكن فهمه إذا ما بقينا في إطار النظرية الاستشراقية ، وبفضل هذه الجماعات لا تبدو المدينة بصفتها تجميعاً لأفراد منعزلين، خاضعين لتعسف السلطة، بل ككل عضوي. والقاعدة الجغرافية لجميع هذه الطوائف تضمن لها الجدوى الضرورية حيث تتكامل جميع شبكاتها أو يتوضع بعضها فوق بعض، ومن هذه الزاوية، وخلافاً لما جرى الاعتقاد به وكُتب غالباً، فإن ظواهر التفرقة التي ذكرناها فيما سبق لم تقد للفوضى على الإطلاق، ولكنها، على العكس، أسهمت في التوصل إلى الاتساق المدني، بحيث كان كل قطاع «منفصل» يدير شؤونه تحت إشراف السلطات ، وبدلاً من الإضرار بوحدة المدينة، كانت الفئات المنتظمة على هذا النحو ، تسهم بصورة بناءة في تمتينها بمشاركتها في إدارة المدينة.

ولا يحتاج المرء للتذكير بأهمية اتحادات الحرف التي كانت تؤدي، في مركز المدينة، دوراً في تأطير السكان الناشطين اقتصادياً وتسهم، على ما يبدو، في إدارة منطقة الأسواق، وهذا التنظيم للاتحادات كان يتخذ في بعض الحالات بنية شديدة

التعقيد، فقد كان في دمشق «شيخ المشايخ» ، وفي تونس كان شيخ الجماعة الأندلسية، الذي يحمل أيضاً لقب أمين صناع الشاشيات، ج . شاشية، يرأس مجموع التنظيمات الاتحادية، وفي الجزائر، أظهر هواري تواتي حديثاً، استناداً إلى سجلات غير منشورة، وجود «أمين الأمناء» الذي كانت له على ما يبدو سلطة على جميع اتحادات الحرف، واتحادات الحرف هذه كانت بالطبع تؤدي دوراً رئيسياً في الحياة الاقتصادية للمدينة وفي إدارة الحرف، أما «الخدمات العامة» للمدينة فكان بعضها يتم من خلال أنشطة هذه الاتحادات، وكان بعضها الآخر من صلاحيات المنشآت الدينية كالأوقاف والحبوس.

كما أن الجماعات «القومية والدينية» كانت منتظمة تحت قيادة شيوخ «كثيراً ما كان يخلط بينهم» ، وهذه الجماعات كان لها دورٌ ما في تسيير أمور المدينة وإدارة سكانها، وذلك بحسب تمركزها الجغرافي (الذي كان قوياً في حالة الجماعات الدينية).

وأخيراً فإن جماعات الأحياء كانت تختم تأطير السكان ، نظراً لأن هذه الجماعات كانت تشغل الأقسام السكنيةمن المدينة، ولأن جغرافيتها تكمل جغرافية الاتحادات الحرفية، (ويلاحظ أن الحي في القاهرة كان يمتد في المتوسط على هكتارين، ويسكنه ما يقارب ألفاً من السكان).

كان شيوخ الأحياء يمارسون ضبطاً دقيقاً للسكان (من حيث الأمن والنظام الأخلاقي) وللحياة في الحي، وهذا يتضمن بالضرورة تحديد اختصاصات فيما يتعلق بالأمور المدينية، وفي حالة ضعف السلطة المحلية ، يلجأ السكان إلى حكم القاضي، بحسب إجراءات تعطينا سجلات المحاكم أمثلة عنها، عديدة وشديدة التنوع، كالشكاوى حول وضع باب، وبناء على وشك الهبوط، وفعاليات حرفية مزعجة، وإهمال في صيانة مبان عامة(جامع أو حمام عام)، ونشر إشاعات

السوء، ونشاط البغايا . . . ، وبإيجاز، كل المشكلات اليومية لجماعات مدينية صغيرة داخل المدينة الكبيرة .

وهكذا فإن ما نشعر به حين نتفحص الحياة اليومية لهؤلاء السكان ، ليس انطباعاً بإهمال الحياة المدينية ، أو بالفوضى ، بل على العكس من ذلك ، انطباعاً بضبط متعدد، ضيق، تجري ممارسته بواسطة بُنى جماعية لم تكن تترك الكثير لممارسة حياة فردية وخاصة بشكل حقيقي .

فخلال العهد العثماني ، وتحت إشراف القضاة الدنيين ، ورقابة السلطات البعيدة نسبياً التي لم تكن تتدخل إلا في الحالات الخطيرة ، كان في القاهرة حوالي مئة من شيوخ الأحياء والجماعات ، وأكثر قليلاً من مئتي شيخ للحرف يتولون إدارة سكان يبلغ عددهم 250000 نسمة ، دونما حاجة لوجود أنظمة مدينية أو شرائع ، وهذا هو حل عملي ، يجيب جزئياً عن تساؤلات ج . سوفاجيه .

خاتمة:

نحن إذاً ، في الميدان العربي الواسع ، إزاء نظام مديني يستبعد اتساقه نظريات المستشرقين حول فوضى المدينة الإسلامية ، وتعكس سماته بقوة الطابع الإسلامي ، وشدة التأثيرات المتوسطية ، ولكنها تعكس أيضاً ، وبكل وضوح ، الحاجات الوظيفية الداخلية لكل نظام مديني ، على أننا لا بد من أن ننبه أيضاً إلى أن الأصالة الممكنة لنظام من هذا القبيل لا يمكن تعريفها بسهولة في الوضع الحالي للبحث ، نظراً لأن معارفنا الراهنة لا تسمح بإيضاح أصول هذا النظام وتكوينه بشكل خاص .

وفي سبيل المضي أبعد من ذلك ، ينبغي أولاً إيضاح النماذج العربية السابقة للمدينة «العربية- الإسلامية» ، والحفريات الجارية في اليمن ، (ولا سيما في شبوة على يد ج . ف . بروتون J.F.Breton غنية بالرؤى التي تقدمها ، وتسمح بالربط

بين حضرية مركز قديم (القرن الثالث) مثل شبوة، وحضرية المعاصرة في شبام وصنعاء، ولكن يبدو أن هذه التنقيبات تنفي مركزية السوق وتتوصل إلى مفهوم مؤداه «أن ترتيب السكن حادث عن طريق الصدفة» ، وهذا ينافي ما نعرفه عن الحضرية الكلاسيكية والحديثة في المدن العربية الكبرى، أما حفريات الفاو في المملكة العربية السعودية، تلك الحفريات التي يجريها (عبد الرحمن الأنصاري) فستكون شديدة الأهمية، حين تصل إلى استقصاء الأحياء السكنية في علاقتها بالأبنية العامة (المعابد) والاقتصادية (الخانات؟ والأسواق؟) التي ظهرت للعيان.

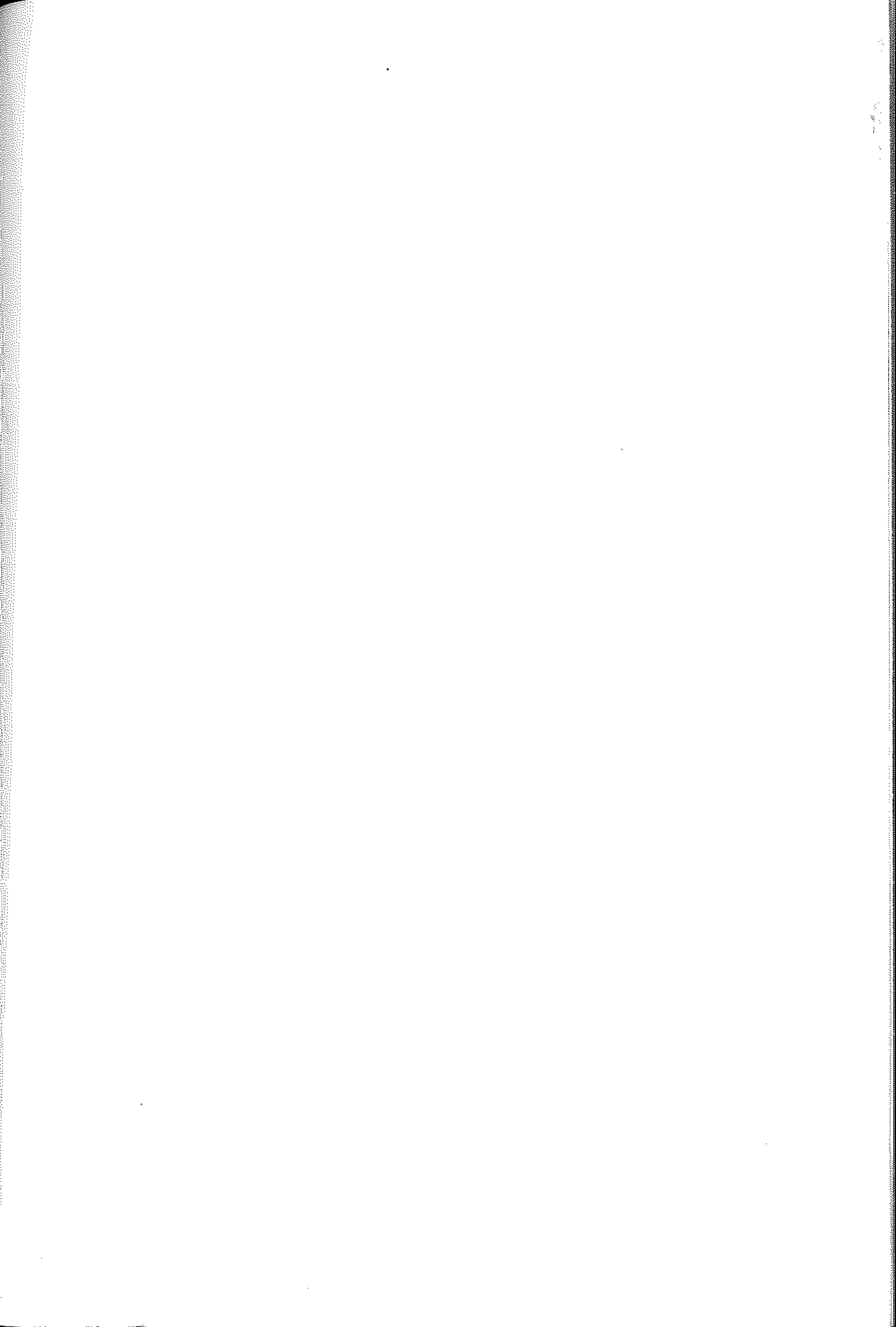
كما ينبغي التوصل إلى تحديد أكبر للعلاقات التاريخية بين المدينة العربية والمدينة المتوسطية القديمة، هنا، يكمن الحل الممكن في سورية من دون شك (انظر حفريات بالتي Balty في أفامية)، واكتشاف خالد أسعد، 1984، لسوق تدمر الذي أقيم في الطريق القديم، ربما يشكل حلقة الوصل في الانتقال من الرواق القديم ذي الأعمدة إلى السوق العربي، الذي تصوره ج. سوفاجيه منذ ستين عاماً، والذي يفترض أن يعود إلى الفترة الأموية.

ومن الضروري أخيراً ، إجراء تنقيبات لإلقاء الضوء على المنشآت العربية الأولى في الكوفة 638 والفسطاط 642، ولكن من الضروري دون شك تذليل الصعوبات التي تحول دون ذلك حتى الآن، ومن غير المؤكد أن تكون الإشارات التي قدمها ر. ب. جايرو R.P.Gayroud إثر بحوث على موقع بعيد جداً من مركز الفسطاط ومحدود في مساحته، تسمح بتكوين رؤية إجمالية حول بناء الفسطاط وستبقى الكوفة البدائية لغزاً كبيراً ما لم تستطع الحفريات إلقاء الضوء على ما تذكره لنا نصوص متأخرة وغامضة.

وهكذا فإن الميدان لم يتم تمهيده بعد، وليس هناك ما يشير إلى أن ذلك قد يحدث في مستقبل قريب، وفي الوقت الراهن لا يمكن إلا اللجوء إلى مفهوم مدينة مطبوعة بمظاهر إقليمية (مظهر عربي في الميدان المتوسطي، مظهر

إيراني - أفغاني، مظهر تركي) ولكن تشكيلها في العمق تم، بالطبع، على يد السكان المسلمين الذين نظّموها وسكنوها (مع معتقداتهم، ومؤسساتهم، وعاداتهم المطبوعة بالإسلام).

هذه هي المقاربة التي نستطيع اقتراحها، والتي تبدو لنا المقاربة الأكثر حذراً، والتي تأخذ بالحسبان المعطيات التي نملكها حالياً، أكثر من غيرها.



الفصل الثاني

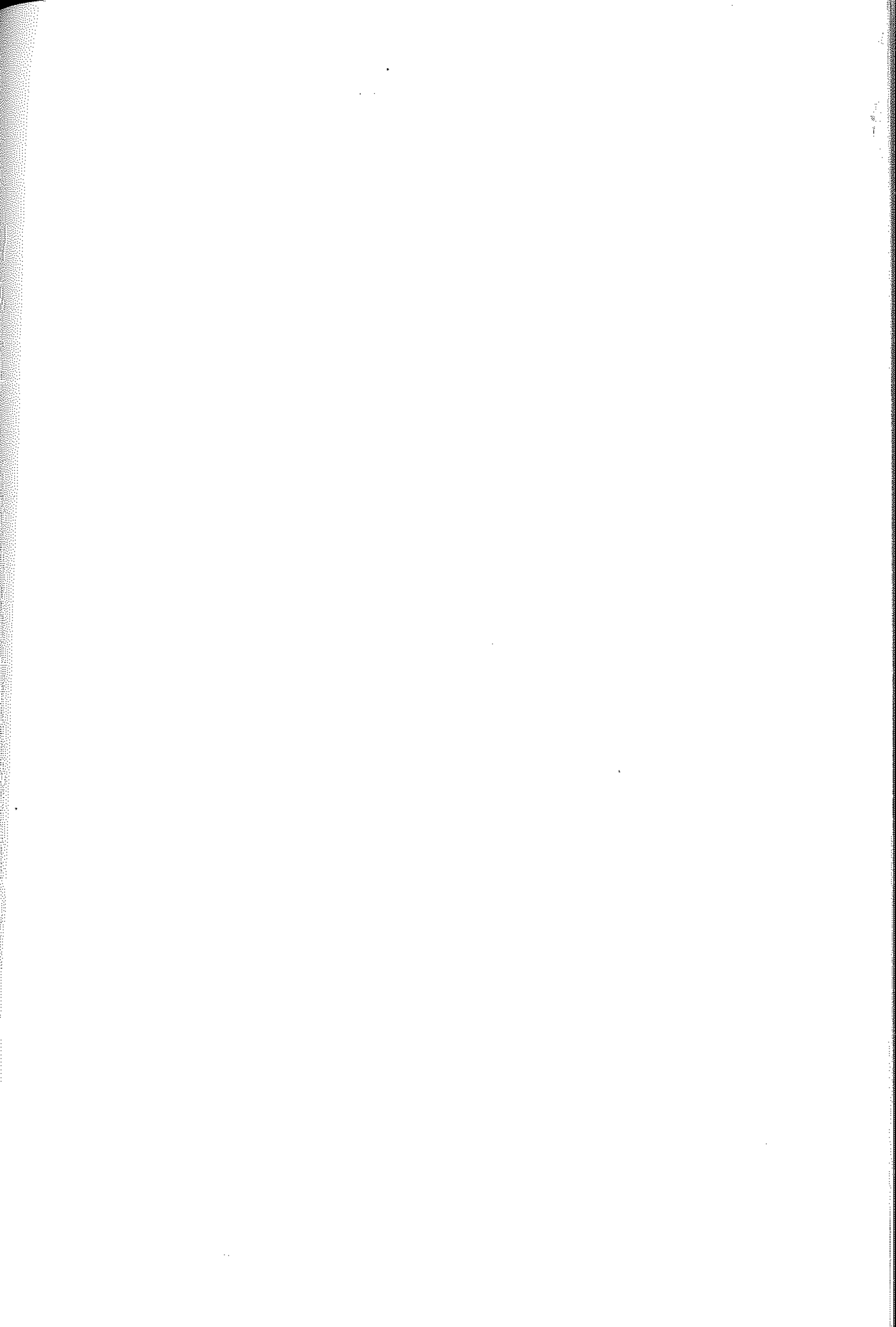
البنية المكانية للمدينة

دراسة مستخلصة من:

M. Naciri et A. Raymond (éd.)

scien ces sociales et phénomènes urbains

dans le Monde Arabe, Casablanca,1997, p75-84



المدينة العربية التي سنتحدث عن بنيتها المكانية، هي تلك التي نمت منذ بداية القرن السادس عشر وحتى بداية القرن التاسع عشر، قبل فترة الحداثة، والتي يمكن أن توصف بأنها المدينة «التقليدية». وهذا الاختيار يُسوَّغ بالوثائق التي نملكها. ولهذه المدينة ينتمي النسيج الحضري الذي ما يزال مقروءاً في بقايا المدن. وهذه المدينة هي أيضاً تلك التي تصفها المخططات العلمية الأولى، التي يعود أقدمها إلى القرن الثامن عشر (بيانات نيبور Niebuhr، في الستينيات من القرن الثامن عشر، ومخطط القاهرة في «وصف مصر»). ويصادف أننا نملك عن هذه الفترة معلومات غزيرة يعود الفضل فيها إلى وثائق السجلات المحلية (المحاكم الدينية) والمركزية (وثائق الباب العالي) وهي تسمح بوصف الإطار الحضري والمجتمع بدقة موثقة بالأرقام، لا مثيل لها في أي فترة سابقة.

وعلى نقيض أوهام المستشرقين الذين يعتقدون أن المدينة التي يرونها تحت أبصارهم هي مدينة «القرون الوسطى»، فإن المدينة «الكلاسيكية» التي بلغت نهايتها في القرن الخامس عشر، لا يمكن الوصول إليها مباشرة، لأنها امَّحت بفعل أربعة قرون من التطور الحضري؛ لذلك يجب إعادة بنائها عن طريق إضاءة المصادر القديمة بالتنقيبات الأثرية التاريخية، الخرائطية، الحديثة. على أن إعادة البناء هذه لم تتم بعد، وما يزال عدد من النقاط في البنية المكانية لمُدن ما قبل القرن السادس عشر مجهولاً.

من هنا، فإن هذا البحث حول المدينة «الحديثة» سيترك مشكلة صعبة مفتوحة تنتظر الحل: هل تعدُّ مواصفاتها المتوقعة مقبولة بالنسبة للمدينة الكلاسيكية أو هل تشكل المدينة الجديثة بهذا الصدد تنوعاً جديداً للمدينة العربية؟

قطاعات مركزية وأخرى سكنية

ليست المدينة العربية التقليدية، كما وصلت إلينا، كائناً متشظياً، تعمه الفوضى، أو بما يجاز «اللامدينة» التي أنتجتها «لا مدينية» إسلامية، كما وصفتها أقلام المستشرقين غالباً. وهي تشهد على وجود نظام مديني متسق يستطيع منطقه أن يفسر ديمومة المدن الكبرى التي بدأ تاريخها الطويل في القرن السابع وامتد حتى القرن التاسع عشر.

إن السمة الرئيسة لبنية هذه المدينة العربية «التقليدية» تتمثل في الفصل شبه الكامل الذي يظهر فيها بين مركز «عام» تقوم فيه الأنشطة الاقتصادية والدينية والثقافية، وقطاع «خاص» مكرس للسكن بصورة رئيسة. هذا الفصل، الذي يصعب تحديد أصوله، في غياب معلومات دقيقة حول المدينة العربية الإسلامية يتضح أثناء دراسة الوظائف المدينية، أو لدى قراءة مخططات، فيها قطاعات مركزية تجتازها شبكة منتظمة إلى حد ما من الطرق المفتوحة والعريضة نسبياً؛ وهي على تناقض مع قطاعات محيطية تكون شبكة الطرق فيها غير منتظمة ومتقطعة. في مدينة الجزائر، قبل الاستعمار، كانت المدينة السفلى (مدينة التجارة، والخدمات العامة، ومساكن الفئة الحاكمة) تمتلك شبكة طرق، لا تشكل الأزقة المسدودة فيها إلا24,5٪ من الطول الكلي للطرقات، أما المدينة العليا (المأهولة بالمساكن والسكان المحليين) فنسبة الطرق المسدودة فيها ترتفع إلى59,9٪.

لقد كان رجال الشرع والقضاة على إدراك تام لهذه البنية المزدوجة للمدينة. فقد بينت بحوث بابر جوهانسن كيف أن الفقهاء الحنفيين كانوا يميزون بين القطاعات «العامة» للمدينة (حيث توجد الطرقات الهامة، والمساجد، والأسواق) وحيث مسؤولية العقاب، في حالة الجرائم التي يبقى فاعلها مجهولاً، تقع على السلطات؛ وبين القطاعات «الخاصة» (الأحياء السكنية ذات شبكة الطرقات المتدرجة) حيث يتحمل السكان جماعياً مسؤولية ذيول جرائم من هذا القبيل.

يتكون القطاع المركزي في العادة حول الجامع الكبير، وهذا الجامع مركز للتعليم العالي في الوقت ذاته. فقد كان الجامع الأزهر، في نهاية القرن الثامن عشر، يضم 3000 أستاذ وطالب، وكان الحي يحمل طابع هذه الفعاليات المتعددة بدرجة أكبر لأن المشايخ كانوا يحبذون السكن بجوار هذا الصرح الديني: فقد كان 22 من المشايخ الـ 67 الذين نعرف محل إقامتهم بين 1774 و1798يسكنون على مسافة تقل عن 250 متراً من الجامع.

كما أن الأقسام المركزية للمدن العربية كانت تحتضن الفعاليات الاقتصادية الأساسية، التي تنتظم حول القيسارية (وهي سوق يباع فيه النسيج والأشياء الثمينة)، التي تغلق غالباً بأبواب (كتلك التي تمتد في فاس على 0,3 هكتاراً بين جامع القرويين وضريح بانيه مولاي إدريس)، أو حول ما يسمى في البلدان التي خضعت للسلطان العثماني بالبدستان (مثل خان الخليلي في القاهرة)، أو حول سوق الصاغة الذي أوضح ماسينيون أن موقعه في مركز الأسواق، بجوار الجامع الكبير، يُفسَّر بدوره في المبادلات التجارية، لأن صرف العملات كان يجري هناك.

وفي هذه المنطقة المركزية تقع الأسواق المتخصصة، والخانات (التي تختلف تسميتها بحسب المدن (خان، أو وكالة، أو فندق، أو سمسرة) حيث تجري التجارة الدولية وتجارة الجملة.

هذا التمركز في منطقة محدودة يلفت النظر، حتى أن أ. ويرث جعل منه المميزة الرئيسة للمدينة الشرقية. ومن الممكن تحديد هذه المنطقة على خارطة المدينة بسهولة، فهي تحيط الجامع بشبكة من الطرقات، مرسومة بعناية في الغالب، كما هي الحال في تونس حول جامع الزيتونة. وتختلف مساحتها بحسب الأهمية الاقتصادية للمدينة ودورها في التجارة العالمية الكبرى: فهي بالهكتارات: 2 في الجزائر، و 6 في تونس، و 8,7 في دمشق، 10,69 في حلب، و11,8 في بغداد،

ولكنها58 في القاهرة، ثاني مدن الامبراطورية العثمانية وعاصمة العالم العربي. وفي حلب، كانت المنطقة المركزية فريدة في بنيتها الحضرية حتى أنها كانت تحمل اسم «المدينة»: وكانت مساحة الخانات التي تقوم عليها (وعددها 19 من53) والتي تبلغ 4,3هكتاراً، تمثل ما يقرب من نصف هذه «المدينة». وفي القاهرة، كانت المنطقة المركزية تشتمل على229 من مجموع 348 خاناً. ولكن تفوق الفعاليات الاقتصادية التي تتمركز في النواة التي يشكلها الشارع المركزي للقصبة، كان ساحقاً: فالحرفيون والصناع الذين كانوا يتخذون منه مكاناً لعملهم ضمن مساحة تقل عن ثماني هكتارات، أي1,2٪ من مساحة القاهرة، يمثلون 57٪من ثروات مجموع الحرفيين والصناع في القاهرة، كما استطعنا تقديرها استناداً إلى سجلات المحكمة ذات العلاقة بالمواريث.

إن موقع هذه المراكز الحضرية كان ثابتاً بشكل لافت طوال تاريخ هذه المدن، ربما للصلات القوية التي تربطها بالجامع الرئيس: ولا نعرف إلا حالة واحدة لانتقال حي الأسواق المركزي، وهي الحالة التي حصلت في الموصل حيث انتقلت منطقة الأسواق، في العهد العثماني، من مكانها الأولي الواقع جوار الجامع الكبير، نحو أطراف المدينة الواقعة على شط الفرات. ولكن هذا الثبات الكلي لا يعني الغياب الكلي للتغيير: فقد كانت المراكز الحضرية تتطور بالطبع في نفس الوقت الذي تحدث فيه تغيرات في وسطها الحضري. وهكذا فإن النمو الحضري الواسع الذي شهدته المدن العربية الكبرى في العهد العثماني (من القرن السادس عشر-إلى القرن الثامن عشر) أسفر عن زيادة هامة في القطاعات التي تتمركز فيها التجارة الكبرى. وهذه الزيادة بلغت 50٪ في مراكز تونس والقاهرة وحلب حيث أمكن قياسها بقدر من الدقة.

هذه القطاعات التجارية المركزية، كانت تخدمها شبكة من الطرق، عريضة ومنتظمة نسبياً، وموصلة إلى أبواب المدينة، وإلا فإن نشاطها ربما كان يتعرض لاختلالات كبيرة. فالقصبة في القاهرة (مستقيمة كلياً، وعرضها ستة أمتار)،

وطريق الأسواق الكبرى في حلب، والذي يتضاعف عرضه مرتين أحياناً أو ثلاث مرات، يشكل مثالاً رائعاً لهذه المواصلات المركزية وفي بعض الأحوال، تمثل هذه الطرق إرثاً قديماً (كما هي الحال في دمشق وحلب وربما تونس) وفي أحوال أخرى، هي ثمرة بناء عربي، مثل القصبة التي خطّها فاطميو القاهرة من الشمال إلى الجنوب، وهي تتسع بين القصرين فتشكل ساحة واسعة (بين القصرين). كما أن مركز تونس كان موصولاً بالضواحي وبخارج المدينة بطرق مستقيمة نسبياً: اثنان نحو الشمال، و اثنان نحو الجنوب، واثنان نحو الغرب. ما وراء حدود هذه المنطقة التجارية المركزية، كانت تتكوّن قطاعات مخصصة للسكن بصورة رئيسية؛ وتقتصر الأنشطة الاقتصادية فيها على أسواق غير متخصصة «سويقات». وقد حللها ج. سوفاجيه بدقة انطلاقاً من حالتي دمشق وحلب بقوله: تجمعات من الحوانيت غرضها تلبية الحاجات اليومية للسكان (أفران الخبز، حوانيت لبيع اللحم، والخضر، والفاكهة). وينشأ في هذا القطاع من المدينة نظام الأحياء السكنية تحت أسماء عديدة (حومة في الجزائر وتونس، حارة في القاهرة ودمشق، محلة في حلب والموصل وبغداد وحتى إيران)، ولها بنية شبه ثابتة. وفي حالة الحي المغلق الذي يتكرر غالباً، يكون هناك طريق رئيسي(درب) ينفتح على الخارج، ويزوّد أحياناً بباب، وهذا الطريق ينقسم إلى أزقة ثانوية وينتهي بطرق مسدودة. وهكذا يشكل الحي وحدة منعزلة يمكن أن تغلق أثناء الليل أو خلال الاضطرابات؛ ولكنه غير منقطع عن المركز الحضري: الذي يقصده سكان الحي ليمارسوا نشاطهم ويتزودوا بالمنتجات التي لا تستعمل يومياً. وفي هذا القطاع تظهر الشبكة المميزة للطرق غير المنتظَمة والطرق المسدودة، التي عدّها البعض سمة مميزة للمدينة العربية كلها، في حين أنها لا تشكل إلا جانباً منها. فقد كانت الطرق المسدودة تشكل في فاس 52,4٪ من طرق المدينة، وفي الجزائر45,7٪، وفي القاهرة46,8٪، وفي دمشق 43,1٪، وفي حلب 41,3٪؛ ولكنها كانت تظهر على الخصوص في الأحياء السكنية.

كان عدد هذه الأحياء يتوقف بالطبع على أهمية المدينة : ففي الجزائر كان هناك حوالي الخمسين، وفي تونس 41، وفي حلب72، وفي بغداد61، وفي القاهرة حوالي المئة. ومساحة كل منها هكتاران في المتوسط، يقابلها (بكثافة متوسطة من300 إلى 400ساكن) حوالي200 أسرة، تشكل جماعة محدودة نسبياً بحيث تنشأ بين أفرادها صلات شبه عائلية، ويستطيع شيخها إدارتها بسهولة. من هنا فإن حياة جماعية حميمة كانت تقوم في هذه الأحياء التي تتكون على شكل قرى.

وإذا كانت بنية الطرقات في بعض هذه الأحياء تبتعد عن الطابع العفوي في تشكيلها ونموها، وهذا هو حال الأشكال «المتفرعة كأغصان الشجر» التي تميزها غالباً، فإن هناك أمثلة لأحياء نشأت في إطار فرز منظم للأراضي، وهذا ما يفسر شكلها الهندسي (ولاسيما تلك التي يجري ترسيمها «كأسنان المشط»). وإن إجراء دراسة تصنيفية لأشكال هذه الأحياء سيعلمنا الكثير عن شروط تكوينها؛ كما أن دراسة تكوين الأحياء «العضوية» في المدن الكبيرة المعاصرة ستكون ذات فائدة مماثلة.

بنية المدينة ذات الحلقات المتتابعة حول المركز

تتمثل النتيجة الطبيعية لقوة المركز الحضري الذي كان يجمع الفعاليات الرئيسة للمدينة، في أن المدينة العربية اتصفت ببنية مزدوجة ذات حلقات متتابعة حول المركز للأنشطة وقطاعات السكن التي كانت تتجه للنماء في حلقات متتابعة انطلاقاً من المركز نحو المحيط.

هذا الطابع معروف جداً فيما يتعلق بالفعاليات التجارية والحرفية. فالتجارة العالمية الكبرى، والخانات التي تحتويها (مع مخازن للبضائع ونُزُلٍ في الطابق العلوي للتجار)، والأسواق التي يجري فيها تبادل المنتجات الثمينة والمرغوبة (المعادن الثمينة، التوابل والبن، الأنسجة) كانت تتجمع قرب القيساريات أو البدستانات التي تقع على مسافة قريبة من الجامع الكبير. ففي القرن الثامن عشر،

في القاهرة، كانت الخانات الـ62 التي تجري فيها تجارة التوابل والبن تقع جميعاً في المنطقة المركزية للنشاط الاقتصادي، بين جامع الأزهر، وخان الحمزاوي، وخان الخليلي. وفي تونس كان تجار التوابل (العطارون) وتجار النسيج (سوق القماش) يحتلون طرقات بارزة على طول جامع الزيتونة الكبير. وانطلاقاً من هذا المركز تتوزع الفعاليات متدرجة بحيث تزدادبعداً تبعاً لتناقض أهميتها. وحين نأخذ بالحسبان هذا المبدأ، الثابت تقريباً، فإن معرفتنا بحصول تنقلات في الأسواق التي ليس لها مواقع ثابتة بشكل مطلق، كما تصور ماسينيون، ستتيح لنا غالباً تقدير مدى التقدم أو التراجع لهذه الفعالية أو تلك: فابتعاد نشاط الفرآئين عن مركز القاهرة (من القرن الخامس عشر إلى القرنين السابع عشر والثامن عشر) يكشف، دون شك، عن تراجع هذا النشاط من العهد المملوكي إلى العهد العثماني. كما أن تجارة البن، الحديثة كلياً في القاهرة، احتلت مكاناً في قلب المنطقة المركزية، دفعة واحدة، نظراً لأهميتها الاقتصادية.

أما الفعاليات المزعجة والتي هي أقل أهمية، فكانت تجد مكانها في ركن قصي، على أطراف المدينة، وهذا الموقع ثابت في جميع المدن العربية. كذلك هو شأن الفعاليات المرتبطة بالريف، والتي تتعلق بمنتجات ضئيلة القيمة نسبياً بالقياس إلى حجمها، وتلك التي يصعب خزنها ونقلها إلى المناطق المركزية المزدحمة، مثل: أسواق الحبوب التي تقام على ساحات كبيرة مكشوفة (رحبات أو عرصات)، أسواق الخضر والفاكهة، أسواق الحيوانات ولاسيما (سوق الغنم)، تلك الأسواق التي تحتاج إلى أمكنة واسعة للتجميع، وتؤدي إلى إزعاجات كثيرة (الغبار والضجة) لا يمكن احتمالها في المركز. كذلك هو الشأن أيضاً فيما يتعلق بالأنشطة الحرفية التي تتطلب مكاناً واسعاً (كصناعة الحصير والحبال)، والحرف التي تحدث إزعاجاً محسوساً: كالمسالخ والمدابغ (باستثناء وحيد هو مثال فاس، وهي مدينة مزدوجة يشطرها نهر تقام هذه الحوانيت على طرفيه)، والأفران بجميع أنواعها،

بسبب التلوث الذي تحدثه المواد الأولية المستخدمة فيها والمنتجات التي تصنعها، وبسبب الدخان والروائح التي تنتشر منها. هذه الأنشطة جميعاً كانت ترحَّل إلى الأطراف، أو حتى إلى خارج المدينة. ونظراً لرسوخ هذا الموقع تقليدياً فإن التغييرات التي تطرأ عليه، قد تشير إلى تعديلات حضرية على قدر من الأهمية.

فقد كانت الجزائر تحتفظ في مركز المدينة السفلى، وهي منطقة سكنية بـ «سوق قديم للحبوب» (الرحبة القديم)، على أن هذه الرحبة كانت تقع قرب باب عزون، الواقع بدوره بقرب أطراف المدينةوفي مركز القاهرة، بالقرب من باب زويلة، وهو الطرف الجنوبي للمدينة الفاطمية، هناك طريق يحتفظ بذكرى سوق للغنم (سوق الغنم القديم)، في حين أن هذا السوق كان يقع في العهد العثماني في جنوب المدينة تماماً. كما أن الانتقالات الثلاثة للمدابغ التي تسمح الوثائق بتأريخها لحلب (1570)، والقاهرة(1600)، وتونس(نحو1770) ارتبطت بمراحل توسع في هذه المدن الثلاث، مما فرض انتقال فعاليات أصبحت شديدة الإزعاج في مناطق جعلها التوسع الحضري مناطق مركزية.

إن تنظيم القطاعات السكنية في مناطق متناسقة نسبياً، انطلاقاً من المركز (أي المنطقة المحيطة بالأسواق والجامع الكبير) الذي يضم مساكن مريحة إلى حد ما، ويمتد حتى أطراف المدينة التي تنتشر فيها مناطق سكنية فقيرة؛ هذا التنظيم المكاني الشديد الوضوح ليس مقبولاً، بالرغم من أن ج. سوبرغ سبق له أن اقترحه منذ1960بشأن المدن ما قبل الصناعية. ويبدو لي أن هناك سببين لهذا التحفظ. فالمساواة المفترضة للمجتمع الإسلامي التقليدي تبدو متناقضة مع فكرة التفرقة الاجتماعية-الاقتصادية، مما دعا بعض الباحثين للتفكير باستخدام تعبير «الاختلاط في السكن» فيما يخص المكان ولكن البحوث التي أجريت على المجتمع الإسلامي في العهد العثماني؛ في القاهرة أولاً، ثم في دمشق والجزائر، أظهرت بوضوح، على العكس من ذلك، لا مساواة كبيرة فيه: فحوالي 1700، في القاهرة كان الفرق

بين أكثر المواريث انخفاضاً وأكثرها ارتفاعاً بنسبة1 إلى10000 ؛ وفي دمشق بنسبة1 إلـى 3000. هذا الفـرق الهـائل يتـرجم بمؤشـر مـرتفع للمـسـاواة الاجـتمـاعـية (مؤشر/ Giniجني)، وهو في الحالتين المذكـورتين يبلغ 0,74. لذلك لـيس من المدهش أن تترجم هذه اللامساراة مكانياً في فروق سكنية. أما السبب الثاني فهو سيطرة نموذج المنازل ذات الباحة المركزية التي تدعم فرضية وضع واحد، ومسكن موحد للأغنياء والفقراء؛ وتهمل وجود نماذج أخرى للسكن، (نماذج عمودية، جماعية متوسطة (ربْع) وفقيرة (حوش)؛ وهي أيضاً لا تلحظ الفروق القوية التي توجد في هذا النموذج المسيطر من حيث الأبعاد، ووجود طوابق أو عدمه، والتنظيم الداخلي، والزخرفة... وهي متغيرات ينبغي الاستناد إليها في التمييز بين نماذج مختلفة من المساكن، ولو كانت جميعها تستفيد من باحة مكشوفة.

إن كون التفرقة في السكن حقيقة واقعية، تترجم في قطاعات محددة تماماً، وقابلة للرسم على الخارطة، لا يبدو موضع نقاش على الاطلاق، في حال بعض المدن الكبرى التي أجريت فيها دراسات دقيقة. وهذا هو حال تونس (بحوث جاك ريفو وج. كلاڤيل وفيليب ريفو، حول المسكن التقليدي والمبنى الحالي): ذلك أن النماذج المختلفة للمسكن (في إطار النموذج الشائع للمنزل ذي الباحة المركزية) تنتظم بدءاً من القطاع المحيط بالأسواق والجامع الكبير، حيث تنتشر المساكن الميسورة التي درسها ج. ريڤو دراسة معمقة؛ وتمتد حتى قطاعات السكن المتوسط، والمتواضع في الضواحي. وهذا هو حال حلب، التي أجرى فيها ١. ماركوس بحوثاً (استناداً إلى وثائق تجارة البناء في القرن الثامن عشر)، وم. ميري ويذرM.Merri wether (حول الأعيان الحلبيين في القرن الثامن عشر). وهذه البحوث أيدت أعمال ج.ك. ديفيد (حول البناء الحالي)، وسمحت بتحديد عدة مستويات للسكن، موزعة جغرافياً على الخارطة، بدءاً من المنزل البورجوازي حول مركز المدينة والقلعة، إلى المسكن الفقير «نصف الريفي»، في الأطراف. وهذا أيضاً

حال القاهرة، حيث تمكنت نيللي حنا (استناداً إلى دراسة وثائق سجلات المحكمة) من إلقاء الضوء على الطابع المتناقض بين مسكن مركزي ميسور (ولاسيما في القاهرة القديمة)، ومسكن «متوسط»، ومسكن متواضع (في الأطراف)؛ واستطاعت ترجمة هذه التباينات إلى أرقام من حيث الكلفة المتوسطة لاستئجار الأرض بحسب القطاعات: 171 بارة في المنطقة الغنية، و76في المنطقة المتوسطة، و17في المنطقة المتطرفة الفقيرة. ويبدو أن الكتاب الحديث لمؤلفيه ك. ايستابليه وج. ب. باسكوال حول دمشق، يرسم نموذج التوزيع نفسه. فحوالي1700 ، كان أكثر الدمشقيين ثراء يقطنون في مركز المدينة (بثروة متوسطة تبلغ2445 قرشاً)؛ ثم تأتي مساكن متوسطة في الشرق والشمال من المدينة، ثم قطاعات أكثر بعداً في الغرب والجنوب (ضاحية الميدان) تؤوي سكاناً فقراء (350 قرشاً). ولابد من الإشارة إلى أن هذا التوزيع ذو طابع إجمالي: أي أنه لا يستبعد، في التفاصيل، اختلاطاً فعلياً، بسكن عناصر فقيرة وغنية بعضها إلى جانب البعض. وهذا ما يفسر الانطباعات المتناقضة التي تتكون إثر الإطلاع على وثائق تصف الوضع المحلي (حيث توجد أمثلة لهذا التجاور)وعلى دراسات تجري على صعيد المدينة، ويظهر فيها (التمييز استناداً إلى الثروة).

عدم الانتظام في البنية

ما من مدينة قائمة حالياً كانت تطابق النموذج الذي أتينا على وصفه، والذي كان من الممكن - لو طُبق على الأرض- أن يعطي مدينة دائرية، ذات تشكيل مزدوج في هالات تتحلق حول مركز يجمع الفعاليات الدينية والثقافية (المسجد والمدرسة) والاقتصادية (السوق). والمدن التي نعرفها ليست إلا نتيجة تطور استمر أكثر من ألف عام؛ وعدم الانتظام فيها يُفسَّر بعوامل جغرافية، وتاريخية، واقتصادية، واجتماعية، يمكن تحليلها، حالة حالة.

ففي تونس، يفسر عدم استطاعة المدينة التوسع إلا باتجاه الشمال والجنوب،

بموقعها المحصور بين بحيرتين: (بحيرة وسلجومي)، مما أدى إلى نشوء ضاحيتين: (باب سويقة وباب دزيرة).

وفي حلب توقف توسع المدينة نحو الغرب بسبب نهر قويق؛ وفي القاهرة، استندت المدينة من الشرق على حافة جبل المقطم الذي يشرف عليها، والذي لم يتم اجتيازه إلا حديثاً؛ كما أن توسعها نحو الغرب توقف فترة طويلة لوجود قنال الخليج. وحين بنى الأيوبيون القلعة، نحو 1170، في الجنوب الشرقي للقاهرة الفاطمية، امتدت المدينة في هذا الاتجاه، الذي تصادف في الوقت نفسه أنه اتجاه القاهرة القديمة.

وفي دمشق يفسر قيام ضاحية (الميدان) على مساحة ما يقارب 2 كم^2، في جنوب المدينة، بأهمية الحج، وتجارة القمح مع شمال حوران.

وفي الاتجاه المعاكس، أدى إنشاء مقبرتين كبيرتين في جنوب حلب، وفي الشمال الشرقي من القاهرة إلى إعاقة نمو هاتين المدينتين في هذين الاتجاهين.

وقد أدى الميل القوي للتمييز بين الطوائف الدينية التي تشكل الأقليات (المسيحيين واليهود) إلى إيجاد أحياء لا تخضع للقواعد العامة فيما يتعلق بتنظيم المكان الحضري التي جرى شرحها فيما سبق. فحي «الجديدة» المسيحي في حلب كان منطقة سكنية ميسورة، كما تشهد بذلك الوثائق التاريخية، وتؤكده المنازل الجميلة التي ما تزال محتفظة بشكلها الأصلي؛ وهو يقع في قطاع متطرف من المدينة (الضاحية الشمالية) حيث يتوقع المرء أن يصادف مساكن متواضعة.

أما الحي اليهودي في القاهرة فهو عبارة عن جيب فقير نسبياً بجوار المركز الحضري، في منطقة تسيطر عليها المساكن الميسورة. ويفسَّر هذا الموقع بعوامل اقتصادية (وجود سوق الصاغة، حيث يتم تبديل العملة، وبيع مصنوعات من المعادن الثمينة، وهي فعاليات تقليدية بيد اليهود)، وسياسية في الوقت ذاته (إمكانات أوسع للسلطات، لضبط وحماية مجموعة سكانية كان لها دور هام، وعلاقات مع جنود الانكشارية).

والأمر نفسه كان يحدث فيما يتعلق بالأحياء التي يقطنها أفراد من الفئة الحاكمة، الذين تدفعهم أسباب عديدة في الغالب (الحاجة إلى مكان فسيح، الرغبة في الانعزال عن السكان المحليين) إلى اختيار أماكن محيطية لسكناهم. هكذا استقرت النخبة المملوكية والعسكرية في القاهرة، في القرن الثامن عشر، على حافة بركة الأزبكية، في منطقة مخصصة بصورة عامة للفعاليات الاقتصادية شديدة التلويث، ولسكنى السكان من الفقراء وأبناء الأقليات (فالحي القبطي الرئيسي كان يقع مباشرة شمال البركة).

هذه الاعتبارات المتنوعة تفسر البنية «اللانموذجية» لكثير من المدن العربية الكبرى. فمركز تونس (المدينة) لا يشتمل على ضواحي إلا في الشمال والجنوب. والخلية المركزية للقاهرة (القاهرة الفاطمية) كانت منحرفة كلياً بين القرنين السادس عشر والثامن عشر، وكانت تشغل الزاوية الشمالية-الشرقية لتكتل اتسع اتساعاً شديداً باتجاه الجنوب، ثم باتجاه الغرب، وفي حلب، لم يكن خارج أسوار المدينة إلا ضاحيتان هامتان ممتدتان إلى الشمال والشرق. حتى الموصل نفسها، التي تمثل الشكل «النموذجي» للمدينة الدائرية، تحوّل مركزها «التقليدي» نحو الشمال الشرقي، على طول النهر، لأسباب اقتصادية (تقاطع الطرق التجارية النهرية والبرية في هذا المكان) وسياسية (جوار القلعة العثمانية) في الوقت ذاته. ولكن هذه الأشكال من عدم الانتظام، القابلة دوماً للشرح، لا تخفي كلياً بنية المدينة الأساسية، المتمثلة في دوائر تتحلق حول المركز.

خاتمة

جرت محاولات لوصف التنظيم المكاني للمدينة العربية «التقليدية» قبل التحديث الذي بدأ منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر. كما جرت تساؤلات، بالطبع، بشأن وجود نموذج عربي فيما يتعلق بالوقائع الأكثر شيوعاً للبنية المدينية. إلا أن مشكلة الأصول هذه لا يمكن مقاربتها إلا لدى الحصول على معرفة أكثر دقة حول المدينة ما قبل الإسلامية، والمدن المنشأة مع انتشار الإسلام.

ففيما يتعلق بالمدينة اليمنية القديمة، هناك حفريات (ولا سيما تلك التي قام بها ج. ف. بروتون في شبوة)، وتحليل للنصوص المنقوشة، وهذه تعد باضاءات جديدة: فالانطباع الذي يقول بأن بنية المدينة اليمنية القديمة نشأت «بالصدفة»، لا تتفق إطلاقاً مع استمرار هذه المدن.

كما أن تنقيبات ع. الرحمن الأنصاري في الفاو، في العربية السعودية، على قدر كبير من الأهمية، وستسمح بتعريف معالم المناطق الحضرية التي يتم الكشف عنها. وفيما يخص المدن المنشأة، يصطدم تطور معارفنا بعائقين اثنين: ذلك أن النصوص المتعلقة بها فضفاضة ومتأخرة في الغالب. (فالنصوص الرئيسة التي تصف الفسطاط، والتي استخدمهاS. Denoix، س. دونوا، ترجع إلى نهاية القرن الرابع عشر، وهذا يطرح مشكلة في الحصول على معلومات دقيقة عن المدينة الفاطمية).

أما حفريات الآثار التي يمكن أن تلقي الضوء، فهي شديدة الصعوبةبالنسبة إلى المدن التي غمرت بعمق غالباً تحت المدن التي قامت عليها: وتنقيبات ر. ب. جيرو على الفسطاط أجريت في منطقة سطحية جداً حتى أن النتائج التي يمكن أن تسمح بها بشأن أصول المدينة ليست مؤكدة.

وبقدر أكبر من التواضع، هناك رغبة في معرفة ما إذا كانت الملامح المقترحة للبنية الحضرية، يمكن أن تنطبق أيضاً على المدينة العربية الكلاسيكية التي انتهت في القرن الخامس عشر. والمعلومات التي نملكها لا تسمح بالإجابة عن هذا السؤال. فنحن نعرف المدينة الكلاسيكية من خلال المصادر الأدبية، والمباني؛ مما يعني أننا لا نملك القدرة على وصف بنيتها بنفس الدقة التي نصف بها مدناً من العصر الحديث.

ولنلاحظ أن المختصين بالعصور القديمة يتحفظون بعض الشيء بهذا الصدد: وهم يميلون إلى رؤية العناصر الرئيسة التي حددناها (تقسيم المدينة إلى قطاعات،

التفرقة الدينية) على أنها ملامح متأخرة، لم تظهر أو تتخذ كل أبعادها إلا في الفترة الحديثة، أي العثمانية. وهذا هو، على الأخص موقف س. جواتيين S.Goitein، على ما يبدو لنا (بالنسبة للفسطاط الفاطمية) وج. س. جارسان J.C.Garscin (بالنسبة للقاهرة المملوكية). ومع ذلك، فنحن ندهش للاستمرار الذي يكشف عنه تطور مدينة مثل القاهرة، على سبيل المثال، من المقريزي حتى «وصف مصر».

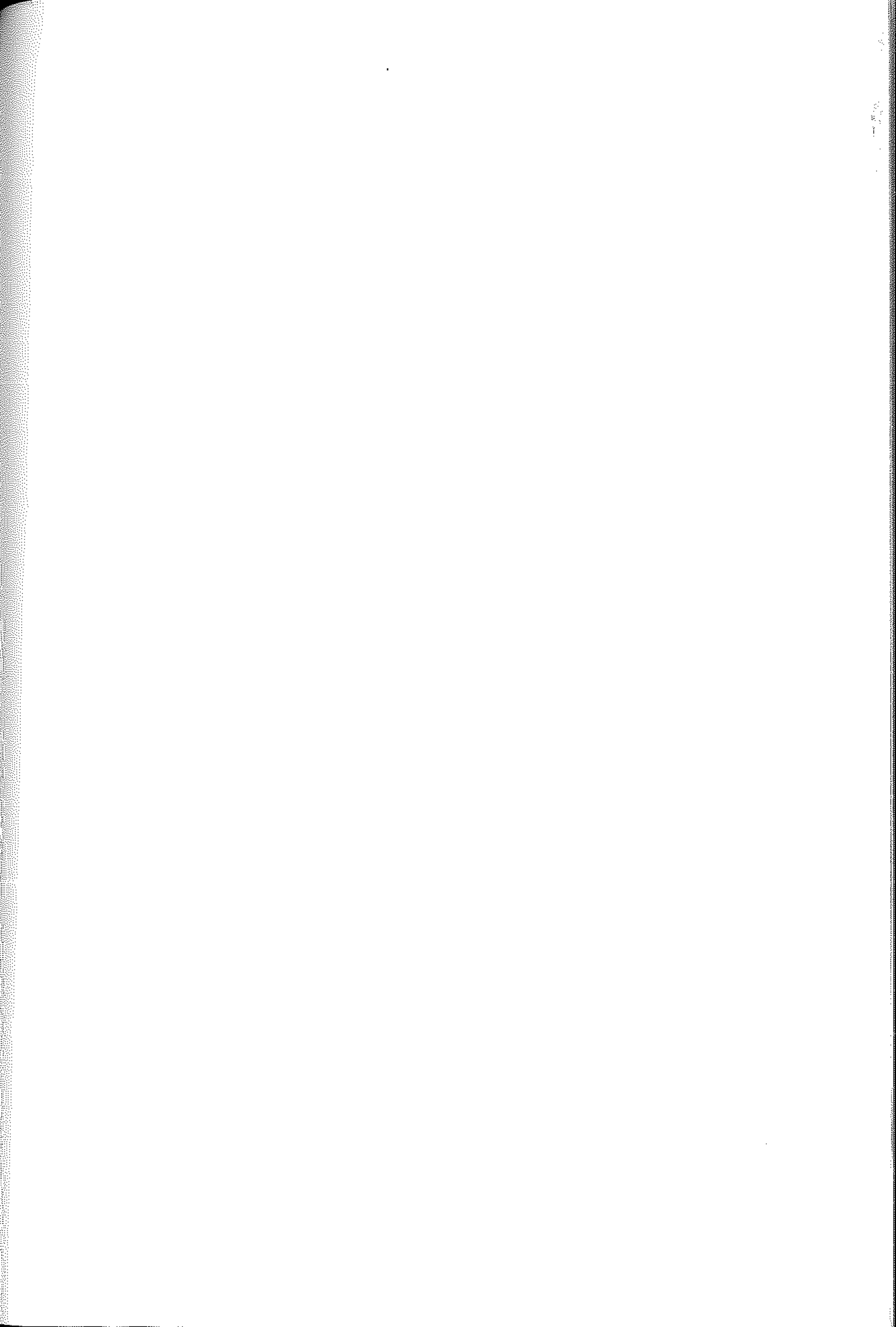
ومن جهة أخرى، إن حال المدن المغربية والإيرانية، الشديدة الشبه بالمدن «العثمانية» في بنيتها، يبدو وكأنه يشكل اعتراضاً على الاتجاه لتأخير تنظيم البنية الحضرية التي نعرفها إلى تاريخ لاحق. وهذه مشكلة يبدو لنا أنها جديرة بالمناقشة، ومن دون شك، بتنقيبات إضافية. وهي بحاجة على الأخص، إلى جهد كبير للمقارنة في إطار المنظورات (الزمنية التعاقبية) والجغرافية.

الفصل الثالث

أمكنة عامة وأمكنة خاصة
في المدن العربية التقليدية

دراسة مستخلصة من:

Maghreb Machrek, 123,1989,p.194-201



قطاعات عامة وقطاعات خاصة

هناك سمة أساسية لبنية المدن العربية التقليدية الكبرى، وهي انقسامها إلى قطاعين متمايزين لهما خصائص متناقضة إلى حد كبير: قطاع مركزي، تتمركز فيه الفعاليات الاقتصادية الأساسية (الأسواق الكبرى، والخانات المتخصصة في التجارة الدولية الكبيرة)، وقطاع مكرّس بصورة رئيسة للوظائف السكنية وهذا التقسيم يقابل وظائف مدينية مختلفة.

كانت المراكز الحضرية تفرد منطقة محددة بوضوح، تجمع القسم الأكبر من الأدوات الاقتصادية للمدينة، وتحيط بالفعاليات الاقتصادية الأساسية. هذه المنطقة المركزية كانت متفردة إلى حد جعلها تحمل أحياناً اسماً متميزاً: ففي القاهرة، كانت منطقة «القاهرة» تشكل، حتى القرن التاسع عشر، استمراراً للمنشأة الفاطمية، التي أصبحت عبر الأجيال مقر الفعاليات الاقتصادية الكبرى.

وفي حلب، كانت المنطقة المركزية تحمل في لغة السكان، اسم «المدينة». وها هي بعض الأرقام التي تساعد على تقدير قوة هذا التمركز:

ففي القاهرة، كانت هذه المنطقة، وفي القرن الثامن عشر، تمتد58 هكتاراً (من المجموع الكلي البالغ660 هكتاراً)، وكان فيها58 سوقاً (من144 تم تحديد مواضعها)؛ وفيها على الأخص229 خاناً (من مجموع348 تم تحديد مكانها).

وفي حلب، كانت «المدينة» تغطي10,6 هكتاراً من مجموع (367)، وكان فيها 31 سوقاً (من الأسواق الـ56 الموجودة فيها)، و19 خاناً من (53) تبلغ مساحتها الكلية4,3 هكتاراً، أي نصف مساحة المركز الحضري تقريباً.

كما أن المعرفة الدقيقة بالوضع الاجتماعي-الاقتصادي للصنّاع والتجار تسمح بتقدير وزن هذه المنطقة المركزية بصورة أكثر دقة:

ففي القاهرة، كان التجار والصناع في مركز المدينة يملكون ما يقرب من نصف مجموع المواريث التي درسناها (48,4٪).

وفي هذه المنطقة المركزية من المدينة، كان يوجد الجامع الكبير، الذي لم يكن يمثّل مكان صلاة الجمعة حيث تجتمع الجماعة فحسب، بل كان مكان التدريس أيضاً. (فقد كان الجامع الكبير مقر «المدرسة»)، ومقر «القضاء» في أحوال كثيرة.

أما القطاع السكني، فكانت تنتظم فيه، بحسب بنية دائرية إجمالاً، أحياء مكرسة كلياً للوظيفة السكنية. وكان الشكل الأكثر تميزاً لها يظهر في الأحياء «المغلقة» التي تُصادف بنيتها شبه الثابتة في جميع أنحاء العالم العربي، تحت أسماء مختلفة (حَوْمة في المغرب، حارة في مصر ودمشق، محلّة في حلب والعراق).

هذا التباين «الوظيفي» يمكن قراءته كلياً على خارطات المدن. ففي القطاعات المركزية، تتخذ شبكة الطرق شكلاً منتظماً نسبياً: شارع أو عدة شوارع عريضة ومستقيمة إلى حد ما، تجتاز قطاع الأسواق المركزية، وتتفرع منها طرق تفضي إلى خارج المدينة. هذه المواصلات المنتظمة كانت في بعض الحالات إرثاً من العصور القديمة (حلب، دمشق، تونس؟)، ولكنها توجد أيضاً في مدنٍ أقامها العرب (بغداد، القاهرة). أما في القطاعات السكنية، فكانت تحتوي، على العكس من ذلك، كل أشكال الطرق غير المنتظمة التي تنتهي خطوطها المتعرجة (في طرق مسدودة على الغالب). وهذه الطرق تعد إحدى السمات السلبية للمدن العربية، مع أنها لا تمثل إلا جزءاً من شبكة المواصلات في هذه المدن (50٪ في الحالات المتطرفة).

هذان القطاعان يقابلان انقساماً للمدينة إلى قسم عام تتمركز فيه الفعاليات الاقتصادية والثقافية والدينية، وقسم خاص مكرس للحياة العائلية. وهذا الانقسام يتناسب تماماً مع انكفاء العائلة المسلمة على نفسها، ورغبتها في المحافظة على خصوصيتها، تلك السمات التي رأى البعض فيها نتيجة طبيعية للطابع الإسلامي

للحياة الاجتماعية؛ مع أنه لا يمكن الجزم بأن آثاراً متوسطية لم تؤدّ دوراً في هذا التنظيم على الاطلاق. ومهما يكن الأمر، فإن فقهاء المسلمين كانوا على شعورتام بهذا الانقسام في المدينة إلى قطاع عام وقطاع خاص. فقد بيَّن بابر جوهانسن أن الفقهاء الحنفيين كانوا يميزون المناطق العامة التي تمارس فيها السلطة مسؤولياتها، من المناطق الخاصة التي تظهر فيها أنظمة الطرق المسدودة، والأسواق الصغيرة والزوايا الخاصة. وهذا الانقسام يسوّغ المواقف المتعددة بشأن مسألة «القَسامة» على سبيل المثال، وهي «الترضية» الواجبة في حال وقوع جريمة قتل لا يعرف فاعلها. وفي هذه الحالة، تقع الترضية على عاتق السلطة العامة، إذا وجدت الضحية في أمكنة عامة من المدينة (شارع رئيس، مسجد عام). أما في الطرقات المسدودة، وفي الأسواق الخاصة، وفي جوار المساجد الصغيرة، فإن الترضية تقع على عاتق مالكي المباني التي وجدت فيها الجثة؛ وفي حال عدم التمكن من ذلك، على ساكني المنازل المجاورة.

وقد كان الفقيه ابن عابدين (ت. في دمشق عام1842) يلخص الموضوع على النحو التالي: «ما ينبغي أن يؤخذ بالحسبان أولاً هو الملكية الخاصة، ثم ملكية الجوار، واليد الخاصة، ثم الممتلكات واليد العامة». ويوجز ب. جوهانسن ذلك بقوله: «إن قسم المدينة الذي تناط مسؤوليته بالسلطة العامة، محاط بنظام من البنى الحضرية الخاصة وهو مغمور فيها. هذه البنى الحضرية الخاصة هي لمصلحة الأفراد، لذلك كان عليهم تحمل المسؤولية في طرقاتهم الخاصة «المتفرعة كأغصان الأشجار». ولا يتم اللجوء إلى السلطة العامة إلا إذا لم تكن هناك مصلحة فردية خاصة تنشأ عنها مسؤولية خاصة للتعويض.

فالمسؤولية العامة تمثل فئة متبقية، تبدأ حيث تنتهي المطالب والمسؤوليات الخاصة. وفي الفقه الحنفي، لا يصبح عمل الحكومة مشروعاً ما لم يمكن استبعاد المطالب والالتزامات الخاصة للأفراد القانونيين، كحل للمشكلة القائمة» وهكذا فإن

وجود قطاعين حضريين يقابل انقساماً وظيفياً للمدينة. وهو يحدد شبكات من الطرق، يستجيب تناقضها (طرق مفتوحة-طرق مسدودة) إلى فروق في استخدام المكان الحضري: وهو معترف به من فقهاء (الحنفية، في الحالة التي ذكرها بابر جوهانسن، وهي المدرسة السائدة تحت الحكم العثماني). والتي تتقبل في تطبيق الشرع الإسلامي، تفسيرات مختلفة في هذا الحال أو ذاك. وتوسيع مجال تطبيق القانون «الخاص» هو الذي يرسم حدود المنطقة التي تصبح فيها الأفضلية للقانون العام.

مكان جماعي: الحي، الحوش

تنتمي المناطق التي تنشأ فيها الأحياء (الحومة، الحارة، المحلة)، على ما ذكرنا، إلى القطاع «الخاص» من المدينة، مع تدرج دقيق فيما يتعلق بطابع الطرقات. ففي صنعاء، مثلاً، يلاحظ ج. وپ. بوننفان G.et P. Bonnenfant أن جميع الطرق، في الحي نفسه، ليست متماثلة في القيمة للغريب الذي يمر فيها. فبعضها مفتوح للجميع لأنها طرق للمرور بين الأحياء، أو بين أبواب المدينة والسوق. على أن طرقاً أخرى، على العكس من ذلك، مخصصة للذين يجاورونها باستثناء الممرات المدينية الكبرى. وبصورة عامة، يبدو أن قطاع الأحياء يجب أن يوصف بأنه «جماعي» أكثر منه خاصاً في الواقع.

إن الحي في تنظيمه الإجمالي منفصل في الواقع عن المدينة العامة. فهناك باب (أو أكثر) يعزله عن بقية المدينة، بصورة محكمة تماماً، ولا سيما في الليل حين يكون الدخول ممنوعاً أو مضبوطاً من قبل بوّاب، وبمساعدة حراس في بعض الأحيان؛ وهو خاضع لسلطة شيخ يؤدي دور الوسيط بين إدارة المدينة وقاطنيه. وهو في الوقت نفسه، الناطق باسم سكان الحي وممثل السلطة: فالشيخ مكلّف بجباية الضرائب التي تثقل على السكان، وإبلاغهم بقرارات السلطة، وتوفير النظام في الحي.

وصغر مساحة الحي (في القاهرة العثمانية، قدرت السعة المتوسطة بهكتارين لـ 70حياً جرى تحديدها) يجعل منه وحدة قليلة السكان نسبياً (بمعدل800 نسمة في القاهرة أيضاً، أي من150 -200 عائلة). بصورة يستطيع الشيخ تسيير أمورها شخصياً وإدارتها. كما أن الصلات الشخصية الموجودة بين السكان تتيح «ضبطاً ذاتياً» جماعياً، كان إحدى الميزات الأساسية في المدينة العربية. وتقول نوال المسيري في دراسة عن حارة السكرية الحالية في القاهرة، وهذا يصدق على فترات سابقة: «أن يسكن المرء في حارة، ولاسيما في حارة مغلقة، فكأنه يعيش في مملكته الخاصة». وتردف: «المكان مضبوط، فلا أحد من الخارج يستطيع دخوله وفي اللحظة التي يعبر أحدهم باب الحي، فإنه يلاحظ على الفور... الجميع يعرف بعضهم بعضاً صغاراً وكباراً. إنه في الواقع كقرية».

في بنية من هذا القبيل، تكون حياة السكان جماعية إلى حد بعيد، وبصورة لايمكن تلافيها؛ وهذا يعني ضبطاً قوياً متبادلاً. ولما كان السكان يتحملون مسؤولية جماعية، مالياً وقانونياً، فقد كان عليهم أن يحرصوا على ألا يحدث في حيّهم ما يلفت إليهم أنظار السلطة وعقوباتها. وهكذا فقد كان عليهم مراقبة مثيري الاضطرابات المحتملين، وعقابهم والحؤول دون وقوعها إن أمكن، مما يسفر عن ضبط جماعي للسلوك. ففي القاهرة، نقل سكان إحدى الحارات إلى الوالي أن أحد الجيران استقبل في داره شخصاً مشبوهاً وطلبوا منه اتخاذ التدابير المناسبة لمنعه من العودة. وكان الأشخاص المتهمون بتعاطي الكحول، أو بترويج الإشاعات المغرضة حول سكان الحارة يتعرضون للطرد. وفي1804 تم شنق أحد الأشخاص فوق عين باب الشعرية لأن سكان الحي اتهموه بالقوادة. كما كان ينظر إلى الشبان العازبين بعين الريبة وينصحون بالزواج (أنظر لاين ونرفال Lane و Nerval). هذا الضبط الشديد كان يؤدي بالطبع إلى نزاعات: فالأوامر السلطانية لحلب كثيراً

ما تذكر حالات لسكان من بعض الأحياء طلبوا نقل مقر سكناهم بسبب سوء تفاهم مع جيرانهم، أو حتى سوء معاملة منهم.

على أن هذه الحياة الجماعية كانت تعبر عن نفسها، من الناحية الايجابية بتضامن في إطار طقوس الاتحادات (الفتوة)، وبأنشطة جماعية تشكل «العَراضة» الدمشقية النموذج الأكثر شهرة لها.

عن هذا الضبط الجماعي، يعطي النحال عدداً من الأمثلة النموذجية المستقاة من مدينة القاهرة.

هناك بناء آيل للسقوط يهدد المنازل المجاورة: يطلب سكان الحارة تأجير البناء، على أن يستخدم الايجار لترميمه؛

طاحون يهدد تشغيله سلامة الجيران (مما دفع إلى ايقافه منذ ثلاثين عاماً): يحصل السكان من القاضي على حكم بالاستمرار في ايقافه؛

شكوى تقدم ضد الازعاجات (الضجة) التي سيحدثها افتتاح مشغل للخياطة، ولدى استشارة سكان الحي، رأى هؤلاء أن حانوتاً من هذا القبيل سيكون ذا فائدة للحي: فيعطي القاضي الأمر بافتتاحه؛

يشتكي بعض السكان من أن المارين في الطريق يستطيعون رؤية النساء في حمامهن: وبعد فتح تحقيق، والحصول على موافقة الجماعات المعنية بالأمر، يغلق هذا الطريق، ويفتح آخر بدلاً منه.

هذا المكان الجماعي تنتمي إليه الساحات، التي كانت تنشأ في العديد من المدن (حلب وصنعاء على سبيل المثال) داخل الأحياء، وتجري فيها حياة جماعية نشطة، بعيداً عن الغرباء.

والشيء نفسه ينطبق، كما هو واضح، على الساحة الداخلية (الحوش)،

التي كان ينشأ حولها سكن شعبي نموذجي. ولهذا النموذج أمثلة مشهودة في القاهرة، ودمشق، وحلب، والمدينة في فترة لاحقة.

ويعطي «وصف مصر» تعريفاً لهذه الأمكنة ينطبق على كل ما كان منها في مدن أخرى: «باحات كبيرة أو أمكنة مسورة، ممتلئة بالأكواخ الصغيرة، التي ترتفع مقدار أربعة أقدام، تسكنها جماعات فقيرة، تتكدس فيها مع حيواناتها بصورة فوضوية ... ساحات واسعة مغلقة ... أمكنة غير واضحة المعالم ...»

ففي أحد الأحواش في دمشق، في القرن السابع عشر، كانت الباحة تحتوي على بئرين وسبعة مراحيض. والمخطط الذي يقدمه «حتلول» لحوشين في المدينة يطابق هذه الأوصاف تماماً، ويعلق عليها بقوله: «صممت هذه الأمكنة كما لو كانت أمكنة نصف-خاصة، تستخدم من جميع السكان في المناسبات العملية أو الترويحية».

نحن إذاً، إزاء مكان عام، يستطيع كل ساكن فيه أن يحصل على فسحة يستخدمها بشكل دائم (الاستقبال، التخزين) في إطار «الفِناء»، وهذا المفهوم سنعود إليه لاحقاً. هذا المسكن المجمَّع، الجماعي إلى حد بعيد، يمثل من دون شك تكييفاً للمسكن الريفي مع ظروف المدينة. وهذا يفسر موقعه في أطراف المدن.

امتداد المكان الخاص الفردي: الفِناء

إن اهتمام البيئة الاجتماعية المسلمة الشديد بحماية خصوصية الحياة العائلية، جعل الفقهاء يحسبون حساب ما يمكن أن يسيء إليها. وهذه المشكلات معروفة تماماً، لأنها تذكر غالباً في المؤلفات التي تتناول الحياة المدينية (لا سيما في كتب الحسبة).

وسأقدم هنا بعض الأمثلة الكلاسيكية المقتطفة -على الأخص- من ابن الرامي، ور. برونشقيع، والنحال، والحتلول:

هناك حدود مفروضة فيما يتعلق بارتفاع الأبنية، حين يؤدي ذلك إلى ازعاج الجيران ويعيق رؤيتهم (وقضية المآذن تثار في كتب الحسبة)؛ وهناك المشكلات التي تثيرها الأسطحة؛ ومشكلة فتح النوافذ التي تسمح بالتعدي على حرمة الجيران؛ وفتح الأبواب التي تزعج الحياة العائلية للجيران أيضاً؛ ومشكلة الأبواب المتواجهة (ويتمثل المبدأ في أن يكون الحصول على الهواء والنور ممكناً ما لم يؤد ذلك إلى ازعاج الجيران: ففي المدينة، عام 1573، أمر القاضي باغلاق النوافذ التي تطل على منزل مجاور) ومشكلة وظائف المنازل التي يصدر عنها ما يزعج الجوار (الضجة، والرائحة..)

وبصورة عامة، يميل الشرع إلى: رفض التجديدات وقبول ماله سابقة، (ففي الأحوال المذكورة سابقاً، تمنع الفتحات الجديدة، ولكن الفتحات القديمة يمكنها الاستمرار)، كما يميل إلى حماية الأفراد، وقبول فكرة أن يمتد المكان الخاص للبيت مكوّناً منطقة للحماية، وأن يحيط به، حتى داخل المكان العام، امتداد «غير مادي». هذا الامتداد للمكان الخاص ينظمه الفقهاء في إطار «الفناء».

إن كلمة فِناء، ويراد بها «باحة» و«فسحة»، و«امتداد»، تعني لدى الفقهاء، الفسحة الإضافية التي تمتد حول بناء ما وفي الممرات، والتي ينظرون إليها، كما ينظر إليها السكان، على أنها نصف-خاصة- ممتلكة جماعياً. وقد سئل الإمام مالك عما إذا كان من الممكن إيجار هذه المساحات الواقعة في طريق على طول المنازل، فأجاب: «لا، إذا كانت سعة الطريق ستنقص مما يؤدي إلى صعوبة المرور فيه؛ ونعم، في الحالة العكسية». كما كان الأصبغ يرى: «أن المالكين لا يجب أن يُمنعوا من استخدامها ما دام الطريق لم يضق، والمرور لم يتأثر، ولم يحدث أي ضرر للجمهور». ويخص ابن الرامي الفِناء بشروح مطولة.

وتنبغي الإشارة إلى أن استخدام الفناء، في حال الطرق المسدودة، أكثر حرية

أيضاً، ما دام الجيران لا يبدون أي تحفظات: وفي هذه الحالة يفتح الفِناء سعة الطريق كلها، في الواقع، أمام باب المنزل.

ومن الناحية العملية، ينطبق مفهوم فِناء على استعمالات متعددة، بالنسبة للاستخدام المنزلي (تخزين المؤن والمنتجات، ايقاف الحيوانات) والاستخدام المهني: فالمقهى يمكن أن يستخدم الفِناء كامتداد للحانوت؛ والفِناء يسمح بإقامة وسائل للعرض أمام واجهة الحوانيت.

وعلى النقيض من هذا التسامح، يعترض الفقهاء على تقسيم الفِناء بين الجيران. ففيما يرى مالك، لا يحق لمالكي هذه الأمكنة تغييرها أو تضيقها. وهذا هو رأي ابن الرامي أيضاً. ولكن الإجابة تختلف هنا أيضاً بحسب ما إذا كنا إزاء طريق مفتوح أو طريق مسدود. فابن الأخوة يشير إلى أن فقهاء شافعيين يسمحون ببناء مقعد أوزرع شجرة أمام باب منزل.

ومن التطبيقات التي كثيراً ما تلاحظ لفكرة الفِناء هذه، إنشاء بنى مرتفعة تتقدم فوق الطريق، أو حتى تغطيه. ولا يعارض الفقهاء ذلك، ما دام لا يؤذي أحداً ولا يعرقل السير. يقول ابن الرامي: «إن الأجنحة، المنشأة فوق الطريق انطلاقاً من الجدران، لايجب منعها». كما أن ابن القاسم (المتوفي 191 هـ/ 806م) يعطي الرأي نفسه. والتحفظ الوحيد بهذا الصدد هو أن يكون الارتفاع المتروك تحت الجناح كافياً للسماح بمرور رجل يركب جملاً.

هذا النوع من الامتداد يرافق عادة وجود باب على الطريق. وحتى في غياب ذلك لا ينظر إلى إنشاء أجنحة على أنه غير قانوني.

ينجم عن هذا المبدأ أن الإنسان الذي يملك دارين على طرفي الطريق يستطيع أن يبني غرفة فوق الطريق شريطة ألا يؤذي أحداً. وهذا الوضع مقبول حتى إذا لم يكن الوضع يتعلق بدكّة. ويذكر حتلول حالة في المدينة (1208/ 1794) جرى فيها

السماح لمالكي أحد المنازل باستخدام دكّة توضع في الطرف الآخر من الطريق الذي يقع منزلهم فيه لبناء أعمدة تتيح لهم بناء غرفة تغطي الطريق. فحينما يعطي المالك ضماناً للقاضي بأنه لن يحدث أي ضرر، وأن السير لن يعاق، فإن القاضي يعطي المطلوب، دون أن يأخذ بالحسبان الاعتراضات المقدمة من الجيران.

* * *

ما ينبغي الوقوف عنده، مما عُرِض أعلاه، هو الوجود المتزامن لعدة أمكنة عامة وخاصة، وحتى تداخلها على مستويات متعددة من البنية المدينية. فالمدينة تنقسم إجمالاً إلى قطاعين: قطاع عام وقطاع خاص، لهما حدود وسمات محدودة بوضوح.

ولكن القطاع الخاص يشتمل على أماكن عامة (الطرقات الرئيسية). وفي الوقت نفسه، تقوم داخل الأحياء أمكنة «جماعية» وأمكنة خاصة تماماً. وعلى الصعيد المحلي الضيق للتنظيم المديني، وهو صعيد المسكن الفردي، تكون الحدود بين المكان العام (الطريق) والمكان الخاص الفردي غير واضحة المعالم تماماً، لتدخل مفهوم الفِناء فيها. ذلك المفهوم الذي يشتمل على إمكان إقامة امتداد مادي صالح للاستخدام من المكان الخاص داخل المكان العام. لذلك ينبغي الحديث عن أماكن عامة وأماكن خاصة (بصيغة الجمع)، مع فئات متوسطة، مثل المكان الجماعي، والفناء (المكان العام القابل للتخصيص).

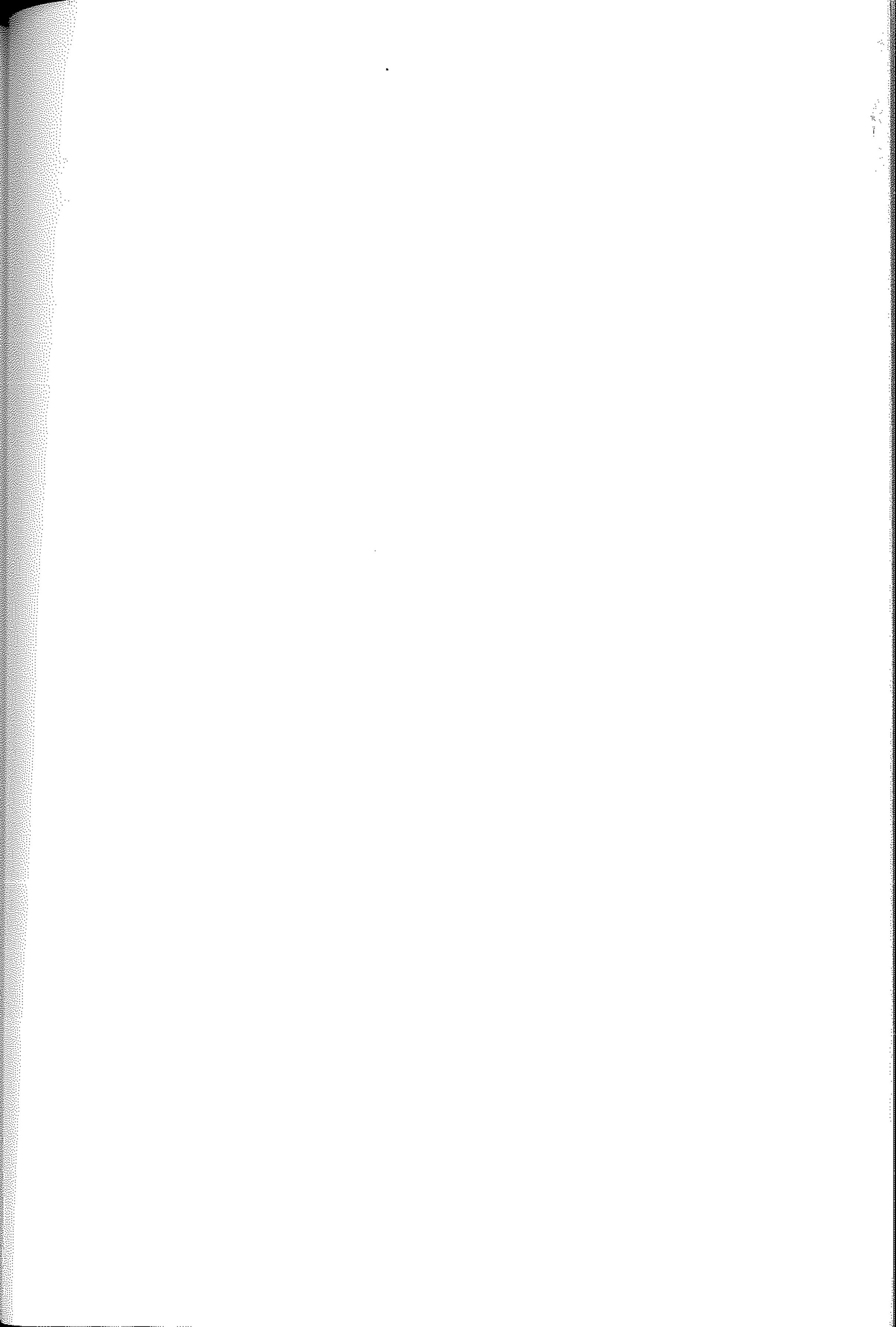
إزاء عدم التحديد الواضح في تعريف هذه الأمكنة المتعددة، يظهر لا يقين نسبي في التشريع إزاء توصيف المخالفات. فالضرر المحسوس وحده هو الذي يسمح بعقاب عام، في حال التعدي على المكان العام.

وهذا المبدأ لا يجري تصحيحه أو تخفيفه نظراً للاتجاه البارز لتقبل السوابق، أو الأعراف السائدة خلال فترة طويلة نسبياً تجعل إمكان الرجوع إلى القانون غير

مقبولة. وفي هذه الظروف، يمكن للتعدي على الشارع العام أن يكتسب مناعة تحول دون أي تصحيح، إذا لم تجر ملاحظته وعقابه بسرعة.

وإجمالاً، يبدو المكان العام فئة مهددة، لا يستطيع أي مبدأ قانوني حمايته بصورة كاملة، ما دام إمكان استخدام الفِناء حتى في القطاعات الشديدة العمومية، يفتح إمكانات للتملك، إذا ما توافر حد أدنى من الاهتمام بالحقوق والسير. فالمجال العام ليس إلا فئة باقية، أو متبقية من المكان الخاص كما بيّن ذلك بابر جوهانسن.

وهكذا فإن مفهوم المكان العام الذي يتوقف عند الحدود التي يمتد إليها المكان الخاص، والذي يضيق باستمرار بوجود أمكنة «جماعية»، أو بالامتداد المحتمل للمكان الخاص الفردي (الفِناء)؛ هذا المفهوم للمكان العام لا تستطيع السلطات المعنية استخدامه بصورة تسمح لها بالسيطرة كلياً على نشوء أنظمة مدينية على المستوى الإجمالي للمدينة، ولا على مستوى القطاع السكني. وإلى هذا العجز النسبي ترجع أسباب عدم انتظام البنى المادية للمدن العربية، انطلاقاً من حالة الاتساق النسبي الموروثة من الأنظمة المدينية القديمة، أو المنشأة بعد الفتح الإسلامي، في حالة المدن التي بنيت آنئذ.



الفصل الرابع

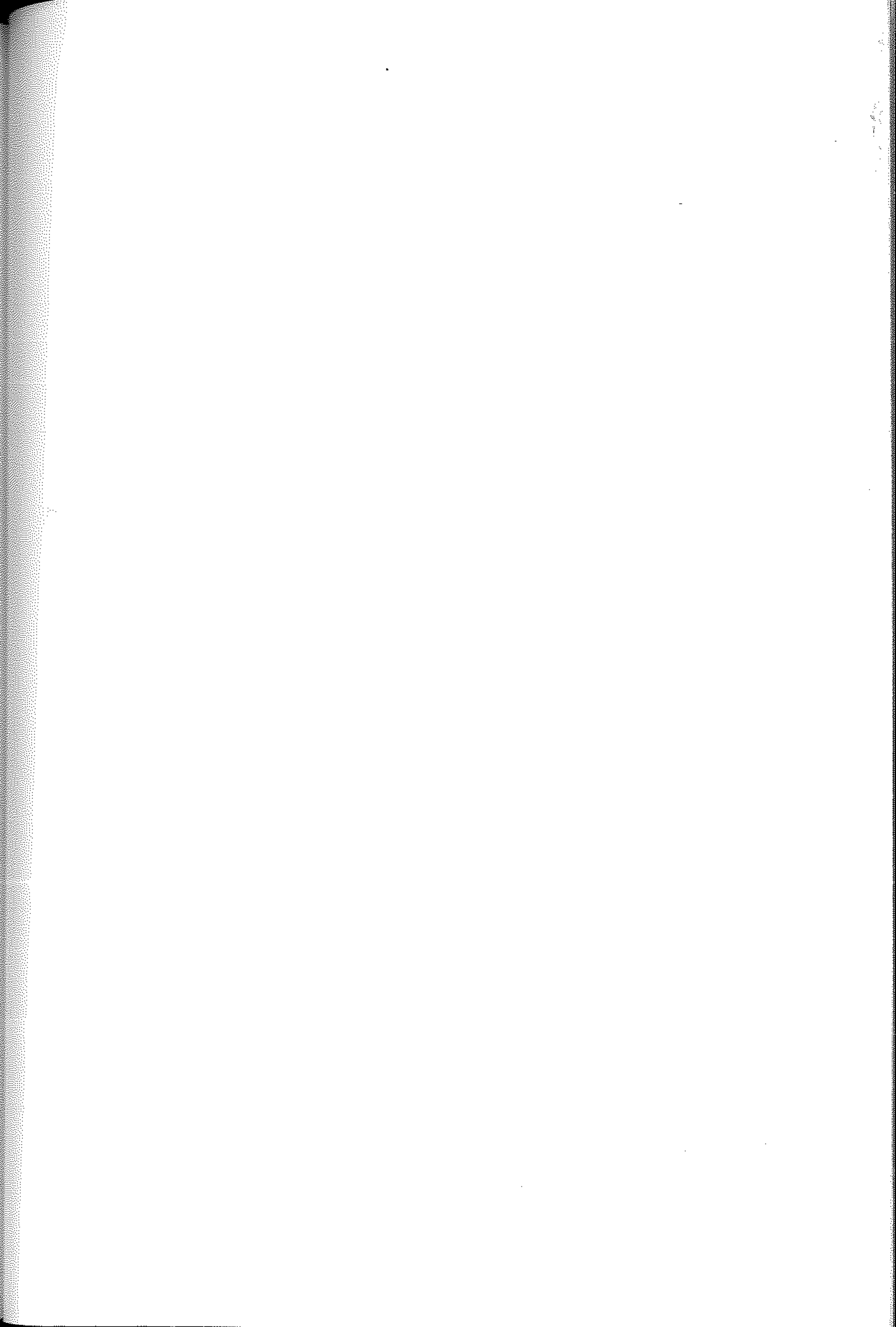
ملاحظات حول شبكة الطرق في المدن العربية

دراسة مستخلصة من:

Pro ceedings du Xo Congrès de

L' UEAI, Éd. Hillen brand, Edinburg,

1982, P.72-85.



1- لم يحظ العمران العربي، في الغالب، بتقدير ملائم من المختصين بالمدن العربية؛ لا بل إنهم أطلقوا عليه كلمة «لاعمران»، مقارنة له بالعمران النموذجي للمدن الكبرى في الحضارة الرومانية. وهذه المقارنة كانت شبه محتومة، نظراً لأن عدة مدن عربية كبرى (كدمشق وحلب على سبيل المثال) خلفت مدناً قديمة، وأن المجال العربي المتوسطي يغطي تماماً منطقة كانت الامبراطورية الرومانية مسؤولة فيها عن العديد من المنشآت المدنية الرائعة.

لقد جرى وصف شبكة الطرق بأنها غير منتظمة، بل وفوضوية: يقول لوتورنو: «ليس أغرب على مدينة إسلامية في المغرب من الطرقات المستقيمة لمدينة قديمة أو مدينة حديثة: والصورة المأخوذة من الجو لأي مدينة مسلمة تجعلك تفكر في تيه أو متاهة». ويقول كليرجه: «إن الفسطاط لم تكن يوماً سوى متاهة معقدة من الطرقات»، وفي القاهرة «لم يعد تشابك الطرقات قابلاً للوصف منذ عصر المماليك، بحيث يترتب على المرء أن يقوم بالتفافات لا نهائية للانتقال من نقطة إلى أخرى». والمدينة نفسها، في نظر ج. سوفاجيه، تبدو وكأنها تنحل إلى قطاعات منفصل بعضها عن بعض، وتفقد بذلك تلك الوحدة التي كانت تميز المدينة القديمة: ففي حلب«لم يرافق العهد الإسلامي أي عطاء إيجابي»، فقد «سرَّع تدهور المدينة اليونانية وفاقمه. بالإضافة إلى إرجاعه إطار الحياة المدينية إلى أشكال أكثر بدائية... ولا يمكن أن يعزى إليه إلا تمزيق المركز الحضري وتجزئته إلى خلايا فردية صغيرة... وهكذا فإن نتاج الإسلام سلبي بشكل أساسي»، لقد أصبحت المدينة «تجميعاً غير متسق ولا عضوي لعدد من الأحياء» يمكن النظر إليه «بصفته نفياً للنظام المديني».

والأصل في هذا الوضع أن هؤلاء المؤلفين يرون أن الإسلام غير قادر أساساً، على تصور خصوصية التنظيم الحضري. ففي رأي سوفاجيه: «إن الشرع

الإسلامي . . في كرهه للامتيازات والاستثناءات ... يتحفظ بشأن إعطاء المدن مكانة خاصة. وهو لا يعرف إلا الأمة(جماعة المؤمنين)، وهي واحدة غير قابلة للانقسام».

وفي رأيه أيضاً «ان المدينة الإسلامية لا تحظى بأية نصوص خاصة بها في الشرع الإسلامي»، ولا تملك مؤسسات محلية أو إدارة خاصة؛ ولا ينظر إليها بصفتها «وحدة. أو كائناً قائماً بذاته» ولكن «كتجمع لأفراد لهم مصالح متضاربة... ينشط كل منهم لمصلحته... دون أن يحسب حساباً لجاره».

وربما كان هناك تصور بأن هذا الانحلال بلغ أوجه خلال العهد العثماني، الذي وُصِف بالفوضى والخلل المدينيين. يقول لوكليرجه: «تحت السيطرة العثمانية، تنطفئ القاهرة ببطء. . تاركة حطام ماضيها المجيد يتهاوى تدريجياً... وتعود إلى السكنى المبعثرة التي كان العرب الأوائل يحبونها». ويلاحظ سوفاجيه: «إن عناصر التفسخ في حلب... تنشط من جديد، مع ميل إلى تطرّف يسرّع تمزق المركز الحضري إلى قطاعات معزولة. فحلب العثمانيين ليست إلا واجهة فخمة تخفي وراءها الخرائب». ونستطيع المضي بعيداً في سرد مثل هذه الاقتباسات.

ونحن نرى أن فوضى عارمة من هذا القبيل في المراكز الحضرية يصعب تصورها بالطبع في مبدئها نفسه. وقد كان يجب أن تؤدي إلى شلل تدريجي في تلك المدن التي كانت تملك أبعاداً، وتؤوي مجموعات سكانية كبيرة جداً بالنسبة إلى ذلك العصر (أكثر من200000 نسمة في القاهرة، وأكثر من100000 نسمة في دمشق وحلب)، ولكن كل شيء كان يدل على أنها كانت تعمل بطريقة تلبي حاجات سكانها بصورة إجمالية.

ومن جهة أخرى، فإن الفترة العثمانية التي انصب عليها هذا النقد الشديد -كما رأينا- تميزت خلال قرنين على الأقل بنمو حضري جلي، حتى أن ج. سوفاجيه نفسه يشير إلى مظاهره اللافتة فيما يتعلق بحلب.

لذلك يبدو لنا من المفيد أن نفحص فيما إذا كان مفهوم الفوضى كافياً لوصف التنظيم المديني العربي في مجمله، أم أن بنية المدينة العربية تشكل، في الواقع، تلاؤماً مع نموذج معين للتنظيم الاجتماعي -الاقتصادي، يفسر منطقه الداخلي وكفاءته ديمومة هذه المدينة العربية واستمرارها.

2- عدم الانتظام في شبكة الطرق

يعد عدم الانتظام في شبكة الطرق من السمات الأكثر بروزاً للتنظيم الداخلي للمدينة العربية، والتي لفتت أنظار الباحثين في جميع الأزمنة. يلاحظ الرحالة تيفونوThévenot في القرن السابع عشر: «لا يوجد طريق جميل في القاهرة، ولكن هناك عدداً كبيراً من الطرق الصغيرة التي تدور وتلتف، مما يعني أن جميع المنازل جرى بناؤها دون تصميم مسبق، وأن كلاً منها احتل المكان الذي يروقه للبناء، دون أن يحسب فيما إذا كان يسد طريقاً أو لا».

هذه الظاهرة معروفة جداً، وجرى وصفها كثيراً لدرجة أنه مامن حاجة للتوقف عندها طويلاً. وهذه الطرقات ضيقة لأنها لم تصمم لحركة العربات، بل لمرور بهائم الركوب: فحين قرر الخديوي محمد علي عام 1845أن يشق طريقاً جديداً، استشار العلماء بشأن العرض المناسب للطريق، فأجابوا بأن الطريق يجب أن يتسع لتقاطع جملين محملين.

وهكذا فإن عرض الكثير من الطرق لم يكن يبلغ أكثر من مترين أو ثلاثة، وربما أقل من ذلك، في الغالب. وكان هذا العرض يتضاءل بوجود «الدكك، مفردها دكة» التي ينصبها البائعون أمام حوانيتهم، أو «المشربيات» التي يبنيها السكان فوق الطريق في الطابق العلوي من منازلهم، ويجري تحويلها في النهاية إلى ممرات مغلقة. وتتميز هذه الطرق، من جهة أخرى، بمظهر غير منتظم، وبترسيم متعرج؛ يلاحظ في جميع أرجاء العالم العربي المتوسطي، من أقصاه إلى أقصاه؛ مما يسوغ التسميات الخاصة التي تطلق على هذه الطرق. فهناك زقاق في مالَقة -كما

يلحظ توريس بالبا Torrés Balbas– يطلق عليه «زقاق الاثنتي عشرة لفة»، وزقاق آخر يسمى «زقاق السبع لفّات»؛ ويلاحِظ أسماء من هذا القبيل في اشبيلية وطليطلة أيضاً. وفي مدينة فاس، إلى الشمال من جامع القرويين، وفي الجزائر (المدينة العليا) يصادف المرء زقاقاً يسمى «زقاق السبع لويْات –أي التفافات»، ومعظم هذه الطرق مسدودة. وهي ظاهرة تبدو خاصة بالمدن العربية، ويشار إليها في الاحصاءات التي تنظم بشأن شبكة الطرق العربية: ففي فاس، والقاهرة، وحلب تمثل الطرق المسدودة في القطاعات القديمة لهذه المدن 52٪، 47٪، 41٪ من الطول الكلي لطرق هذه المدن. ويبدو لنا من غير الضروري التوقف عند التفسيرات المقدمة لتسويغ هذا الوضع والتي تتفاوت في درجة إقناعها.

هناك سمة أخرى للعمران العربي تثير القلق بنتائجها المحتومة في التنظيم الحضري، وهي ضعف مفهوم «المجال العام»، وتسامح الفقهاء المسلمين فيما يتعلق بانتهاكات الحقوق المدينية.

هذا الضعف وذاك التسامح كان لهما نتائج خطيرة، حين يتعلق الأمر بأفراد أقوياء، أو يمتلكون قدراً من السلطة، وكانوا لا يترددون في انتهاك الطريق العام تعسفياً. ويكفينا للدلالة على ذلك مثال بارز من الفترة الحديثة، يورده المؤرخ المصري «الجبرتي» ربما لأنه شكّل فضيحة كبرى، وهو مثال الشيخ أحمد بن سالم النفراوي، الذي استغل الحصانة التي وفرها له نفوذه لدى «علي بيه» للتعدي على الطريق العام وسلب قطعة منه لبناء منزله في الجيزة ويمكن أن يعزى انسداد الطرق العامة، من دون شك، لأفعال من هذا القبيل. ولنا على ذلك شواهد عديدة: منها أن «وصف مصر» يذكر على سبيل المثال «نقطة» على خارطة القاهرة، الطريق مسدود فيها. والمقارنة بين قاهرة العثمانيين وقاهرة المماليك تعطينا العديد من الأمثلة عن هذا التراجع في الطرقات. كما يذكر المقريزي عدة حالات لانسداد الطرقات، ترجع في الأغلب لنفس الأسباب.

3- شبكة الطرق المزدوجة

يبدو أن عدداً كبيراً من أشكال الخلل في شبكة طرق المدينة نتج عن فوضى مدينية واضحة. ولكننا لا نستطيع أن نعمم هذه النظرة على المميزات العامة لشبكة الطرقات وسماتها التي استفيض في وصفها، والتي نجمت، من دون شك، من تنظيم شديد الاتساق للحياة الاجتماعية-الاقتصادية في المدن الكبرى.

ونريد هنا التنويه بوجود نظام مزدوج للطرقات، يبدو لنا وكأنه تكيف طبيعي مع نموذج للتنظيم الاقتصادي تم فيه تجميع الفعاليات الأساسية في قطاع مركزي، ونموذج للتنظيم الاجتماعي، يتضمن نوعاً من التفرقة بشأن الحياة العائلية، ويجعل القطاعات المخصصة لهذه الحياة معزولة ومغلقة نسبياً.

وجدير بالذكر، أن توريس بالبا هو من ألقى الضوء على هذا النظام المزدوج للطرقات في المدن الأندلسية في العصر الوسيط، مع التنبيه إلى أنه ميّز بين الطرق الشعاعية (كأنصاف الأقطار) التي تمتد عبر الضواحي، وبين الطرق الضيقة المتعرجة التي تنبثق من الأولى، وتتفرع غالباً إلى طرق مسدودة. ويظهر هذا النظام المزدوج بوضوح في جميع المدن الكبرى في المغرب والمشرق في العصر الحديث، ويسمح بتحديد قطاعين متميزين بوضوح في جميع المدن الهامة؛

- ففي الأحياء المركزية، المكرسة للفعاليات الاقتصادية الأساسية، تنشأ طرق مفتوحة (شارع سالك)، عريضة ومستقيمة نسبياً، يصل كل منها بين أحد أبواب المدينة والباب الآخر.

هذا الترسيم المنتظم وهذا الانفتاح يسوّغان بالحاجة لتسهيل سير المشاة وحيوانات الركوب. (وفي غياب العربات تضعف الحاجة فيما يتعلق بعرض هذه الشرايين).

- وفي القطاعات السكنية، المحيطية بعض الشيء، التي لا تشتمل إلا على

فعاليات غير متخصصة (سويقة في مدن الشرق الأوسط، وحوانيت في الجزائر) تطابق شبكة الطرقات الأوصاف التي تطلق على شبكة الطرقات العربية التقليدية والمتمثلة في تعقيدات الطرق الضيقة، المتعرجة، التي غالباً ما تنتهي بطرق مسدودة. وهنا يصادف المرء الأحياء السكنية الشعبية المغلقة بعض الشيء (الحوْمة في شمال أفريقيا، والحارة في مصر ودمشق، والمحلة في حلب)، وهي إحدى معالم المدن العربية.

هذا الأمر جلي لدرجة لا يحتاج المرء للتوقف عنده. فوجود هذه الشبكة المزدوجة يقرأ على خارطات المدن الكبرى مثل حلب (التي يبرز فيها قطاع «المدينة» حيث توجد الأسواق الكبيرة والخانات الرئيسة) ودمشق (التي يبرز فيها القطاع المركزي للطرق التجارية، ما بين الجامع الكبير والطريق المستقيم).

ففي حلب، جرى تحديد المنطقة المركزية بصورة كاملة، حتى العصر الحديث، بالطرقات الكبرى القديمة التي تتجه من الغرب إلى الشرق، والعمودية التي تتجه من الشمال إلى الجنوب، وهذه الطرقات تحدث جزراً صغيرة ذات أبعاد منتظمة (45 متراً×125متراً). وقد حافظت المدينة في العصور الوسطى والعثمانية على هذه الشبكة المنتظمة، من باب انطاكية إلى القلعة، مع شبكة الأسواق الكبرى الممتدة من الغرب إلى الشرق.

وعلى العكس من ذلك، ما أن تخرج من «المدينة»، وتدخل في الأحياء السكنية حتى تتخذ شبكة الطرق هيئة شديدة الاختلاف تطابق الطابع المعهود للطرقات العربية، وتتراجع المدينة إلى أحياء سكنية مغلقة إلى حد ما، تجتازها فتحات كبيرة تفضي إلى أبواب المدينة.

وفي دمشق، لا يقل التناقض بين القطاعين وضوحاً عن ذلك. ففي القطاع المركزي، ما تزال علامات المخططات المربعة القديمة بين الجامع الكبير (معبد زوس القديم) وسوق مدحت باشا (الطريق المستقيم القديم)؛ ما تزال هذه العلامات تظهر

بنفس القوة. وعلى العكس من ذلك، تنتشر في بقية المدينة أحياء سكنية تصبح فيها الطرق غير منتظمة بين ما تبقى من أجزاء الشبكة القديمة: هنا توجد الأحياء المغلقة التي قامت دراسات معمقة حولها.

ومن الواضح في كلتا الحالتين، حلب ودمشق، أن تأثير المدينية القديمة حدّد تطور شبكة الطرق في القطاع «العام» من المدينة.

ولكن هذا النظام المزدوج، يظهر أيضاً في المدن التي أنشأها العرب، كما هو الحال في القاهرة. ففي القطاع المركزي من القاهرة الذي يقابل البناء الفاطمي (969)، تجتاز القصبة المدينة من الشمال إلى الجنوب، على مسافة 1500 متراً، من باب الفتوح إلى باب زويلة، بعرض حوالي عشرة أمتار وهيئة مستقيمة إلى حد ما. وتستقبل القصبة في مسيرتها طرقاً ثانوية شبه عمودية، يقود العديد منها إلى الأبواب.

أما القطاعات السكنية، فيصادف المرء فيها البنية التقليدية لشبكة الطرق في المدن العربية، مع تنظيمها في أحياء (حارات) مغلقة في الغالب، ومزودة بشبكة متدرجة من الطرق المفتوحة والمسدودة، مرتكزة على الشارع الرئيس (الدرب) الذي غالباً ما يعطي اسمه للحي.

في مدينة تونس، تنمو الأسواق المركزية تقليدياً حول نقاط رئيسة ثلاث: جامع الزيتونة الكبير، وسوق الصاغة، ومركز الوالي (القصبة، وخلال العهد العثماني الأول، في القرن الثامن عشر، دار البيه). في هذا القطاع تكون شبكة الطرق منتظمة، ويظهر تنظيم عمودي تقريباً حتى في اتجاهات المحاور الرئيسة: شارع المفتي، سوق الترك، سوق العطارين، شارع القصبة، سوق البركة، سوق البيه، سوق الحريم، سوق القماش، سوق سيدي ابن عروس، شارع المكتبات، شارع الزيتونة، سوق البلاط، زقاق المناخل. وابتداء من هذه المنطقة المركزية، تؤمن السير نحو الأبواب شبكة من طرقات عريضة بعض الشيء ومستقيمة نسبياً.

وكل اتجاه رئيس يؤمن السير فيه طريقان متوازيان شبه مستقيمين : باتجاه الشرق، شارع القصبة وشارع الزيتونة اللذان يلتقيان عند باب البحر؛ وباتجاه الشمال، سوق الجرانة ودرب سيدي محرز، ونحو باب سويقة درب سيدي ابن عروس ودرب الباشا نحو باب البنات؛ وباتجاه الغرب، شارع القصبة نحو القصبة، وسوق السكّاكين نحو باب المنارة؛ وباتجاه الجنوب، طريق تربة البيه نحو باب جديد ودرب الدباغين نحو باب الجزيرة. وبين أجزاء هذه الشبكة تنتشر الأحياء السكنية بأنظمتها المتميزة من الأزقة المتعرجة المفتوحة والمسدودة.

إلا أن أوضح مثال يتجلى فيه هذا النظام هو مدينة الجزائر، حيث يكون التناقض كاملاً بين القطاع المركزي والقطاع المحيطي، وعلى جميع الأصعدة: الجغرافيا، والسكان، والأنشطة.

فالمدينة المنخفضة تحتل القسم الأسفل من موقع الجزائر، الذي يشكل نوعاً من الانحدار، (ومنه اسمها الوَطا)، وهناك توجد المراكز السياسية، والدينية، والثقافية، والأسواق الرئيسة). وهناك أيضاً تسكن الطبقة المهيمنة، الانكشارية في ثكناتهم، والقراصنة. وشبكة الطرق في هذا القطاع منتظمة تماماً، ومنظمة حول المحاور الكبرى التي تربط المركز بأبواب المدينة الثلاثة (باب الجزيرة، وباب عزّون، وباب الواد).

أما المدينة العليا المبنية على منطقة شديدة الصعود (ومنه اسمها «الجبل»)، فهي مخصصة للسكن في الأساس؛ وهي لا تشتمل على أسواق متخصصة، بل على حوانيت تقدم المنتجات الضرورية للحياة اليومية. وجل سكانها من أهل البلد، من البورجوازية الصغيرة المكوّنة من الحرفيين وأصحاب الحوانيت (الذين يسمون «البلدي»، أو من الوافدين إلى المدينة (المزابي والقبيلي) الذين يعيشون في إطار الأحياء (الحوْمة) المغلقة إلى حد ما. هنا ينطبق على شبكة الطرق النموذج المميز للطرق العربية التقليدية: طرقات غير منتظمة، متعرجة، (وربما كان طريق

«الشيطان» يدين باسمه إلى ترسيمه غير العقلاني على الاطلاق) تنحدر نحو البحر، مع طرقات مسدودة عديدة: هذه هي معالم «قصبة» الجزائر الشهيرة.

وهكذا فإن الشبكة المزدوجة للطرقات تعبر بأمانة شديدة عن البنية المزدوجة للمدينة، بانقسامها الشديد الوضوح بين الفعاليات الاقتصادية المجمعة في المركز، ووظائف السكنى. وهذا الفصل للحياة العائلية، النسبي على كل حال، يسوّغ وجود شبكة «فوضوية» في المظهر.

وحول هذه النقطة لا يسعنا إلا الرجوع إلى الملاحظات العميقة لـ ا. ليزين A.Lézine (وهي صارمة في نتائجها من دون شك)، يقول: «في سبيل محاولة فهم المظهر الحالي للمدن العربية، ينبغي ألا يغيب عن أنظارنا الوظائف الأساسية التي كان على المدن العربية أن تؤديها... فقد كان عليها أن تؤمن عزلة الحياة الخاصة لسكانها عن أي احتكاك مع الخارج... والطريق المسدود تم اشتقاقه بصورة منطقية من نوع المسكن الذي نجده فيه... وهو العنصر الأساس في المدينية الإسلامية التقليدية، ويرتبط وجوده بنموذج للمسكن تنتظم فيه الحياة كلياً حول باحة داخلية».

4 - سمات القطاعات المركزية

يبدو لنا أن الملاحظات التي أبداها لويس ماسينيون بشأن نشوء المدينة حول عدد من النقاط المركزية -الجامع، السوق، القيسارية (مكان بيع المنتجات الثمينة)، الصاغة (مكان تحويل العملة وصياغة المعادن الثمينة)، سوق الغزل؛ هذه الملاحظات ما تزال صحيحة فيما يتعلق بمعظم المدن العربية المتوسطية الكبرى التي نعرفها.

والقضية الرئيسة التي تجري فيها تنوعات على هذه اللوحة العامة تتمثل فيما إذا كان في هذا المركز نقاط رئيسة تدور فيها الفعاليات السياسية والإدارية أم لا.

في إطار هذا التحفظ، يمكن القول إن المنطقة المركزية محددة بصورة تامة، وقابلة للتعرف على العموم، وهي مسرح فعاليات واضحة.

في حلب ودمشق، المدينتين السوريتين الكبريين، اللتين تطورتا في العصر العربي انطلاقاً من أرضية قديمة، تحافظ اللُحمة المركزية المطبوعة بعمق من حيث ترسيم الطرقات، على تأثير الخلفية اليونانية-الرومانية.

وتمتد مدينة حلب بطول حوالي 800 متر على طرفي الشارع الكبير الذي يصل الباب الغربي للمدينة (باب انطاكية) بالقلعة، مركز السلطة السياسية والعسكرية. وعلى طول هذا المحور، تنتشر شبكة الأسواق بطول 250متراً وعرض 40متراً بانتظام تام. وفي هذا القطاع يتركز أساس الفعاليات الاقتصادية للمدينة (18خاناً من أصل45). ويقع الجامع الكبير كالعادة في قلب «المدينة».

لقد كانت البنية الداخلية لهذا القطاع المركزي قوية إلى درجة أنه حين تطور التوسع الحضري في القرن السادس عشر في جنوب الشارع الكبير، واتسعت مساحة المدينة من أقل من أربعة هكتارات إلى أكثر من تسعة هكتارات، اندرج هذا التوسع بشكل طبيعي في إطار المخطط القديم، بحيث احتلت كل من المنشآت العثمانية الكبرى قطاعات مستطيلة يمثل كل منها واحداً، أو اثنين، أو ثلاثة من التقسيمات القديمة بحسب احتياجات كل منها.

وحين نأتي إلى دمشق، نجد أن المركز يشكل منطقة مستطيلة تقريباً، يحدها من الشمال الغربي «القلعة» التي نقل الأيوبيون مركز الحكم إليها في القرن الثاني عشر؛ ومن الشمال، الجامع الأموي (الذي حلّ محلّ معبد حَدَد ومعبد جوبيتر)؛ ومن الجنوب «الشارع المستقيم» الذي يتبع ترسيم الطريق المستقيم الروماني حتى الباب الشرقي للمدينة، بطول 1400 م. ويلاحظ، داخل هذا المحيط المركزي، أن شبكة الطرق منتظمة تماماً، وأن الوضع العمودي للطرق المتجهة من الشمال إلى

الجنوب. ومن الشرق إلى الغرب، سيجري توكيده حين تتسع المدينة في مطلع العهد العثماني، وتغتني بإنشاء «بدستان» وخانات عديدة.

حين نقارن القاهرة بالحالتين السابقتين اللتين تملكان تاريخاً قديماً، نجد أنها تمثل نموذجاً هاماً للعمران العربي، بعد أن استقر الفاطميون في مصر (969). فالقطاع المركزي فيها، الذي ينتظم على طرفي الشارع المركزي (القصبة) متجهاً من الشمال إلى الجنوب، واصلاً بين البابين الرئيسيين للمدينة (باب الفتوح في الشمال، وباب زويلة في الجنوب)؛ هذا القطاع المركزي الذي كان يمتد بطول حوالي1500 متر وعرض حوالي300 متر، كان يشتمل، أيام الفاطميين، على الخليتين الرئيستين في المدينة: القصور الملكية التي تحدد ساحة تسمى بين القصرين والجامع الأزهر. وفي القرن الثاني عشر، انتقل مركز الحكم السياسي والعسكري نحو القلعة الواقعة في الجنوب الشرقي للمدينة، مما أدى إلى تحرير المركز المديني وإعطائه اتساعاً اقتصادياً هائلاً: ففي أيام المقريزي (مطلع القرن الخامس عشر) كان يتجمع حول القصبة، 57سوقاً من أصل87 أي (65,5٪)، و47 خاناً من أصل57 أي (82,5٪). ومع توسع المدينة في العهد العثماني، ازداد المركز المديني قوة، وازدادت المساحة المكرسة للفعاليات الاقتصادية آنذاك من22 هكتاراً إلى 38 هكتاراً. ففي عام1798، كان القطاع المركزي يحتوي41 سوقاً من أصل93 (44,1٪) و154خاناً ووكالة من أصل220 (70٪) في القاهرة، بحسب ما يذكره «وصف مصر». وقد أدى التضخم الهائل في هذه الكتلة إلى نشوء مناطق اقتصادية ثانوية، على أن الفعاليات الأساسية التي كانت تشكل قوة القاهرة بقيت تدور في قلب المدينة: فقد كانت الوكالات الـ66 المخصصة لبيع البن والتوابل كلها متمركزة هناك. وانطلاقاً من الشريان الرئيس، راحت شبكة الطرق تنمو على غير انتظام، بحيث لم يعد ترتيب المنشأة واضحاً على الإطلاق. ولكن التناقض يبدو جلياً على الخارطة، بين القطاع المنظم بدقة على طرفي القصبة، على طول الجمالية وحول الجامع الأزهر،

من جهة وبين المناطق السكنية المحيطية التي تؤوي الأحياء السكنية المغلقة (الحارات)، من جهة أخرى.

وهذه الأرقام التي نقدمها تلقي الضوء علي التمركز الهائل للفعاليات الاقتصادية في المركز المديني: فبين عام1776 وعام1798، كان 65,5٪ من عدد التركات الموجودة في سجلات المحاكم الشرعية، أي مقدار ثلثيها يعود إلى حرفيين وتجار يقيمون في الأحياء المجاورة للقصبة، وتبلغ قيمتها88,3٪ من المجموع الاجمالي للتركات، أي 0,9 منها. وهذا التفوق الاقتصادي كان يتممه تفوق آخر على الصعيد الديني والثقافي، ذلك أن الفعاليات الدينية والثقافية كانت تتركز بشكل كبير في الجامع الأزهر، ذلك المركز الذي تجاوز إشعاعه كثيراً حدود مصر.

ولكننا نكرر مرة أخرى، أنه ما من مثال يبدو لنا أكثر لفتاً للانتباه من مثال مدينة الجزائر، التي يمتد المركز المديني فيها على طول ثلاثة شوارع كبرى تربط المدينة بالخارج: (باب عزون، وباب الواد) بالمحافظات، (وباب الجزيرة) بالشاطئ البحري المتوسطي.

في قطاع لا تزيد مساحته عن هكتار واحد من مساحة المدينة (داخل السور) التي تبلغ40 هكتاراً، كان المرء يصادف معظم مراكز السلطة (قصر الداي في الجنينة، ودار السكة التي تسك فيها النقود، وموقع الضباط الكبار، وبيت المال-مركز الإدارة المالية)؛ إضافة إلى مراكز الحياة الدينية والقضائية والثقافية، والجوامع الرئيسة التي تلقى فيها الخطبة وملحقاتها التقليدية من مدارس ومحاكم؛ والأسواق الرئيسة (15سوقاً من أصل 40سوقاً في المدينة كلها). وهذه الأسواق مجمعَة حول البدستان، الذي كان مركزاً لتجارة المنتجات والأسرى الذين تأتي بهم القرصنة، واستمر فيما بعد مركزاً للتجارة الكبرى في الجزائر. وتتميز هذه المنطقة بهيئة منتظمة، شبه هندسية لشبكة الطرق تكشف عن تصحيح إجمالي يعود إلى الاحتلال العثماني للجزائر في القرن السادس عشر. وكانت الجزائر آنئذ ضيعة

بربريةبسيطة، ثم بدأت تتحول إلى مدينة ساحلية مهيبة، فالى عاصمة لدولة قوية ضمن القارة الأفريقية.

فالاحتلال العثماني الذي عُرف باهتمامه الكبير بتطوير المدن ولاسيما في مراكزها كانت نتيجته هنا تنظيم المنطقة المركزية في المدينة. أما لماذا لم ينوه بهذا التنظيم فيما بعد، فذلك لأن المدينة دُمِّرت كلياً غداة احتلال الجزائر عام1830.

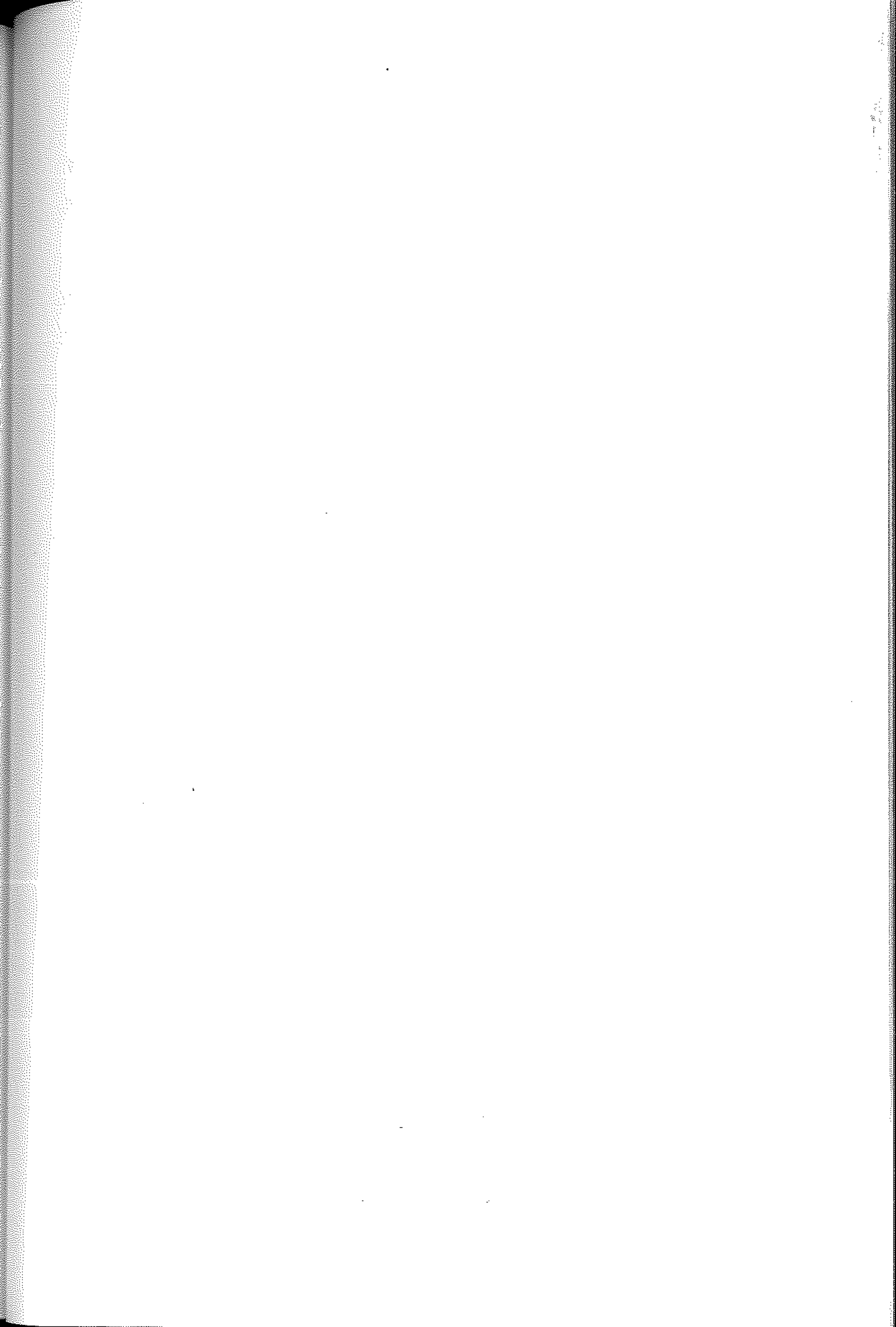
5 - خاتمة

لم تكن المدن العربية «فوضوية» إذن، إلا من حيث تفاصيل عدم انتظامها الحضري؛ ولكن بنيتها المزدوجة التي تم التعبير عنها تماماً في شبكة مزدوجة للطرق، تشهد -خلافاً لذلك- على تكيف رائع مع الحاجات الاجتماعية- الاقتصادية للحياة المدينية. فهناك تباين جلي بين المراكز، المنظمة نسبياً لتلبية متطلبات الحياة الاقتصادية بشكل خاص؛ وهناك أحياء سكنية يجري الاهتمام فيها بحماية خصوصية الحياة العائلية، ذلك الاهتمام الذي يفضي إلى شبكة غير منتظمة من الطرقات، نظر إليها، بشكل خاطئ، على أنها السمة الوحيدة للحضرية العربية. أما الطرق المنتظمة التي توجد في المركز، والتي تجعله يتصل بخارج المدينة عبر الأبواب الرئيسة، فإنها كانت كافية لتوفير المواصلات الضرورية.

وهكذا استطاعت المناطق السكنية الاستقرار في مناطق مغلقة على الخارج، ولكنها على اتصال تام بالمركز الذي تمارس فيه الفعاليات الحرفية والتجارية.

ومقابل هذا التقسيم «المكاني» للمدينة إلى قطاعين جغرافيين، تتباين بنية كل منهما عن الآخر، يوجد تقسيم آخر «زماني» لا يقل وضوحاً عن الأول، بين الزمان المخصص للأنشطة المهنية النهارية، والزمان المخصص للحياة العائلية.

هذا التقسيم المكاني، وذاك التقسيم الزماني يتجليان يومياً في انتقالات السكان بين أماكن سكناهم وأماكن عملهم.



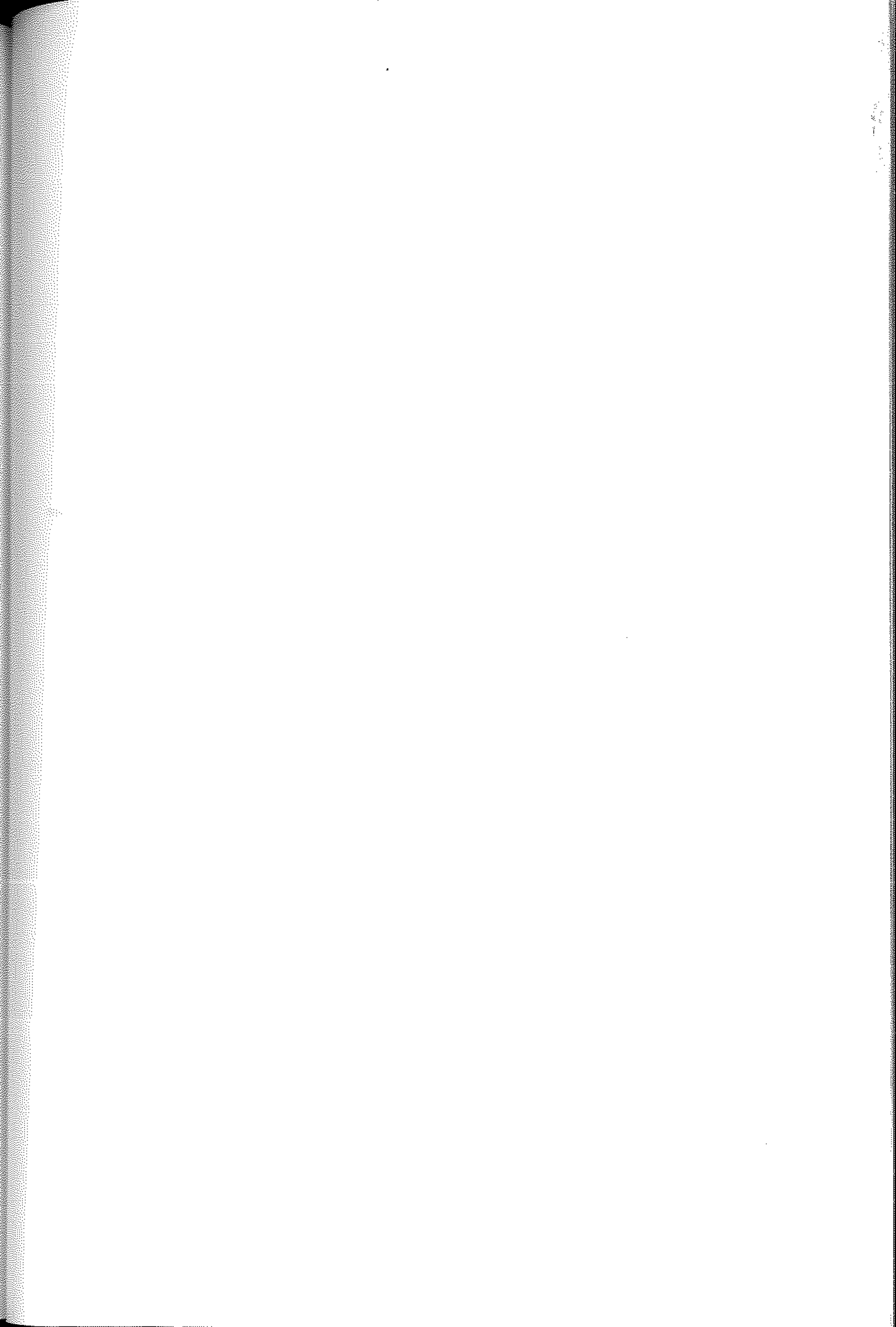
الفصل الخامس

قطاعات السكن في المدن العربية الكبرى
اختلاط أم تفرقة اجتماعية - اقتصادية؟
دراسة حالات القاهرة وتونس وحلب

مستخلصة من :

Arab Historical Review for Ottoman studies

9-10 Zaghouam, 1994, P.185 - 195



1- مقدمة

هناك مفهوم تقليدي يقول إن التنظيم الجغرافي للسكن في المدن العربية في العصر العثماني يخضع لاختلاط تتجاور فيه منازل النخبة والعامة، والمساكن الغنية والفقيرة، ونرى أن هذا المفهوم يخفي وراءه نظرية لا تقل عنه تقليدية، تؤكد طابع المساواة في المجتمع الإسلامي، وتبرهن على ذلك بوجود تصميم وحيد «للدار» يضمن خصوصية الحياة العائلية في مكان يتمركز حول «الباحة»، بدون فتحات على الطريق. وفي هذه الظروف، يمتزج السكان تماماً من دون وجود تمييز طبقي أو فئات اجتماعية، ولا شيء يسمح من الخارج بتحديد المستوى الاجتماعي - الاقتصادي لكل منهم.

هذه النظرية تنم عن خلط بين طابع المساواة الأساسي في الدين الإسلامي، والوحدة العميقة لأمة المؤمنين المتساوين جميعاً أمام الله، وبين الطبيعة الواقعية للمجتمع كما تتحقق في ظروف تاريخية واقتصادية معينة. ففي المواقع التي أجريت فيها دراسات على المجتمع الإسلامي في الفترة الحديثة (نقصد العثمانية)، وتم فيها تحليل وثائق غزيرة متوافرة، بدا أن هذا المجتمع تنقصه المساواة، شأنه في ذلك شأن المجتمعات الإنسانية جميعاً. وهذا، على كل حال، ما شعر به المؤرخون الكلاسيكيون الذين تنبهوا تماماً لوجود تراتب في مجتمعهم. فالمقريزي الذي عاش في بداية القرن الخامس عشر، يقسم أهل البلد إلى ستة أقسام متباينة كلياً، دون حساب طبقة الحكام بينها.

وفي البحوث التي أجريتها بنفسي في القاهرة، تمكنتُ من إيضاح طابع اللا مساواة في مجتمع القاهرة في القرنين السابع عشر والثامن عشر. فقد بينتُ

الفروق بين التركات التي وجدتها في سجلات المحكمة للأعوام بين 1679، و1700 ، فكان أصغرها (تركة بائع قبعات : 235 بارة عام 1685) وأكبرها (تركة تاجر بن : 2,4 مليون بارة عام 1695) . والنسبة بينهما هي 1 من 10000 . كما أن المجموع الكلي للثروات موزع بشكل غير عادل، إذ أن 3٪ من الحاصلين على التركات المدروسة كان نصيبهم 50,15 ٪ من مجموعها الكلي؛ و 49,9 ٪ منهم لا يحظون إلا بـ 4,3 ٪من هذا المجموع.

هذه النتائج تم تأكيدها حديثاً في دراسة أجرتها على دمشق في مطلع القرن الثامن عشر كوليت ايستابليه مع چان پول پاسكوال على أسس يمكن مقارنتها بتلك استخدمتها في كتابي : حرفيون وتجار في القاهرة، مع عينة قابلة للمقارنة : 435سجلاً في دمشق تم فرزها للفترة من 1686 - 1717 ، مقارنة بـ 864 سجلاً في القاهرة للفترة من 1679 - 1700) . وتوصل الباحثان إلى نتائج قريبة جداً مما توصلت إليه. إذ أن الفارق بين التركتين الصغرى والكبرى (ساعاتي في عام 1686 ، 10,6 قرشاً؛ وتاجر حرير عام 1688 ، 32541 قرشاً)، هذا الفارق يبلغ 1 من3000 .

إن لا مساواةً من هذا القبيل لا بد من أن تنعكس على المساكن، التي لا يتوحد تصميمها إلا في النماذج التي اقترحها العديد من المختصين في المدن العربية، ولقيت قبولاً – مع الأسف – من العاملين الذين قدموا وصفاً دقيقاً للمسكن العربي في المدينة التقليدية، ناسين في معظم الأحيان أن النماذج القديمة التي وصلت إلينا، هي بصورة منطقية، وعلى العموم، مساكن هامة وغنية نسبياً. من ناحية أولى، لأن المسكن ذا الباحة المركزية الذي يلاحظ انطون عبد النور «أن شكله الموحد بصورة عجيبة من خلال غنى النماذج»، ليس إلا نوعاً مجرداً تندرج تحته أشياء واقعية تصعب المقارنة بينها. فمن العسير جداً مساواة القصور أو المساكن البورجوازية (بين القرنين السادس عشر والثامن عشر) التي جرت دراستها في

فاس، وتونس، والقاهرة، بالمساكن المتوسطة أو الفقيرة، إنْ من حيث الاتساع والبنية، أو من حيث الزخارف والوظائف، حتى لو كان المبدأ العام للتنظيم واحداً. كما أنها ليست متماثلة حين ينظر إليها من الخارج، من حيث ارتفاع الجدران، ووجود الطوابق، والنوافذ، ونوعية الأبواب؛ تلك التفاصيل التي تسمح على الفور بتمييز المسكن الجميل من البيت المتواضع. وقد تنبه إلى هذا التنوع في تونس، الباحثان ج. كلاديل وپ. ريڤو اللذان وضعا أربعة نماذج شديدة الدقة، لدرجة أن ج. ك. داڤيد استطاع تطبيقها في دراسته عن حلب.

ومن ناحية ثانية، هناك مبالغة كبيرة في حصر المسكن العربي في نموذج واحد هو المسكن ذو الباحة المركزية. وهذا النموذج غالب بالفعل إلا أن هناك نماذج أخرى جرى التنبيه إليها منذ فترة طويلة (المسكن المرتفع في محافظة البحيرة في مصر، وفي الحجاز واليمن)، وتلك التي أثارت الاهتمام مؤخراً وهي: المسكن الجماعي من نوع «الربْع أو الوكالة» وهو مسكن متوسط بدون باحة؛ والمسكن الفقير الجماعي من نوع «الحَوْش» (الذي جرت دراسته في القاهرة، ودمشق، وحلب، والمدينة).

هذه النماذج المختلفة من المساكن تقابل منطقياً الشرائح الاجتماعية المختلفة التي لاحظنا تنوعها.

وهكذا فإن المجتمع المديني «التقليدي» في العهد العثماني لم يكن متجانساً على الإطلاق، وعدم تجانسه يترجم على صعيد السكن، باستخدام نماذج مختلفة للمساكن، أو نموذج واحد تتباين أبعاده بشدة (كما رأينا في المسكن ذي الباحة المركزية)، بحيث يكون من المغالاة إدراجها كلها في زمرة واحدة.

يبقى الآن أن نفحص ما إذا كان هذا التنوع في الظروف الاجتماعية - الاقتصادية للسكان وسكنهم يجد له تعبيراً في التنظيم المكاني للمدينة، بتشكيل

قطاعات متمايزة نسبياً، يمكن تحديدها وتعرّفها بصورة تطابق البنية الاجتماعية للسكان، أو كان هذا التوزع غريباً كلياً، والأصح منه وجود اختلاط في المساكن يمزج الفئات الاجتماعية المختلفة بحسب النمطية التي عرضها. أ. عبد النور فيما يتعلق بحلب والتي «تؤكد أن الأحياء المدينية متمازجة اجتماعياً. فتقليدياً، كان تجاور العائلات الفقيرة والغنية هو القاعدة في المدن العربية.. ولم يكن هناك تفرقة في حلب بين قطاعات غنية وقطاعات فقيرة».

إن الدراسة الاستقصائية بهذا الصدد ممكنة حالياً بفضل البحوث الدقيقة التي كُرِّست مؤخراً لعدد من المدن العربية، والتي سنستند إليها: كأعمال ج. ريڤو وج.ك، داڤيد وآ. ماركوس عن حلب. كما كرستُ - أنا أيضاً - عدة أعمال منشورة لهذا الموضوع.

2- حالة تونس

تسمح بحوث ج. ريڤو على المسكن القديم في تونس (الفترة المرادية والحسينية) بتحديد قطاع السكن الثري والبورجوازي بدقة كبيرة، تلك البحوث التي أجراها استناداً إلى المساكن التي ما تزال قائمة. وهذا ما تفسره نوعية البناء والتجهيزات، ذلك أن منازل مساحتها 170 أو335 متراً متربعاً لا يمكن أن توصف بأنها متواضعة.

إن الـ 116 مسكناً التي درسها ج. ريڤو والتي تعود إلى القرنين السابع عشر والثامن عشر (مع بعض التحفظ بشأن التاريخ الدقيق لبنائها الذي جرى ترميمه وبناؤه مرات عديدة) تمثل أمكنة إقامة أفراد الفئة الحاكمة أو البورجوازية المحلية. علماً بأن الفئة الحاكمة في تونس كانت شديدة الاختلاط بالنخبة المحلية، وهذه ظاهرة مثيرة للاهتمام بالمقارنة مع وضع القاهرة التي كانت الفئة الحاكمة فيها، على العكس من ذلك، شديدة الانعزال في أحياء ارستوقراطية. وحين تسجل هذه

المساكن على خارطة يتبين أنها تشكل «حياً» راقياً، يمتد شمالاً، شرقي وجنوبي المنطقة المركزية (المدينة) المكرسة للفعاليات الاقتصادية والدينية (الأسواق الكبرى وجامع الزيتونة).

فالـ 101 مسكناً من المساكن الـ116 التي درسها ريڤو تقع في قطاع تبلغ مساحته حوالي 20 هكتاراً، ويمكن ملاحظة انتقاله نحو الشمال في القرن الثامن عشر، بسبب الازدحام التدريجي لمركز المدينة من دون شك. هذه المساكن تقابل النموذج «4» في تصنيف كلاديل وريڤو: مساحة معدلها 300 إلى 400 م^2 مع بعض التنوع؛ ففي ثلاثة مجمّعات واقعة داخل هذا القطاع، حيث التقسيمات القديمة ما تزال موجودة بصورة إجمالية، تبلغ المساحة المتوسطة لقطع الأرض المستخدمة في البناء 410، 270 ، 230 متراً مربعاً.

على أن معرفتنا بالمساكن في باقي المدينة، وفي الضاحيتين، ما تزال بدائية جداً، لنقصان الدراسات التاريخية الدقيقة (المستندة إلى السجلات) والاستقصاءات في البناء الحديث. ففي المناطق المحيطية للمدينة شمالي، وجنوبي، وشرقي القطاع المركزي والأحياء الراقية، توجد مساكن متواضعة نسبياً، مع منازل أكثر انخفاضاً (فالنسبة المئوية للمنازل ذات الطوابق التي تبلغ في القطاع المركزي 60٪ ، بحسب كلاديل وريڤو، تنخفض هنا إلى 40٪) وهي أقل اتساعاً: فالتعداد الذي جرى في مجمّعات تبلغ مساحتها هكتاراً، يُعطي قطعاً من الأرض بمساحة متوسطة 160م^2 (بالقرب من باب بنات)، و 147 م^2 (بالقرب من باب جديد) وحتى122 م^2 بالقرب من باب قرطاجنة الأكثر شعبية).

ويلاحظ ج. ريڤو: «كلما ابتعدنا عن قلب المدنية ازدادت الأزقة ضيقاً، وقل ارتفاع المنازل... وغالباً ما تصبح بدون طابق إضافي. والمساكن المبنية هناك تعلن بانتقالها المعماري عن الاقتراب من الضاحية».

وفي ضاحيتي باب سويقة (في الشمال) وباب الجزيرة (في الجنوب)، تسكن مجموعات متواضعة على العموم، ينتمي بعضها إلى الريف، مع وجود جيوب

سكنية أكثر ثراء. وهاتان الضاحيتان تحملان حتى الآن طابعاً قروياً، ولا سيما الجنوبية منهما، التي تحمل الطابع الريفي بدرجة كبيرة. فالمنازل ذات الطوابق نادرة فيها: يقدر كلاديل وريڤو أن نسبة هذه المنازل فيها لا تزيد عن 20٪. وبالرغم من توافر الأراضي في الضواحي، مما يسمح باتساع أكبر للمسكن، إلا أن المساحة المتوسطة لقطع الأرض في المجمعات المدروسة أصغر مما هي في المدينة: 175 و 148 م^2 (في الضاحية الشمالية)؛ 167 و 136 م^2 (في الضاحية الجنوبية).

تقودنا هذه الملاحظات إلى تحديد الأحياء السكنية في حلقات متتابعة بدءاً من مركز المدينة، مع وجود مسكن مريح في محيط قطاع الفعاليات الاقتصادية الأساسية (حول الجامع الكبير)، وقطاعات سكنية تتزايد فقراً كلما اتجهنا نحو أطراف المدينة، ثم نحو الضواحي. وجدير بالذكر، أن وجود تجاور لمساكن غنية وأخرى متواضعة داخل المناطق السكنية لا يغير شيئاً من حقيقة هذا «الفرز» الإجمالي للمساكن ابتداء من المركز حتى حدود المدينة. ولنذكر على سبيل التأكيد التاريخي لتوزيع المساكن هذا، الواقعة المتمثلة في أن أهل الأندلس، الذين يشكلون مجموعة سكانية وصلت مؤخراً إلى تونس (فالموجة الكبرى والأخيرة للهجرة تعود إلى بدايات القرن السابع عشر)، هذه المجموعة توزعت في الأحياء بحسب انقسامات اقتصادية - اجتماعية: فقد استقر الأكثر ثراء في مركز المدينة حيث يشهد شارع الاندلسيين، المحاط من جانبيه بمساكن جميلة جداً، على إقامتهم هناك؛ واستقر الأكثر فقراً في حي متواضع في ضاحية باب سويقة، في حوْمة الأندلس حيث يشير اسم المكان إلى وجودهم هناك.

3- حالة القاهرة

لقد حالفنا الحظ بحصولنا على دراسة حديثة عن القاهرة، هي دراسة نيللي حنا التي تحل مشكلة المساكن الخاصة في القاهرة في القرنين السابع عشر والثامن عشر، بنتائجها التي يبدو لي أنها تعزز - في نقاطها الرئيسة - الفرضية التي وضعتها بنفسي في أعمال أقدم نسبياً في كتابيَّ (حرفيون وتجار، والمدن العربية الكبرى)،

ولكن على أساس معلومات مستقاة من سجلات المحاكم الدينية في القاهرة.

لقد كان مركز المدينة، في الجوار المباشر للفعاليات الاقتصادية (القصبة والجمالية) مكان السكن المفضل للبورجوازية المصرية المكونة من التجار والحرفيين الذين كانوا يرغبون في السكن بجوار الأسواق الكبرى والخانات حيث يمارسون أعمالهم: فبين 1627 و 1798 كان أكثر من 70٪ من تجار التوابل يسكنون القاهرة (القديمة). والشيء نفسه يصدق على العلماء الذين كانوا يختارون لسكناهم مناطق تقع على مقربة الجامع - الجامعة حيث يقومون بتدريسهم: فـ 39 من الـ 67 «عالماً» الذين حددت أماكن سكناهم بين 1774 و 1798 أي (58٪) كانوا يسكنون في مركز المدينة، ومنهم 20 عالماً (30٪) تقع منازلهم داخل محيط 200 متر حول الأزهر. ويلاحظ أن ندرة الأراضي المتاحة في هذه المنطقة، التي كانت تفرض بناء عمودياً باهظ الثمن، تجعل من الصعب وجود مسكن فقير هناك.

على أن وجود مبانٍ جماعية بغرض الإيجار: (ربْع، ج. ربوع)، كان يفسح المجال لسكان أكثر تواضعاً بالسكن في المركز.

وفيما وراء مناطق تسكنها فئات متوسطة (حرفيون وتجار) - ولا سيما في الضاحيتين الجنوبية والغربية من المدينة- كان متوسط ثروة سكان المنطقة الجنوبية الذين استطعنا تحديد منازلهم (62 ساكناً) 15000 بارة، مقارنة بـ 130000 بارة لسكان المركز.

أما أطراف المدينة، فكان يسكنها القسم الأكثر فقراً من السكان، في أحياء شعبية، تشكل حزاماً متصلاً تقريباً في شمال القاهرة، وشرقها، وجنوبها. وداخل الأحياء السكنية الفقيرة (الحارات)، كان يُصادف نموذج (الحْوش)، وهو نموذج سكني قروي، جرى وصفه وتحديد مواضعه في «وصف مصر» على النحو التالي:

«باحات كبيرة مملوءة بأكواخ ترتفع أربعة أقدام عن الأرض، ويسكن فيها جمهور من الفقراء في تراصٍ فوضوي مع بهائمهم. . . باحات واسعة مغلقة. . مواضع غير محددة».

هذا الترتيب في حلقات متتابعة بدءاً من المركز يماثل تماماً ذاك الذي وصفناه فيما يخص تونس. وقد توصلت إليه نيللي حنا استناداً إلى آلاف العقود المتعلقة بمنازل من كل الأنواع، والتي استطاعت بعد تحديد مواضعها وضع خرائط لها شديدة الدقة بالنسبة للقرنين السابع عشر والثامن عشر. والخارطة التي تخص سنوات 1738 - 1744 واضحة تماماً، مع الأخذ بالحسبان وجود «جيوب» من المساكن الثرية في الحي الجنوبي (جوار بركة الفيل) والحي الغربي (حول بركة الأزبكية)، حيث كانت تتمركز الفئة الحاكمة (العسكريون والأمراء) التي تحتكر السلطة السياسية؛ ومع الأخذ بالحسبان أيضاً، وجود أحياء الأقليات (المسيحيين واليهود).

وهناك عدد من المؤشرات التي جمعتها نيللي حنا تسمح بتوصيف هذه المناطق الثلاث الكبرى في القاهرة والتي حددت أماكنها على الخارطة الخاصة بالمدينة.

مناطق السكن الفترة من	1738 إلى 1744 الثمن المتوسط بالبارة	بدل ابجاد الأرض 100ذراع / بارة	عدد الربوع (جمع ربْع)	عدد الأحواش (جمع حَوْش)
مسكن ثري (المنطقة المركزية)	20684	171	76	1
مسكن متوسط (المنطقة المتوسطة)	8931	76	7	10
مسكن فقير (المنطقة المحيطية)	4825	17	-	19

- أحياء الأقليات وأحياء الفئة الحاكمة غير مدرجة في الجدول.

- جدول مقتبس من: نيللي حنا، السكنى في القاهرة، جدول 23، ص185.

إن التجانس «الإحصائي» لهذه القطاعات الكبرى واضح. ومن المسلم به أنها لا تستبعد بعض التنوع في التفاصيل: فالمنطقة المركزية كانت تشتمل على 23 قصراً، يضاف إليها 56 مسكناً «متوسطاً» و 49 منزلاً متواضعاً. والمنطقة الفقيرة كانت تضم منازل «متواضعة»، وإلى جانبها منزلاً متوسطاً. ولكن الأرقام التي جمعتها نيللي حنا وخارطتها تظهر بوضوح قوة التفرقة الاجتماعية - الاقتصادية التي تتوزع مساكن القاهريين على أساسها.

4 - حالة حلب

نملك عن مشكلة السكن في حلب تحت الحكم العثماني معلومات غنية ومتنوعة إلى حد بعيد. فالبحوث ذات الطابع الجغرافي والآثاري التي أجراها ج.ك. داڤيد على النسيج الحضري الحالي، سمحت له باعادة تشكيل هيئة المدينة القديمة انطلاقاً من الملاحظة الذكية للمسكن الحالي. كما أن ابراهام ماركوس الذي تابع البحوث الجزئية لانطوان عبد النور، درس المسكن في القرن الثامن عشر انطلاقاً من معلومات غنية توفرها سجلات المحاكم التي تحتفظ بمعاملات عقارية عديدة. وهناك أيضاً بحوث مارجاريت ميري ويزر Margaret Merry Wether التي تناولت مشكلة تحديد أمكنة السكن انطلاقاً من دراسة شريحة اجتماعية واحدة، هي طبقة الأعيان المحليين. هذه الدراسات التي تتلاقى وتتكامل أتاحت التوصل إلى خريطة موثوقة حول السكن في حلب في القرن الثامن عشر.

إن ج. ك. داڤيد يعود إلى النماذج التي استخدمها ج. كلاديل و پ. ريڤو بشأن تونس، ويحدد أربعة نماذج سكنية يسمح له البحث الميداني الدقيق بتسجيلها

على خارطة. وهو يحدد المساكن من نموذج III و IV (من 400 إلى 900 م^2) في المناطق الواقعة جوار «المدينة» (وهي المنطقة المركزية للفعاليات الاقتصادية) والقلعة، وهي الأحياء الغنية التي يذكرها كما يلي: البندرة، الفرافرة، البياضة. .) تلك الأحياء التي تذكرها م. ميري ويزر على أنها مكان سكنى العائلات الرئيسة لأعيان حلب في القرن الثامن عشر. وهي المنطقة نفسها التي تقع فيها، بحسب ماركوس، أغلى المنازل التي حصل على عقود بيعها لعام 1750 على وجه التقريب. ويُفسَّر امتداد هذه المنطقة إلى الجزء الغربي من الضاحية الشمالية للمدينة، بوجود جالية مسيحية كبيرة، ذات مستوى معيشي مرتفع جداً في هذه المنطقة، لذلك كانت مساكنها من نوعية راقية تشهد عليها المنازل البديعة التي ما تزال قائمة في حي الجُدَيْدة.

أما المنازل من نموذج I و II في تصنيف ج. ك داڤيد (والتي تتصف على الأخص بمساحة صغيرة: من 100 إلى 200 م^2، ووظائف أقل تمايزاً) فهي تشغل القسم المحيطي من المدينة الواقعة داخل الأسوار، والقسم الشرقي من الضاحية الشمالية، والقسم الغربي من الضاحية الشرقية. وهذا الموقع يقابل موقع المنازل المتوسطة ذات الثمن المتوسط في تصنيف ماركوس (نموذج II).

والنموذج الأخير من المسكن التقليدي هو النموذج الذي لا نملك عنه إلا معلومات قليلة جداً، ويرجع ذلك إلى أن هذا المسكن الشعبي الرخيص لا يظهر كثيراً في وثائق السجلات من ناحية، ولأنه من ناحية أخرى سريع العطب، لم يصمد أمام عوادي الزمن كما صمد المسكن البورجوازي المتميز بالصلابة والمتمتع بصيانة مستمرة. من هنا فإنه يصعب القيام بدراسة أثرية على ذاك المسكن الشعبي؛ المسكن المحيطي (الذي يقع على أطراف الضواحي الشرقية والجنوبية) والذي كان يؤوي سكاناً فقراء حديثي الهجرة من الريف، حملوا معهم أنماطاً للمعيشة ومبادئ سكنية ريفية إلى حد بعيد. مما دفع ج.ك. داڤيد إلى أن يطلق عليه تسمية «المسكن

نصف الريفي». وفي هذه المناطق المحيطية أيضاً تسكن جماعات مهاجرة (أكراد، تتر، بدو سابقون) كما نبه سوفاجيه إلى ذلك انطلاقاً من أسماء الأمكنة. وهناك أيضاً يصادف المرء «الأحواش» التي وصفها الإنجليزي المقيم ا. راسل A. Russell وصفاً يذكّر بما جاء عن الحوْش في «وصف مصر»: مساكن مخصصة، على العموم، للطبقات الدنيا من الغرباء: العرب، البدو، الأكراد، الأتراك..)، إن الحوْش مساحة مفتوحة،. محاطة بمساكن صغيرة حقيرة من حجرتين أو ثلاث. والباحة المركزية المعبدة بشكل غير منتظم مشتركة بين الجميع». والجغرافية التي يقترحها الباحث داڤيد لهذا المسكن «نصف الريفي» (في الحدود الشرقية والجنوبية للمدينة) تقابل أيضاً تلك التي يقترحها ماركوس لمساكنه الرخيصة (نموذج 1).

إن بحوث داڤيد وماركوس التي أجريت على أسس مختلفة تمام الاختلاف (تحليل آثاري على المواد الحضرية الحالية، وفرز لعقود بيع منازل عام 1750) أعطت معاً تصنيفاً للمساكن التقليدية في مدينة حلب، على أسس اقتصادية - اجتماعية، مع توزيع منتظم لهذه المساكن بدءاً من المركز (حيث يوجد المسكن الأكثر ثراء) نحو الأطراف (منطقة المسكن الشعبي الفقير)، توزيع مرتب في حلقات متتالية.

5- خاتمة

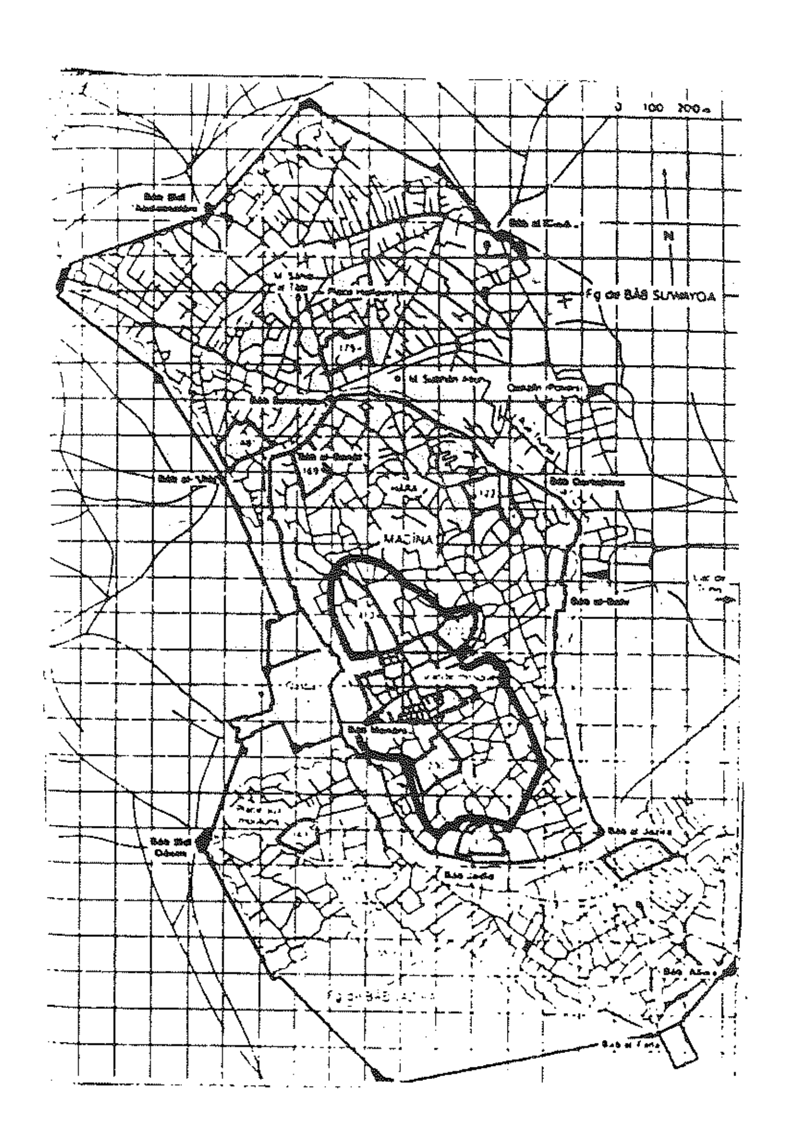
يبدو لنا أن حالات تونس والقاهرة وحلب تبين بجلاء أن المسكن في المدن العربية التقليدية كان يتوزع بحسب منطق يصدر عن عوامل اقتصادية - اجتماعية، على أحياء بورجوازية في المركز بقرب الفعاليات الاقتصادية والجامع الكبير، ثم ينتظم في حلقات متتالية، مع استقرار الأحياء الأكثر فقراً في محيط المدينة. (وكانت الأحياء الراقية التي تقطنها الفئة الحاكمة) وأحياء الأقليات (المسيحية واليهودية) تشذ عن هذه القاعدة وتخضع لمنطق آخر: فالحي اليهودي في القاهرة كان يقع في الجوار المباشر للمركز بالرغم من فقره، والحي المسيحي في حلب

بمساكنـه الغنية، كان يقع في قطـاع شاذ نسبياً، توجد فيه عادة مسـاكن متوسطة أو فقيرة.

هذه التفرقة لم يكن لها بالطبع إلا طابع إجمالي، لا يستبعد حالات من عدم الانتظام: وهذا ما يفسر التحفظات التي وضعها بشأن هذه النقطة باحثون أكثر حساسية بالتعايش بين الفئات المختلفة منهم بالوقائع الاحصائية الإجمالية. ولكن وجود نظام متخيل في باريس في بداية القرن العشرين يجمع في نفس المبنى بين عائلة جرمانتس الارستوقراطية، وعائلة مؤلف «البحث عن الزمن الضائع» البورجوازية، وحانوت صانع الصُدريات چوبيان، لم يمنع من أن يكون هذا الفندق واقعاً في حي ميسور في پاريس.

هـذا التوزع ذو الطابع التمييزي يلائم تماماً طبيعة مجتمع، رأينا أنه يتسم بلا مساواة كبيرة.

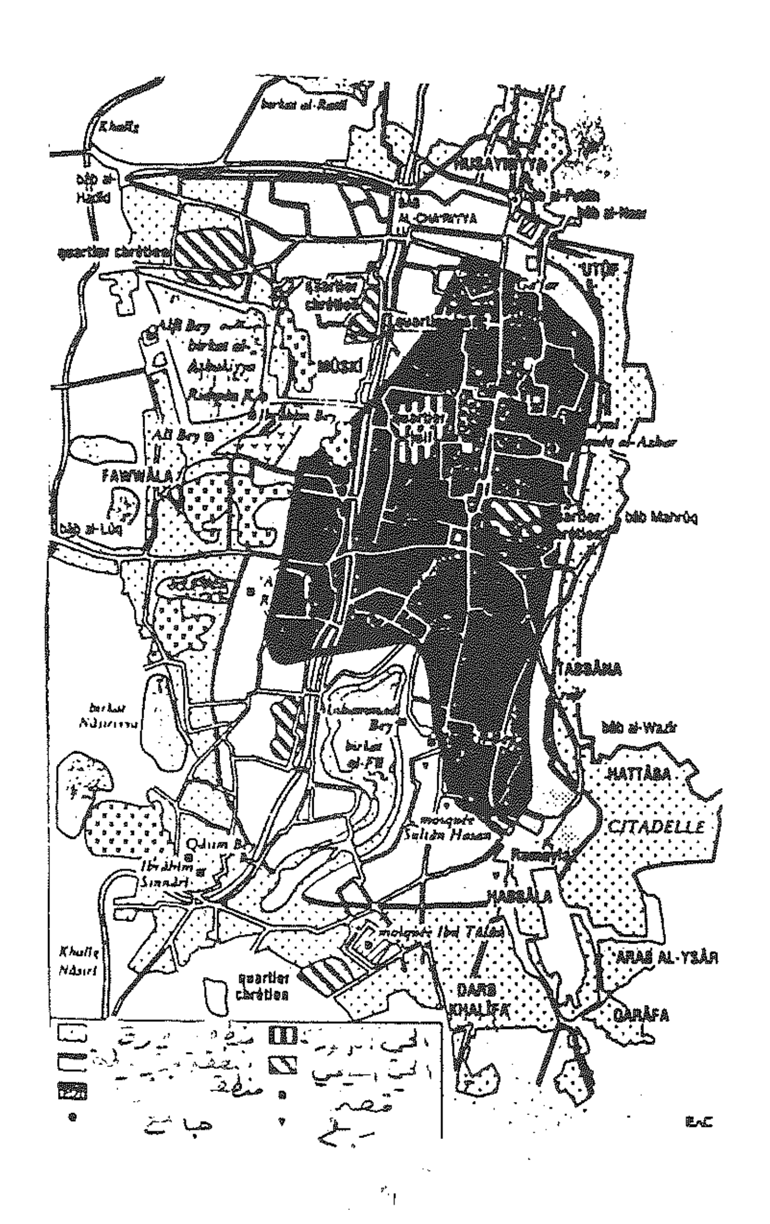
وحول هذه النقطة يبدو أن المدن العربية الكبرى في القرنين السابع عشر والثامن عشر، تخضع للفرضية التي طرحها ج. سوبرج والقائلة بأن الثروة والنفوذ في المساكن، في المدن ما قبل الصناعية، يتراجعان من المركز إلى الأطراف؛ وأن أكثر السكان فقراً يعيشون في الضواحي.



تونس: الحي الراقي» (بحسب ج. ريڤو)

الخط الغليظ: حدود الأحياء الغنية.

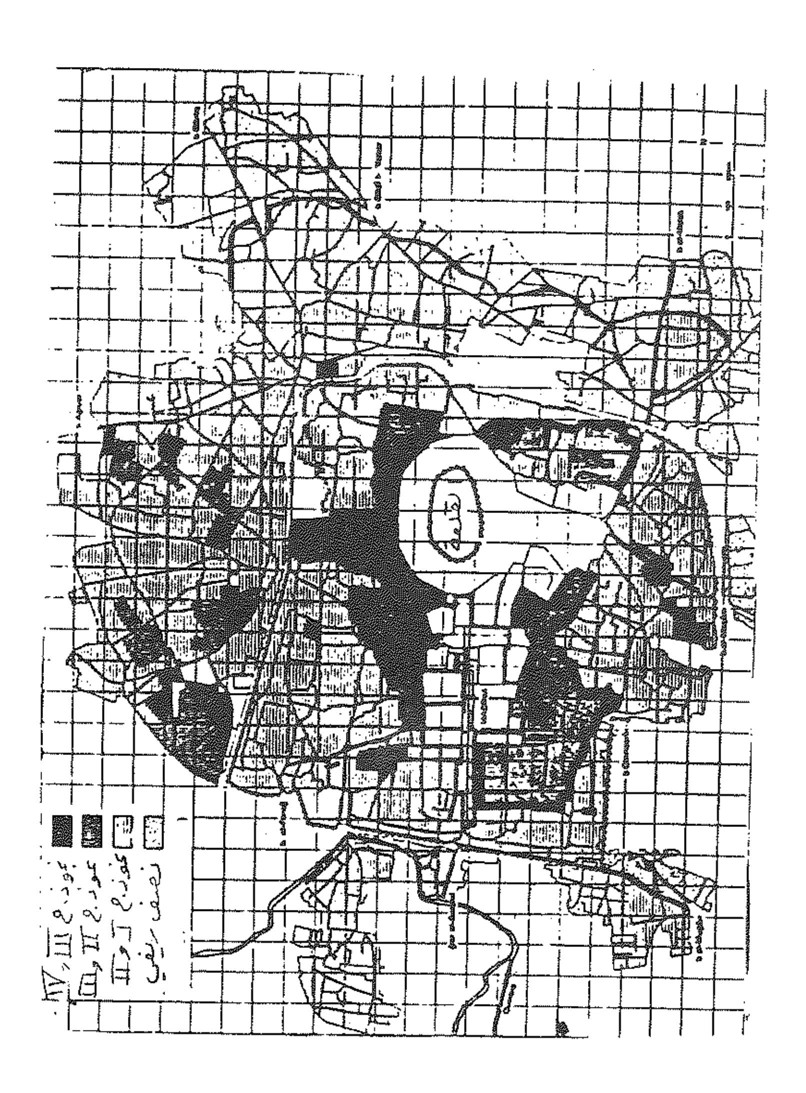
الخط الدقيق: حدود الأحياء المتوسطة.



القاهرة: المناطق السكنية 1738 - 1744) (بحسب نيللي حنا)

الخط الغليظ: حدود الأحياء الغنية.

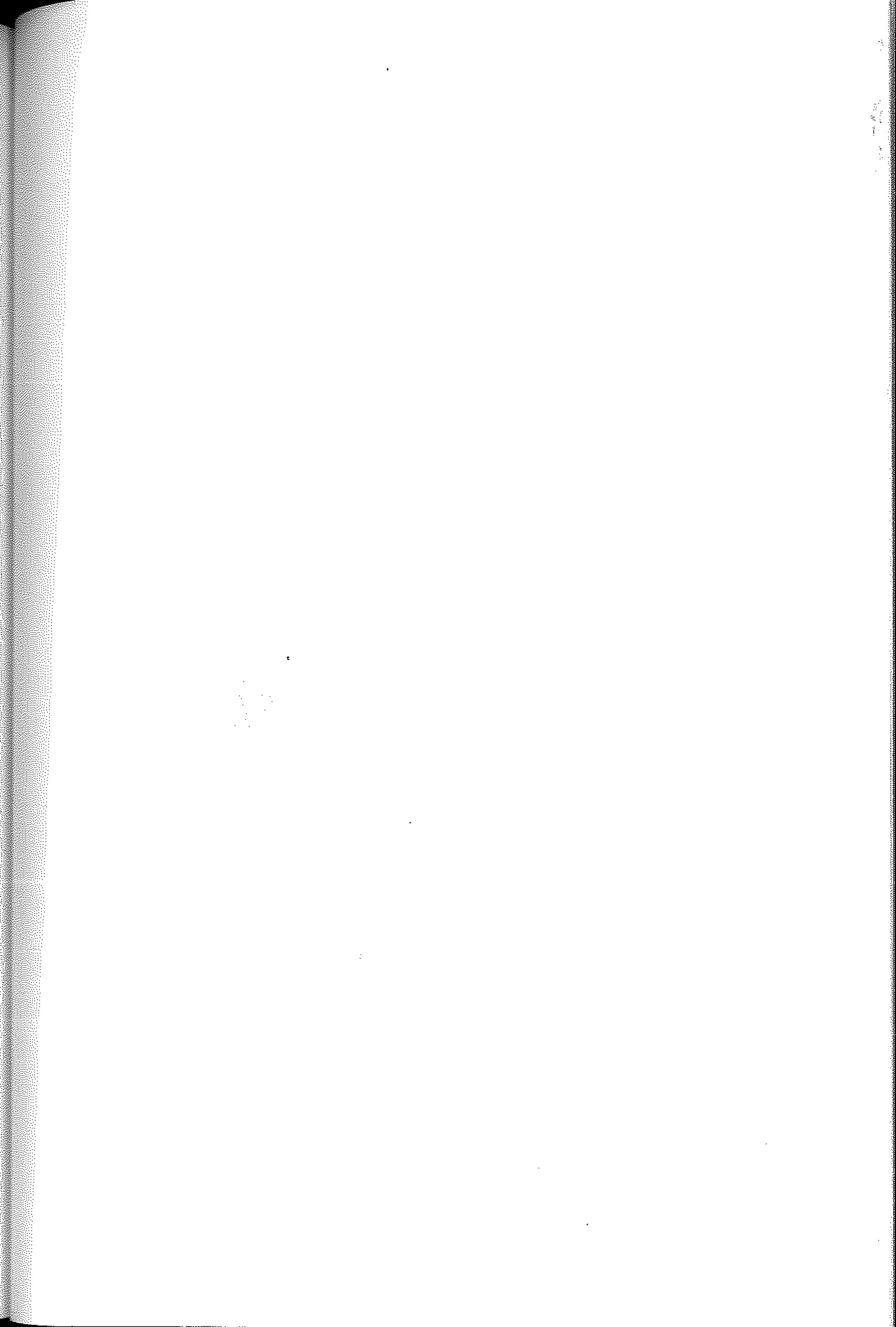
الخط الدقيق: حدود الأحياء المتوسطة.



حلب: نماذج المساكن (بحسب ج. ك. داڤيد)

الخط الغليظ: حدود الأحياء الغنية.

الخط الدقيق: حدود الأحياء المتوسطة.



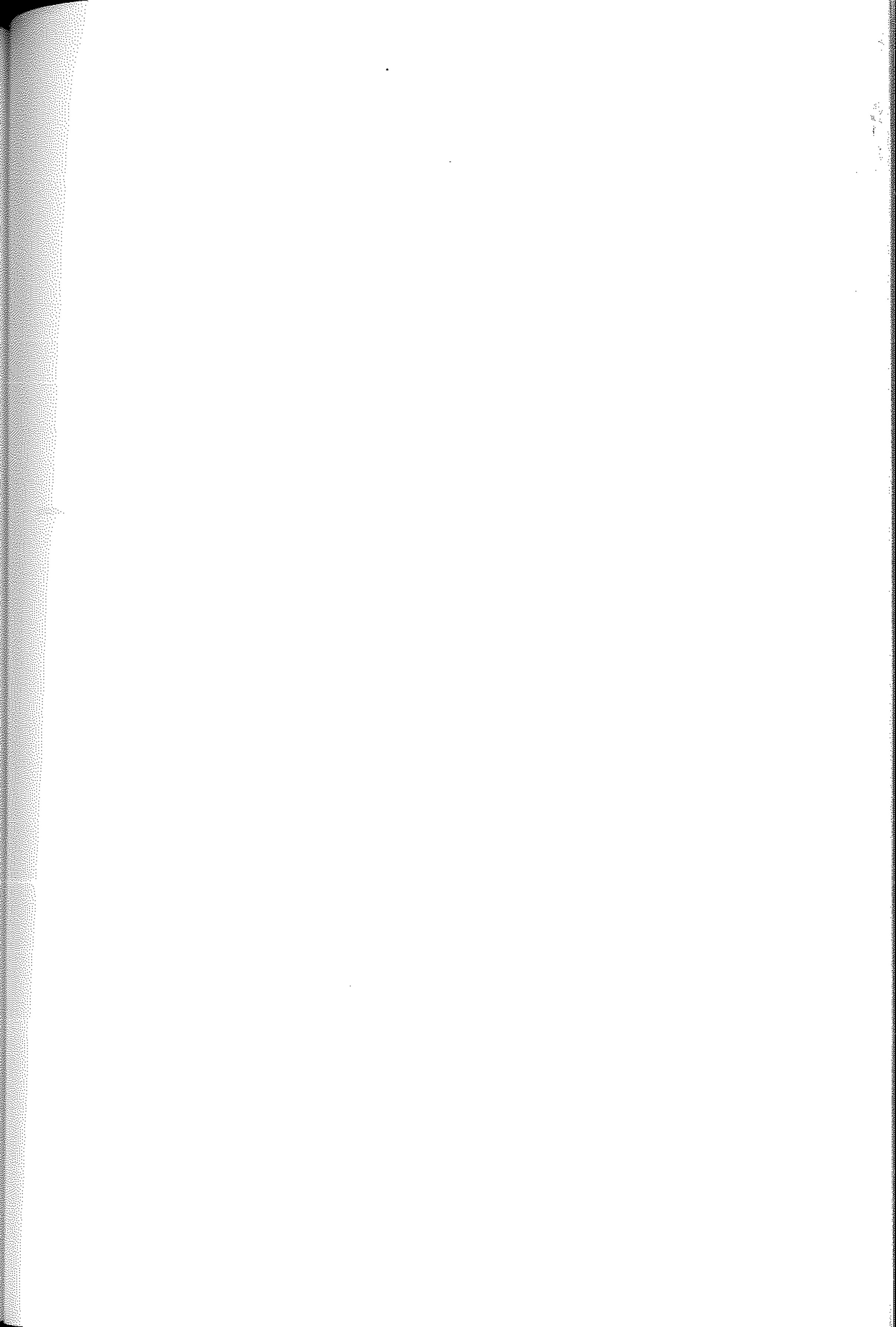
الفصل السادس

إشارات حضرية، ودراسة لسكان المدن العربية الكبرى

مستخلصة من :

Bulletin d' Études Orientales

XXVII, P. 183 - 193



1

تتمثل إحدى الصعوبات التي يصادفها مؤرخ البلدان العربية في نقص المعلومات بشأن المعطيات الأساسية لنمو اقتصادها قبل الحقبة المعاصرة. وهذا يصدق أيضاً على الفترة العثمانية (في القرون XVI - XIX)، التي ما يزال تاريخها مظلماً جداً فيما يتعلق بالأحداث التي جرت في الولايات العربية. مع العلم أن المؤرخين يمتلكون منذ مطلع القرن السابع عشر مصادر عديدة ومتنوعة نسبياً؛ ولكن المؤلفات العربية، غير المطبوعة في معظمها، للقرون XVI وXVII و XVIII، ذات نوعية ضعيفة. وبالرغم من أن السجلات التي تتوافر بدءاً من القرن XVI غنية جداً، إلا أن فرزها لا يزال محدوداً في البلدان العربية. أما الوثائق الاقتصادية بكل معنى الكلمة، ولاسيما الإحصائية، فهي معدومة تقريباً قبل 1850. والجهود المبذولة لسد هذه الثغرات تأتي بشكل غير مباشر. فالوثائق القنصلية، وحكايات الأسفار، التي أصبحت غزيرة وشديدة التفصيل بدءاً من القرن السابع عشر، تكشف غالباً عن معرفة سطحية جداً بهذه البلدان، وتقترح رؤية لا تخلو من الأفكار المسبقة «المنحازة لاوربا». كما أن الأخبار المحلية التي يجري تحليلها بدقة للحصول على حصاد هزيل من المعطيات الاقتصادية الخام فإنها تعرِّض لمخاطر أخرى: فالمجموعات التي يجري تشكيلها تبقى ناقصة، والمعطيات المجمَّعة (حول الأسعار على سبيل المثال) يصعب استخدامها، لأنها غير قياسية في الغالب.

لذلك كان من المفيد البحث في اتجاهات أخرى لمحاولة جمع معلومات مكملة بشأن الحياة الاقتصادية.

ونظراً لأن مقولة التوازي بين نمو السكان وتقهقرهم من جهة، وبين التقدم والتراجع في الاقتصاد من جهة أخرى، تبدو مقبولة بصفتها فرضية عمل، في البلدان التي تعنينا وبالنسبة إلى الفترة السابقة للقرن التاسع عشر (تلك الفترة التي بدأ فيها تفجر سكاني متلازم مع تزايد في الفقر، في المجتمعات التابعة)، فإن دراسة تطور السكان في البلدان العربية يمكن أن تشكل مقاربة غير مباشرة، ولكنها مثمرة، نحو دراسة الظواهر الاقتصادية الإجمالية.

ولكن المصادر التي نملكها لا ترضي، لسوء الحظ، من حيث الفائدة الديموجرافية، شأنها شأن الفائدة الاقتصادية، في فترة ما قبل القرن التاسع عشر، على الأقل. فتعدادات السكان التي أجريت في بعض الولايات العربية خلال العقود الأولى للاحتلال العثماني، لم تزل غير معروفة، أو أنها لم تستغل جيداً.

2

يحتاج الباحثون، خلال النظر في وقائع البنية الحضرية ومباني المدن العربية - الإسلامية، من زاوية دراسة السكان المدينيين، إلى أن يفيدوا بشكل أفضل من رأسمال معروف تماماً من المعلومات ما يزال ناقصاً حتى الآن.

وهذا الوضع يثير الدهشة بقدر أكبر نظراً لأن المدن أوحت بكتب في الوصف دقيقة في الغالب، لعدد كبير من المؤرخين العرب والأتراك من عصور مختلفة. يكفي أن نذكر المؤلفات الشديدة الدقة التي كرسّها المقريزي (في القرن الخامس عشر) وعلي باشا مبارك (في القرن التاسع عشر) لمدينة القاهرة؛ وابن عساكر (في القرن الثاني عشر) لدمشق؛ وابن شداد (في القرن الثالث عشر) لحلب؛ واوليا شلبي (في القرن السابع عشر) لاسطنبول، إلخ . . . لإعطاء فكرة عن غنى المراجع التي نملكها.

وبالرغم من الإساءات التي تعرضت لها المدن العربية - الإسلامية نتيجة

عمليات العمران والعصرنة المتسارعة، تشكل هذه المدن نفسها متاحف رائعة للصروح التي تكمل المعلومات التي نستطيع العثور عليها في كتب «الوصف» التي ذكرناها سابقاً وكتب الأخبار، وتلقي الضوء عليها بغناها وتنوعها: فهناك ما يقرب من 650 صرحاً مصنفاً في القاهرة، وما يقرب من 150 بدمشق، والكثير منها ما يزال قائماً. وفي الأحياء القديمة في القاهرة، ما تزال شبكة الطرق التي وصفها المقريزي، ورسم مخططاتها العلماء الذين كتبوا «وصف مصر»، ما تزال مرئية أحياناً حتى الآن، والتسميات نفسها ما تزال مستمرة بعد ستة قرون من التغييرات والتقلبات التاريخية، والاقتصادية، والاجتماعية.

لذلك نأسف لأن مؤلفي الكتب، الرائعة في الغالب، حول العواصم العربية - الإسلامية الكبرى، يهملون أحياناً العناصر الحاسمة التي تشكلها: مساحة المدينة نفسها (وتنوعاتها) ومكوناتها الرئيسة، والنتائج التي يمكن الوصول إليها بصدد العدد الإجمالي للسكان وتوزعهم، مع الأخذ بالحسبان الفرضيات التي يمكن صياغتها بشأن كثافة السكان الماضية في ضوء إحصائيات جديدة.

إن المعرفة الدقيقة بمساحة المدينة في مراحل مختلفة من تاريخها يمكن أن تتيح مقارنات تلقي الضوء بالتأكيد على مشكلة تطور هذه المدن، وتعطي أساساً أشد صلابة لأحكام التراجع والازدهار التي غالباً ما تعطى على أسس قَبْلية، تعرّف بالرجوع إلى مدينية نموذجية إلى حد ما.

وهكذا فإن النتائج المتشائمة التي توصل إليها سوفاجيه حول تطور المدن السورية قد تكون بحاجة لإعادة نظر، في ضوء الأعمال الرائعة التي كرّسها هذا العالم لحلب أو لدمشق، والتي يبدو أن نتائجها تدحض نظريته القائلة بـ «تراجع حضري» في الفترة العربية: فالتراجع المقترح ربما يفسر، في كثير من الأحوال، على أنه انتصار لمفهوم مختلف لتنظيم المكان المديني، وهذا المفهوم نفسه يرتبط بحلول نموذج جديد للتنظيم الاجتماعي محل النموذج القديم.

كما أن المقارنة بين أرقام دقيقة تتعلق بالمساحات المبنية من العواصم الإسلامية

المختلفة يجب أن تسمح بتصحيح التقديرات المقترحة من ملاحظين معاصرين لم يحصلوا على معلومات كافية، أولا يملكون حساً نقدياً قوياً، بشأن سكان هذه المدن.

وفي سبيل دعم النتائج التي يمكن للمرء أن يساق لاقتراحها بصدد الكثافة السكانية في المدن العربية - الإسلامية قبل مجيء الاستعمار أو أثر النفوذ الغربي في تغيير ظروف الحياة، التي لم تتغير في عناصرها الأساسية، منذ أوائل العصور الوسطى، فإنه من الضروري إيلاء انتباه خاص للمعطيات التي نملكها حول القرن التاسع عشر، وحتى لمراكز المدن الاستعمارية في القرن العشرين. فمقارنة الأرقام السابقة للاستعمار، بالأرقام المذهلة الناتجة عن «تضخم الكثافة»في مدن السكان الأصليين التي تحولت إلى ملاجئ لمجموعات سكانية فقيرة جرى إبعادها عن الأحياء الجديدة التي ارتدت «الطابع الأوربي»، (أنظر على سبيل المثال إلى الـ 1392 نسمة في الهكتار في بعض الأحياء القديمة في القاهرة، أو الـ 2255 نسمة في الهكتار في القصبة في الجزائر) هذه المقارنة تسمح بتحديد الفوارق المحتملة في فترات سابقة.

فمقارنة مساحة مدينة الجزائر في القرن الثامن عشر (41,1 هكتاراً من دون القلعة) مع مساحة القاهرة (750 هكتاراً أي أنها تزيد عشرين ضعفاً عن الجزائر، ولكنها تنقصها بـ 300000 ساكن في الفترة نفسها) تجعلنا نشك في أن الجزائر استطاعت أن تستوعب 100000 ساكن: ويلاحظ ر. ليسبيس أن هذا العدد من السكان قد يعطي كثافة 2.433 ساكناً في الهكتار الواحد، وهي كثافة غير معقولة.

على أن دراسة المنشآت العامة المذكورة في النصوص أو التي ما تزال قائمة، هي التي تسمح من دون شك، بتحديد جغرافية المدن بشكلٍ مجدٍ في فترات معينة.

لقد بقي استغلال هذه الوثائق المكتوبة أو هذا الرأسمال المعماري متروكاً فترة طويلة لتاريخ الفن، مع الاكتفاء بدراسة الصروح بشكل رئيس بصفتها تعبيرات فنية، وليس كما هي عليه أيضاً، أي بصفتها إشارات حضرية قادرة على تقديم

معلومات حول بنية المدينة وأبعادها في العصور المختلفة، وحول طابع الأحياء السكنية وسكانها إلخ. . إن خارطة تاريخية جيدة للمدن، تكفي بمفردها لتحديد مواقع الفعالية الأساسية البناءة واتجاهها بدقة، ولكل فترة؛ والتعريف بمراحل وأنماط حركات التوسع والانكماش في المجمّع السكني.

وإذا كان مجمل حركة البناء في فترة ما يمثل عاملاً يكشف بشكل خاص عن تطور المنطقة السكنية، فإنه يبدو من الأهمية بمكان أن ندرس على الأخص، من بين المنشآت الدينية أو المدنية، تلك التي توفر أكثر المؤشرات دلالة على التطور، وعلى الحركة الديموجرافية التي تعبر عنها ميدانياً.

ومن هذه الزاوية، لا يبدو لنا أن المسجد يمكن اختياره بصفته المؤشر الأكثر دلالة، ومهما كانت أهمية بحوث ا. ليزين حول مدن افريقيا، فإنه لا يبدو لنا أن من الممكن إيجاد صلة وثيقة بين التنوعات في مساحة المساجد الجامعة والتغيرات في سكان المدينة. ولا يبدو لنا، من جهة أخرى، أن عدد المساجد وتوزعها الجغرافي تشكل عناصر مؤثرة فيما يتعلق بالبنية المدينية. فقد يكون بناء المساجد في أرجاء المدينة مرتبطاً بتيارات دينية لا علاقة لها بالحركة الديموجرافية. كما أن بناء المنشآت الدينية يرتدي غالباً طابع عملية وجاهية يهدف بانيها من خلالها إلى تمجيد نفسه وإلى إرضاء الحاجات الدينية لجماعة المؤمنين في الوقت نفسه.

لهذه الأسباب لا يمكننا توكيد أنه توجد صلة بين عدد المساجد وموقعها، وبين الأهمية الاجمالية للسكان وتوزعهم؛ كما لا يمكننا أن نؤكد أن زيادة عدد المساجد ترتبط مباشرة بحركة السكان في المدينة.

والمؤشر الذي يبدو لنا أكثر دلالة، من وجهة النظر التي تعنيناهنا، هو الحمامات العامة. هذه المباني النفعية تمثل على كل حال توظيفاً، قد يكون دينياً (حين تؤسس كأوقاف لمصلحة عمل خيري) وقد يكون مجرد استثمار اقتصادي (حين يرغب بانيها أو مالكها في الربح المالي)؛ وهذا يفترض في أصل بنائها فكرة المردود، سواء أكان الهدف النهائي للعملية، دينياً أو فردياً. ونظراً لأن وجود حمام

عام يتوقف على استخدامه من الجمهور، وأن مؤسسه يقيم به صلة مع آخرين، فمن المتوقع أن تكون هناك علاقة بين عدد الحمامات ومواقعها من جهة، وعدد السكان وتوزعهم في المدينة، من جهة أخرى.

ونحن نرى أننا نستطيع التوصل إلى نفس النتائج بصدد السبيل (عين الماء العامة). ولكن أهمية عيون الماء تختلف من مدينة إلى أخرى (بحسب الطريقة التي يتم بها التزود بالماء في المدينة) حتى يتمكن عددها من تقديم إشارات ذات قيمة ثابتة كما تفعل الحمامات العامة.

لقد سبق لـ د. ر. مانتران أن لاحظ، فيما يتعلق باسطنبول «أنه قد يكون من المفيد مقارنة قطاعات السكن من حيث توزع عيون الماء (السُبُل) في الحي: هل يزداد عدد هذه السُبُل بازدياد كثافة السكان؟

لم تحصل دراسة من هذا القبيل، «ومن المهم أن نتحقق مما إذا كان بناء عيون ماء عامة يؤدي إلى تدفق السكان إلى أحياء معينة، أو إذا كان تكاثف السكان في حي ما هو الذي يقود المانحين إلى بناء سبيلٍ فيه؟ ويمكن أن تتم دراسة مماثلة فيما يتعلق بالحمامات».

وبفضل «وصف مصر» الذي يعطينا قائمة شبه كاملة بالحمامات والسُبُل العامة، مع مواقعها الدقيقة، يمكننا أن نجري دراسة من هذا القبيل لمدينة القاهرة في نهاية القرن الثامن عشر. فهي تنبئنا بأن مواقع «السُبُل» و «الحمامات» في المناطق الكبرى لمدينة القاهرة هي نفسها تقريباً:

	القاهرة (المركز)	الحسينية	المنطقة الغربية	الحي الجنوبي
226 سبيلاً 72 حماماً	73 (٪ 32.3) 27 (٪37.5)	7 (٪ 3.1) 2 (٪2.8)	51 (٪ 22.6) 17 (٪23.6)	95 (٪ 42) 26 (٪36.1)

نعتقد أنه يحق لنا أن نستخلص من هذا التماثل التقريبي في النسب المئوية أن تَوَزُّع السُبُل والحمامات العامة كان يطابق تقريباً توزع السكان بين الأحياء الرئيسة في القاهرة، ونقدر كونه على النحو التالي: القاهرة (المركز)، أكثر من الثلث بقليل؛ الحسينية، 3٪، المنطقة الغربية، أقل من الربع بقليل؛ الحي الجنوبي، حوالي 2/5.

هذه المعطيات التي ننطلق منها تسمح لنا بالسير أبعد من الأرقام الإجمالية التي يعطيها «وصف مصر». فبالنسبة إلى مجموع للسكان يقدره جومار بـ 263000 نسمة، ومساحة يقدرها «وصف مصر» بـ 730 هكتاراً، تكون الكثافة 360 ساكناً في الهكتار الواحد. واذا طرحنا المساحات غير المبنية (المستنقعات، الحدائق، المقابر، الساحات) فإن المساحة المعمورة (وفيها الطرق) تبقى 662 هكتاراً، وتكون الكثافة آنذاك 398ساكناً في الهكتار. وهذا الرقم يمكن مقارنته بالأرقام التي أعطاها كليرجيه لحيين سكنيين تقليديين من أحياء القاهرة عام 1897 وهي (469 و 464 ساكناً بالهكتار)، والزيادة الملاحظة في قرن تقابل تزايداً سكانياً في هذه الأحياء الشعبية، وهي ظاهرة تفاقمت فيما بعد. والرقم قريب أيضاً من ذاك الذي اقترحه ا. ليزين لتونس عام 1881 : 350 ساكناً بالهكتار. والإشارات المعطاة فيما سبق حول توزع السُبُل والحمامات تسمح بتقديم الأرقام التالية بشأن توزع السكان داخل القاهرة وكثافتهم في كل منطقة، دون حساب المساحات غير المعمورة:

المناطق الكبرى في القاهرة	المساحة	العدد التقريبي للسكان	الكثافة
القاهرة القديمة	153 هكتاراً	90000 ساكناً	588 ساكناً بالهكتار
الحسينية	26 هكتاراً	8000 ساكن	307 ساكناً بالهكتار
المنطقة الغربية	215 هكتاراً	65000 ساكن	302 ساكناً بالهكتار
الحي الجنوبي	266 هكتاراً	100000 ساكن	375 ساكناً بالهكتار

هذه الأرقام تبدو معقولة، في تنوعها؛ وهي قابلة للتفسير بطريقة منطقية، مع أخذ ما نعرفه بالحسبان حول مميزات المناطق المختلفة في المدينة: كثافة شديدة بشكل خاص في القاهرة القديمة (المركز)، وهي القلب التاريخي والاقتصادي للمدينة؛ كثافة ضعيفة في المنطقة الغربية حيث تنتشر المساكن الفسيحة للأمراء والبورجوازيين الكبار؛ كثافة متوسطة في الحي الجنوبي حيث تتجاور أحياء ذات مساكن غنية، وأحياء شعبية ومراكز اقتصادية نشطة (تجارة وحرف).

3

إن مدينة القاهرة معروفة بصورة استثنائية للدارسين فيما يتعلق بنهاية العهد العثماني، وذلك بفضل «وصف مصر» الذي زودنا بتعداد أمين ومواقع دقيقة للمباني العامة والخاصة. ولكننا نحتاج إلى بحوث معمقة للتوصل إلى نتائج مماثلة بشأن المدن الأخرى في الامبراطورية العثمانية في نهاية القرن الثامن عشر، من حيث عدد الحمامات العامة، على الأقل، في معظم عواصم الامبراطورية، ليتمكن الدارسون من البحث فيما إذا كانت هناك علاقة بين عدد سكان المدن الكبرى وعدد الحمامات العامة؛ في الفترة من (نهاية القرن الثامن عشر إلى نهاية القرن التاسع عشر)، هذه الفترة التي أصبح فيها من الممكن إيلاء بعض الثقة للتقديرات حول عدد سكان المدن.

في الكتاب الذي ألّفه عن فاس يعطي ر. لوتورنو تقديراً لعدد الحمامات العامة في فترة ما قبل الحماية، أي في مطلع القرن العشرين، والرقم الذي يعطيه هو 21، ويشير إلى أن العدد الذي يذكره ليون الإفريقي عن فترة سابقة، وهو 100، غير محتمل. كما أن لوتورنو يقدر عدد سكان فاس بـ 98000 نسمة نحو 1900 (أي 80000 لفاس المدينة، و 10000 لفاس الجديدة و 8000 للملاه).

والنسبة التي يتوصل إليها هي حمام عام واحد لما يزيد قليلاً عن 4500 عن ساكن.

والأرقام فيما يتعلق بالجزائر أقل جدارة بالثقة. ففيما يخص الحمامات، يعطي ر. ليسبيس تقديرات متعددة: تقدير جراماي Gram aye (62 في عام 1623) وتقدير ڤون ريبندر Von Rhebinder (12 في عام 1788) الذي يعتقده أقرب إلى الصواب.

أما عدد سكان المدينة فان ليسبيس يقدره بـ 30000 نسمة عام 1830، في فترة كان قد تناقص فيها بشكل كبير. وأما ڤانتور دو پارادي Venture de Paradis، وهو ملاحظ جيد، حاد الذهن، فإنه يقدر هذا العدد بـ 50000 ساكن عام 1789 (يقطنون 5000 منزل)، وأما ريبندر نفسه فيعطي رقم (80000 ساكن) وهو رقم يبدو مبالغاً فيه، نظراً لأن مساحة مدينة الجزائر في تلك الفترة كانت حوالي (40 هكتاراً) كما رأينا. وإذا استبقينا الرقمين اللذين يبدوان أكثر جدارة بالقبول، واللذين يتعلقان بنفس الفترة (12 حماماً و 50000 ساكن) فإن النسبة التي نحصل عليها هي: حمام واحد لما يزيد قليلاً عن 4000 نسمة.

فيما يخص تونس في القرن التاسع عشر. نستطيع من دون شك قبول تقدير عدد الحمامات عام 1829 الذي أعطاه فيليبي Filipi، وهو ملاحظ شديد الدقة: «يوجد في تونس 18 حماماً للرجال و 14 للنساء، ومعظمها حقير وقذر».

على أن التقديرات بشأن سكان تونس شديدة التباين. فبحسب ا. ليزين وپ. سيباج P. Sebag يتراوح هذا الرقم بين 100000 و150000 ساكن، في القرن التاسع عشر. مع العلم أن عدد السكان في 1830، بعد الأوبئة التي اجتاحت البلد، كان أقرب إلى التقدير الأدنى؛ وأن عدد السكان عام 1881 كان أقرب إلى التقدير الأعلى. وإذا أخذنا الرقمين بالحسبان، تكون نسبة الحمامات إلى السكان متراوحة بين: حمام واحد إلى أكثر من 3000 ساكن، وحمام إلى أكثر قليلاً من 4500 ساكن.

رأينا أنه، بفضل «وصف مصر» كان لدينا قدر أقل من الشكوك بشأن القاهرة في نهاية القرن الثامن عشر: 72 حماماً عاماً مذكوراً ومحدد الموقع على خارطة

«الوصف»، لعدد من السكان يقدره جومار بـ 263000ساكن، مما يعطي نسبة حمام واحد لحوالي 3500 ساكن.

أما التقديرات التي نملكها عن عدد الحمامات في دمشق منذ القرون الوسطى فهي شديدة التباين: فابن عساكر في القرن الثاني عشر يقدره بـ 40 حماماً داخل السور و17 في الضواحي أي ما مجموعه 57 حماماً. والأرقام التي يعطيها المؤرخون العرب في القرون التالية تبدو مستوحاة من التقدير الذي أعطاه ابن شداد في القرن الثالث عشر وهو 117 حماماً؛ وهو رقم مبالغ فيه بالتأكيد. ومع النعيمي (ت. عام 1520) نعود إلى رقم معقول وهو 36 حماماً. أما (ايكوشار) و (لوكور) Ecocharet Le Coeur فهما يقدران أن عدد الحمامات العامة كان 60 حماماً نحو 1900، ولكن ماكان يعمل منها أنئذ 50 حماماً فقط.

أما عدد سكان دمشق، بحسب تقدير ڤولني Volney فهو 80000 ساكن، وهو يبدو مقبولاً بالنسبة للقرن السادس عشر، ولكنه ضعيف بالنسبة لنهاية القرن الثامن عشر. وبعد مئة عام، يبدو أن عدد السكان بلغ 150000.

ومع ما يقارب 200000 ساكن وخمسين حماماً، في بداية القرن العشرين، تكون النسبة حمام واحد لـ 4000 ساكن.

وفيما يخص حلب، يبدو أن تقدير ابن شداد لعدد الحمامات في القرن الثالث عشر غير معقول، شأنه في ذلك شأن تقديره لعددها في دمشق. هذا التقدير هو: 70 حماماً داخل المدينة، و 162 في المجموع (دون حساب حمامات المنازل).

على أن قائمة ابن الشحنة (منتصف القرن الخامس عشر) تبدو مقبولة بدرجة أكبر: 34 حماماً (داخل السور) و11 حماماً خارجه. وهذه القائمة تطابق الرقم الذي يعطيه تافرنييه Tavernier (نحو 1638) وهو 50 حماماً عاماً. على أن هذا الرحّالة يعطي تقديراً مرتفعاً - على ما يبدو - لعدد سكان المدينة حينئذ 250000 ساكن؛ وهذا هو الرقم الذي يقترحه سوفاجيه بالنسبة إلى بداية القرن التاسع عشر؛

وهو مبالغ فيه أيضاً بعض الشيء، على الأرجح، لأن مساحة المدينة في تلك الفترة لم تكن تتجاوز 350 هكتاراً، مما يعطي كثافة سكانية غير محتملة: 710 من السكان في الهكتار الواحد.

وعلى العكس من ذلك، يبدو ڤولني، الذي يقدر عدد السكان بـ 100000 نسمة، متشائماً بعض الشيء كعادته...

وحين نأخذ رقماً وسطاً 175000 ساكن، مع الـ50 حماماً، يكون لدينا نسبة حمام واحد لـ3500 ساكن في بداية القرن التاسع عشر.

وحين نخرج أخيراً من دائرة الولايات العربية لنفحص حالة عاصمة الامبراطورية، نرى أننا نملك، لحسن الحظ، لاسطنبول في القرن السابع عشر، معطيات أكثر دقة من سواها.

فَر. مانتران يذكر تقديرات اوليا شلبي وهي 164، 168 حماماً، وتقديره الشخصي وهو أن عدد الحمامات نحو منتصف القرن السابع عشر يجب أن يكون بين 150 و200 حمام. أما عدد سكان اسطنبول وضواحيها فيقدره بـ من 700000 الى 800000 ساكن. وإذا أخذنا متوسط هذه الأرقام (750000ساكن و 175 حماماً) فإننا نتوصل إلى نسبة حمام عام واحد لأقل بقليل من 4500 ساكن.

وبالرغم من أن هذا الاستقصاء غير الشامل يكشف عن جوانب غير مؤكدة، وأخرى متناقضة في الأرقام المستخدمة، فإنه يبدو لنا من المعقول أن نقدم مقولة مفادها أن المدن الكبرى في الإمبراطورية العثمانية كانت تحتوي، بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر، على نسبة حمام واحد مقابل عدد من السكان يتراوح بين 3000 و5000 ساكن. وهذا الثبات النسبي في الأرقام المقدمة لحقبة معينة لا يمكن أن يكون نتيجة للصدفة: ويبدو لنا منطقياً تماماً، لأننا نبقى داخل الإطار الاجتماعي - الاقتصادي نفسه؛ ولأن الظروف الاجتماعية والدينية والمادية التي تسوغ هذه النسبة، لم تكن تختلف كثيراً من مدينة إلى أخرى، بل بقيت شبه ثابتة خلال ذلك الزمن.

وبالرغم من أن هذا الترابط ما يزال بحاجة إلى تحديد وتوكيد بدراسات أكثر عمقاً لكل من هذه الحالات، فإن الفوارق التي نتحدث عنها تبدو مفيدة - في رأينا - نظراً لأنها تتيح النظر إلى بعض النسب الشديدة البعد عن هذا المعدل بصفتها غير موثوقة.

يبقى علينا - بالطبع - أن نبحث عما إذا كان ترابط من هذا القبيل بين عدد الحمامات وعدد السكان ينطبق على عصور أخرى، كالعصر المملوكي - على سبيل المثال. فإذا كان الجواب بالإيجاب، فإننا نكون قد ملكنا مؤشراً شبه مؤكد لتقدير حجم السكان في مدن القرون الوسطى.

لكن، علينا أن نلاحظ أن هناك بعض الخطر في تقليص الفروق القائمة بين الأعداد المتطرفة التي توصلنا إليها. فما من شك، أنه حتى في حالة وجود تغيرات هامة سريعة في عدد السكان، فإن شبكة الحمامات لم تكن تتغير إلا ببطء. وإن التلاؤم مع العدد الجديد للسكان ربما كان يتطلب عدة أجيال، وقد لا يحدث أبداً إذا ما عاد السكان إلى عددهم السابق خلال فترة من الزمن: فإذا ازداد السكان فإن شبكة الحمامات قد لا تزداد إلا ببطء شديد. ولكن في حال تناقص شديد للسكان (إثر انتشار وباء على سبيل المثال) لا تتغير شبكة الحمامات بصورة جذرية، مما يخلق فيضاً في هذه الخدمات داخل المدينة. وحين نسترجع مثال القاهرة، فإننا نستطيع القبول بأن معدل 70 حماما يمكن أن يلائم سكاناً عددهم من 300000 أو350000، كما يحتمل أن يكون حجم سكان القاهرة في القرن السابع عشر (أي بمعدل حمام لكل 4500 نسمة وهي نسبة ضعيفة) كما يغطي حاجات 250000 ساكن كما أصبح حجم السكان بعد قرن من الزمان (حمام لكل 3500 ساكن، وهي نسبة قوية).

كما أننا لا نستطيع القبول بفكرة وجود ترابط دقيق في التفاصيل بين مواقع الحمامات وتوزع السكان. أولاً، لأن ارتياد الحمام العام كان يشكل ترفاً مكلفاً في تلك الفترة، بحيث أن كثافة الحمامات يجب أن تكون في «الأحياء الجميلة» أكبر منها في الأحياء الفقيرة؛ وثانياً، لأن الحمامات العامة كانت أكثر عدداً، نسبياً، في

الأحياء الناشطة اقتصادياً منها في الأحياء السكنية. وتوزع الحمامات في المدن العربية - الإسلامية يشكل مؤشراً يجب أن يسمح بوضع فرضيات حول الأهمية النسبية للقطاعات الرئيسة في هذه المدن ودرجة حضريتها، إذا ما قارنا مواقع الحمامات في القاهرة بحسب خطط المقريزي (50 حماماً في المجموع، منها 45 في القاهرة القديمة، و4 في الحي الجنوبي، و1 في الحي الغربي)، وفي «وصف مصر» (72 حماماً في المجموع: 27 في القاهرة القديمة، 2 في الحسينية، 26 في الحي الجنوبي، 17 في الحي الغربي). هنا، لا نستطيع الامتناع عن الاستنتاج بأن غالبية سكان القاهرة، في زمن المقريزي، كانت تسكن داخل المدينة الفاطمية القديمة، وأن التمدين في الحي الجنوبي كان ما يزال محدوداً، كما أن تمدين الحي الغربي كان ضعيفاً. وعلينا آنئذ أن ننظر إلى الفرضيات القائلة بتوسع المدينة في القرون الوسطى خارج حدود القاهرة القديمة، على أنها فرضيات مسرفة، وأن التقديرات المقدمة بصورة عامة حول عدد سكان القاهرة في العهد المملوكي مبالغ فيها.

4

لا نستطيع إعادة بناء تاريخ المدن العربية بشيء من الدقة إذا بقيت بحوثنا محصورة في حدود المنظورات التاريخية والآثارية الصرفة، ولم تلجأ، بقدر ما تسمح به وثائقنا، إلى الطرائق التي يستخدمها الجغرافيون في بحوث الجغرافيا الحضرية. فالتوثيق يجب أن يعنى بشكل خاص بـِ:

- دراسة مقارنة للمساحات التي تشغلها المدن المختلفة في العصور المختلفة لتاريخها، بحيث تستطيع المعطيات التي نملكها حول المدن العربية - الإسلامية المعاصرة أن تلقي مزيداً من الضوء على هذا التاريخ؛

- دراسة للصروح الآثارية، منظوراً إليها بصفتها «إشارات حضرية»، يكفي أن يجري تثبيتها على خارطة لتكشف عن كثير من سمات البنية المدينية، وتمكّن علم الآثار من إضاءة التاريخ المديني بشكل مجدٍ؛

– دراسة للكثافات المدينية، التي يتوقع منها الكثير من المعلومات عن مشكلة الديموجرافيا المدينية، بفضل ما نعرفه عن سكان المدن في الزمن الحديث والمعاصر؛

– ومن المؤكد، بشكل خاص، أن دراسة منهجية لـ «وحدات السكن»، ومتوسط سكانها، يمكن أن تفيد في إيجاد حلول للمشكلة المزعجة التي يسببها تفسير مفهوم «المصباح» المستخدم في الإحصاء، هل هو الدار، أم الأسرة؟

إن معرفة أكثر دقة عن سكان المدن، أو على الأقل تعريفاً لـ «الفوارق» بقدر من الصحة، يمكن أن يصحح عدداً من الأفكار التي تلاقي القبول العام حول التاريخ الاقتصادي والسياسي لبلدان الشرق الأدنى.

ولنعد إلى القاهرة فنقول. إن دراسة من هذا القبيل، ستبين لنا من دون شك، أن من الأنسب أن نستبدل بتصور حركة انحطاط مستمر من العصر المملوكي حتى نهاية القرن الثامن عشر، تصوراً آخر أكثر تعقيداً، يناوب بين فترات من التقدم والتراجع: وهكذا فإن نهاية القرن الثامن عشر لن تبدو لنا بصفتها تتويجاً مأساوياً لثلاثة قرون من الانحطاط العثماني، بل انقلاباً حديثاً نسبياً لحركة تصحيحية استمرت خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر.

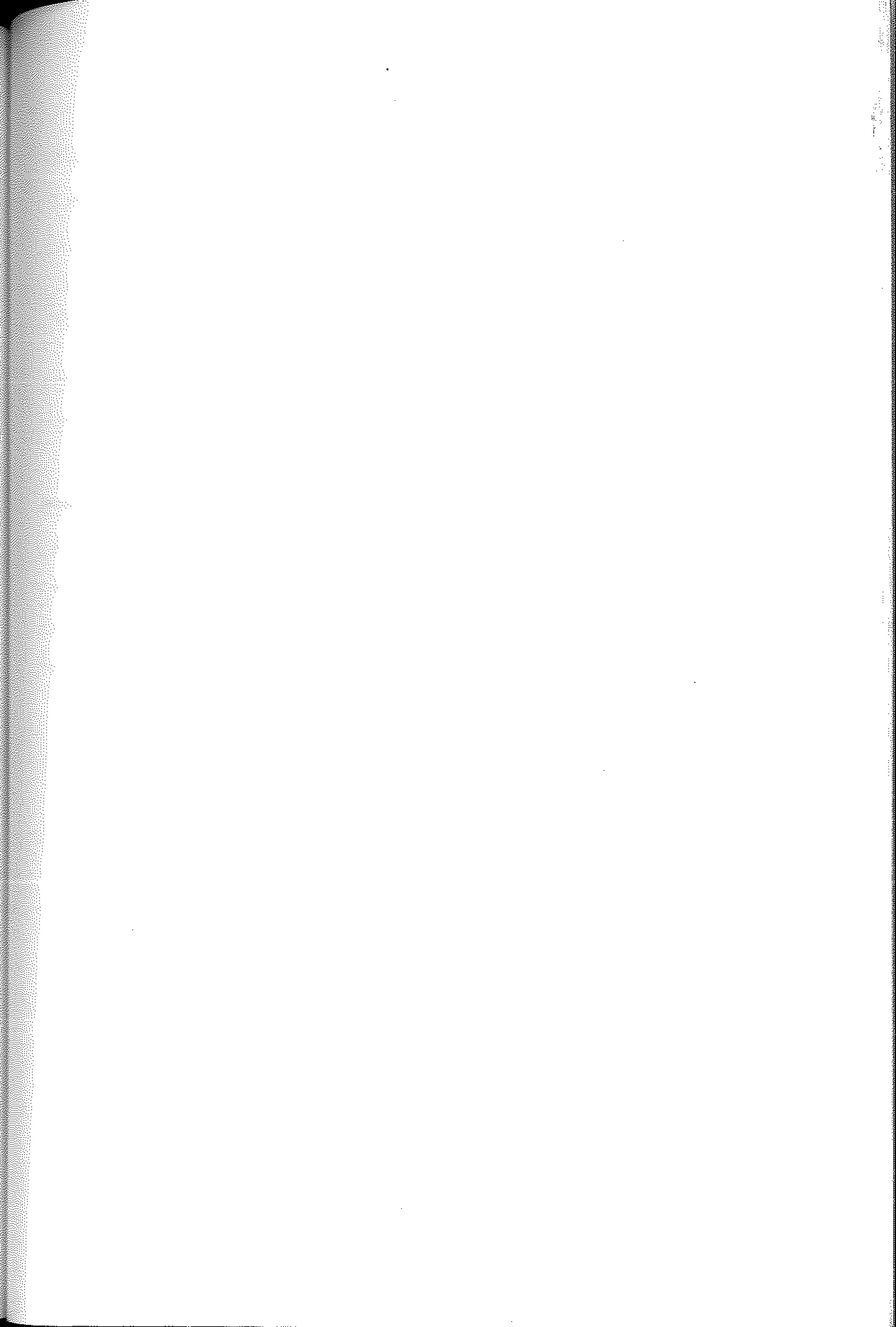
الفصل السابع

الخرائط وتاريخ المدن العربية
بعض الملاحظات العامة

دراسة مستخلصة من :

Environmental Design, 13 - 14

1993 / 1-2, P.22 - 31.



1 - إن أهمية الخرائط في الجغرافية الحضرية، في الميدان العربي - الإسلامي معروفة، ولا تحتاج إلى توكيد. فمن نواح عديدة، تمثل بنية المدينة العربية - الإسلامية ترجمة مكانية لظواهر اقتصادية واجتماعية. والخرائط الدقيقة والمقارنة تسمح بايضاح العوامل الكبرى التي تتحكم في تاريخ المدن وتطورها. وساكتفي بإعطاء بعض الأمثلة عن هذه المقولة العامة:

تتمثل إحدى الظواهر الأساسية في بنية المدينة، في التناقض بين المركز والمحيط (المركز الذي يجمع الفعاليات العامة، والمحيط المكرس للحياة الخاصة)، وهذا التناقض توضحه طبيعة الطرق وتقسيمات الأراضي. وحتى في خارطة على سلم كبير للجزائر - المدينة (1832)، نقرأ بوضوح الفرق بين الطرق المفتوحة المنتظمة في الأحياء المركزية (حيث تتمركز الفعاليات العامة، والفئة الحاكمة، والأنشطة الاقتصادية) والطرق غير المنتظمة مع كثير من الطرق المسدودة في الأحياء السكنية (لأهل البلد الأصليين، على الأخص). وحين تنقصنا معلومات أكثر دقة حول البنية الاقتصادية العامة لمدينة ما، فإن تقسيمات الأراضي تكشف بطريقة شديدة الوضوح عن وجود أسواق، استناداً إلى الشكل المميز للحوانيت (قطع من الأراضي ذات مساحات ممتدة على طول الشارع التجاري)، وتقدم معلومات ثمينة حول التنظيم المديني.

كما أن خارطة دقيقة للصروح التي تذكرها المصادر التاريخية تتيح لنا بصورة عامة، إلقاء الضوء على تيارات التطور الحضري التي لا تذكرها مصادرنا في الغالب. فالمنشآت «العامة» (المساجد، عيون الماء، الحمامات) تتمتع بـ «طاقة» حضرية لا مراء فيها.

وبهذه الطريقة يمكن إيضاح التنوعات في اتساع المدن في الحقب المختلفة من

تاريخها، وسد الثغرات، إلى حد ما، في المعلومات السكانية، غير المتوافرة بصورة عامة قبل الفترة المعاصرة.

وحالتا حلب والقاهرة نموذجيتان من هذه الزاوية: فتاريخ المنشآت يشير فيهما إلى تقدم المساحة المعمورة من العهد المملوكي إلى العهد العثماني، بفضل معلومات غزيرة بشكل خاص فيما يتعلق ببهاتين المدينتين. ومقارنة الخرائط تظهر عوامل حضرية من طبيعة مختلفة، وتتيح أيضاً إجراء تقريبات مفيدة حول الوقائع الأساسية للبنية الحضرية.

وحالة حلب معروفة بدرجة كافية لذلك لن ألح عليها كثيراً. ونقاط الشذوذ في توزيع المساكن الراقية التي نبه إليها ا. ماركوس وج.ك. داڤيد (جيب من المساكن الغنية في الضاحية الشمالية للمدينة) تفسرها خارطة لتوزيع المسيحيين في هذه المنطقة، يمكن وضعها استناداً إلى عمل المؤرخ كامل الغزي: «نهر الذهب في تاريخ حلب».

ومن وجهة النظر هذه، علينا أن ننوه هنا بالأهمية الكبرى للعمل الذي قام به ج. سوفاجيه حول المدن السورية، ولا سيما حلب، مهما كانت التحفظات التي تثيرها النتائج التي توصل إليها هذا الباحث بشأن المدينية العربية والسيطرة العثمانية. فالمقدرة الاستثنائية التي مكنّت سوفاجيه من الجمع بين الفهم الكامل للنصوص التاريخية والدراسة الآثارية على الأرض في سبيل وضع خرائط تاريخية لهذه المدن، تمثل نموذجاً وتجعل من ج. سوفاجيه رائداً في هذا الميدان. وبفضل مجموعة الخرائط التي وضعها عن دمشق وحلب أصبحت لدينا الوسائل الضرورية لفهم تطور هذه المدن الكبرى منذ نشأتها وحتى القرن التاسع عشر.

2 - خرائط المدن العربية قبل المخططات المساحية

1.2- تتمثل الصعوبة الكبرى التي يصطدم بها البحث المديني في الميدان العربي - الإسلامي، في غياب المخططات القديمة. وإذا كنا نملك بالنسبة إلى فترات قديمة، خرائط عامة ترافق قصص الرحلات الكبرى، التي كانت كثيرة لدرجة أنها شكلت «جنساً أدبياً - أدب الرحلة»، فإننا لا نملك مخططات للمدن إلا منذ فترة

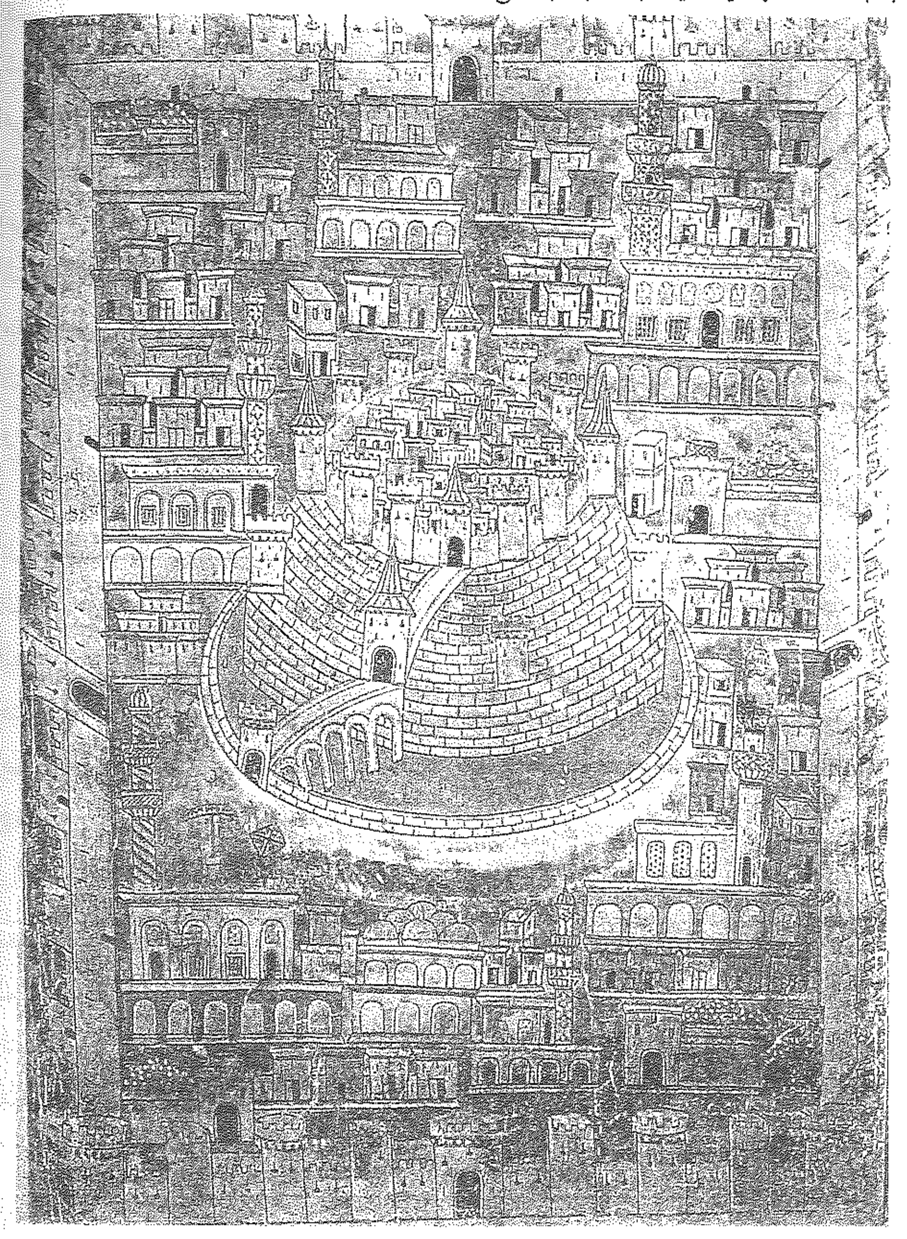
حديثة جداً. وهذا النقص نفسه، يمثل مشكلة جديرة بالبحث. وهو يتجلى بشكل كبير لأن هناك وثائق (الأوقاف على الأخص) ومؤلفات تقدم لنا أوصافاً حضرية شديدة الدقة بحسب ترميز متطور جداً للإحداثيات الجغرافية، ولكنه صعب الحلّ في الغالب، ولا سيما حين يتعلق الأمر بأوصاف لمناطق واسعة، فكيف الحال بالمجمّعات الحضرية. من هذه الصعوبات، تلك التي واجهها كازانوڤا في سبيل إعادة طوبوجرافية الفسطاط؛ تلك الصعوبات التي تمكن س. دونوا S.Denoix من التغلب عليها جزئياً. ووجود خارطة قديمة نسبياً للقاهرة (خارطة كتاب وصف مصر) يفسِّر التقدم الذي تحقق في دراسة هذه المدينة، استناداً إلى نصوص الوقف التي لا تحصى من جهة، وإلى الأوصاف الحضرية من جهة أخرى، ولا سيما وصف المقريزي (بداية القرن الخامس عشر).

2.2- إن التمثيلات الخطية الأولى هي صور منظورة من الأعلى ترافق قصص الرحالة الغربيين بصورة عامة، أو صور مصغرة (منمنمات) تزين المخطوطات الشرقية. وأقدم الصور من الأعلى تعود إلى القرن السادس عشر. ومن أوليات هذه الصور مخطط دال جريش باجانو Dalle Greche / Pagano الذي توجد منه نسخ متعددة (1549، 1574) والذي تفسِّر نوعيته (ودقة الملاحظات التي علِّقت عليه، أنه أصبح حديثاً موضع دراسات متعددة من فيكتوريا ماينيكه بيرج Victoria Meineke Berg، وب. بلان، وس. دونوا، وج.ك جارسان، ور. جورداني.

إنه في الواقع وثيقة استثنائية، بالرغم من أني لست واثقاً من أننا يجب أن نعطيه ثقة كاملة بصدد نقاط أساسية كالتوسع الحقيقي للقاهرة في نهاية العصر المملوكي. وقد قوّى من تحفظاتي دراسة بروكاردي Brocardi للمخطط (1566) التي طبعها حديثاً ل. ميكارا L. Micara، تلك الدراسة التي تبدو لي أكثر إقناعاً من مخطط دال جريش باجانو.

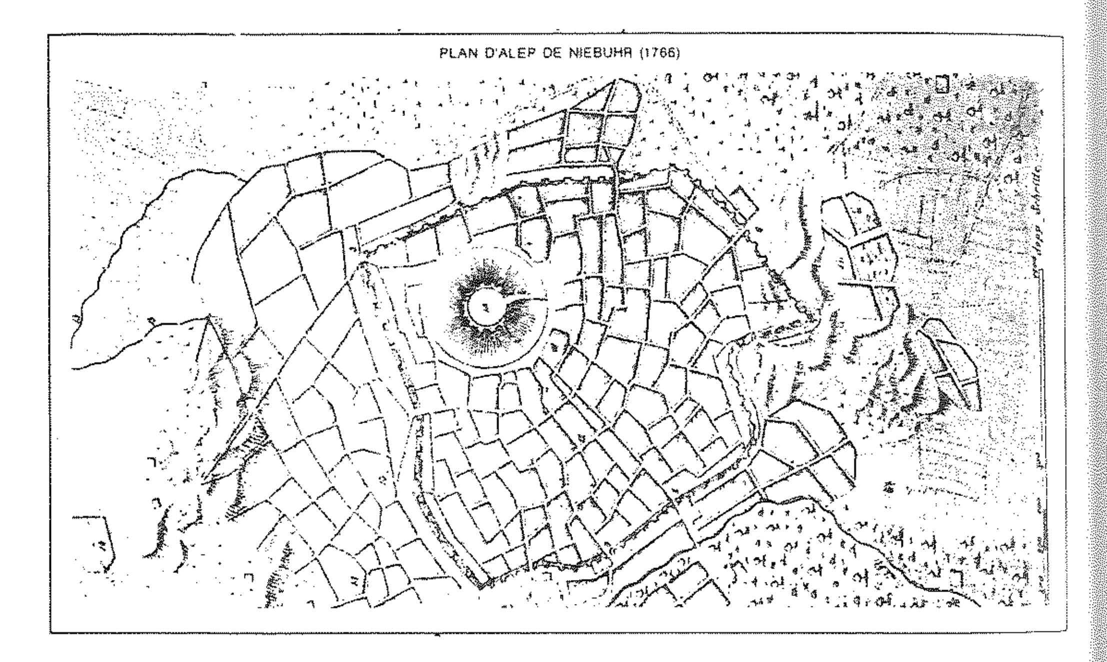
أما بقية الصور من الأعلى في القرنين السادس عشر والسابع عشر، فهي لا تملك هذه النوعية وهذه الدقة، ولكنها تستطيع أن توفر إشارات مثيرة للاهتمام

حول توسع المدن ووجود المنشآت العامة ومواقعها . وهي كثيرة العدد ، وقد حظيت بطباعات منهجية جيدة بالنسبة لبعض المدن .



حلب في بداية القرن السادس عشر (ماتراكي ناسوهو)

وأما المنمنمات الشرقية فهي كثيرة العدد أيضاً في المخطوطات التي تتناول تعرّف الشواطئ، والرحلات، وقصص المعارك الحربية، وتثير نفس القدر من الاهتمام، ولكن تفسيرها صعب أيضاً. ومن أمثلتها المصغرات التي تمثل حلب وبغداد، التي تظهر في قصة «معركة العراقين»، والمصغرة التي تصف القاهرة، وهي تزين أحد المخطوطات لرحلة التعرف على (بيري رايس؟)، وتظهر فيها بوضوح بعض المعالم الرئيسة لبنية المدينة، في السنوات الأولى للاحتلال العثماني. على أن هذه الرسوم والصور، لا تسمح بصورة عامة، بالذهاب إلى أبعد من معرفة عامة ببعض سمات بنية المدينة، مع خطر الوقوع بسوء التفسير الذي يميل الباحث إلى القيام به.



مخطط حلب لـ نيبور 1766

3.2- لم تظهر المخططات الأولى الحقيقية إلا في القرن الثامن عشر، مع الإشارة في بدايتها إلى تخطيط مبسط لشبكة الطرق. من تلك المخططات، مجموعة المخططات التي وضعها الرحّالة الدانماركي نيبور للمدن الكبرى التي زارها في الشرق الأدنى ووصفها عام 1766. ومخططه الموجز عن حلب أخذه عنه ناشر الكتاب ا. راسل A. Russell ونقحه. هذا المخطط يمثل البداية الدقيقة والجديرة بالثقة للمخططات التي ستتبع بعد قليل، والتي وضعها، رحّالون وعلماء اوروبيون. وبالنسبة إلى حلب دوماً، يمكننا أن نرى المخطط الذي وضعه ملحق بالقنصلية الفرنسية عام 1811، ثم نقحّه وأتمه القنصل روسو عام 1818، وطبعه باربييه دوبوكاج عام 1828، وهكذا نلاحظ التقدم الهائل الذي تحقق خلال سنوات معدودة من حيث دقة المخطط، وغزارة المعلومات على السواء.

2 . 4- على أنه خلال ذلك، ظهر المخطط الكبير الأول لمدينة عربية في إطار مشروع يسجل تاريخاً رئيسياً في هذا المجال أيضاً. ألا وهو مخطط مدينة القاهرة الذي يرافق في «وصف مصر» (المنشور عام 1809 - 1828) الوصف المختصر لمدينة القاهرة وقلعتها لـِ ا. ف. جومار.

إن النوعية الرائعة للمخطط الذي وُضع بين 1798 و 1801، ودقته الكبيرة معروفة جداً؛ وغزارة الأسماء المذكورة مع تحديد مواقعها (2569 اسماً للقاهرة وقلعتها، و 373 اسماً للضواحي) ليست أقل أهمية. ذلك أنه يذكر فيه نسبة كبيرة من المنشآت الدينية، والمراكز التجارية، والمقرات السكنية، بالإضافة إلى عدد كبير من أسماء الأماكن المختلفة (طرق وأحياء). والعناية الفائقة في كتابة الأسماء (المذكورة بحسب لفظها العربي) تثير الإعجاب.

إن خارطة «وصف مصر» تمثل أداة أساسية فريدة، في زمنها، لمعرفة القاهرة قبل الحقبة المعاصرة. وبالرغم من أن هذا المخطط لا يمضي بعيداً حتى تحديد قطع الأرض، فإنه يتيح دراسة دقيقة لبنية المدينة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية،

ويجعل من الممكن قيام دراسات متقدمة. فهو يعطي في حالة درب مصطفى على سبيل المثال، الإشارات اللازمة حول عملية مدينية ربما حدثت في القرن السابع عشر.

وأخيراً فإن مخطط «وصف مصر» يمثل شاهداً فريداً على قطاعات المدينة التي سيطالها التحديث في القرن التالي. وجميع مخططات القاهرة في القرن التاسع عشر ستضطر إلى أن تستوحي مما ينبغي أن يسمى عملاً فذاً، وتتويجاً لأعمال الخرائط الفرنسية الكبرى في القرن الثامن عشر.

2 . 5- إن خرائط المدن، التي ستتضاعف وتتزايد دقة في القرن التاسع عشر، تصدر في الوقت ذاته عن رغبة محلية للإصلاح (تتطلب شكلاً أفضل من الإدارة للمدن، حيث بدأت تتشكل أجهزة محلية)، وعن جهد غربي لتحصيل معرفة أفضل حول العالم العربي، إما في إطار الدراسات الشرقية، أو في إطار مشروع استعماري. فمخطط مدينة الجزائر الذي تحقق عام 1832، يشكل بالطبع إشهاراً للسيطرة الفرنسية عليها بعد الاحتلال مباشرة، إلا أنه متأخر نسبياً ليظهر فيه مركز المدينة الذي جرى تدميره منذ 1830 بغية إنشاء ساحة كبيرة. وقد تطلب الأمر عملاً كبيراً لإعادة التشكيل ووضع المساجد والأسواق التي كانت توجد فيه في مواضعها.

في منتصف القرن، راحت المخططات تتوالى: القدس بصورة مبكرة بسبب الحج؛ طهران في 1858 - 1859؛ تونس في 1860 على يد كولان colin في فترة إيجاد المجلس المحلي.

وقد أسهمت الرحلات ذات الطابع العلمي والسياسي في هذا الجهد لوضع الخرائط إلى حد بعيد: بغداد على يد جونز وكولينوود Jons et colling wood في (1853و 1854)؛ تطوان (في فترة الاحتلال الاسباني في 1860)؛ ومراكش في 1867 على يد بول لامبير؛ وبغداد في 1908؛ والموصل في فترة تعرف آثارها على يد سار، وهرزفلد Sarre et Herz feld في (1911)؛ طرابلس بعد الاحتلال

الايطالي في (1913) ؛ دمشق على يد ولزيغر- واتز ينغر في (1924)، في إطار دراسة آثارية للمدينة.

2 . 6- ولكن المخططات الكبرى على سلم مصغر ، وعلى صعيد قطع الأراضي، كانت قد بدأت خلال ذلك، في الجزائر خلال الأربعينيات والخمسينيات، لأسباب عسكرية واستعمارية واضحة. وازدادت تدريجياً في أماكن أخرى في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر ، والعقود الأولى من القرن العشرين تبعاً لتقدم الاستعمار.

3- المخططات المساحية

هذه المخططات المساحية على سلم $\frac{1}{2000}$ أو $\frac{1}{500}$ ، والتي تعطي وصفاً تاماً للمدينة على صعيد تقسيمات الأراضي ، جرى استخدامها على نطاق واسع من السلطات الاستعمارية التي كانت مهتمة بمعرفة المدن في تفاصيلها لتتمكن من إدارتها، ونشر نفوذها، وإدخال المبادئ الحضرية الجديدة التي ستميز سيطرتها (ولا سيما في الجزائر، وتونس، والمغرب، وسورية، ولبنان من قبل فرنسا؛ وفي مصر والعراق من قبل بريطانيا العظمى ؛ وفي ليبيا من قبل ايطاليا).

هذه الأعمال ذات النَفَس الطويل، جرت متابعتها بعد ذلك من الدول التي حصلت على استقلالها. ولما كنا سنتحدث عنها مطولاً في الفصول القادمة، فإننا لن نتوقف عندها الآن.

3 . 1- في كثير من الحالات، تسمح هذه المخططات بإعادة تكوين المدينة القديمة، لأنها وُضعت في بداية العصر الحديث ، قبل أن يتغير وجه المدينة بعملية التحديث، التي تمت غالباً بأن يهدم البناء القديم ويستبدل به بناء عصري مستوحى من الفن المعماري الغربي، أكثر منه من التقاليد المحلية.

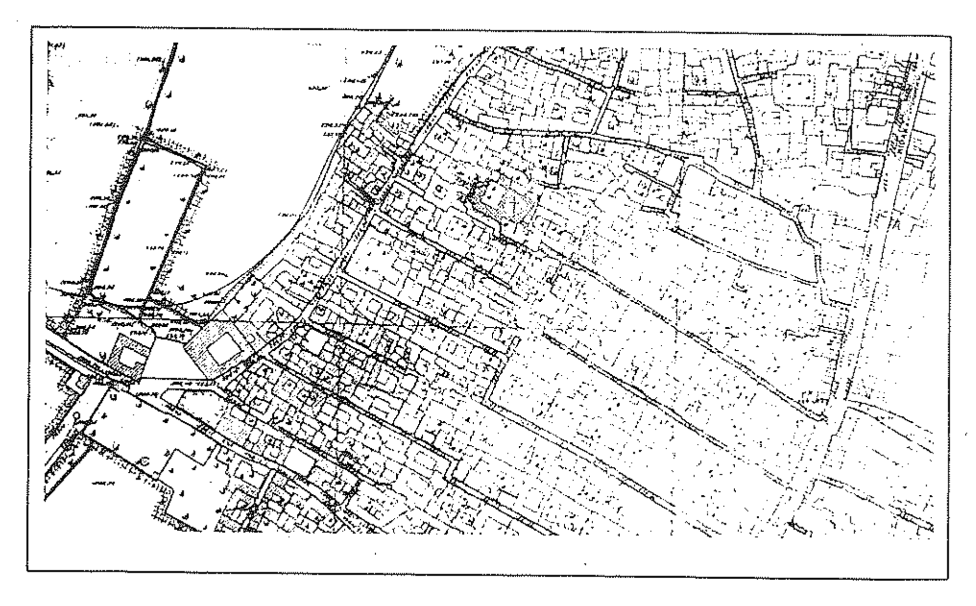
ففي حالة الجزائر، أدى تنظيم ساحة الحكومة، في مركز المدينة، منذ 1830

إلى إزالة أكثر المنشآت الدينية في العصر العثماني أهمية، بالإضافة إلى شبكة الأسواق والخانات التي تشكل قلب المدينة.

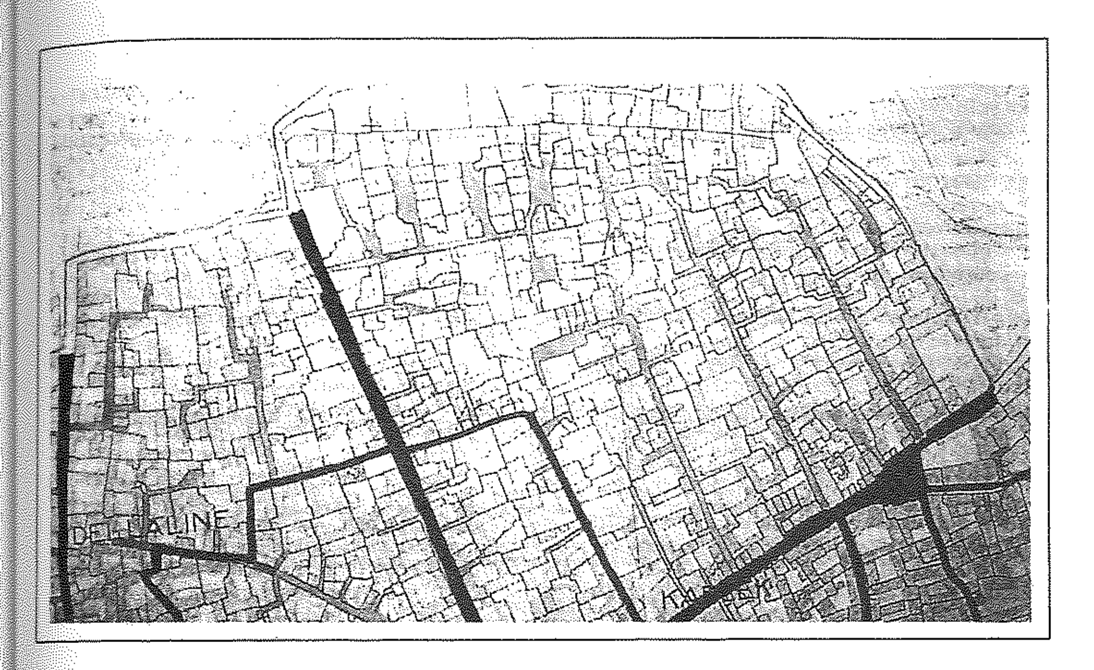
وفي القاهرة، نجد أن التغيرات العميقة التي خضعت لها المنطقة الغربية للمدينة القديمة (ما بعد القنال / الخليج) منذ سنوات 1870 (تحديث الازبكية وحيّ عابدين) (وردم منطقة بركة الفيل وتقسيمها)؛ هذه التغيرات أدت إلى هدم مناطق كانت معمورة قديمة، وزوال أحياء راقية وهذا ما يفسر أننا لم نعد نملك نموذجاً كاملاً لقصور المماليك الكبرى في العصر العثماني.

وفي كل مكان تقريباً نرى أن البلى السريع للأحياء الشعبية حرمنا من كل إمكان لمعرفة المساكن الشديدة الفقر والشديدة الأهمية إحصائياً، ولم يبق منها في المدن إلا آثار تقسيمات الأراضي.

تقسيمات حي الميدان في دمشق- مخطط على $\frac{1}{2000}$



ترسيم حوش في حلب - مخطط على $\frac{1}{2000}$



.2.3 . لا يبدو لي من الضروري أيضاً الالحاح على تنوع المعلومات التي توفرها لنا المخططات ذات السلم المصغر وأهميتها . وسنعطي عنها بعض الأمثلة، بذكر أكثرها أهمية

3 . 2 . 1- تتسم المدن العربية القديمة ببقاء ترسيم الشبكة العامة للطرق فيها؛ ذلك الترسيم الذي يبين لنا، في العادة، بنية المدينةبأمانة بما تحويه من تناقض بين الأحياء المركزية (العامة) والأحياء المحيطية (السكنية) : واستمرار ترسيم الطرق هذا، خلال التقلبات التي أصابت المدن يعد من الثوابت (التي لا تعرفها المدن المعاصرة، فهي قليلاً ما تحترم التخطيطات القديمة، بتعديلها أو حتى بالغائها) .

والمخططات ذات السلم المصغر تتيح لنا التوصل إلى أرقام دقيقة، بشأن نسبة طول الطرق المسدودة إلى الطول الكلي لشبكة الطرق، على سبيل المثال (وهذه النسبة هي حوالي ٥٠٪، بالرغم من الاتجاه المعاصر إلى فتح الطرقات). كما أن بنية الأحياء المغلقة نسبياً تظهر بوضوح أيضاً (بالرغم من أن هناك اتجاهاً حديثاً لفتحها).

3 . 2 . 2- ومن تفاصيل البنية المدينية (نظراً لنقص الاشارات حول هذه النقطة)، فإن الفرق بين قطع الأراضي المخصصة للحوانيت (مساحات صغيرة متلاصقة على طول محاور المدينة) وغيرها، يمكن أن يسمح بإعادة تشكيل المناطق الاقتصادية.

3 . 2 . 3- إن الأبنية التي زالت (أو تشوهت إلى حد كبير) يمكن أن يعاد تشكيلها بالرجوع إلى المخططات المساحية. وهذا أمر بديهي، لذلك سأكتفي بإعطاء بعض الأمثلة: ففي تونس يمكننا تحديد موقع ومساحة المدرسة اليوسفية التي ضمت حالياً إلى مجمَّع المستشفى الصادقي؛ كما يمكننا، إلى الشمال، تحديد موقع «تكية علي بيه» (1775)، في الموضع الذي شغله فيما بعد الحزب الدستوري، والذي بني عام 1910 .

وبهذه الطريقة أيضاً يمكننا أن نجد في حلب خان الوزير الذي تضرر كثيراً في عملية تحديث للطرقات (عن طريق مقارنة المخطط على سلم $\frac{1}{2000}$ وخارطة جوبه- ويرث Gobe-wirth؛ وسوق بانقوسه، الذي تهدم خلال توسيع الشارع (استناداً إلى المخطط والخارطة نفسيهما)؛ كما نستطيع أن نجد المدابغ القديمة التي بنيت عام 1574 خارج باب انطاكية، والتي اندثرت اليوم (ولكن هناك إشارة إليها في المخطط المساحي).

3 . 2 . 4- إن أسماء المواقع، المذكورة بغزارة على المخططات المساحية، تشكل مصدراً للمعلومات يسمح بالعودة إلى أكثر عصور المدينة قدماً: فبالنسبة للقاهرة على سبيل المثال، يتابع «وصف مصر» (1880) المعلومات التي ذكرها

المقريزي (بداية القرن الخامس عشر)، ويضيف سلسلة من المعلومات تغطي العصر الوسيط، والفترة الحديثة، والفترة المعاصرة لتاريخ المدينة. ومن هنا تأتي أهمية مشاريع جمع المعلومات القائمة حالياً.

3 . 3 . - وأخيراً، أود أن أعطي عدة شواهد أستقيها من بحوثي حول المدن العربية الكبرى، تقوم مقام الخلاصة.

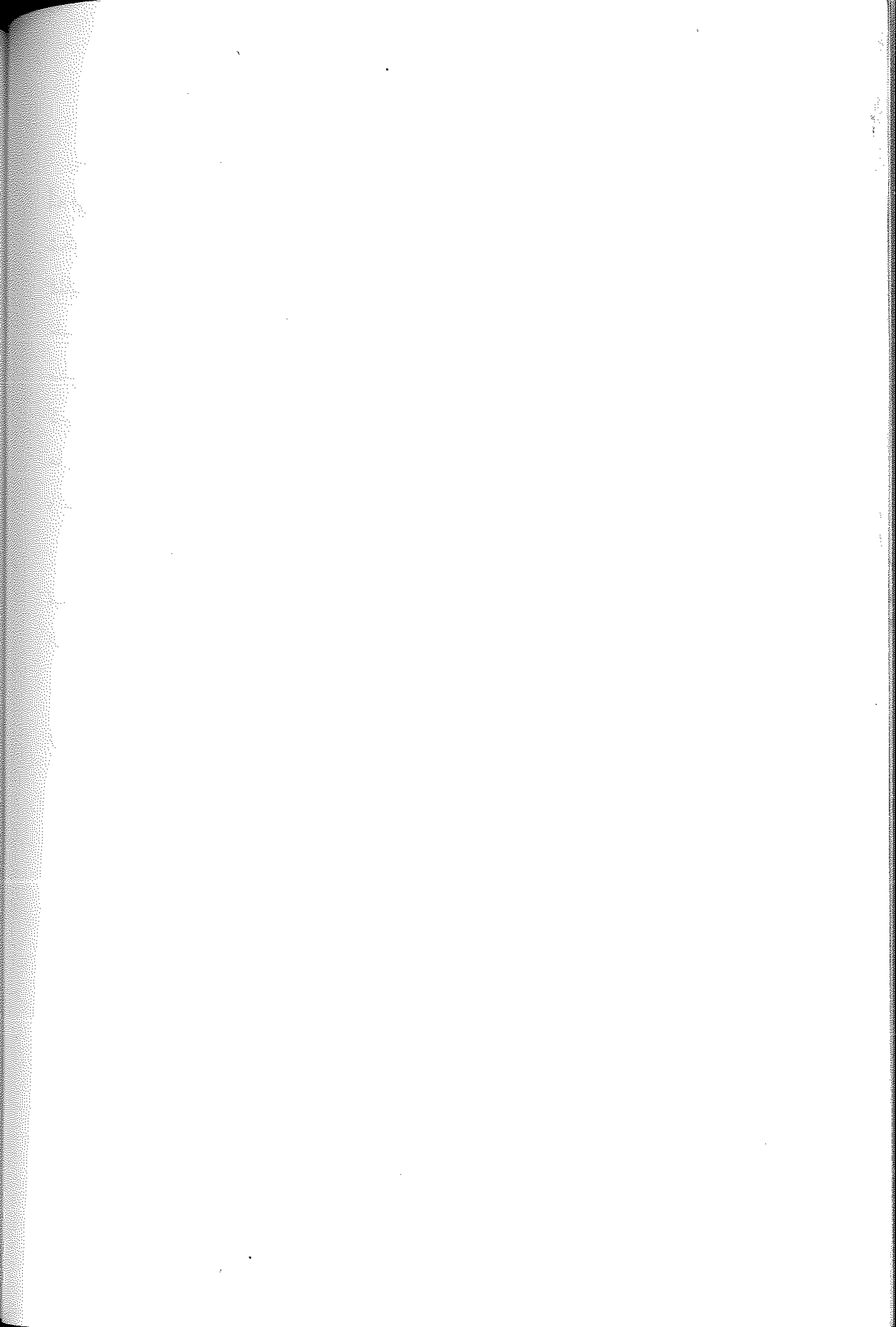
3 . 3 . 1- ففي تونس. نجد أن قطع الأراضي المخصصة للمنازل السكنية، في عدد من المجمعات، والتي تبلغ مساحتها (نحو هكتار) ما تزال تحتفظ ببنيتها القديمة إلى حد ما. وهذا يسمح بإعطاء مؤشرات على المستوى الاجتماعي- الاقتصادي للأحياء السكنية للمدينة، ويشكل شاهداً على الأعمال المتميزة التي قام بها جاك ريڤو، و ج. كلاديل، وفيليب ريڤو. ففي «الأحياء الراقية» في مركز المدينة تكون مساحات المنازل 410، 270، 230 م٢. وفي المناطق المحيطية للمدينة، تكون الأرقام 147، 122، 169 م٢ أما في الضواحي (حيث المساحات أضيق مما هي في المدينة) فنجد في الضاحية الشمالية لباب سويقة 148، 175 م٢؛ وفي الضاحية الجنوبية لباب الجزيرة 136، 167 م٢وجدير بالذكر أن مساحات القطع المعمورة لا تشكل إلا أحد العناصر التي تسمح بتمييز المساكن الغنية والمتوسطة والفقيرة بعضها عن بعض. وهناك مجال لأخذ ارتفاع البناء، ونوعيته، وتزيينه بالحسبان أيضاً. إلا أن المساحة تبقى عنصراً ذا دلالة لأنها تحدد رقمياً

3 . 2 . 2- وفي دمشق، أتاح ترسيم الطرقات في قطاع من حي الميدان (مخطط بسلم $\frac{1}{2000}$) افتراض وجود عملية بناء على نطاق واسع في منطقة يعرف أنها شهدت ازدهاراً حضرياً كبيراً في العصر العثماني. وحين قام فريق المعهد الفرنسي بدمشق بدراسة معمقة للحي (بقيادة ج. پ. پاسكوال) كشف عن وجود منزل جميل (هو منزل العابد)، يعود تاريخه إلى 1747، مما يسمح من دون شك بتحديد تاريخ لعملية البناء في مجموعها.

3 . 3 . 3- وفي حلب أخيراً، يكشف مخطط المدينة على سلم $\frac{1}{2000}$ عن أنه في القسم الشمالي - الغربي للمدينة، وفي منطقة الضواحي الفقيرة، يوجد شكل مديني يوحي بالسكن الجماعي الشعبي المسمى «الحَوْش». ذلك السكن الذي نملك عنه أوصافاً عديدة في الفترة العثمانية، والذي أعطانا س. ا. الحتلول عنه، لحسن الحظ، مخططاً في مدينة «المدينة». وفي هذه الحالة يكشف لنا المخطط على سلم مصغر عن «أحفور» لشكل سكني شعبي اندثر حالياً، ولكن أهميته كانت كبيرة في العصر الوسيط والحديث، ذلك أن سماته تتناقض كل التناقض مع ما يسمى بصورة مبسطة «المسكن العربي التقليدي»، المنعزل، والمنطوي على ذاته، والمتجه إلى باحة مركزية.

إن وجود شكل سكني اسمه الحَوْش، ولو على هيئة خطوط مرسومة فوق مخطط، يضيف عنصراً أساسياً في مجال السكن الشعبي في المدينة العربية التقليدية، وهو مجال ماتزال معرفتنا به محدودة.

وهذا يعني بإيجاز، أهمية المخططات، حتى الحديثة، لهذه المدن العربية؛ في سبيل إعادة تشكيل ماضيها.



الفصل الثامن

نقل المدابغ في حلب والقاهرة وتونس مؤشر على النمو المديني

دراسة مستخلصة من:

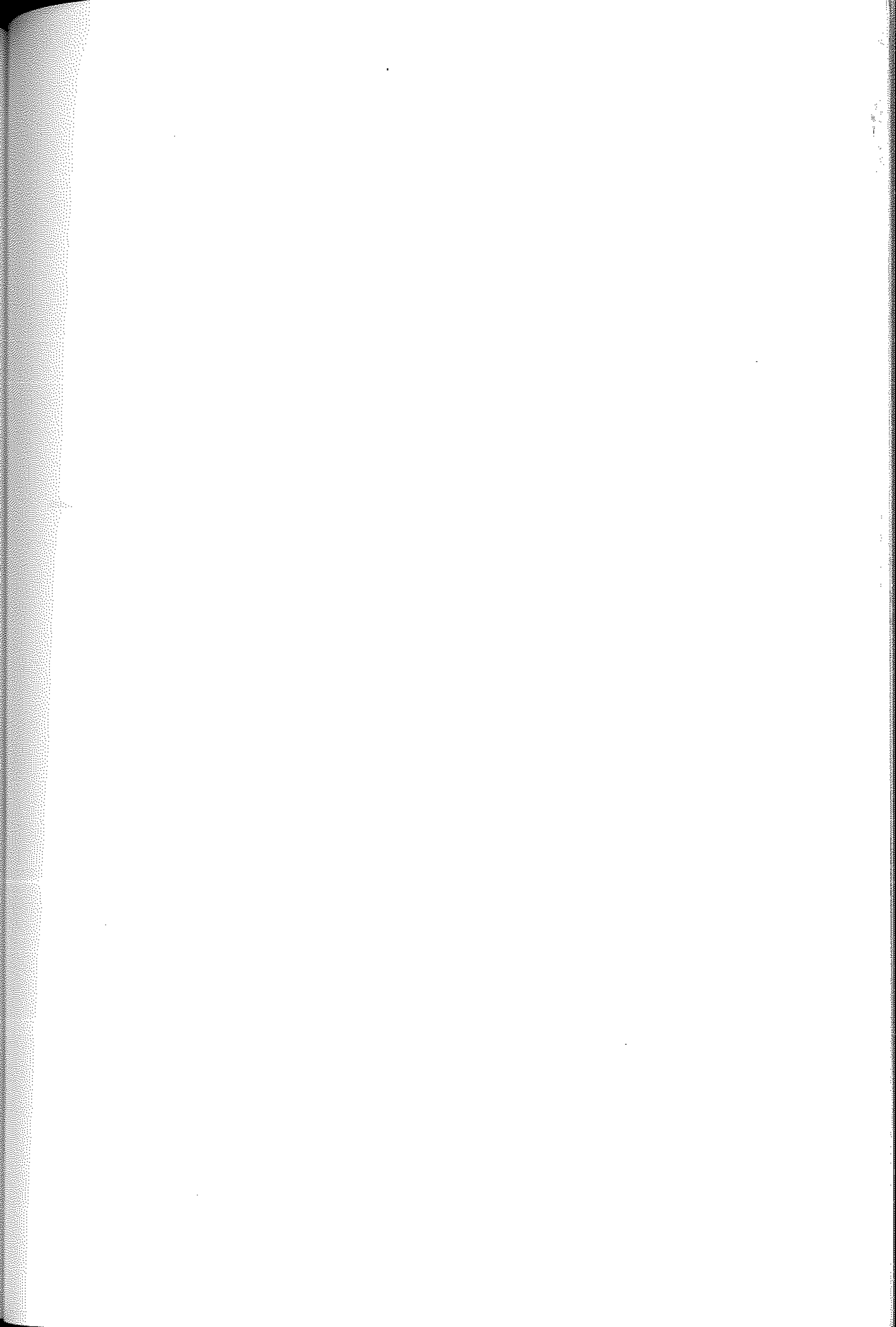
Revue d' Histoire Maghrébine, Tunis,

1977, P.192-200.

أعيد نشرها في:

Revue du Monde Musulman et de la Méditerranée

55-56, 1990/ 1-2, p.34-43



إن الغياب شبه الكامل للمعلومات الاحصائية حول المدن العربية حتى نهاية العهد العثماني، أي حتى القرن التاسع عشر كله، يجعل الافتراضات التي يمكن للدارس أن يتصورها بشأن ازدهارها، أو انحطاطها، وأهمية هذه الحركات، غير مؤكدة في الغالب. لذلك كان من الضروري البحث عن العناصر المادية التي تستطيع إلقاء الضوء على الاستقصاءات في هذا الميدان.

وفي مقال حديث لي، اقترحت أن دراسة المنشآت العامة، بصفتها إشارات على التاريخ الحضري، وليس على أنها عناصر تزيينية، يجب أن تمثل إشارات ثمينة حول تطور المدن العربية: وللحمامات العامة من هذه الزاوية أهمية خاصة.

وهذا المقال مكرس لعنصر آخر من «المادة الحضرية»، المدابغ، التي يمكن لتحويلها من مكان إلى آخر أن يمثل «مؤشراً» نافعاً للنمو المديني.

إن المدابغ تتموضع عامة على أطراف المدينة لأسباب معروفة تماماً وهي: الحاجة إلى تزويدها بالجلود، التي يجري ربطها غالباً بأسواق البهائم والمسالخ، وهذه نفسها تقع على أطراف المنطقة الحضرية، بصورة عامة. وحاجتها للماء تجعلها تبحث عن جوار نهر، أو قنال، أو بحيرة؛ كما أن تجفيف الجلود، الذي يقوم به الدباغون يحتاج إلى مساحات واسعة، لا يمكن العثور عليها إلا في أطراف المدينة. وأخيراً (وهذا هو الأمر الذي ربما كان حاسماً في معظم الأحيان) فإن الازعاجات التي تسببها المدابغ للجوار، ولا سيما الروائح الكريهة التي تنشرها؛ هذه الازعاجات تجعل وجودها غير مرغوب فيه في المناطق الشديدة الازدحام. وهذا

الموقع المحيطي للمدابغ هو الغالب، بالرغم من وجود استثناءات بارزة (كما هو الحال في فاس).

وحين تمر المدينة بمرحلة من النمو، يحدث أن المنطقة المخصصة للمدابغ، والتي كانت محيطية في البداية، اندمجت في النسيج الحضري؛ أو أن وجود المدابغ في منطقة ذات ازدهار حضري قوي يشكل عائقاً لنموها: حينئذ يجري تحويل هذه المدابغ إلى موقع أكثر ملاءمة. وتحويل من هذا القبيل، وتاريخه، يمثلان إشارات ثمينة حول تاريخ المدينة، نظراً لأننا نستطيع أن نتوصل منه إلى نتائج بشأن الحدود المحتملة للتجمع السكاني قبل حركة التحويل، هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى، نستطيع أن نستنتج بالتأكيد وجود توسع حضري في اتجاه أصبح معروفاً. ولكن المؤرخين، لسوء الحظ، غالباً ما يغفلون هذه الأحداث التي تبدو لنا على قدر كبير من الأهمية: ذلك أنهم يجدون أنها ضئيلة القيمة لدرجة لا تستأهل الذكر. لذلك نعدها فرصةً استثنائية لنا، تلك التي جعلتنا نتعرف على ثلاثة أحداث من هذا القبيل في العهد العثماني، وفي مدن حلب، والقاهرة، وتونس.

1- حالة حلب

ترتبط أهمية مدابغ حلب تقليدياً بالإمكانات الزراعية للسهوب التي تحيط بالمدينة، كما أن موقع المشاغل يتعلق بوجود نهر قويق الذي كان يستطيع توفير الماء اللازم(*).

ففي الفترة الأيوبية، كان النشاط الاقتصادي الذي يدعمه وجود دار للحكم وجيش، يسوِّغ نمو صناعة للأسلحة، وصناعات جلدية، تجد سوقاً محلية واسعة لتصريف إنتاجها. وهكذا بدأ قسم من المدينة يتخصص في عمل الجلود، مما أعطى لكل الحي اسم (الدبّاغة).

(*) انقطع نهر قويق عن الجريان في الثلاثينيات من القرن العشرين، بعد أن حوّل الأتراك مياهه إلى تركيا. (المترجمة)

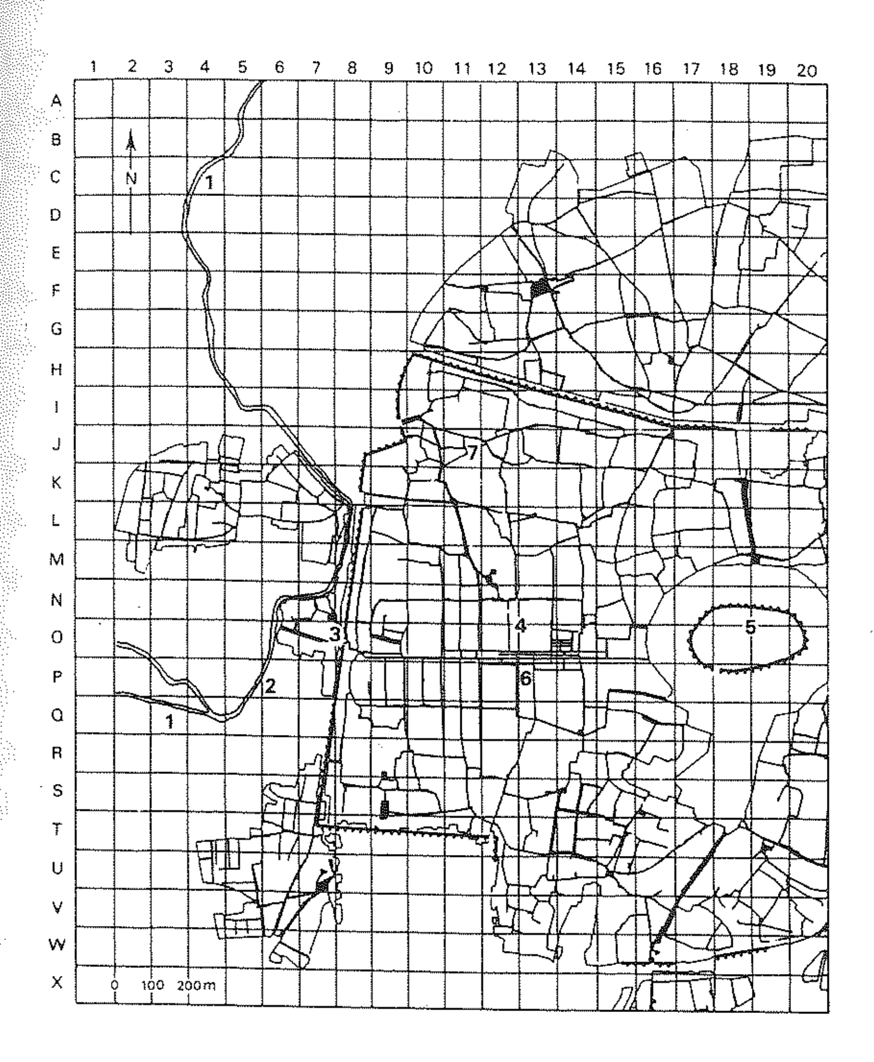
هذه التسمية الجديدة، مثلها مثل بقية الأحياء المماثلة (حي المصابن، على سبيل المثال) تشير إلى تخصص مهني، كما تدل على الحيوية الاقتصادية للمدينة. ويحدد چان سوفاجيه موضع حي الدبّاغة هذا في الزاوية الشمالية-الغربية للمدينة الأيوبية، بقرب سور المدينة، وغير بعيد عن نهر قويق الذي كان يجري غربي خط السور. ولم يكن حي المصابن (صناعة الصابون) بعيداً عن تلك المنطقة.

وقد لوحظ في القرن السادس عشر أن المدابغ انتقلت إلى خارج المدينة، أي إلى ما وراء الأسوار. وقد بنيت مشاغل جديدة حينئذ على ضفتي نهر قويق، وعلى بعد 200م إلى الغرب من باب إنطاكية الذي يفتح في وسط السور الغربي للمدينة.

وهناك محضر بوقف هذه الأبنية التي أقامها إبراهيم خان زاده محمد باشا، يتضمن إشارات عديدة. ويعد هذا المحضر وثيقة هامة سجلها كامل الغزي، وقام چان سوفاجيه بتحليلها في كتابه عن حلب. فالمدابغ التي أمر صاحب الوقف بإقامتها في الموضع المسمى «جسر السلاحف» على نهر قويق، كانت تمثل بناء ضخماً لم يبق منه حالياً أي أثر، مع الأسف (وكان موضعها قريباً جداً في الجنوب الغربي من محطة الباصات الحالية)، ولكننا نعرف أبعادها وهي: 170م طولاً، بـ40م عرضاً، أي مساحة 6800م^2. وكانت تشتمل على 53 حجرة في الطابق الأرضي و58 حجرة في الطابق الذي يعلوه.

وبالقرب من هذه المدابغ، ومن باب إنطاكية، تم بناء حمام خاص بالدباغين، وخانات، ومسجد لاستكمال هذا المجمع الضخم. ومحضر الوقف الذي يحمل تاريخ 1574، جرى تحريره بعد هذا البناء بقليل، من دون شك، وبعد أن تم التحويل الفعلي للدباغين من داخل المدينة إلى خارجها. ولكننا لا نملك معلومات أخرى حول هذا التحويل.

عقب هذا التحويل، اتخذ حي الدباغة الواقع داخل السور اسم «الدباغة العتيقة» لتجنب أي خلط بينها وبين الدباغة الجديدة. كما أن الجامع الذي كان يقع



1- قويق؛ 2- المدابغ؛ 3- باب إنطاكية؛ 4- الجامع الكبير؛ 5- القلعة؛ 6- مركز المدينة (الأسواق)؛ 7- الدباغة القديمة.

في هذا الحي، والذي لم يبق منه إلا المئذنة التي تعود إلى القرن الثالث عشر، اتخذ اسمه الحالي وهو جامع الدباغة العتيقة. ويوحي محضر وقف إبراهيم خان زاده بان حي «الدباغة العتيقة» هذا شهد آنئذ نمواً ملحوظاً: ذلك أن الوقف يذكر العديد من الأبنية الحديثة (مخازن، وطواحين، وحوانيت) التي تشهد على حركة عمرانية في منطقة تحررت الآن وزادت في اتساع المدينة بعد رحيل الدباغين عنها.

وبالرغم من أن چان سوفاجيه لا يربط صراحة بين انتقال المدابغ والتوسع الذي عرفته حلب في القرن الأول للاحتلال العثماني، فإنه يبدو لي أننا نستطيع أن نستخلص منه بعض النتائج حول تاريخ المدينة. ويبدو منطقياً أن نفترض أن تطور الفعاليات، وتزايد السكان في المدينة القديمة (ولاسيما في منطقة الأسواق المركزية وما يحيط بها) أسفر عن الحاجة إلى مساحات حرة، في الوقت الذي تقوم فيه المدابغ على مسافة قليلة من مركز مزدحم وتشكل إزعاجاً للسكان. لذلك كان من الطبيعي في هذه الشروط أن يحدث نقل المدابغ، وأن تنفتح للنمو الحضري منطقة جديدة داخل الأسوار.

وفيما يتعلق بالانتقال نفسه، نحن نجهل ما إذا كان نتيجة لقرار اتخذ لتحسين المدينة، أم أنه اتخذ شكل هجرة تدريجية للدباغين. على أنه حدث بوضوح قبل 1574 بعدة سنوات، نظراً لأن حي الدباغة الواقع داخل الأسوار ورد ذكره في محضر الوقف الذي يحمل هذا التاريخ تحت اسم «الدباغة العتيقة».

إن الازدهار الذي عرفته حلب في العهد العثماني واقع جلي، وقد أبرزته أعمال چان سوفاجيه. وتسمح خرائط كتابه بتحديد دقيق لتوسعه بين بداية القرن السادس عشر (حيث كانت مساحة المدينة حوالي 240 هكتاراً) ومنتصف القرن التاسع عشر (350 هكتاراً)، أي أن المساحة المعمورة ازدادت بمقدار 50٪. وهناك الكثير من العناصر التي تجعلنا نفكر بأن هذا النمو كان هاماً بصورة خاصة في القرن الأول للاحتلال العثماني. وحول هذه النقطة هناك اتفاق بين المؤشر الذي يقدمه

انتقال المدابغ نحو منتصف القرن السادس عشر، وما نعرفه عن الازدهار الهائل الذي شهده مركز المدينة في الفترة ذاتها. يكفي أن نذكر في مجال التجارة، بناء الخانات والمحلات ذات الاستخدام التجاري المذكورة في بعض النصوص المعروفة:

فهناك مثلاً وقف دوكاجين زاده محمود باشا (1555) الذي يغطي منطقة حضرية مساحتها ثلاثة هكتارات في وسط مركز المدينة. وهو يشتمل بشكل خاص على: جامع كبير، وثلاث قيساريات، وأربعة أسواق.

وفي وقف إبراهيم خان زاده محمد باشا، الذي ذكرناه مرات عديدة أعلاه (1574)، يظهر بشكل خاص، خان الجمرك وهو أحد أهم خانات حلب وفيه52 مخزناً، و77غرفة، وسوقان يحتويان على344 حانوتاً؛ ومجموع مساحته 8000م2 داخل مركز المدينة.

وفي هذه المنطقة أيضاً، وفي نفس الفترة، شيّد عدد من المباني الدينية الأكثر أهمية في حلب وهي: جامع خسرو باشا (1527)، ومسجد بهرام باشا.

وهكذا فإن حلب كانت مسرحاً لازدهار حضري كبير نحو منتصف القرن السادس عشر، وكان نقل المدابغ نتيجة له. وهذا الحدث يبقى بالنسبة لنا شاهداً عليه.

2- حالة القاهرة

حتى وصول العثمانيين إلى مصر عام 1517، كانت المدابغ واقعة على بعد أكثر من 300م، جنوب شرقي باب زويلة، منتصف المسافة بين السور الجنوبي للقاهرة الفاطمية وبركة الفيل. وكانت تشغل هناك مساحة تقدر بما يقرب من أربعة هكتارات.

هذا الموقع، إلى جوار المنطقة المركزية للقاهرة، يجعلنا نفترض أن القاهرة لم تتوسع أبداً باتجاه الجنوب الغربي حتى وصول العثمانيين، فوجود هذا المجمّع الكبير من المشاغل يستبعد استقرار عدد كثيف من السكان.

ليس هناك نص تاريخي معاصر ينبئنا بانتقال المدابغ. على أن المؤرخ المصري علي باشا مبارك يثبت في «خططه»، في القرن التاسع عشر، نصوصاً تعود إلى القرن الحادي عشر للهجرة، يشار فيها إلى انتقال المدابغ من موقعها القديم في الجنوب الغربي لباب زويلة نحو باب اللوق. وهذا المؤلف يذكر صراحة سبب هذا التحويل وهو ازدياد سكان القاهرة (القديمة) واستقرار عدد متزايد منهم في منطقة قريبة من مركز المدينة، مما دفع إلى نقل المدابغ بسبب الازعاجات التي تحدثها للسكان (ولاسيما الروائح الكريهة التي تنبعث منها). لقد كان الناس يشتكون لأنهم لا يرتاحون لهذا الجوار، لهذا جرى نقل المدابغ إلى مكان بعيد كلياً: منطقة باب اللوق، في الطرف الغربي للمدينة، وكانت ما تزال قليلة العمران؛ كما أن وجود عدة برك، وقنال (الخليج المغربي)، والنيل نفسه، إلى جوارها يجعل هذا الموقع مناسباً تماماً لتلك الفعاليات.

وفي العصر العثماني، كانت هناك مسالخ تعد من أهم مسالخ القاهرة واقعة بالقرب من باب اللوق: وكانت تزود المدابغ بمادتها الأولية.

ربما كان من المفيد بالطبع، معرفة التاريخ الدقيق لهذا الانتقال. ولكن علي باشا، يكتفي لسوء الحظ، كما ذكرنا سابقاً، بذكر القرن الحادي عشر الهجري، أي بين سنوات1592 و1687. على أننا نعرف شهادات قانونية يرد فيها «خط المدابغ القديمة»، و«المدابغ الجديدة». وأقدم هذه الشهادات يعود إلى1661و 1662و1663. وهذا يجعلنا نفترض أن الانتقال وقع قبل1850. ولكن هناك أيضاً ما يسوغ أن الانتقال حدث في الواقع قبل ذلك بكثير، وبالتأكيد منذ السنوات الأولى للقرن السابع عشر، إن لم يكن في السنوات الأخيرة من القرن السادس عشر.

فمن غير المحتمل أن تقام مساجد عديدة هامة في العقود الأولى من القرن السابع عشر، في الجوار المباشر لحي المدابغ، قبل تحويل المدابغ، لأن، وجودها

يجعل من الصعب إنشاء صروح فخمة: ومنها، بصورة خاصة، جامع الملكة صفية (بُني 1610)، وهي سلطانة، وزوجة لمراد الثالث (1574-1595) وأم لمحمد الثالث (1595-1603)؛ وهذا الجامع من أكثر الصروح أهمية في العصر العثماني؛ وجامع البردَيني (1616-1629)؛ والجامع العَمري. ويبدو لنا واضحاً أن نمو منطقة بركة الفيل بصفتها منطقة سكنية للأمراء والتي كانت معروفة قبل لم يكن ليحدث قبل تحرر الحي المجاور من المدابغ ذات الرائحة الكريهة.

وهكذا فإن تحويل المدابغ أتاح العمران السريع لهذه المنطقة من القاهرة، حيث استقرت أعداد كبيرة من المساكن الغنية والمراكز التجارية النشطة.

ولنذكر بشكل خاص أعمال الأمير الكبير رضوان بيه (ت 1656) الذي أنشأ مقر إقامته على مقربة من هناك، وبنى سوقاً مسقوفاً هو سوق القوّافين المعروف أيضاً باسم قصبة رضوان؛ وأيضاً أعمال الأمير لاچين بيه ت 1660الذي أقام مسكنه الشخصي بقرب المدابغ، وأقام في نفس الحي السوق الذي حمل اسمه (سويقة لاچين).

وفي هذه الحالة أيضاً لا نعرف ما إذا كان الانتقال تدريجياً، أم أنه تحقق دفعة واحدة إثر صدور حكم بذلك من حكام القاهرة. ولكن ما هو مؤكد على الأقل، أن انتقال المدابغ نحو 1600، هو نتيجة مباشرة لنمو المدينة الذي أطلق حينئذ انتشاراً قوياً نحو الجنوب، إلى ما وراء حدود القاهرة الفاطمية. وهذا الحدث الحضري يؤكد ما نعرفه عن تاريخ المدينة خلال القرنين الأولين للاحتلال العثماني، ويشكل برهاناً إضافياً لدعم الفرضية القائلة بحدوث ازدياد كبير في سكان القاهرة بعد انتهاء الفترة المملوكية.

3- حالة تونس

فيما يخص تونس، نحن نملك لحسن الحظ نصاً معاصراً للحدث الذي نحن

بصدد دراسته وهو انتقال المدابغ . وهذا النص يؤرخ لهذا الانتقال بدقة ويعطي أسبابه وظروفه العامة .

فالمؤرخ التونسي حمودة بن عبد العزيز (ت . عام1787) يصف في مؤلفه «كتاب الباشي» ازدهار تونس في أيام الحسينيين ، ولاسيما في أيام علي بيه (1759-1782) ، في فقرة مثيرة للاهتمام بصفتها مثالاً لوعي عالمٍ من ذاك الزمان . فهذا العالم العارف بابن خلدون ، يتناول المشكلات الاقتصادية والسكانية ؛ وحين يثير موضوع نمو سكان تونس ، يشرح بجلاء أن البلد الذي لم يعان منذ 1705 من أوبئة خطيرة ، أو مجاعات ، أو حروب أهلية ، ازداد فيه عدد الولادات على عدد الوفيات زيادة ملحوظة . وقد أدت الزيادة في السكان إلى تناقص المساكن المتوافرة وارتفاع أجور المساكن : الدور والرِبَع .

وفي سبيل تخفيف الصعوبات التي يعانيها السكان ، سمح الحاكم (علي بيه) للسكان ببناء مساكن إلى جانب «السَبْخة» شرقي باب عليوة : وقد امتدت الأبنية حتى ضفة البحيرة ، وشكلت قرية عظيمة . ثم سمح البيه للسكان ببناء المساكن فوق السَبْخة ، بين «النوائل وباب البحر» : وبلغ اتساع العاصمة من هذا الجانب أهمية بلد من البلدان . فقد بنيت هنا فنادق ، وحوانيت ، ومخازن «وسوق للدباغين يشتمل على أكثر من خمسين داراً» . لقد حولهم علي بيه إلى هذا المكان حتى يصبح سوقهم القديم الذي كان قائماً داخل المدينة القديمة جاهزاً لبناء مساكن جديدة» .

ويستنتج المؤرخ بأن هذه الاجراءات لم تكن كافية مع ذلك ، وأن الضغط السكاني المستمر أبقى أجور المساكن مرتفعة في العاصمة .

هذا النص صريح كل الصراحة . فازدياد السكان في المدينة (الواقعة داخل السور) دفع الحاكم إلى إخلاء «الدباغين» الذين أصبح وجودهم ، خلال فترة نمو سكاني ، مزعجاً ، وإبعادهم إلى منطقة خارج الأسوار : هذه المنطقة التي كانت آنذاك منطقة رائدة ، عرفت في القرن التاسع عشر نمواً صاعقاً ، لأن مدينة تونس

الحديثة تطورت هناك، بين باب البحر والبحيرة. وهذا التحويل حرر، في المدينة القديمة، منطقة لبّت حاجات سكان تونس من المنازل السكنية.

إن ذكر حي الدباغين الجديد الواقع في الشمال الشرقي من باب البحر، يرد في النصوص اللاحقة، ولا سيما في مؤلف ابن أبي الضياف. وهناك نص أوروبي في مطلع القرن التاسع عشر يتحدث عن ضاحية بحرية «تسمى الدباغين». كما أن شارعاً للدباغين (كان يتصل بشارعي روما والمالطيين) أبقى هذا الحدث الحضري في الذاكرة.

ولابد لنا من التنويه بأهمية الوصف الذي قدمه حموده للحدث. فلولا التفصيل الذي أعطانا إياه المؤلف، كان من الممكن أن نخمن أن ما يقوله عن ازدهار تونس ونموها في أيام الحسينيين، ولاسيما في عهد علي بيه، ليس إلا إحدى المبالغات التي اعتادها كتاب التواريخ. ومما يجعل هذا الشك مشروعاً فيما يتعلق بحمودة، أن هذا المؤرخ كان موظفاً لدى علي بيه، مما يجعله مهيئاً لتمجيد أعمال الحكام الحسينيين. ولكن ذكر الحادث الذي يبدو ظاهرياً عديم الأهمية، وهو نقل الدباغين من داخل المدينة إلي خارجها، يشكل تأكيداً ثميناً لأقواله، ومؤشراً لا مراء فيه على النمو الحضري لتونس في تلك الفترة، مما يدفعنا إلى الوثوق به.

كما أن التاريخ المعطى لهذا النقل (حوالي1770) يبدو مقبولاً تماماً، إذا ما أخذنا بالحسبان تاريخ تونس وعاصمتها منذ وصول الأتراك إلى شمال أفريقيا. فالاحتلال العثماني (الذي لم ينته إلا عام1577 فيما يتعلق بتونس)، كان يمثل لهذا البلد فترة قلاقل ومصاعب، نظراً لأن الإسبان والأتراك كانوا يتقاذفونه، تحت الحكم الاسمي للأسرة الحفصية المتهاوية.

وفي القرن السابع عشر، وبالرغم من قيام الأسرة المرادية، فإن تونس عرفت فترات صعبة، مع تتابع الصراعات بين المراديين والدايات والميليشيا والحروب

الأهلية بين مدعي السلطة. وكانت هذه الصراعات تزداد تعقيداً بتدخلات كتيبة الجزائر (التي نجم عنها حصار تونس عدة مرات واحتلالها).

وعلى النقيض من ذلك، دخلت تونس منذ1705، ومع الأسرة الحسينية، في جو من الاستقرار السياسي النسبي. وعرفت على ما يبدو نهضة اقتصادية حقيقية: والمآسي الوحيدة التي أثرت في البلدآنئذ كانت تمرد على باشا(1735)، واحتلال تونس وسلبها من قبل الجزائريين (1756). لذلك كان منطقياً جداً الافتراض بأن سكان تونس الذين نقص عددهم بشكل ملحوظ في القرنين السادس عشر والسابع عشر، شهدوا حركة متصاعدة من جديد في القرن الثامن عشر.

وهذا التفجر السكاني تشهد عليه قصة نقل المدابغ التي ردّد صداها المؤرخ التونسي.

خلاصة:

تمثل حلب والقاهرة وتونس أمثلة ثلاثة للإشارات النافعة التي تستطيع تقديمها دراسة الوقائع التي تبدو ظاهرياً ضئيلة القيمة في التاريخ الحضري.

وفي سبيل إعطاء تفاصيل هذه البنية الحضرية دلالتها الحقة، يجب مقابلتها بملاحظات أخرى وإعادة وضعها في منظور أكثر شمولاً. وفي هذا الإطار يشكل نقل المدابغ، حين نستطيع ملاحظته، مَعْلَماً زمنياً ملائماً: فهو يستطيع تحديد نمو يذكر لنا في كتب الأخبار بطريقة فضفاضة. ونظراً لغياب أي إشارة احصائية أو خارطة جدية للمدن العربية الكبرى قبل القرن التاسع عشر، فهو يعطي قِواماً مادياً لمفهوم «النمو الحضري» الذي يبقى في معظم الحالات غير دقيق، شأنه شأن مفهوم «التراجع الحضري»، لفقدان العناصر المادية القادرة على تحديده.

إن تلاقي الملاحظات المسجلة في ثلاث عواصم عربية من الإمبراطورية العثمانية، يؤكد الفكرة القائلة بأن فترة الاحتلال العثماني لم تمثل انحطاطاً للمدن،

بل إنهـا، على العكس من ذلك، تميـزت بحـركـة نمو حـضـري، إن لم يكن في مجموعها، ففي القرنين الأولين منها، على الأقل.

واختلاف تواريخ هذه الطفرة السكانية (ولاسيما فيما يخص تونس) يمكن تفسيره بدراسة السياق السياسي والاقتصادي في كل من هذه البلدان.

ولعل دراسـة مدن عـربية ومتـوسطية أخرى (دمشق والجزائر على سبيل المثال) ستؤكد -حسبما أرى- اتجاهاً يبدو عاماً سيكون من الضروري أخذه بالحسبان في التصور الذي نحمله بصورة عامة عن تأثيرات الاحتلال العثماني في البلدان العربية.

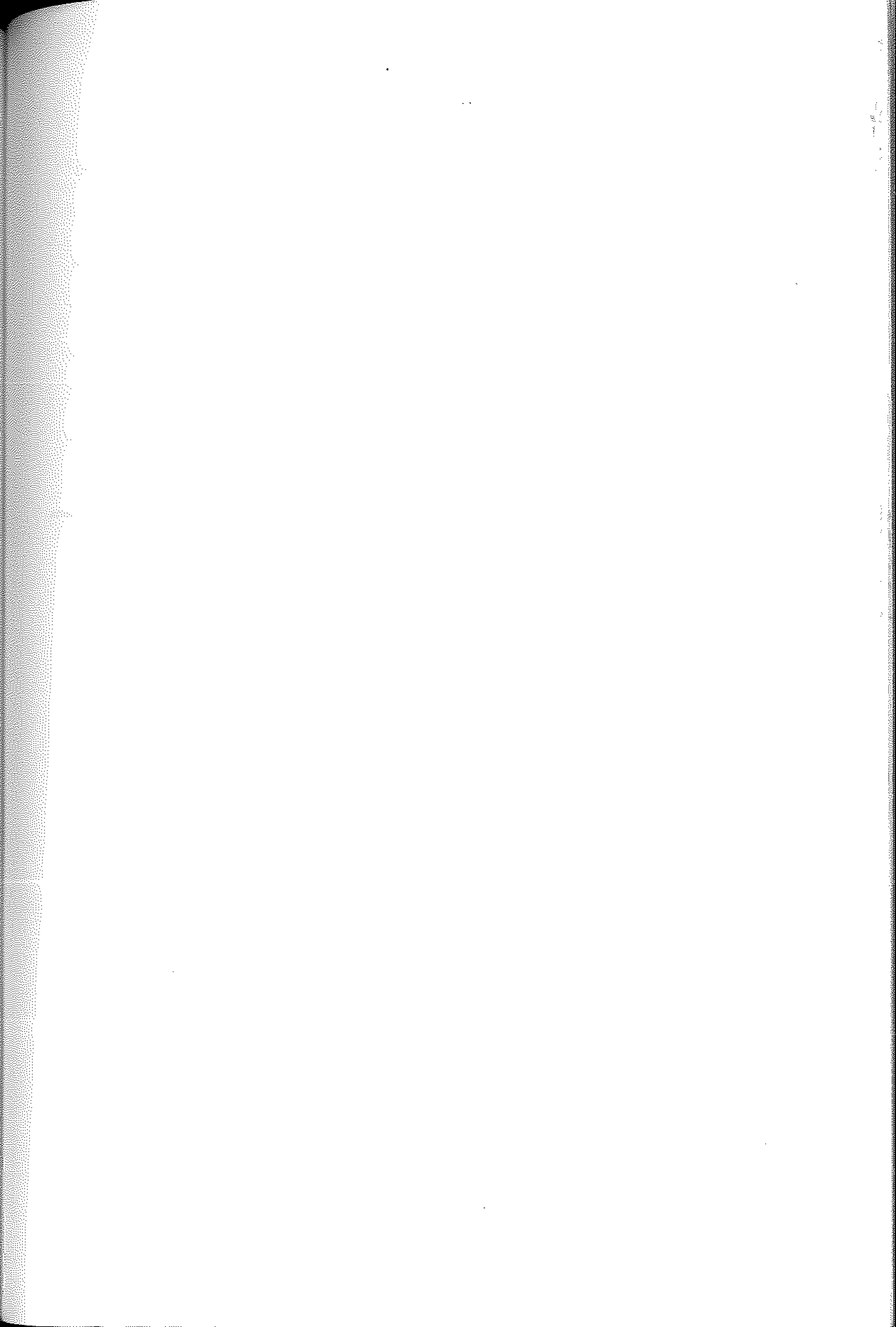
الفصل التاسع

الأوقاف الكبرى وتنظيم المكان الحضري
في حلب والقاهرة
في القرنين السادس عشر والسابع عشر

دراسة مستخلصة من:

Bulletin d' Etudes Orientales

XXXI 1979, P.113-132.



حين ندرس المدن العربية الكبرى في الشرق الأدنى في الحقبة المعاصرة، من القرن السادس عشر وحتى القرن الثامن عشر، يسترعي انتباهنا، على الفور، الغياب شبه الكامل لـ «الإدارة» المتخصصة في المجال المديني، وللمؤسسات المحلية، في الوقت ذاته. هذه المدن، في مجموعها، لم تكن تتمتع بقدر كبير من الإدارة. ولم يكن يوجد فيها إلا شخصان «الوالي/ السوباشي» المزود بصلاحيات محدودة في مجال الشرطة، و«المحتسب» الذي لا يحافظ إلا على قسم ضئيل من مخصصات الحسبة في القرون الوسطى. وكان «القاضي» يؤدي في هذا المجال دوراً غير قليل، ولكن في حدود المخصصات القضائية التي كانت من نصيبه. وعند الحاجة، تقوم السلطة «الوطنية» في المدينة، التي كانت عاصمة الولاية، باتخاذ القرارات التي يتطلبها الوضع. ولكن تدخل الحاكم (الوالي/ الباشا)، أو الضابط الأعلى للانكشارية (الآغا أو الكتخدا) لم يكن ليشعر به إلا في مجالات محدودة (تنظيف الطرقات أو تكليس الواجهات)، وفي الحالات الاضطرارية حين يحدث اضطراب خطير في النظام المديني. وعمل هؤلاء، الذي كان قمعياً بصورة عامة، لم يكن يصل إلى حل مشكلات التنظيم المديني التي لابد من ظهورها في العواصم.

كما أن المدن الكبرى لم تكن تمتلك مؤسسات محلية تستطيع أن تحمل على عاتقها مسؤولية الأمور المدينية.

كان هناك من دون شك طوائف عديدة ذات طابع متنوع جداً تؤدي دوراً في سير الخدمات العامة: كالسقائين في القاهرة الذين كانوا يزودون المدينة بالماء،

واتحادات متخصصة تتولى تنظيف الطرقات، ومنظمات الأحياء (الحارات أو المحلات) التي ينتظم السكان في إطارها.

ولكن إذا كانت هذه الطوائف تؤدي دوراً هاماً في إدارة السكان، فإنه لا يبدو أنها تتدخل في المشكلات التي تتصل بالتنظيم الحضري. في هذه الظروف، على المرء أن يتساءل كيف تحل القضايا «المدينية» بكل معنى الكلمة في مدن هامة من حيث المساحة والسكان، في غياب جهاز تنظيمي؟

كيف ينظم المكان المديني في فترات التوسع كالتي عرفها العرب في القرنين السادس عشر والسابع عشر، في حلب والقاهرة على سبيل المثال؟ وبايجاز، كيف يمكن لنظام حضري أن يستمر، ولقدر من الاتساق أن ينجم من أفعال غير متناسقة، وحتى فوضوية؟

يبدو لنا أن إجابة جزئية يمكن أن تعطى لهذه المسألة بدراسة الأوقاف المدينية الكبرى. فالأوقاف من حيث الأغراض، سواء أكانت عامة (كصيانة بناء ديني أو منشأة ذات نفع عام) أو خاصة (حماية الملكية الفردية، أو المردود الذي يعود به الوقف)، هذه الأوقاف تشكل في الغالب مشروعات واسعة المدى، تجمع عموماً حول منشأة دينية، مباني ذات طابع تجاري (خانات، حمامات عامة، أسواق) يفترض فيها أن توفر الأموال الضرورية لتحقيق الأهداف المرجوة من الوقف.

وهكذا فإن الأوقاف الحضرية الكبرى يمكن أن تغطي منطقة واسعة جداً. وهي تشكل بهذه الصفة عمليات حضرية حقيقية.

وعن طريق بعض الأمثلة من حلب والقاهرة سنحاول بيان كيف أن قطاعات كاملة من هذه المدن استطاعت أن تكون مسرحاً لإعادة تشكيل مدينية حقيقية في القرنين السادس عشر والسابع عشر.

1-نمو «المدينة» في حلب في القرن السادس عشر.

تتمثل الظاهرة الأكبر إثارة للاهتمام في حلب، في القرن السادس عشر، في

النمو السريع للقلب الاقتصادي للمدينة، الذي يطلقون عليه اسم «المدينة». وهي تقع على طرفي الجامع الكبير، على طول الشارع الذي يصل بين باب انطاكية والقلعة. وهذا النمو المرتبط، بصورة واضحة، بالنمو الاقتصادي والسكاني للمدينة خلال القرن الأول للسيطرة العثمانية، تحقق بين 1544و1583 بحسب اجراءات واحدة، وعمليات عمرانيةمتتالية جمعت إلى إنشاء جامع كبير، بناء أسواق وخانات، مما جعل مجموع هذه العمليات يفضي إلى توسع كبير وإلى إعادة تشكيل لـ «المدينة». وسنذكر سريعاً هنا، بعض العمليات العمرانية المتتالية التي كانت «مدينة» حلب مسرحاً لها.

كان إطار العملية الأولى المنطقة الواقعة جنوب القلعة، أي الجنوب الشرقي لـ «المدينة المملوكية». وكان قلب العملية جامع الخسروية، وهو واحد من أقدم الصروح العثمانية في حلب.

كان خسرو باشا، الذي بنى الجامع عام 1544 والياً علي حلب (1531-1534)، ثم والياً على القاهرة. ثم قرر أن يبني في حلب المسجد الذي يحمل اسمه. فاوقف لصالحه أوقافاً كثيرة يتجاوز بعضها بكثير الحي الذي أقام فيه الجامع (مثل خان كورت بيه الذي بني عام 1540). على أنه يبدو أن القسم الأكبر من الأبنية كان حول الجامع، في الفضاء الذي يحيط به من جهاته الأربع. على أن التغييرات العميقة التي حدثت في القرن التاسع عشر، على الأخص، تمنعنا من تحديد السعة الحقيقية لانجازات خسرو باشا. ولكن الإشارات المساحية التي يعطيها كامل الغزي، الذي يلخص الوقفية، تسمح بتحديد منطقة واسعة (من4 إلى5 هكتارات) حيث ترتفع قيسارية تشتمل على50 مخزناً (وهي تدعى اليوم الشونة)، وخان (من95 مخزناً) وسوق، وعدد كبير من الحوانيت. هذه المنطقة التي كانت قليلة العمران، اضيفت آنذاك إلى «المدينة» قبل1550 بقليل.

أما العمليات الثلاث الأخرى التي حولّت مركز حلب تحويلاً عميقاً بين1555

و1583 فهي معروفة لدينا بتفاصيلها. فنحو1555 قام محمد باشا دو غاكين زاده، وهو شخص هام، تجمعه صلة قرابة بعائلة السلطان، وأسندت إليه ولاية حلب (1551-1553)، ثم ولاية القاهرة (1553-1555)، قام هذا الباشا ببناء مجمع من المنشآت حول جامع العادلية، غرب جامع الخسروية، في منطقة لم تكن شديدة العمران، بدليل أنهم عثروا فيها على ميدان لتدريب المماليك. والجامع نفسه، العثماني في تصميمه، يعد من أفخم منشآت حلب. وما أوقف لصالحه يشتمل على أربعة أسواق (تضم 157حانوتاً) تحيط بالجامع من الشرق والشمال والغرب (سوق النحاسين، وسوق الجوخ، والعلبية، والفرائين)؛ وثلاثة خانات كبيرة: خان العلبية في الشمال (5500م^2)، وخان النحاسين في الغرب، وخان الفرّائين في الشرق. وهذه الأبنية بمجموعها تشكل مجمّعاً معمارياً متناسقاً يغطي ثلاثة هكتارات.

ويشكل وقف محمد باشا «إبراهيم خان زاده» الذي أنشئ عام 1574، مجمّعاً ضخماً، لأنه يعد في مجموعه 125 تقسيماً، منها 34تقسيماً لمدينة حلب وحدها (فيها957 محلاً للاستخدام التجاري والصناعي). ففي «المدينة» كان خان الجمرك نواة الأبنية الواقعة غرب الوقف السابق. وهو بناء هائل من حيث مساحته (0,6 هكتار، و129محلاً، وقيسارية ملحقة به)؛ ومن حيث نوع البناء والتزيين وكان سوقان جميلان مرتبطين بالخان (سوق خان الجمرك وسوق السقطية): وكان الوقف يشتمل في مجموعه على344 حانوتاً، ويمتد على هكتار من الأرض. هذا المشروع الضخم كان يفيض عن «المدينة» لأن صاحبه كان قد أنشأ حول الدبّاغة الجديدة مجمعاً اقتصادياً يشتمل على أربعة خانات، وحمامين، وأبنية أخرى... ويقع غربي المدينة مباشرة، بمحاذاة نهر قويق.

وأخيراً في1583، وفي موقع أبعد قليلاً إلى الغرب، بنى بهرام باشا، حاكم حلب عام1580، جامعاً كبيراً آخر هو جامع البهرامية؛ وأوقف عليه الأوقاف

الضرورية لخدمته: وهو يشتمل على سوقين (29 حانوتاً، وقيسارية (35حجرة) تلاصق الجامع من الغرب؛ ومباني أخرى في أحياء أخرى من المدينة، منها حمام في الجُدَيْدة. وفي «المدينة» تشغل منشآت بهرام باشا حوالي نصف الهكتار.

هذه العمليات العمرانية الأربع، التي تحققت خلال أربعين عاماً (الخسروية1544؛ العدلية1555؛ خان الجمرك1574؛البهرامية1583) تثير الاعجاب بوحدة التصور الذي توحي به: ففي معظم الحالات، يشكل بناء ديني نواة لمجمع اقتصادي شديد التنوع (خانات، قيساريات، أسواق، حوانيت منعزلة)، ويتحقق المجموع في تناسق معماري عجيب في معظم الأحيان، مما يجعل الانتقال من مكان العبادة إلى المركز التجاري يجري دون فجوات. ومما يلفت النظر نظام القباب المتسق الذي يدل على استمرار أبنية محمد باشا (1574)، أو ذلك الذي يصلُ باب جامع البهرامية بالسوق المحيط به (1583). ومما يدعم الانطباع بأن هذه الأبنية مصممة كوحدات عمرانية متكاملة، ذلك الانتظام المذهل للقطع المسقوفة، والترسيم المستقيم تقريباً للطرقات والأسواق، وتقاطعها العمودي، ومساحة التقسيمات نفسها التي تستند إلى نموذج من حوالي120م×45، بسيط حيناً (كما هو الحال في خان الفرّائين وخان النحاسين وجامع البهرامية)، ومضاعف حيناً آخر (كما في خان الجمرك)، أو مضروباً ثلاث مرات (كما في خان العلبية)؛ وقد يكون هذا النموذج استعادة لشبكة حضرية قديمة، يونانية على الأرجح، اندرجت منشآت العهد العثماني في إطارها.

على أن من المبالغ فيه تخيل تصور عام يشمل مجموع هذه العمليات. فالانتقال المنتظم نحو غرب مركز الأبنية، من جنوب غربي القلعة (الخسروية1544)نحو قريب من باب انطاكية (البهرامية1583)لا يبدو لنا أيضاً أنه ينم عن وجود مخطط إجمالي للتنمية. والأقرب إلى الواقع أن نفترض أن البحث عن الأراضي غير المعمورة لإقامة مشروعات بهذا القدر من الاتساع، جنوب خط

الأسواق، الذي يمثل حدود «المدينة» في العصر المملوكي؛ هذا البحث قاد أصحاب هذه المشاريع إلى نقل مركز مشاريعهم نحو الغرب، بحيث يقوم الوقف الجديد في الحدود الغربية للوقف السابق، تبعاً لتقدم منطقي ولكنه ليس مقصوداً مسبقاً. وتناقص حجم العمليات التدريجي (خسرو باشا: 4 هكتارات؟ محمد باشا دوغاكين زاده: 3 هكتارات؛ محمد باشا: 1,2 هكتار؛ بهرام باشا: 0,5 هكتار) يفسر على الأرجح بتناقص المساحات غير المعمورة في هذه المنطقة المركزية من المدينة التي وصلت إلى درجة الاشباع، أكثر من تفسيره بتباطؤ النشاط الانشائي.

وهذه الظاهرة تفسِّر لماذا انتشرت مشاريع1574 و1583 خارج «المدينة» بشكل واسع، في المنطقة الغربية (خارج باب انطاكية)، وفي شمال المدينة (في ضاحية الجُدَيْدة).

1- مباني أبشير مصطفى باشا في الجُدَيْدة (1654)

خلافاً للعمليات العمرانية التي جئنا على وصفها، والتي شكلت إضافة غيّرت وجه «المدينة» في حلب، في القرن السادس عشر تغييراً عميقاً، فإن العملية التي أجريت في إطار وقف ابشير مصطفى باشا في شمال المدينة تمثل عملية منعزلة، ولكنها واسعة جداً، ومتكاملة بشكل مدهش، بحيث تبدو لنا مثالاً نموذجياً فيما يتعلق بدَوْر الأوقاف الكبرى في تنظيم المكان المديني.

فحي الجديدة، الواقع خارج المدينة المحاطة بالسور، والذي أجريت فيه العملية بشكل كامل تقريباً، هو منطقة شهدت منذ القرن السادس عشر نمواً لافتاً للانتباه، ومرتبطاً من دون شك بنشاط الجماعة المسيحية التي تشكل جلّ سكانه.

والمنطقة التي ارتفعت فيها مباني ابشير مصطفى باشا، كانت في القرن السابع عشر منطقة منفتحة، مؤاتية لقيام استثمار عقاري واسع النطاق. ففي وقت سابق، كانت هناك مبادرة عقارية، هي مبادرة بهرام باشا التي أنشأت حماماً وقيسارية

وامتدت في الطرف الجنوبي لما تصفه وقفية ابشير مصطفى باشا بأنه عرصة، أي مكان فسيح مكشوف لبيع الحبوب: ووجود مكان واقع بجوار المدينة يجب أن يجتذب بالطبع، المبادرة العقارية في فترة لم يعد المركز المديني قادراً على تقديم أية إمكانية لذلك، بعد حمى البناء الذي شهده في القرن السادس عشر. زد على ذلك أن منطقة (الضاحية الشمالية لحلب) كانت آنئذ في أوج نموها، وأن هذا المكان كان يقع على مسارٍ يضع حلب على اتصال مباشر بالأرياف المحيطة بها، عن طريق باب النصر، وهذا يشكل ميزة إضافية. وصاحب الوقف، ابشير مصطفى باشا، شخصية معروفة. عين في البداية حاكماً لدمشق (1649)ثم والياً على حلب (1651). وصلاته مع عائلة السلطان (فزوجته عائشة كانت أخت السلطان محمد الرابع 1648-1654) تفسِّر جزئياً حياته السياسية اللامعة (التي توجت في1654 ت١/ اكتوبر بتعيينه كبير الوزراء)، على أنها لم تدم طويلاً لأنه وقع ضحية لتمرد الانكشارية عام1655. لذلك فإننا إزاء شخصية قوية، ذات نفوذ كبير وغنية بالتأكيد. وهذا ما يفسِّر اتساع الوقف.

والوقفية التي يصفها كامل الغزي تعود إلى 29 آب/ اغسطس1654، أي إلى نهاية إقامة الباشا في حلب. ولكن المباني المذكورة فيها، هي بالطبع سابقة لذلك (فقد انتهى بناء الجامع في ت١/ اكتوبر1653). ومعظم هذه المباني متمركز في الطرف الشرقي لحي الجديدة، حيث تشغل مكاناً على شكل شبه منحرف مستطيل، طول ضلعه الكبير90م من الشمال إلى الجنوب، والصغير 85م من الغرب إلى الشرق. ومجموع مساحة قطعة الأرض 0/6 هكتاراً.

ونواة الوقف، وهو مسجد ابشير مصطفى باشا، يقع في الزاوية الجنوبية الشرقية لقطعة الأرض. وهناك نقشان، الأول فوق باب الدخول في السوق الذي يحاذي المسجد من الشرق؛ والآخر في الباحة، فوق باب المصلّى، والنقشان يعطيان التاريخ الصحيح للبناء من قبل الوزير ابشير مصطفى باشا «والي حلب»:

نهاية ذي القعدة 1063/ 22 ت ١-اكتوبر 1653 . وهو مبنى صغير الحجم ليست له أهمية معمارية فيما عدا بعض الزخارف على الواجهة الخارجية وفي الباحة .

وتواضع الجامع هذا (فهو لا يشغل أكثر 250/ م^2) يتناقض كل التناقض مع اتساع الأبنية ذات الطابع الاقتصادي التي تشغل باقي قطعة الأرض . وهي معددة في الوقفية ، وموصوفة كما نستطيع أن نراها الآن .

كان الوقف يحتوي ، في طرفه الشرقي ، على سوق «النوال» الذي تنفتح عليه ، بالإضافة إلي المسجد ، قيسارية تشتمل على 14حجرة في الطابق الأرضي ، و13حجرة في الطابق الذي يعلوه ؛ وبضع مخازن وحوانيت . وفي الشمال ، المطل على الساحة ، هناك خان يسمى «خان العَرْصة» مخصص لبيع الحبوب ، على اسم الساحة التي أخذت مباني ابشير مصطفى باشا مكانها . والأبعاد القصوى لهذا الخان 30م من الشمال إلى الجنوب ، و36م من الغرب إلى الشرق ، ومقدار مساحته850 م^2 .

وكان الطرف الغربي للمجمّع يشتمل على قيساريتين ، تحتويان على 28 حجرة ، ومصبغة ، وحانوت ، وفرن ، وعلى سبيل صغير في الزاوية ، ما يزال موقعه مرئياً بالرغم من أنه تشوه بالحانوت الحديث الذي أقيم مكانه .

وفي الجنوب ، تذكر الوقفية مقهى (بيت القهوة) وتصفه بدقة مع نوافذه الأربع عشرة ، وأعمدته المرمرية السبعة ، وباحته المكشوفة ، وحوضيه : هذا المبنى الذي تزينه واجهة جميلة جداً جرى ذكره طويلاً على أنه «كاراكول» (مركز الشرطة) في الجديدة .

وهناك أخيراً ، قيسارية ملاصقة للجامع ، وهي أوسع مباني المجمّع ، وفيها : 27 حجرة موزعة على طابقين ، وأبعادها القصوى 34م من الشمال إلى الجنوب ، و42م من الغرب إلى الشرق ؛ ومساحتها الاجمالية 280/ م^2 . وهذه القيسارية كان يشغلها معمل لصنع الحرير ، والمخمل ، والأطلس .

وهناك أيضاً ذكر لـِ 16 حانوتاً من هذا الجانب.

إن وقف ابشير مصطفى باشا يثير الاهتمام من جوانب عدة؛ الأول هو تشكيله كلاً موحداً: فمعظم الأبنية المذكورة في الوقفية متمركز في حي الجديدة، باستثناء بعض المباني الواقعة في «توقات»؛ والآخر الذي لا يقل إثارة للاهتمام هو القدر الكبير الذي استطاع صاحب الوقف أن يحصّله من قطعة الأرض التي أقيمت عليها مباني الوقف. ذلك أن الأمر كان يتعلق، كما ذكرنا، بأرض يقوم فيها سوق في الهواء الطلق لبيع الحبوب؛ حصل عليها الواقف نتيجة احتكار قضائي من أوقاف الحَلَوية.

كانت الأرض محدودة: من الجنوب بطريق، كان بهرام باشا قد بنى على طوله، حوالي عام1583، حمّامه وقيساريته؛ ومن الشرق بسوق؛ ومن الغرب بطريق بنيت فيه، في تاريخ قريب من ذلك الذي بنى فيه ابشير مصطفى باشا، منازل غزالة وآجقباش؛ ومن الشمال بساحة يطل عليها جامع شَرَف، الذي بُني، هو والسبيل الملاصق له في عهد السلطان قانصوه الغوري، أي في السنوات الأولى من القرن السادس عشر.

ومن المرجح أن ترسيم الطرقات التي تحيط بقطعة الأرض جرى تصحيحه بمناسبة تنظيم الوقف. ومهما كان الأمر، فإن ترسيم المجمع بأكمله منتظم تماماً: فهو عمودي في القسم الشرقي، فأقل انتظاماً في القسم الغربي لأخذ خط الطريق القديم بالحسبان من دون شك.

في هذه القطعة المنسقة، يظهر أن صاحب الوقف عالج بشكل مستقل القسم المكوّن من الجامع والقيسارية والخان، والذي يشكل مستطيلاً منتظماً تقريباً: هنا استطاع أن يتمم تنسيق المباني بحرية. أما عدم الانتظام النسبي في المباني الواقعة في القسم الغربي، فيعود إلى عدم الانتظام في قطعة الأرض التي قامت عليها.

وحين نقارن وقف ابشير مصطفى باشا بالأوقاف الكبرى في «المدينة» في القرن السابق، يظهر مَعْلم آخر لافت: فالمبنى الديني الذي يشكل نواة الوقف (والذي يشكل في «المدينة» بناء فخماً في ثلاث من الحالات الأربع) هو عمل متواضع في هذه الحالة، تدل المساحة الصغيرة التي يشغلها هنا بالنسبة لمجموع الأبنية (أقل من5٪ من المساحة الكلية) على ضآلة أهميته. ذلك أن هناك ضعف تناسب فاضحاً بين البناء الديني، المستفيد من دخل الوقف، والعمائر الاقتصادية الموجهة لتغذيته، والتي تدهش باتساع نطاقها. وهناك تفسيرات عديدة يمكن أن تعطى: الأول، أن الجزء الأكبر من الدخل موجه لأعمال خيرية في المدن المقدسة، على ما يبدو؛ والثاني، أن بناء مسجد داخل منطقة مسيحية إلى حد بعيد لم يكن يلبي حاجة دينية حقيقية، ولا سيما أنه كان يوجد بجواره المباشر جامع آخر هو جامع شَرَف -كما رأينا. وهذا ما يفسر، من دون شك، الصغر المقصود لأبعاد جامع ابشير مصطفى باشا.

وهكذا فمن الواضح أن مباني ابشير مصطفى باشا في هذا الموقع، تأتي وفق حساب اقتصادي صرف. فالواقف الذي أنشأ في حي شديد الازدهار، مجمّعاً شديد التنوع (يشتمل كما رأينا على خان، وقيساريات، ومصبغة، وفرن، ومقهى) يتوقع منه أن يشكل استقطاباً للفعاليات، وأن يدرّ عليه مالاً كثيراً. ويبدو من البقاء الممتاز لمعظم مباني ابشير مصطفى باشا (التي يقدر كامل الغزي مردودها بألفي قطعة ذهبية عثمانية) أن هذا الاستثمار كان صائباً من الناحية الاقتصادية. وفي هذه الحالة لا يشكل جامع الباشا أكثر من حجة دينية لعملية اقتصادية بالدرجة الأولى، كانت أغراضها الدينية الرئيسة تقع في مكان آخر.

3- عمليتان عمرانيتان في القاهرة نحو 1645

في القاهرة، كما في حلب، كان العهد العثماني يمثل فترة بناء بالمقارنة مع الفترات السابقة، إن لم يكن من حيث نوعية الانجازات واتساعها، التي هي أدنى

من الانجاز العمراني المملوكي، فمن حيث العدد على الأقل. كما تشكل وجه القاهرة الحديث في العهد العثماني أيضاً بفضل أعمال الصيانة والترميم التي توالت في هذا العهد، وسمحت ببقاء الكثير من المباني القديمة حتى أيامنا هذه.

من هذه الانجازات العمرانية سنختار حالتين تبدوان لنا على قدر من الأهمية، نظراً لأنهما تكشفان لنا عن مشاريع على قدر من الاتساع، تحققت داخل قطاعات فاعلة في النمو المديني، وفي إطار عمليات الوقف.

فالأعمال التي أجراها رضوان بيه، جنوب باب زويلة، تشكل جزءاً من عمليات إعادة تنظيم المنطقة الجنوبية للقاهرة التي أعقبت نقل المدابغ نحو باب اللوق حوالي1600.

كان رضوان بيه أميراً مملوكياً من أصل قفقاسي، تولى إمارة الحج دون انقطاع تقريباً من 1631 حتى وفاته1656. وكان زعيماً ذا سطوة في مصر خلال ربع قرن، بلغ نفوذه حداً جعل أحد العلماء يلفّق له شجرة نسب تصله بالسلاطين المماليك بارسباي وبرقوق، وتمضي ما وراءها إلى القرشيين أنفسهم.

وتتجلى عظمة رضوان بيه أيضاً في المباني التي أنشأها في القاهرة، وهي متمركزة في جنوب باب زويلة، ومذكورة في سلسلة من الوقفيات يرجع تاريخ أقدمها إلى1629، وأحدثها إلى1647. وربما كانت نواة هذه المباني، الدار الرائعة التي بناها رضوان بيه في موقع تعاقبت عليه قصور المماليك منذ القرن السادس عشر، وضم إليها أجزاء من المباني السابقة. ولم يبق من هذا البناء الجميل إلا مقعد مع ثلاثة أقواس يوحي بروعة البناء الأصلي. على أن العنصر الأساسي في أبنية رضوان بيه كان يتمثل في السوق الكبير الذي كان يجتمع فيه صانعو الأحذية (القوافون). وقصبة رضوان التي يبلغ طولها الكلي 125م تشتمل على قسم مسقوف؛ وهو يمثل، مع بعض الوكالات، البناء الاقتصادي الأكثر إثارة للاهتمام والذي حفظته القاهرة من ماضيها التليد. والطريق مغطى على طول خمسين متراً

بسقف خشبي مع فتحات صغيرة للإنارة. والواجهتان الغربية والشرقية من طرفي الطريق، الذي يبلغ عرضه ستة أمتار، تتكونان من طابق أرضي حجري بفتحات واسعة، مؤطرة من الأعلى بإفريز مزخرف. أما الطابق الثاني المتقدم إلى الأمام فيستند إلى دعامات قوية، وينفتح على الطريق بفتحات واسعة مستطيلة.

وإلى هذا الربْع (أو المسكن) ذي الأبعاد المهيبة، تضاف وكالة يُدخل إليها من باحة القصر أو من باب كبير في الزاوية الشمالية الغربية للمباني.

وتشتمل مباني رضوان بيه أيضاً على «زاويتين» و«سبيل» اندثر تماماً. وهذا المجموع الواقع على الطرف الغربي من القصبة، ينتشر على مساحة تقدر بحوالي هكتار. وقد أدرجت هذه المباني تدريجياً في أوقاف، يعد أحدثها (وأكملها) وكالة تضم 14 حاصلاً، وربْعاً من 15رواقاً، ومصبغة، وطاحوناً، و31 حانوتاً؛ وهي جميعاً من بناء الواقف.

إننا نجهل تماماً الشروط التي تم فيها اندماج هذا المجمّع في نظام طرقات الحي. فقد حافظ رضوان بيه، من حيث المبدأ، على ترسيم ما كان يسمى أيام المقريزي «الشارع الأعظم» وهو موجود في وقفيات رضوان، ويصل بين باب زويلة وباب السيدة في جنوب القاهرة. وهناك مبنيان أقدم عهداً وهما: مسجد محمود الكردي (1395) ومسجد اينال الأنطاكي (1392)، مدرجان في الواجهة الشرقية للقصبة. ولكن مخطط مباني رضوان بيه يُظهر أنه جرى تصحيح لترسيم الطريق، كما تم تعريضه بالتأكيد بهذه المناسبة: فالجانب الغربي للقصبة مستقيم تقريباً. على طوله كله (130م)؛ والمباني الثلاثة التي تنتمي لوقف رضوان، على الجانب الشرقي من الطريق، تقوم على خط مستقيم وتصحح عدم الانتظام الناجم عن وجود مبان قديمة، ذلك أن للطريق عرضاً ثابتاً هو من 5-6م على ارتفاع المباني.

والواقع أن الوقفية 996 (1638) المتعلقة بواجهة الوكالةالمطلة على الطريق الضيق (العطفة الضيقة) خضع لأعمال تصحيح.

وهكذا فإن الأعمال التي قام بها رضوان بيه في هذا القطاع أدت إلى إعادة تشكيل للحي وطرقه على مسافة 150م من مسجد صالح الطلاعي إلى مسجد إينال.

وإذا كان رضوان بيه شخصية معروفة، تؤكد أهميتها شهادات تاريخية متعددة، فإن شخصية إبراهيم آغا، الذي ندين له بالكثير من الأبنية وأعمال الترميم في منطقة التبانة (على الطريق المؤدي من باب زويلة إلى القلعة) تظل مغطاة ببعض الغموض.

هذا الشخص مذكور في وقفية منذ (1632) بوصفه الآغا السابق للانكشارية. وآخر وقفية تخصه تعود إلى (1651). ولكننا لا نراه يظهر إلا في تاريخ «مَرعي»: على علاقة بقضايا خاصة باوجاق الانكشارية. وفي (1657) يذكر المؤرخ أنه عاد إلى رئاسة الأوجاق. وإذا لم نكن ضحية لخلط بين عدة أشخاص يحملون اسم إبراهيم آغا، فإننا نكون بصدد حالة استثنائية لطول الحياة «السياسية»، نظراً لأن تقلّده المنصب يكون قد امتد على ما يقرب من ثلاثين عاماً، ومن خلال الأحداث التي تدخّل فيها، نخمِّن بأن إبراهيم آغا كان علَماً من أعلام القاهرة في الخمسينيات من القرن السابع عشر، وكان بالطبع رجلاً ثرياً. هذه المعطيات المؤكدة تساعدنا على فهم اتساع الأعمال التي باشرها في حي محدود جداً من أحياء القاهرة، وأسهم بذلك في تغييره وتثبيت ملامحه.

إن وقفيات إبراهيم آغا المتعددة والمحفوظة في سجلات وزارة الأوقاف أرقام 1499 : 1632؛ 952: وهي مجموعة تشتمل على وثائق تعود إلى1634 و 1641 و1643 و 1645و1651) تسمح لنا بتكوين فكرة عن تطور المباني

في قطاع درب الأحمر الذي كان يدعى التبّانة (حي بائعي التبن) من أيام المقريزي وحتى نهاية القرن الثامن عشر.

ومنذ1632 تذكر هذه الوثائق مكانين في هذا القطاع. فهناك محضر عام 1641 الذي يذكر قبراً بناه الأمير لنفسه، وسبيلاً ملاصقاً له. ثم تتوالى الأبنية حتى ترميم مسجد آق سنقر الذي يعود تاريخه إلى (1650-51) و(-52 1651). وفي النهاية بناء قبر أعده إبراهيم آغا لنفسه وأرخه في شعبان 1064/ حزيران، تموز- يونيو، يوليو1654. ولكن التاريخ الأحدث والذي وجد في مجمع الأبنية هذا هو 1070هـ/ 1659-1660م. وهكذا يكون بناء هذا المجمع قد امتد على أكثر من 25عاماً. ويمكننا إعادة تشكيله من الشواهد الباقية منه:

فمن الجهة الشرقية للطريق، تبدأ المباني شمالاً بسبيل وقبر (أرقام238 و586). وهما الوحيدان الباقيان من المجمّع الواسع الذي يضم منازل سكنية تمتد على طول أكثر من 70م، حتى جامع آق سنقر، وقد اندثرت الآن (رقم595)؛ ونحو الجنوب كان يرتفع جامع آق سنقر (رقم123) الذي رممه إبراهيم آغا وكساه بالسيراميك الشهير الذي أعطاه اسم «الجامع الأزرق». وما بعد الجامع، في الفاصل الواقع بينه وبين جامع خير بيه (رقم248) أقام إبراهيم آغا مباني أخرى مناسبة (رقم619، ورقم613 من دون شك). وأخيراً، ودوماً من هذا الجانب من الطريق، تنتهي مباني إبراهيم آغا بحوض للسقاية، أعاد الأمير بناءه (1659-60)، وهو يمثل آخر مظاهر نشاطه.

أما على الجانب الغربي من الطريق، فهناك منزل (رقم457) واقع جنوب سبيل عمر آغا، الذي بُني أيضاً نحو (1650) (ورقمه240) والذي يلاصق قبر هذا الأخير. وهذا المنزل يجاور رَبْعاً فخماً تمتد واجهته على طول 60 متراً تقريباً: وربما

كان قد بُني على يد خير بيه، على أنه لا يستبعد أن يكون مرتبطاً بالمجمّع الذي بناه إبراهيم آغا.

هذا هو مجموع المباني التي أنشأها إبراهيم آغا أو رممّها، على جانبي التبّانة، وحيث تتناوب المباني الدينية (الجامع)، والعامة (السبيل)، والمنازل أو العقارات الملائمة، على طول 250م. وهنا أيضاً، يظهر أن بناء هذه العقارات إلى الشمال (السبيل رقم 238 : قبل 1641) وإلى الجنوب (حوض السقاية رقم593 : 1659) قد أدى إلى إعادة تشكيل شبكة الطرق. ولكن الأبنية خضعت إلى ترسيم سابق، تشهد على ذلك واجهات قصور الرّزاز، ومسجد أم السلطان شعبان، وجامع آق سنقر، وجامع خير بيه، وقصر علين آق. فالواجهات الطويلة للبناء رقم 595(التي اندثرت مع الأسف) المتسدة تدريجياً على استقامة واجهة الربْع الأخير، سمحت باعطاء قدر من الانتظام لـشارع كان ترسيمه معقداً، إذا ما أخذنا بالحسبان التغييرات المتعددة في الاتجاهات، والتباينات التي تكشف عنها واجهات المباني الأقدم زمناً.

4 - دور الأوقاف

هناك سمة مشتركة بين العمليات العقارية التي درسناها، وهي تتمثل في الإطار القانوني الذي تحققت ضمنه، والذي يبدو سنداً مفضلاً للمشاريع المدينية واسعة المدى.

إن المبادئ الأساسية في الوقف معروفة، وهي تتمثل في إصدار أمر يجعل التصرف بعقار ما غير ممكن: فالنوايا الخيّرة تتجلى بهبات لمصلحة الدين، أو الفقراء، أو لمصلحة أعمال اجتماعية. وديمومة الممتلكات الموقوفة، وعدم قابلية التصرف فيها، ومردودها يجب أن يؤول نهائياً للمشروع الخيري، وقبل ذلك بواسطة المنتفعين الوسطاء في حال وجودهم.

وهناك نوعان من الأوقاف، كما هو معروف: الوقف الخيري، الذي يعود

مردوده إلى مشاريع خيرية، أو مشاريع ذات نفع عام، والوقف الأهلي أو الذرّي، الذي تخصص مردوداته، في آخر المطاف إلى مشروع ديني أو خيري، ولكنها تمنح قبل ذلك إلى الواقف، أو ذريته أو عائلته، أو حتى إلى أشخاص آخرين. وتسقط الحجة في الهبة، في مجال الوقف الخيري باندثار سلسلة المنتفعين المتتابعين والمذكورين في الحجة الوقفية.

والوقف الذي انتشر في جميع العهود، استخدم في العهد العثماني بشكل مكثف جداً إلى الحد الذي جعله يمثل نسبة كبيرة من الملكية العقارية والزراعية: ففي عام1920، في مصر، كان يقدر أن 8/ 1 المساحة المزروعة و18500 عقار في المدن تخص الأوقاف. وهذا التفضيل يفسر بأسباب كثيرة.

- فعن طريق الوقف يمكن تحويل قواعد «الميراث» المنصوص عليها في القرآن، بتعيين شخص خلافاً للقانون، أو بتغيير النظام الشرعي للأولويات؛

- ويسمح الوقف أيضاً بالاحتفاظ بالثروة في أيدي المنتفعين، وعدم تبديدها؛

- وأخيراً، وعلى الأخص، يسمح الوقف بأن توضع الثروات المادية في مأمن من اغتصاب السلطات السياسية؛ وهذا ضمان له أهميته في فترات الاضطرابات.

فتحت ستار إقامة مشروع ديني خلال مدة معينة (يمكن لتحقيقه النهائي أن يتأجل لفترة طويلة، يعزز الواقف ممتلكاته التي جعلها في مأمن من كل مصادرة، واضعاً القسم الرئيس على شكل هبة، ومتأكداً من جمع الدخل الذي يستطيع نقله إلى ورثته: عن طريق تسمية نفسه مديراً أول للثروات (أو ناظراً عليها) وهي حالة كثيرة الحدوث، والنص على أن أحفاده سيتعاقبون بعده في تولي هذه المسؤولية. وهكذا يضمن الوارث له ولورثته دخولاً منتظمة، ما إن ينفق الأموال التي خصصها لتحقيق المشروع الصالح.

وهكذا فإن الأوقاف كانت توفر إطاراً قانونياً مريحاً لتحقيق عمليات عقارية واسعة المدى. وكانت تعطي للعمليات المقترحة طابعاً دينياً لا يمكن إلا أن يكون نافعاً للواقف. والبنية التي تبنتها الأوقاف كانت تسد الثغرات في الشرع الإسلامي في مجال إعمار المدن.

وأخيراً فإن الوقف يمثل توكيداً لديمومة العملية المقترحة، نظراً لأنه كان يضمن ديمومة الدخل اللازم لصيانة المنشآت المبنية، بتنظيم جمع الأموال اللازمة بدقة، وتوزيعها بين المشاريع الدينية أو ذات النفع العام (مسجد، سبيل) واعطاء الوقف طابعاً مستمراً لا يمكن المساس به (والصعوبة الوحيدة التي كان من الممكن أن يواجهها خلال أمد معين هي الانخفاض التدريجي لقيمة العملة).

يكفي أن نلاحظ الدقة في التوصيات المتعلقة بصيانة صهريج ماء، الواردة في وقف إبراهيم آغا، حيث يؤخذ كل شيء بالحسبان، ابتداء من تكاليف توفير الماء (3750نصف فضة في العام)، حتى الإنارة الليلية للسبيل في رمضان (25 نصفاً في العام)، أو التنظيف الشهري لحوض السقاية (ستة أنصاف). يكفي أن نلاحظ ذلك لنفهم كيف كان الوقف يستطيع أن يضمن للمباني التي أقيم لمصلحتها، عناية مستديمة ودخولاً منتظمة.

إن الاهتمام بشكل خاص بتوفير أموال كافية لصيانة المباني التي أنشئ الوقف لمصلحتها، هو الذي كان يقود الواقف إلى إدراج عدد كبير نسبياً من المنشآت الاقتصادية، تبعاً لأهمية المباني التي يتوجب صيانتها: فتأجير حوانيت ووكالات، أو خانات وربوع وحمامات، يبنيها الواقف أو يشتريها يجب أن يوفر الأموال اللازمة بصورة مستديمة لاستمرار الأغراض المرجوة من الوقف. من هنا، فإن هذه العملية الدينية، تميل إلى التحول إلى عملية عقارية منسقة، ولاسيما إذا كان القسم الأكبر من المباني ذات الطابع الاقتصادي واقعاً بجوار الصرح الذي يراد بناؤه أو صيانته، كما يحدث في غالب الأحيان. وهذا ما يفسر الجمع، في معظم الأحيان

بين جامع (أو منشأة ذات نفع عام)ومجمّع من المباني النفعية، جمعاً يمكن أن يتحقق في إطار برنامج معماري حقيقي. وهذا هو الحال في حلب، في جامع البهرامية والأسواق الملاصقة التي ترتبط بالجامع ارتباطاً وثيقاً بتفاصيل معمارية؛ أو حال وقف ابشير مصطفى باشا. فقد كانت الأبنية النفعية توفر تمويل الوقف مما يعطيها أهمية كبيرة في الأوقاف الكبرى.

وهكذا كان تنسيق البرنامج الذي يتحقق في إطار الوقف يؤدي إلى إعادة تشكيل طريق ما، أو حيّ ما، ويتخذ طابع عملية حضرية، مع مخطط اجمالي متّسق، داخل مجمَّع مديني: فقد رأينا أنه تحققت في حلب عمليات من هذا القبيل في إطار شبكة حضرية قديمة، يونانية على الأرجح (سلسلة أوقاف «المدينة»)، أو داخل قطعة أرض كبيرة (وقف ابشير مصطفى باشا)؛ في الوقت الذي أعطت العملية في القاهرة مجالاً لتنظيم وتصحيح خط قديم للطرق، ذلك أن وجود الأبنية القديمة كان يضطر الواقف إلى احترام المحاور السابقة.

إن العمليات التي قامت على الوقف، والتي سمحت في حلب بتشكيل مديني جديد، والتي أسهمت في القاهرة بتنظيم توسع المدينة نحو الجنوب؛ هذه العمليات تسمح لنا باعطاء إجابة جزئية عن بعض الأسئلة التي طرحناها في بداية هذه الدراسة. ففي غياب سياسة مدينية حقيقية، ناجم عن غياب مسؤولين ومؤسسات مدنية تقوم بالتصميم والتنفيذ؛ فإن الأوقاف استطاعت في بعض الحالات أن توفر الإطار القانوني الضروري. لقد سهلت الأوقاف تحويل العمليات العقارية المقترحة، نظراً لأن تحقيق الأغراض الدينية المرجوة كان يتطلب قاعدة مادية واسعة، لم يكن من الممكن توفيرها إلا عن طريق أبنية عديدة ذات طابع اقتصادي. وهكذا أتاحت الأوقاف تنسيق عمليات عقارية ضخمة: واستطاعت أيضاً أن تنظم على المدى البعيد مشكلة صيانة الأبنية الدينية، أو ذات النفع العام، التي تشكل جزءاً من الوقف.

ولكن الاعتراف بالدور الهام للأوقاف في العمليات الجزئية والموجهة لقطاع محدود من المدنية، يترك عدداً من المشكلات دون حل وفي طليعتها، مشكلة «التخطيط» الواسع للمدنية التي تندرج ضمنها العمليات التفصيلية.

لقد رأينا جيداً كيف تم انتظام تقدم «المدينة» بالتدريج في حلب، نحو الغرب. ولكن من المستحيل بالنسبة لنا أن نكتشف اتجاهاً إجمالياً يقود هذا التقدم. وفي القاهرة أيضاً، تندرج أعمال رضوان بيه وإبراهيم آغا بالطبع، في اندفاع للمدينة نحو الجنوب، يشكل نقل المذابح إحدى حلقاته. ولكن لا شيء يسمح لنا باستخلاص سياسة مدينية إجمالية مقصودة. ونقول بإيجاز، فيما يتعلق بمسألة ما إذا كانت قرارات مدينية كبرى قد اتخذت، وعلى أي مستوى من السلطات السياسية أو المحلية، وكيف تم تنفيذ هذه العمليات، نقول إننا لا نملك وثيقة تسمح لنا باعطاء إجابة وعلى الأرجح أننا سنخلص إلى إجابة سلبية. فنحن لا نلاحظ إلا عمليات مجزأة، على صعيد الحي، تندرج في موجات مدينية، تبدو وكأنها غير قابلة للنقاش على مستوى المدينة، دون أن تظهر رابطة ما بين الأعمال المحدودة والتي نستطيع وصفها، والاتجاهات المدينية الأكثر عمومية والتي نتنبأ بها. إن كل شيء يسير كما لو كانت هذه الرابطة ذات طابع احصائي، وكان تراكم العمليات التفصيلية يؤدي إلى نمو مديني إجمالي، يبدو لنا وجوده ومنطقه بشكل واضح.

والنموذج الثاني من المشكلات هو ذلك الذي يطرحه التنفيذ الفني للعمليات الجارية في إطار الأوقاف. وعن هذا التنفيذ لا نملك معلومات كافية، ولكن الفحص الأكمل للوثائق يمكن أن يجلوه لنا. وتتابع الأوقاف العائدة لنفس العملية يعطي أحياناً الانطباع بوجود تحسين تدريجي لـ «المشروع»، الذي لا يمكن تعرفه إلا في نهاية العملية الجارية، لحظة تحقيقها النهائي. وحتى، حين تبدو العملية متناسقة تماماً (كما في وقف حلب، على سبيل المثال) فإننا لا نملك إشارات حول أساليب التخطيط المديني التي قامت عليها. وهناك ثغرة مزعجة وهي غياب

المخططات التي كان من الممكن لها أن تتيح الحكم على وجود مشروع متناسق. كما أن نقص المعطيات حول دور الفنيين (من معماريين ومتعهدين) يؤسف له أيضاً.

ولابأس من أن نذكر أننا لا نملك إلا قدراً ضئيلاً من المعلومات حول العلاقات المحتملةبين الواقف والفئة المهنية التي ستستخدم الأبنية الاقتصادية المنشأة في إطار الوقف.

وحول هذا التعاون الذي يلقي الضوء على المشكلة التي تهمنا لم نجد إلا إشارة واحدة.

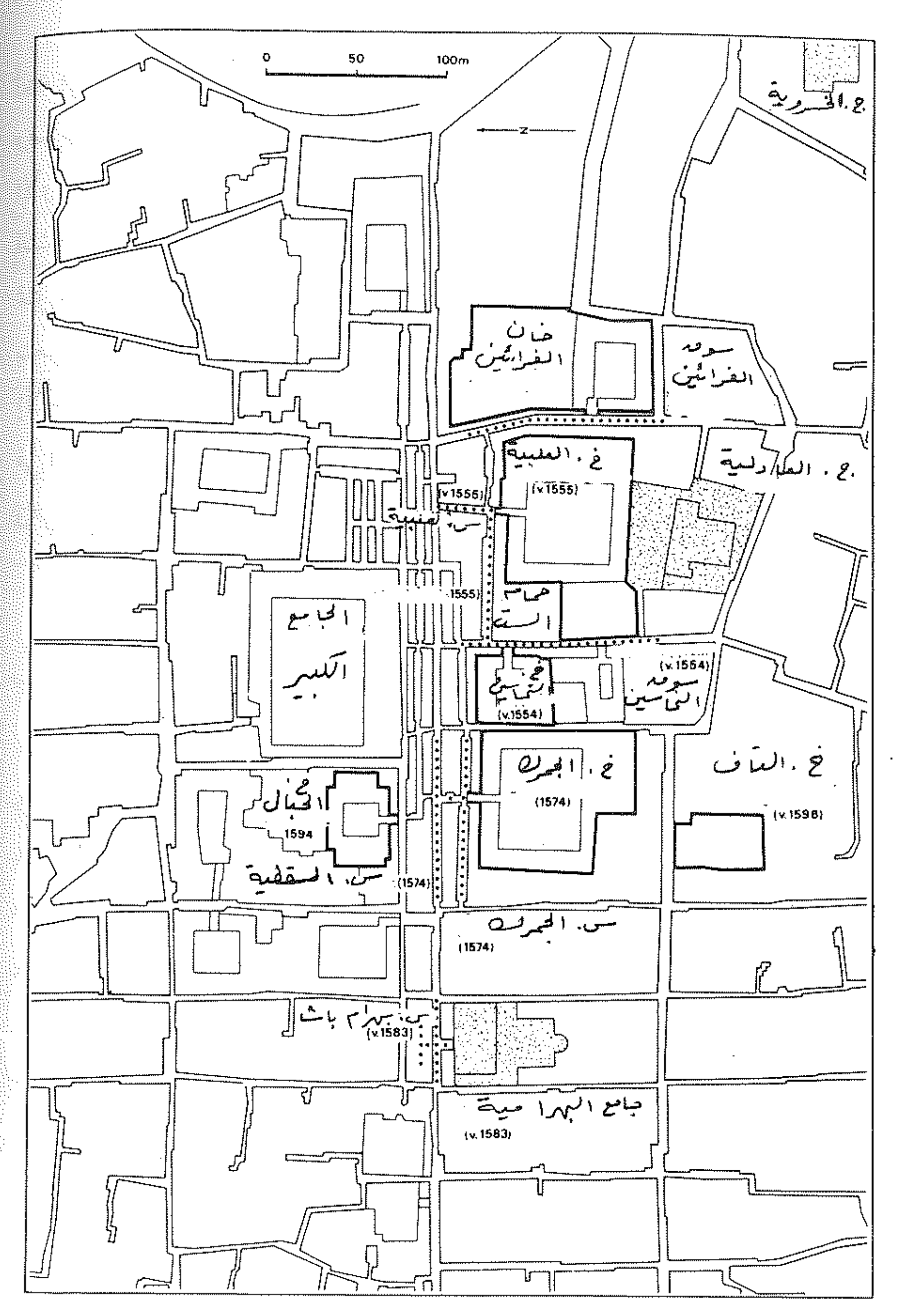
فحين قرر أحمدكتخدا الخربوطلي (قبل1736 بقليل)إعادة بناء جامع الفاكهاني في الغورية، في حي العقادين الرومي، بنى حول الجامع حوانيت للعقادين الرومي).

هذه الحالة للتعاون بين أحد أصحاب الأوقاف، والنقابة التي بنت الأبنية لمصلحتها، والتي سيسهم دخلها فيما بعد لصيانة الأبنية، لم تكن وحيدة بالطبع: وهناك معلومات من هذا النوع تتعلق بالدباغين في حلب والقاهرة، وحول صانعي الأحذية (القوّافين) في قصبة رضوان، ستسمح من دون شك بالقاء الضوء على الشروط التي تم فيها تنفيذ بعض العمليات الكبرى في القرنين السادس عشر والسابع عشر، والتحقق مما إذا كان نقل طوائف الحرف إلى محلات، وأحياناً إلى مواقع جديدة يتخذ شكل عملية تفاوضية أم يحصل نتيجة لنقل إجباري. ونظراً للدور الذي كانت تؤديه الأبنية ذات الوظيفة الاقتصادية والحرفية في الأوقاف الكبيرة والصغيرة، فإن معلومات من هذا القبيل تقدم لنا مفاتيح تسمح بفهم الآليات الأساسية في شَغْل المكان الحضري في المدن العربية، في العصر الحديث.

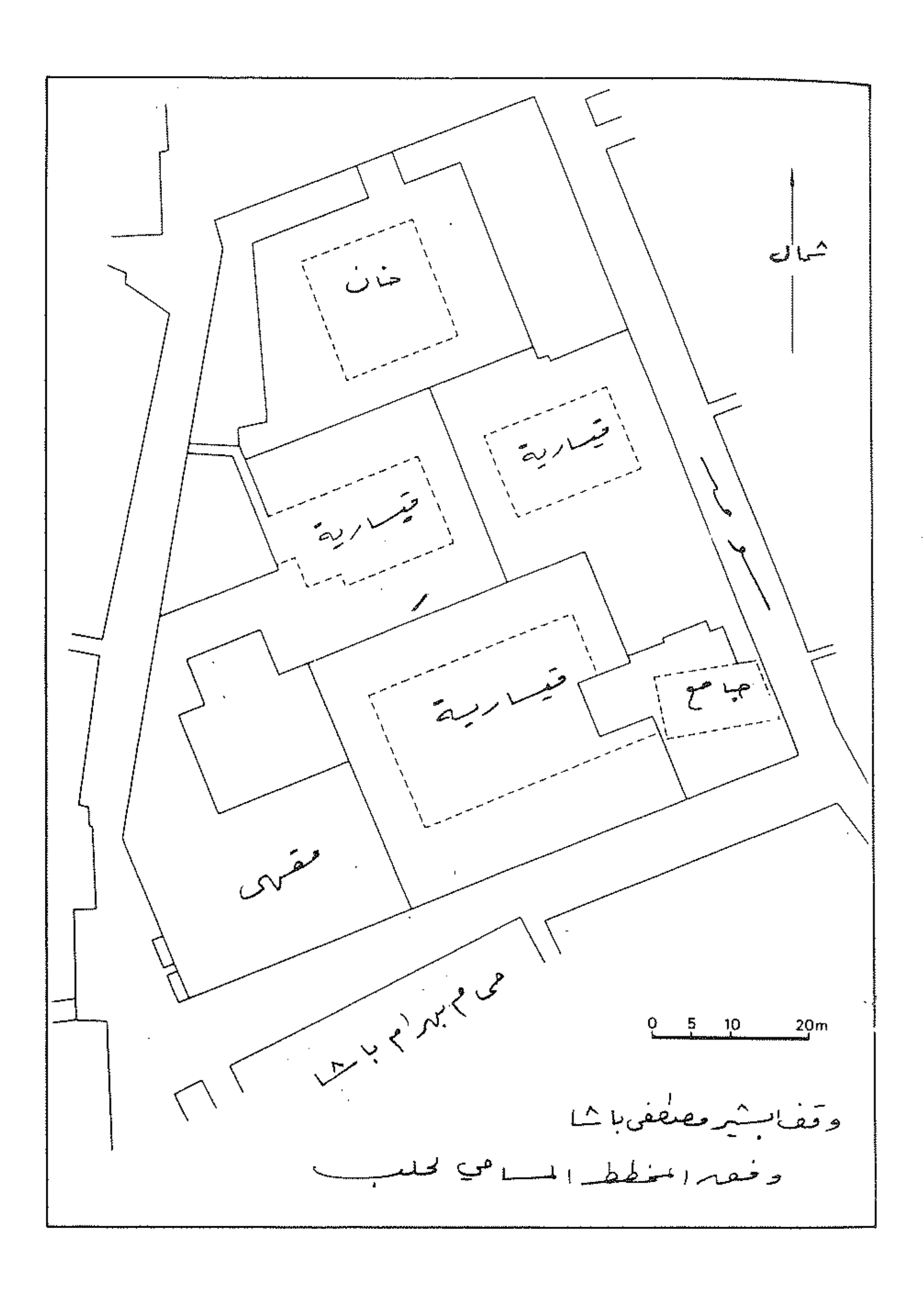
خلاصة

بالرغم من هذه الثغرات، نرى أن الأمثلة التي عرضناها تشير بوضوح إلى

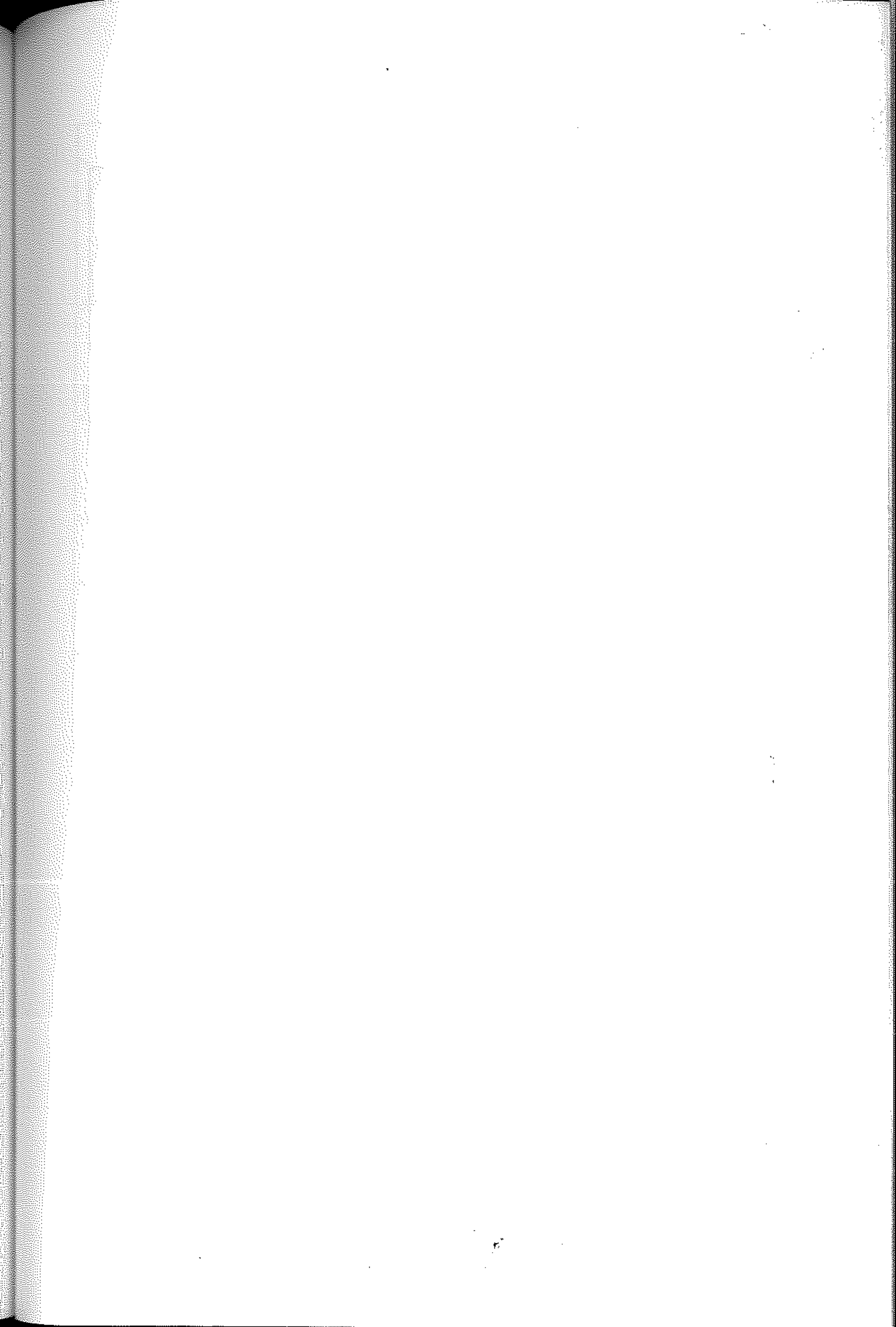
أنه، في غياب تصور مديني إجمالي، وتخطيط مديني؛ وفي غياب إدارة متخصصة ومؤسسات محلية؛ تحقَّق تنظيم للمكان المديني، في بعض الحالات، في إطار الأوقاف: من خلال عمليات، أجريت داخل حيّ من الأحياء، وأسهمت في التشكيل التدريجي للمدينة وفي توسيعها. لا شك في أن العمليات التي وصفناها، تمثل عمليات استثنائية من حيث اتساعها (فهذه الأهمية الكبيرة هي التي سمحت لنا بتعرفها وعزلها). ولا شك في أننا لا نستطيع أن نعزو إلى الأوقاف الكبرى إلا جزءاً من التنظيم المديني، ولكنه جزء هام بالتأكيد يسوّغ إجراء دراسة للأوقاف في الإطار الواسع لعمران المدن، كما فعلت هذه الدراسة من زاوية أضيق نسبياً وهي زاوية العمارة والمباني.



مبان في «المدينة» بحلب في القرن السادس عشر



شمال
خان
قيسارية
قيسارية
قيسارية
جامع
مقهى
0 5 10 20m
وقف ابشير مصطفى باشا



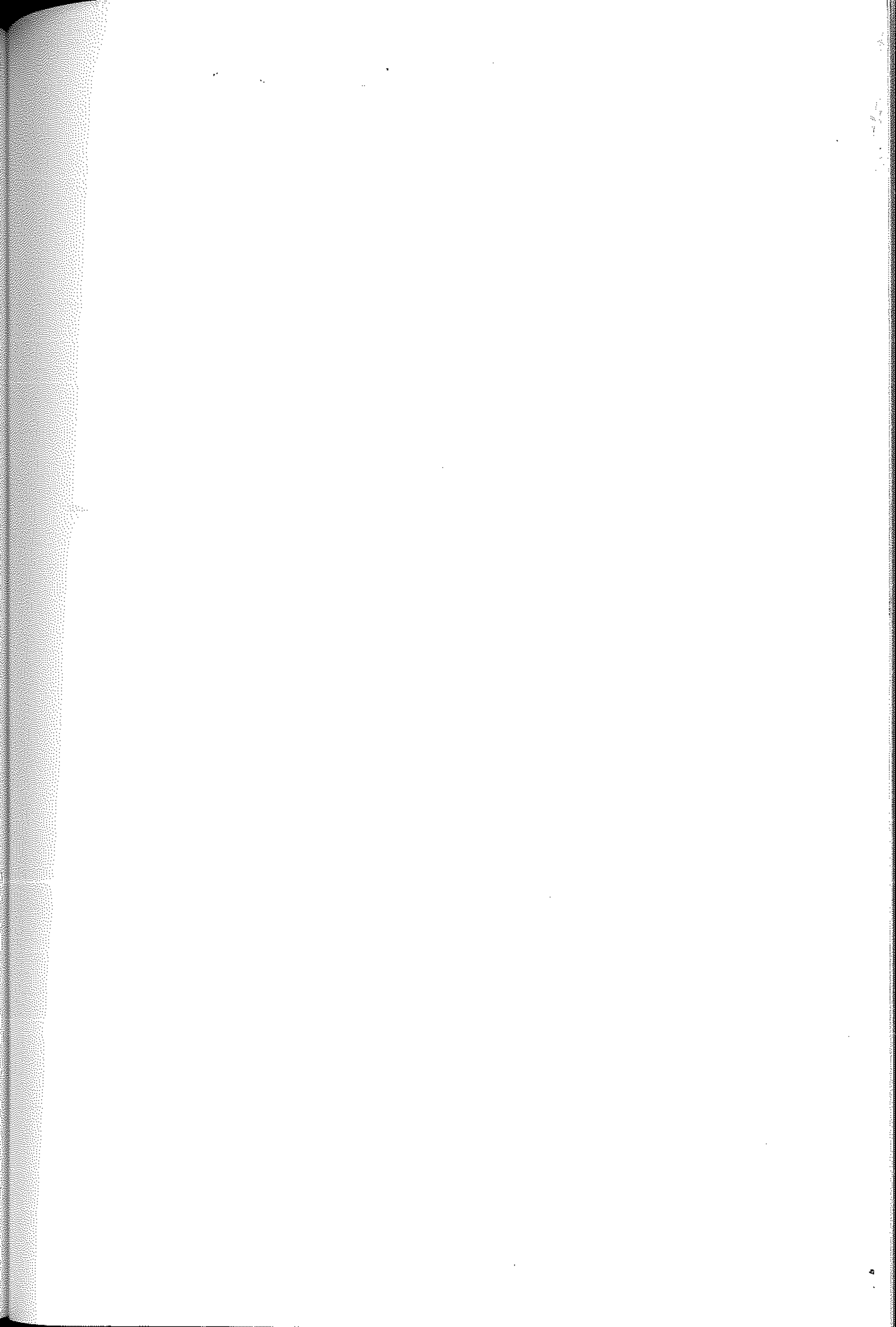
الفصل العاشر

الاحتلال العثماني ونمو المدن العربية الكبرى: دراسة حالات: القاهرة ودمشق وحلب

مستخلصة من:

Revue de l' Occident Musulman

et de L amé diterranée, 27, 1979, p.115-134



خلاصة:

تذكر فترة الاحتلال العثماني (من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر على العموم، بصفتها فترة انحطاط مستمر للولايات العربية في الامبراطورية. ولكن يبدو أن دراسة التاريخ الحديث لمصر وسورية تشير إلى أن ضم هذه الولايات إلى الامبراطورية العثمانية، أحدث ازدهاراً تجارياً في القرن السادس عشر بفضل تطور تيارات من التبادل داخل مجموعة سياسية امتدت على مساحة ٢٥٠٠٠٠٠كم٢. وتشهد على هذا الازدهار المدن الرئيسة في الشرق الأدنى العربي، القاهرة ودمشق وحلب؛ من حيث اتساع البنية التحتية التجارية (نمو الأحياء المركزية حيث كانت تتجمع الأسواق والخانات)؛ومن حيث الاتساع الواضح للمنطقة المدينية (تقدم بنسبة ٥٠٪ في دمشق وحلب).

لذلك كان من الخطأ أن نعزو الانحطاط الذي لامراء فيه والذي عرفته هذه المدن في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أن نعزوه إلى مجموع الفترة العثمانية، التي تبدو بداياتها، على العكس من ذلك، متسمة بازدهار مديني حقيقي.

* * *

ينظر إلى فترة الاحتلال العثماني للبلاد العربية، في العادة، على أنها تتسم بانحطاط مستمر من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر؛ مما جعل العديد من المؤرخين في العالم العربي يدينونها إدانة قاسية، بل ويلزمون صمتاً شبه كامل بشأن هذه القرون التاريخية الثلاثة. وموقف من هذا القبيل، يسوّغ إجراء دراسة متأنية، تفسَّر بادئ ذي بدء بالتنبيه إلى أن هناك اتجاهاً واسعاً لتلوين مجمل التاريخ العثماني بالألوان المعتمة، منذ بدء انحطاط الامبراطورية في القرن التاسع عشر، وحتى بداية القرن العشرين، وهي فترة انهيار وعنف. يضاف إلى ذلك كره

المؤرخين العرب تناول فترة من تاريخهم يميلون إلى وصفها بالاستعمارية، تشبيهاً لها بفترة الاحتلال الاوروبي الحديثة. لذلك كان التعتيم المحيط بالفترة العثمانية من التاريخ العربي يسهم في إدامة هذه السمعة السيئة: وهذا التعتيم غير مفهوم نظراً لوجود مصادر حول هذه الفترة أغزر وأكثر تنوعاً مما هو متوافر لأية فترة من فترات التاريخ غير المعاصر للبلدان الاسلامية، ولا سيما فيما يخص وثائق السجلات المحفوظة. ومما زاد في هذا الوضع، ميل التاريخ الاستعماري إلى التعتيم على التاريخ الحديث للبلدان العربية، وبالتالي إلى تبرير الاستعمار الأوروبي: وهكذا تم في بلدان المغرب، في الغالب، تمثيل دخول المستعمرين على أنه النتيجة المحتومة لعصر من البؤس والتوحش.

هكذا تفسر حالة التخلف التي كان تاريخ البلدان العربية يتسم بها في العصر العثماني؛ أضف إلى ذلك غياب الدراسات المحلية والإقليمية، وغياب الدراسات الاجمالية، في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ وهي ثغرات شديدة الحساسية فيما يتعلق بتاريخ المدن لأسباب خاصة متعددة. ذلك أن التاريخ المديني بقي لمدة طويلة من اختصاص مؤرخي الفن الذين وصفوا المدن، بالطبع، من خلال صروحها. وهكذا دعموا الفكرة القائلة بأن هناك تناسباً بين الإشعاع الفني للمدن ورخائها ونموها، والعكس صحيح. هذا الإغراء بكتابة تاريخ المدن بصفته فصلاً من تاريخ الفنون الجميلة، أعطى نتائج سيئة بالنسبة للفترة العثمانية، نظراً لأن الإنجازات المعمارية والفنية، التي كانت الولايات العربية مسرحها، لم تكن على نفس القدر من الأصالة والإتساع اللذين ظهرا في عهود سابقة. وهكذا أدى التقديس المتطرف للعصور القديمة، ورفض تصور وجود تنظيم مديني لا يخضع لقواعدها أو لقواعد العمران الذي نشأ في الغرب في القرن السادس عشر؛ أدى كلا الأمرين إلى النتيجة نفسها.

إن التأخر في التاريخ المديني لا يمكن تعويضه إلا ببطء. وللتوصل إلى ذلك،

على دراسة المدن العربية بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر، أن تستند إلى معرفة بالظواهر الاقتصادية الاجمالية. وبالتطور الديموجرافي؛ وهذه المعرفة لا يمكن أن تحصل إلا بفحص السجلات المتوافرة منذ الآن في البلدان العربية، بانتظار انفتاح سجلات اسطنبول للدارسين بشكل أوسع.

وينبغي الانطلاق من تاريخ محسوس للمدن، من تطور بُناها ومنشآتها. ودراستها من زاوية دلالتها الحضرية وليس بصفتها انجازات فنية وحسب.

ولما كنا ما نزال بعيدين عن امتلاك هذه المعلومات. وكانت الدراسات المحلية الضرورية ما تزال شديدة الندرة، فإن مشكلة من النوع الذي سنتناوله في هذا المقال ستعطي فرضيات وتعميمات تحاول تفسير ما هو مجهول كلياً بما هو غير معروف تماماً.

1 - النمو الاقتصادي في الولايات العربية في القرنين السادس عشر والسابع عشر.

يفسر انحطاط الولايات العربية في الامبراطورية العثمانية، بصورة عامة، بالطريقة التالية: سقوط الدور السياسي لهذه الولايات نتيجة الاحتلال العثماني، وإصابتها بالشلل الفكري والثقافي، وربما، أيضاً، وقوعها ضحية لتراجع اقتصادي أسهم فيه التدخل الأوروبي الذي بدأ منذ مطلع القرن السادس عشر، مع ظهور البحارة الغربيين في البحار الشرقية، وإعطاء الامتيازات. ويبدو لنا أن أياً من هذه الفرضيات لا يمكن قبوله دون منافشة.

ولنذكر من البداية الواقع المعروف جيداً، دون أن يؤخذ كثيراً بالحسبان. فانحطاط البلدان العربية كان قد بدأ قبل وصول العثمانيين بزمن غير قليل. والمغرب كان يجتاز في القرن الخامس عشر، فترة صعوبات كبيرة: فالأراضي التي تشكل الجزائر حالياً، كانت تتفتت إلى موزاييك سياسي على أرضية من الفوضى، في الوقت الذي كانت افريقية الحفصية (تونس اليوم) تستمر في الوجود بصعوبة.

وفي المشرق، كان تراجع الدولة المملوكية التي تجمع مصر، والحجاز وفلسطين وسورية، قد بدأ منذ فترة طويلة . فالمؤرخ المصري المقريزي، عَدَّدَ الخسائر التي أصابت القاهرة حين نهبها تيمور لنك عام 1400؛ و «دمشق لم تستطع النهوض أبداً بعد غزو هذا الأخير، بحيث أن السلطان سليم تسلَّم مدينة نصف مدمَّرة، حين احتلها عام 1516»؛ والعراق بقي تحت تأثير الصدمة التي أصابته أثناء الغزو المغولي عام 1258؛ وبغداد التي نهبها تيمور لنك يصفها المقريزي عام 1437 كما يلي : «بغداد مدينة أطلال، ليس فيها جامع، ولا مصلّون، ولا سوق. ومعظم قنواتها جافة، ويصعب تسميتها مدينة» وهكذا فإن العثمانيين واجهوا عالماً عربياً بائساً، ومدناً متهدمة، حين أنجزوا احتلالهم بين (1516 عام احتلال سورية) و1574 (الاحتلال النهائي لتونس).

صحيح أيضاً، وقد يكون ذلك عاملاً إضافياً في الانحطاط، أن الاحتلال العثماني ، جعل من البلدان العربية مجرد ولايات تابعة للمركز في اسطنبول، والذي يشكل الأتراك عنصراً رئيساً فيه. ولكن هذه الدولة الكبرى تمثل كلاً موحداً من حدود المغرب إلى فارس، ومن سهوب جنوب روسيا وأطراف النمسا إلى اليمن؛ وهي أوسع بنية سياسية عرفها الغرب منذ سقوط الامبراطورية الرومانية (بلغت مساحتها عام 1606 مليونين ونصف كم2، مع الدويلات التابعة لها).

وبالرغم من مصاعب الامبراطورية التي كونها سليم الأول (1512-1520) وسليمان الأول (1520-1566) تلك المصاعب التي واجهتها في القرن السابع عشر، فإنها بقيت سليمة) في أساسها حتى نهاية القرن السابع عشر ، مع تسجيل بعض التقدم في الشمال والشرق . ولم يبدأ التراجع إلا بعد محاولة الغزو الفاشلة لڤيينا عام 1683 . وخلال هذه المدة كلها، وفترة طويلة بعدها «كان كل فرد من رعايا السلطان الكبير يتجول من الدانوب إلى المحيط الهندي، ومن فارس إلى المغرب ،

خاضعاً لنفس القوانين . ونفس التنظيم الإداري ، ومتحدثاً اللغة نفسها ، ومستخدماً العملة نفسها ، وهي ظروف مؤاتية لحركة تبادل داخلية كبيرة» .

وهذه السهولة في تنقل الرجال والأموال ، دون حواجز باستثناء الحواجز الطبيعية (الجبال والصحارى)، وحيث يضعف الأمن في الداخل نتيجة مشكلات سياسية(عصيانات ، وحركات البدو)؛ كل ذلك كان يشكل ميزة كبرى تعوّض تناقص المكانة السياسية الذي عانت منه بعض المراكز العربية الكبرى مثل القاهرة .

فحين تكونت الامبراطورية افتتح سوق تجاري هائل للمدن التي يضعها موقعها الجغرافي في وضع مؤات على الطرقات الكبرى للمواصلات الدولية . وهذا هو حال المدن الكبرى في مصر وسورية ، الواقعة على مفترق الطرق بين أوروبا وآسيا وأفريقيا ، والتي كانت تؤدي تقليدياً دور مراكز إعادة توزيع منتجات الغرب (المواد المصنعة ولا سيما النسيج) والشرق (التوابل والأقمشة) .

وعلى الطرقات الدولية الكبرى ، بقيت القاهرة نقطة العبور الطبيعية للمواصلات البحرية القادمة من البحر الأحمر والمحيط الهندي ، في الوقت الذي كانت حلب عقدة قسم هام من الطرق البرية . وحتى مجيء ظاهرة ذات آثار كبيرة ، مثل دخول الأوروبيين إلى المحيط الهندي ، في نهاية القرن الخامس عشر ، فإن هذه الظاهرة لم تنجح في إضعاف القوة التجارية للقاهرة وحلب على المدى القصير . وإذا كانت التجارة البعيدة القادمة من جنوب شرقي آسيا والشرق الأقصى أو الذاهبة في هذا الاتجاه) قد تحولت في الواقع نحو المدن الأوروبية الكبرى ، فإن العلاقات مع المناطق الأقرب (البحر الأحمر والخليج الفارسي وفارس والهند) بقيت إلى حد بعيد تحت الضبط التجاري للقاهرة وحلب .

وفي المجموع ، أفادت المدن العربية الكبرى في الشرق الأوسط من الشروط المؤاتية التي أوجدها الاحتلال العثماني أكثر مما تضررت من المشاريع الأوروبية ، لذلك لم يكن من المدهش أن تصدر عنها إشارات نمو تجاري .

إن اكتشاف طريق الهند لم يحوّل تدفق المنتجات الشرقية على الفور. ففي تركات تجار القاهرة الكبار، كانت التوابل ولاسيما الفلفل تذكر بأعداد كبيرة (أكثر من ثلاثين صنفاً من المنتجات الواردة من الشرق كانت تذكر في القرن السابع عشر أيضاً). ولم ينقص عدد هذه المنتجات بصورة واضحة في الواردات من الشرق إلا في القرن الثامن عشر، حيث تظهر بكميات متزايدة في المبيعات الأوروبية. ولكن، في تلك الفترة، ظهر منتج جديد حلّ محل التوابل في التجارة الدولية في القاهرة، وبفوائد أكبر، ألا وهو البن. وقد وصل إلى القاهرة في القرن السادس عشر، واستُقْبِل بفتور وعدم رضا من رجال الدين، وصلا أحياناً حد المنع (عام 1534 على سبيل المثال)؛ ثم فرض نفسه بسرعة، وأصبح موضوع تجارة نشطة، داخل الامبراطورية العثمانية في البداية (فمنذ 1554 افتتح مقهى في اسطنبول)، ثم نحو البلدان الأوروبية التي اكتشفته نحو منتصف القرن السابع عشر، ومنذ تلك الفترة كان حجم تجارة البن لافتاً للنظر، وأكبر بكثير من تجارة التوابل في الشرق الأوسط.

فمن الـ 200000 قنطار من البن التي كانت اليمن تصدرها، كان نحو نصف هذه الكمية (100000 ق) يمر عبر القاهرة: 50000 ق منها كان يعاد توزيعه داخل الامبراطورية (فاسطنبول وحدها كانت تستهلك (15000 ق)، وقسم كبير منها يذهب إلى دول أوروبا المختلفة. وفي بداية القرن الثامن عشر، كان البن يمثل أكثر قليلاً من (20000 ق) أي نصف المشتريات الفرنسية من مصر. ونحو نهاية القرن الثامن عشر، كانت تجارة استيراد البن يمكن تقديرها بـ 300 مليون بارة، أي أكثر من ثلث واردات مصر؛ وتجارة هذا المنتج كانت تحتكر حينئذ نشاط حوالي ستين وكالة من الـ (360 وكالة) في القاهرة. وهذه الأرقام تشير إلى المكانة الكبيرة للتجارة الشرقية في النشاط الاقتصادي للقاهرة ومصر. وكانت قوة تجار البن الكبار في مصر تعطي إشارة أخرى.

وهكذا فإن القاهرة بقيت أحد المراكز الأساسية في التجارة الدولية: واستمرت في إعادة توزيع المنتجات الشرقية، نحو أوروبا من دون شك، ولكن على الأخص، نحو داخل الامبراطورية العثمانية. أما تحول الاتجاهات التقليدية، فلم يبدأ إلا في القرن الثامن عشر. فبعد 1700 بقليل ظهر الفلفل في إحصاءات الواردات إلى مصر، قادماً من مرسيليا؛ وفي 1737 بدأ بن الجُزُر يصل من أوروبا. وهكذا أصبحت المنافذ التقليدية لتجارة مصر الشرقية الكبرى، داخل الامبراطورية مهددة. ولكن ذلك التطور حدث لاحقاً.

كما جنت حلب وشمال سورية أيضاً، ميزات اقتصادية كبرى من الاحتلال العثماني، الذي وسع منطقة نفوذ حكام القسطنطينية حتى حدود القوقاز وفارس.

فبعد أن كانت حلب مدينة حدودية أيام المماليك، أصبحت في القرن السادس عشر مركز منطقة واسعة تمر بها الطرق الكبرى للمواصلات الدولية، ونقطة الانتقال الاضطراري للبضائع الفاخرة الآتية من الخليج الفارسي والهند، تلك البضائع التي كان بلاط اسطنبول يمثل سوقها المفضل.

والظهور المبكر للمكاتب الأوروبية في حلب يشكل مؤشراً على الدور الدولي الذي كانت تؤديه: ففي عام 1548 جرى تحويل قنصل البندقية إليها، وعام 1562 أسست الدولة الفرنسية مكتبها، وتبعتها انكلترا عام 1538.

من هنا، كانت العبارة التي اقتبسها سوفاجيه من «مكبث»، والتي جاء فيها: «سافر زوجها إلى حلب. . .» ذات دلالة على أهمية حلب في تلك الفترة، وحتى منتصف القرن الثامن عشر، بقيت حلب السوق الرئيس للشرق كله، مع تيار تجاري مزدوج: استقبال وإعادة توزيع نحو الشرق، للمنتجات المصنعة المستوردة من الغرب؛ ونحو أوروبا للمنتجات الشرقية والمواد الخام، المنتجة في مناطقها الخلفية. وفي نهاية القرن الثامن عشر، وبالرغم من تقدم إزمير، وإضرار الحرب مع الفرس بتجارتها الشرقية، ومنافسة التجار الأوروبيين فإن حلب بقيت مركزاً نشطاً: لقد

كانت تجارتها مع مرسيليا أكبر حجماً من التجارة بين مرسيليا ومصر؛ وفي 1786-1789 كانت مرسيليا تتعامل مع مصر (استيراداً وتصديراً) بما مجموعه 4,2 مليون ليرة، أما مع حلب والاسكندرية فكان مجموع التعامل 5,6 مليون ليرة.

لقد أتاح وجود امبراطورية واسعة جداً، تنقلاً مريحاً نسبياً للأفراد، وكان من نتائج ذلك ازدهار الحج الذي كانت له آثار نافعة للبلدين اللذين توجد فيهما نقاط تجمع القوافل البرية وانطلاقها، وهما مصر وسورية. فالسلاطين العثمانيون، وهم الزعماء الأعلون للإسلام السني جعلوا مهمتهم العليا تسهيل الحج وتنظيمه في قوافل، بحيث تجتمع القوافل التي كانت تأتي من أرجاء افريقيا في القاهرة، والتي تأتي من البلقان وآسيا في دمشق. هذا بالإضافة إلى تزويد طريق الحج بخانات، وجسور، وأماكن للسقاية، وحصون.

ففي القاهرة، كان يجتمع سنوياً من 30000 إلى 40000 حاج، وفي دمشق من 20000 إلى 30000 حاج. وهذه القوافل الضخمة كانت تفيد أيضاً في نقل تجارة يصعب تقدير حجمها الحقيقي، ولكنها كانت تشكل إضافة إلى التيارات القادمة من أطراف الامبراطورية والبلدان الاسلامية المجاورة: فكانت منتجات المغرب، وإفريقيا السوداء، والبلقان، والأناضول، والشرق الأدنى، تتجه جميعاً نحو مصر وسورية، ويجري تبادلها هناك، أو تتابع طريقها نحو الأماكن المقدسة. وفي طريق العودة، كانت منتجات الشرق (الأقمشة والتوابل) تنتشر في كل أرجاء الامبراطورية. ومن جهة أخرى، كان آلاف الحجاج الذين يمرون بحلب، ودمشق، والقاهرة، يحتاجون للتزود بما يحتاجون إليه في سفرهم الذي قد يدوم ثلاثة أشهر، من شراء لحيوانات الركوب، وتجهيزات لإقامة الخيام، ومؤن، وهكذا كان مرورهم في هذه المدن يخلق نشاطاً عارماً يسهم إسهاماً كبيراً في ازدهارها، كما كانت الحال بالنسبة إلى مكة. فقد كتب القنصل مايية Maillet حوالي 1700 يقول:

«هذه المدينة هي أغنى معرض في العالم، لأنه في هذه الفترة القليلة من الوقت، يباع ويشترى فيها ما يصل إلى عدة ملايين من بضائع الهند. . . إضافة إلى البن، والمر، والبخور، والمنتجات الأخرى».

كما كان الحج يسهم في تغذية التيارات التجارية الداخلية، التي لاحظنا أهميتها في الامبراطورية العثمانية. وكان يشكل أيضاً عاملاً قوياً في تنشيط الصناعات الحرفية في المناطق البعيدة من الامبراطورية، ولكن على الأخص، في الأماكن التي تتجمع فيها قوافل الحج، وهي دمشق والقاهرة.

إن الاحصائيات التي نملكها متأخرة وقليلة، ولا تسمح لنا بتقدير الازدهار الاقتصادي الذي أحدثه تشكيل الامبراطورية العثمانية. ولكن الجهاز الاقتصادي الضخم الذي زودت به المدن العربية الكبرى يمثل موشراً لا يقل أهمية عن الأرقام.

ففيما يتعلق بالقاهرة، تبدو المقارنة بين عدد المراكز التجارية (الخانات والأسواق) التي يحصيها المقريزي في بداية القرن الخامس عشر، والعدد الذي نستطيع استنتاجه من المصادر العربية، ومن «وصف مصر»، تبدو هذه المقارنة ذات دلالة: فهناك تقدم في عدد الأسواق (87 عند المقريزي، 145 في الفترة العثمانية)، ولكن، على الأخص، في عدد الخانات والقيساريات والوكالات والفنادق، حيث كانت تتمركز التجارة الدولية الكبرى والتجارة بالجملة. فالمقريزي يعدد ٥٧ خاناً، أما «وصف مصر» فيذكر منها 220؛ وقد أحصينا بدورنا مجموع 360 بالنسبة للفترة العثمانية.

وعلى مخطط القاهرة، في بداية القرن الخامس عشر، كانت المنطقة المخصصة للنشاط التجاري الكبير محددة في القصبة (وهي الشريان المركزي للقاهرة) وما يجاورها مباشرة (حوالي 22 هكتاراً)، ولكنها تشعبت في العهد العثماني وامتدت على مساحة حوالي38 هكتاراً، وفاضت حتى خارج المدينة الفاطمية، في مناطق متخصصة (حول باب الشعرية، والقلعة، وابن طولون،

وباب اللوق). كما أن الحجم الإجمالي لتجارة مصر الخارجية، والذي تسمح لنا بتقديره بعض وثائق الأرشيف، المتأخرة مع الأسف، يشير إلى نشاط لافت للنظر: فنحو نهاية القرن الثامن عشر، وفي الوقت الذي كان قد بدأ فيه بعض التراجع الاقتصادي، كان هذا الحجم الإجمالي يقدر بـ94,6 مليون ليرة (وهو في الحقيقة رقم أدنى من الواقع بكثير)، أي بمتوسط 24 ليرة لكل مواطن (الذين كانوا يبلغون أكثر من أربعة ملايين نسمة). وفي الحقبة نفسها، كان الحجم الإجمالي للتجارة في فرنسا (1153 مليون ليرة على26 مليون نسمة) أي بمعدل 44 ليرة لكل مواطن. وهذه الأرقام جديرة بالثقة، إذا ما أخذنا في حسابنا المستوى المرتفع نسبياً للنمو الاقتصادي في فرنسا بالمقارنة مع مصر في تلك الفترة. وينبغي إذن أن نستنتج منها أنه كان لمصر آنذاك تجارة خارجية نشطة جداً؛ ولا أدل على ذلك أيضاً من النشاط الاقتصادي لبولاق، وهي المرفأ المتقدم للقاهرة، حيث كان للفرنسيين عام 1798، ما لا يقل عن 53 وكالة؛ ومن النمو الهائل لـ«رشيد» التي كات ازدهارها في العهد العثماني يتفجر في حركة عمرانية احتفظت لنا القرون الماضية ببعض منها.

وفي حلب، تم في القرن السادس عشر بناء المجمعات التجارية الكبرى، في مركز المدينة، وهو القلب الاقتصادي الذي يسميه الحلبيون «المدينة». وقد تحقق توسع «المدينة» نحو الجنوب على مدى أربعين عاماً، يسمح لنا تاريخ الأوقاف الكبرى بتتبعها جزئياً: وقف خسرو باشا (نحو 1544)، ووقف محمد باشا دوغاكين زاده (نحو 1555)، ومحمد باشا «إبراهيم خان زاده» (نحو 1574)، وبهرام باشا (1583). وفي هذه الفترة فقط، شهدت «المدينة» توسعاً كاملاً، تسمح مقارنة خرائط سوفاجيه بقياسه: ففي بداية القرن السادس عشر، كانت مساحتها أربعة هكتارات، وفي بداية القرن التاسع عشر، أصبحت أكثر من تسعة هكتارات، وهو توسع يزيد عن 100%، وفي تلك الفترة، ارتفعت المجمعات الاقتصادية الكبرى التي حافظت حلب على آثارها اللافتة للنظر: خان كورت بيه

(1540)، خان الجمرك (1574)، خان الوزير (1682)، وحوالي عام 1680 قدّر لوشو فاليه دارڤيو Le chevalier d 'Arvieux عدد الخانات بـ 68 خاناً، والقيساريات بـ 187 قيسارية، ولاحظ: «أن حلب هي، بلا منازع، المدينة الأكبر والأجمل، والأغنى في الامبراطورية العثمانية كلها بعد القسطنطينية والقاهرة. وروعة حلب لا تقتصر على مساجدها، بل تشع أيضاً في الخانات والأسواق. . . . » وهناك يجد المرء بضائع من جميع أرجاء العالم». تلك القوة لم تكن تجارية فحسب، ولا تقتصر على عمليات المرور (الترانزيت). فالمشاغل «الصناعية» في حلب هي مقر نشاط يظهر في إحصائيات تجارة مرسيليا: ففي أعوام 1750-1754، وبالنسبة لمجموع التعامل البالغ 2074000 ليرة، تظهر الأقمشة المحلية بمبلغ 1326000 ليرة، أي أنها تبلغ 60% من الواردات؛ ففي تلك الفترة كان أهل مرسيليا يشترون من حلب قدراً أكبر من الأقمشة مما كانوا يبيعونها.

وما من شك في أن الاحتلال العثماني كان من عوامل النمو التجاري الذي ترجم، كما رأينا، في بعض المدن العربية الكبرى بتوسع هائل في القاعدة التحتية الاقتصادية. وهذا النمو مرتبط بالدرجة الأولى بتطور التيارات الداخلية، التي أعطتها أبعاد الامبراطورية نفسها دافعاً كبيراً.

وإذا أخذنا مثال مصر نحو نهاية القرن الثامن عشر، لاحظنا أن التجارة الشرقية الكبرى تمثل 36% من التبادلات، والتجارة المتوسطية مع الولايات العديدة في الامبراطورية 50%، والتجارة مع أوروبا 14% فقط من المجموع.

فالتجارة الخارجية بكل معنى الكلمة لم يكن لها إلا طابع هامشي، حتى في نهاية القرن الثامن عشر، بالرغم من أن الوجود الغربي أصبح أكثر وضوحاً. لقد كان وجود امبراطورية واسعة، ومندمجة نسبياً هو السبب الأول في التفجر التجاري الذي رأينا آثاره منذ القرن السادس عشر، وليس تطور العلاقات التجارية مع الغرب. على أن انقطاع التكامل الداخلي، بتأثير الاختراق الاقتصادي الغربي،

الذي بدأت أولى مظاهره تتضح منذ 1750، ولكنها قويت في القرن التاسع عشر، هذا الانقطاع شكل أحد الأسباب الرئيسية لانحطاط العالم العثماني في ذلك القرن، وفتح الباب تدريجياً للنفوذ الاستعماري.

2 - نمو المدن العربية الكبرى.

استند نمو المدن العربية الكبرى في القرنين السادس عشر والسابع عشر إلى قاعدتين رئيسيتين: يتمثل العنصر الأول في الازدهار التجاري الذي نتج عن إيجاد سوق داخلي واسع، حاولنا أن نبين مداه فيما سبق. والمدن ذات الموقع الرائع على حدود قارات ثلاث، كحلب، ودمشق، والقاهرة، تمكنت من أن تؤدي دورها كاملاً بصفتها مراكز لإعادة توزيع البضائع داخل الامبراطورية وفي إطار متوسطي.

أما العنصر الثاني المؤاتي فهو احتواء عواصم الولايات على جالية واسعة شديدة الاستهلاك للبضائع الفاخرة. والعثمانيون هم الذين وطّنوا هذه الجالية هناك لتأمين حماية الولايات وإدارتها واستغلالها. هؤلاء العسكريون، وهؤلاء الموظفون حلّوا محل البلاطات السلطانية والإقليمية في العهد المملوكي، وأسهموا إسهاماً كبيراً في نمو المدن؛ بالرغم من أن الاستغلال الذي كانوا يثقلون به على سكان الأرياف، أو على سكان المدن المنتجين، كانت له آثار سلبية.

ففي الجزائر، كان عدد الانكشاريين الأتراك، الذين يجري إلحاقهم بصورة رئيسة من الأناضول، يبلغ حوالي 20000 في القرن السابع عشر، وتناقص إلى 10000 في القرن الثامن عشر، في الوقت الذي كان عدد السكان لا يتجاوز 100000 نسمة. ويعد قدوم هؤلاء، من دون شك، أحد العناصر التي تفسر النمو الكبير لمدينة الجزائر في العهد العثماني.

وكان هناك القراصنة (رئيس - رؤساء) بأعداد أقل، ولكنهم أكثر غنى. وكانت حياة هؤلاء تعتمد على الغارات المثمرة التي يشنونها على السفن التجارية

التابعة للقوى البحرية: ففي القرن السابع عشر، كانت عشرات السجون الموجودة في الجزائر غاصة بألوف الأسرى الذين يشكلون أيدي عاملة رخيصة، أو يباعون بأرباح كبيرة.

وفي القاهرة، في القرنين السادس عشر والسابع عشر، كانت الميليشيات (وأهمها الانكشارية والعَزَب) تشكل قوة من 15000 رجل، يضاف إليهم بيوت الأمراء المماليك. وحوالي نهاية القرن الثامن عشر، كانت الفئة الحاكمة تشكل عشرات الألوف من الأفراد الذين يجب أن يضاف إليهم العائلات والخدم، بما يصل مجموعه إلى نسبة كبيرة من سكان القاهرة.

وفي حلب، قدّر قنصل بريطانيا العظمى «ديڤيزين Devezin» عدد الجنود الانكشارية بـ 12000 رجل.

ففيما يتعلق بمصر، كانت هذه المجموعة التي تقطن كلياً في القاهرة، تؤمن الدخل اللازم لمعيشتها باستغلال سكان الأرياف تحت اسم «الالتزام»؛ وسكان المدن عن طريق إيجارات العقارات والحماية المأجورة للحرفيين والتجار. وكان الأمراء المصريون الأقوياء شديدي الثراء: ولنذكر على سبيل المثال فقط ابراهيم شوربجي الصابونجي، وهو الأمير القائد للعَزَب الذي ترك لدى وفاته (عام 1719) ثروة مقدارها 6,5 مليون بارة، أو عثمان كتخدا، رئيس الانكشارية، الذي بلغت تركته (عام 1736) 21,5 مليون بارة، دون حساب الأملاك العقارية. وهذه الثروات تتجاوز بكثير ثروات أكبر تجار البن.

وعمليات الابتزاز التي كانت تمارس على سكان الأرياف والحرفيين، وعلى الأرباح التجارية، كانت تنفق كلياً في المدينة الرئيسة التي تستقر فيها منازل هؤلاء الأمراء والعسكريين. أما القسم الذي يوضع جانباً لإرساله إلى القسطنطينية، على شكل جزية، فكان يختلف بحسب نوع التبعية الذي تخضع له الولاية بالنسبة إلى الباب العالي: وفي مصر لم تكن الخزينة تتجاوز مطلقاً 30 مليون بارة، وهو مبلغ

محدود نسبياً إذا ما قورن بمجموع ما يجبى من ضرائب أساسية وثانوية. أما الباقي فكان ينفق في القاهرة، على المواد الاستهلاكية والبضائع الفاخرة؛ مما يسهم في تنشيط الفعاليات، ويشهد على ذلك عدد الاتحادات المهنية. فوجود 250 اتحاداً مهنياً في القاهرة لابد من أن تكون له دلالة فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي في العصر العثماني.

هناك حالة خاصة، هي حالة الجزائر التي يجب أن ينظر إليها بصورة مستقلة في هذه الدراسة التي تتناول النمو الحضري للمدن العربية الكبرى في العهد العثماني. فالتوسع الهائل لهذه المدينة، التي كانت ناحية متواضعة تعد 20000 نسمة في القرن الخامس عشر، فأصبح عدد سكانها 100000 نسمة نحو نهاية القرن الثامن عشر؛ هذا التوسع يعود إلى أسباب سياسية. فحين عمل العثمانيون من الجزائر عاصمة لدولة موحدة للمرة الأولى، وأقاموا لها مرفأ انطلق منه القراصنة الذين زرعوا الرعب في القسم الغربي من البحر المتوسط خلال ثلاثة قرون، وأنشأوا فيها آلة عسكرية ضخمة تتمثل في أوجاق الانكشارية الذي سيسيطر على المغرب خلال قرنين، فإن العثمانيين أوجدوا بالفعل مدينة جديدة ذات تنظيم مديني مكتمل نسبياً تستحق دراسة متعمقة: مع «شيخ البلد» الذي يضبط الاتحادات المهنية والجماعات الاثنية، و «قائد الزبل» الذي يشرف على نظافة المدينة، و «قائد الشوارع»، المكلّف صيانة الطرق والبلاليع، و «قائد العيون» المكلف توزيع المياه وصيانة القنوات والعيون. وبهذا كله، كانت الجزائر حالة استثنائية في وسط تلك المدن ذات الادارة المحدودة، والتي اقتصر فيها الموظفون الاداريون على الوالي والمحتسب.

هذه الملاحظة يجب أن تقود إلى إعادة النظر فيما يُكتب عموماً عن الادارة المدينية العثمانية التي انتظمت هنا في إطار جديد تماماً؛ ما لم يكن ذلك ظاهرة مغربية يجب أن تدرس على علاقة بما نعرف عن فاس وتونس. ولكن نمو الجزائر

اتخذ طابعاً مختلفاً كلياً سنكتفي بذكره، ونتوقف عند حالات العواصم القديمة : القاهرة ودمشق وحلب.

فخلال القرن الأخير للعهد المملوكي، لم تكن منطقة القاهرة تفيض بالفعل من حدود القاهرة الفاطمية إلا نحو الجنوب. وكانت مواقع (الحارات) التي ذكرها المقريزي (26 في القاهرة القديمة 6 في الحي الجنوبي، 1 في القطاع الغربي) متطابقة تماماً مع مواقع الحمامات التي كانت تعمل حوالي عام 1420 : (25 حماماً في القاهرة القديمة 4 في الحي الجنوبي، لا شيء في الخليج). وتقاربُ هذه الأرقام يجعلنا نفترض أن معظم السكان كانوا يتمركزون حينئذ في القاهرة (القديمة)؛ وأن الحي الجنوبي لم يكن معموراً إلا جزئياً، والقطاع الغربي شبه خال تقريباً.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان عدد السكان أدنى بكثير من 200000 نسمة في بداية العهد العثماني (عام 1517). على أن الوضع كما ظهر في «وصف مصر» مختلف تماماً من حيث التفاصيل. ففي عام 1798، كانت المساحة التي يغطيها مخطط «وصف مصر» معمورة بصورة متسقة إلى حد بعيد، كما يظهر من مواقع نوعين من المنشآت التي يرتبط بناؤها بوجود كثيف للسكان : الحمامات وعيون الماء (السُبُل). وهذه كانت موزعة بصورة متساوية في القطاعات المختلفة للمدينة (ثُلث في القاهرة القديمة، خُمسان في الأحياء الجنوبية، ما بين خُمس وربُع في المنطقة الغربية. وبهذه النسب تقريباً، كان سكان المدينة يتوزعون من دون شك، على القطاعات الكبرى منها عام 1798.

كانت مساحة القاهرة تبلغ آنئذ 730 هكتاراً، منها 660 هكتاراً كانت آهلة بالفعل. وهذه المساحة أكبر بكثير مما كانت عام 1517، وبالتأكيد أكبر مما كانت في القرن الرابع عشر. كما أن عدد سكانها تزايد بنسب، يمكن لمقارنة عدد الحمامات العاملة أن يعطينا فكرة عنها (51 في القرن الرابع عشر، 29 في القرن الخامس عشر، 72 عام 1798)، هذا إذا قبلنا بفرضيتنا القائلة بأن هناك علاقة إيجابية بين عدد

الحمامات وعدد السكان الذين يستخدمونها. وهذه الحمامات كانت موجهة بحسب «وصف مصر» إلى 263000 نسمة (أي بكثافة متوسطة تقدر بـ 400 ساكن بالهكتار. ولكننا نتصور أن هذا المجموع جاوز 300000 نسمة بكثير نحو نهاية القرن السابع عشر قبل الأزمات التي عرفتها مصر، ولا سيما في العقدين الأخيرين من القرن الثامن عشر. وهكذا فإن الفترة العثمانية كانت فترة نمو مديني كبير.

لقد برز نمو القاهرة هذا بشكل خاص في القرنين السادس عشر والسابع عشر. وهناك عدد من الوقائع التي تشير إليه.

وأول هذه المؤشرات نقل المدابغ التي كانت تمتد في القرن السادس عشر على أربعة هكتارات، إلى مكان يبعد 300 م جنوب غربي باب زويلة. والمؤرخ المصري في القرن التاسع عشر، علي باشا مبارك، الذي يذكر هذا الانتقال، يربطه صراحة بتزايد السكان في هذه المنطقة من القاهرة الواقعة مباشرة جنوب السور الفاطمي. فهذا التزايد جعل الازعاجات المختلفة (الروائح بشكل خاص) التي تنجم عن هذه المشاغل غير محتملة. وهكذا انتقلت مدابغ القاهرة نحو موقع بعيد نسبياً عن المركز، وقريب من باب اللوق.

إن علي باشا لا يحدد تاريخاً دقيقاً لهذا التحويل (ويكتفي بذكر القرن العاشر للهجرة، أي بين 1591 و 1689)، ولكن وثائق متعددة من السجلات تظهر أنه حدث بعد1580 وقبل 1620، والأرجح حوالي 1600. وهذا ما سمح ببناء عدة جوامع من الجوامع الكبرى في العهد العثماني، ولا سيما جامع الملكة صفية (1610)، و جامع البرديني (1616) في المنطقة الواقعة بين باب زويلة وبركة الفيل.

كما سمح هذه الانتقال بنمو الأحياء الواقعة جنوب القاهرة القديمة حيث تمكن جمهور كبير من السكنى هناك.

هناك مؤشر آخر على التوسع التدريجي للقاهرة، وهو الانتقال المتتالي للأحياء السكنية الغنية: فازدحام المدينة الاقتصادي (داخل القاهرة القديمة والمنطقة القريبة من القلعة)، وتطور الفعاليات التجارية (المتمثل في بناء الخانات والوكالات) دفع الأمراء أولاً إلى إقامة مساكنهم في المنطقة الواقعة جنوب المدينة، حول بركة الفيل والخليج، . بعيداً عن ضجة الأسواق. وفيما بعد، ولسبب مماثل بالتأكيد، تم إعمار المنطقة الجنوبية، مما أدى إلى انتقال جديد للأحياء الفخمة نحو غرب المدينة، ما وراء قناة الخليج، تلك القناة التي ظلت تشكل الحدود الغربية للقاهرة، فترة طويلة.

وهكذا حصل هؤلاء الأمراء على منطقة ذات هواء لطيف، حيث الفعاليات الحرفية والتجارية قليلة، والمساحات الحرة (البساتين والبرك) كثيرة، مما يسمح ببناء مساكن واسعة.

وهكذا بينما كان أكثر من نصف مساكن الأمراء في القرن السادس عشر يقع في القاهرة القديمة وإلى جوار القلعة، فإن هذه المساكن أصبحت تتمركز نحو 1650-1700. حول بركة الفيل والخليج 40%؛ وأخيراً، وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر استقر45% منها في المنطقة الغربية من المدينة حول بركة الأزبكية.

ولتكوين فكرة واضحة عن هذا الإعمار التدريجي، للأحياء الجنوبية من المدينة أولاً، ثم للأحياء الغربية منها، تحت ضغط تزايد السكان، سنستعين بحركة إنشاء عيون الماء العامة (السُبُل)، ولكن مع بعض التأخير في الزمن، فبناء السبل الجديدة لا يتبع حركة السكان إلا بعد مرور بعض الوقت.

وحين ننظر في السُبُل التي نعرف موقعها وتاريخ إنشائها (114 سبيلاً للمناطق الثلاث التي نتحدث عنها) نلاحظ أنه في القرن السادس عشر، جرى تأسيس 5 منها في القاهرة القديمة، مقابل 4 في الحي الجنوبي(و 5 أي لا شيء حسبما نعرف في المنطقة الغربية).

وفي القرن السابع عشر، أنشئ 17 سبيلاً داخل القاهرة القديمة، و 24 في الحي الجنوبي، الذي كان آنئذ في أوج توسعه، و 2 فقط في الأحياء الغربية.

وفي القرن الثامن عشر أخيراً، تصل أرقام إنشاء العيون العامة إلى ٢٤ في القاهرة القديمة، و27 في الأحياء الجنوبية و11 في الأحياء الغربية حيث كان العمران يتقدم.

والنتيجة التي يمكن استخلاصها من هذه الأرقام، تبدو لنا واضحة: فالتزايد الإجمالي لسكان القاهرة أدّى، كما هو طبيعي، حين بلغ نقطة الإشباع في القاهرة القديمة، التي ازداد توجهها إلى الفعاليات الاقتصادية وارتفعت الكثافة فيها عام 1798 إلى 600 ساكناً في الهكتار الواحد، وهو رقم مرتفع نسبياً؛ أدى ذلك إلى تيار عمراني قوي، انصب في البداية على الأحياء الجنوبية؛ واتجه فيما بعد نحو الغرب إلى مناطق كانت قليلة العمران حتى تلك الفترة وهذا التوسع الذي بدأ في القرن السادس عشر، وصل إلى أوجه نحو 1700 من دون شك.

وفي نفس الوقت الذي كانت القاهرة تفيض عن حدودها، كانت المدينتان السوريتان الكبيرتان، تحت تأثير نمو سكاني قوي. فاتساع الامبراطورية وتراجع الحدود السياسية والعسكرية بعيداً عن قلب سورية بشكل لم يعد فيه البلد يخشى من عدوان خارجي، ولم تعد القلاع تفيد في الحفاظ على أمن المدن كل ذلك ساعد على هذا النمو؛ ففي حلب، كما في دمشق، اخترقت المنازل السكنية الأسوار، وانطمرت الخنادق، واستقر السكان في الضواحي الواسعة غير المحمية. وهذه هي الميزة الأكثر وضوحاً لدى المدينتين في العصر العثماني.

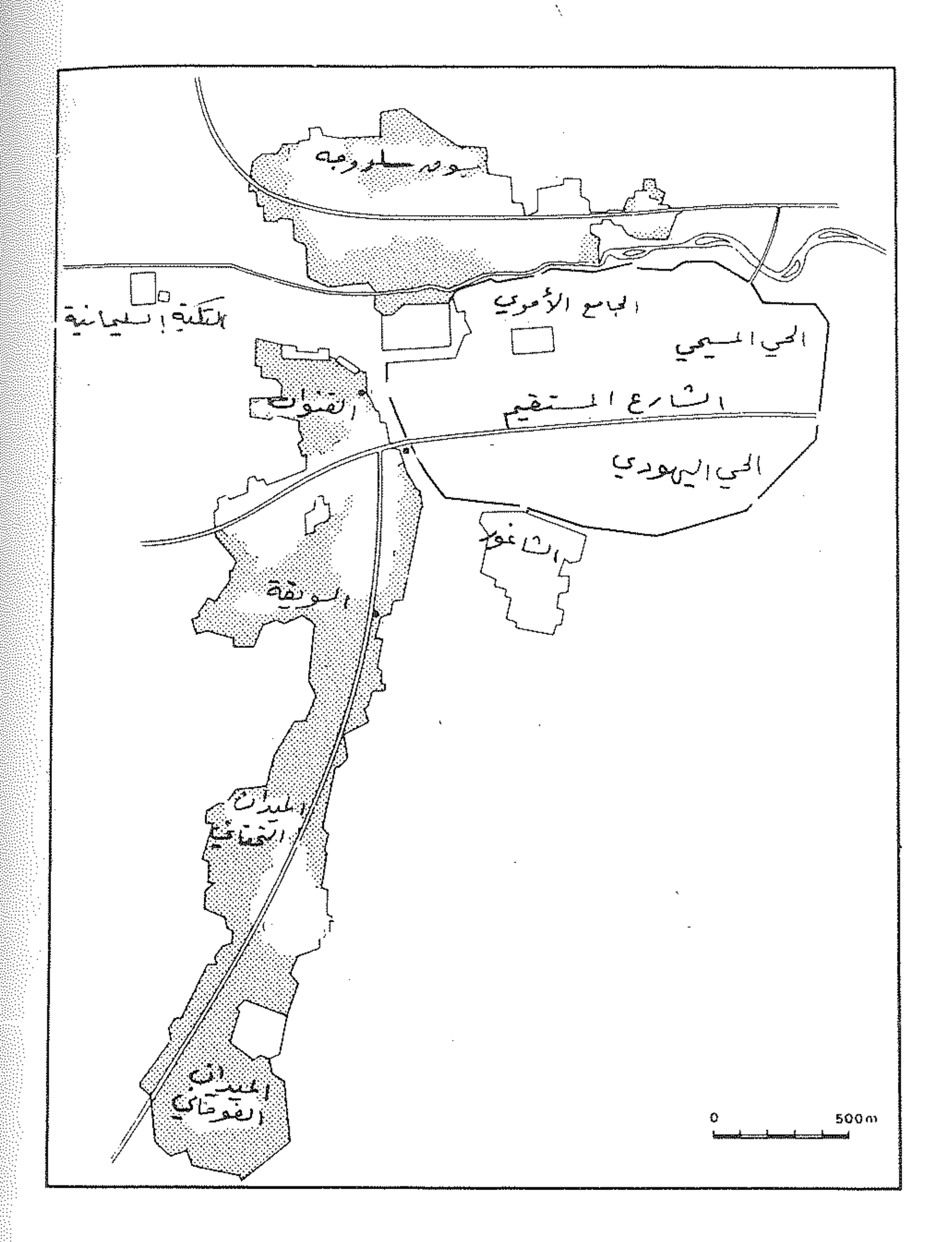
لقد كان موقع دمشق أقل أهمية من موقعي القاهرة وحلب، لأنها كانت بعيدة بعض الشيء عن الطرق التجارية الكبرى، البرية منها والبحرية، وليس لها منفذ على البحر المتوسط، ولا خلفية من البراري الواسعة. ولكنها أفادت كثيراً من الاحتلال العثماني، الذي عمل، كما رأينا، على تنشيط الحج بشكل كبير. وكانت عاصمة سورية، مع القاهرة، المركز الرئيس لتجمع القوافل. كذلك يجب أن نعزو

الازدهار العمراني الكبير الذي أفادت منه دمشق في العهد العثماني إلى هذه الظروف الجديدة. فبحسب خرائط سوفاجيه، زادت المساحة المعمورة في دمشق من 212 هكتاراً في بداية القرن السادس عشر إلى 313 هكتاراً في منتصف القرن التاسع عشر، أي بنسبة 50%

وقد اتسع العمران في دمشق بشكل تَبرعُم لافت للنظر للمركز التجاري، بين الجامع الأموي والشارع المستقيم، حيث جرى بناء العديد من الخانات منذ بداية القرن السادس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر. ولكن هذا المركز كان مأهولاً بكثافة لا تسمح بإيواء توسع حضري كبير. لذلك تم توسع دمشق خارج الأسوار: نحو الغرب مع سوق ساروجه، وأحياء القنوات والسويقة، التي تضاعفت مساحتها مرتين خلال تلك الفترة، وفي هذا الاتجاه تميز توسع المدينة، منذ القرن السادس عشر، بمبان بقيت من أفخم المباني التي قامت في العهد العثماني: جامع سنان باشا (1586)، وجامع ومدفن درويش باشا (1571 و 1579)، والجامع - التكية ومدرسة السلطان سليمان (1554-1556).

ولكن التوسع الأهم هو ذلك الذي حدث على طول طريق الحج، وتمثل في تطور حي الميدان بقسميه الفوقاني والتحتاني اللذين زادت مساحتهما المعمورة من 8 هكتارات، نحو 1516، إلى 64 هكتاراً، نحو 1850، بين جامع مراد باشا (1572) وجامع القدم (القرن السادس عشر أيضاً).

وهناك كان المرء يجد أولاً، خارج السور مباشرة، مجموعة أسواق، يقوم فيها المسافرون المشاركون في القوافل، والفلاحون الذين يخفرون القمح، والبدو الذين يؤجرون الجمال؛ يقوم كل هؤلاء بشراء كل ما يحتاجون إليه، من ملابس وتجهيزات للسفر والتخييم. وبعد ذلك، وعلى الطريق الذي يقود في نفس الوقت إلى الحجاز، ونحو الأراضي الغنية بالحبوب في حوران، تقوم مستودعات القمح التي كانت تشكل ضاحية امتدت على مسافة ٣ كم، وغطّت على قرية القبيبات، وعلى الميدان القديم الذي أعطى اسمه للحي.



دمشق في العهد العثماني - القسم المظلل يدل على التوسع من القرن السادس عشر إلى الثامن عشر- عن ج سوفاجيه

أما فيما يتعلق بحلب، فإن مقارنة المخططات التي وضعها سوڤاجيه لحلب في بداية القرن السادس عشر وفي القرن التاسع عشر، تسمح بتقدير حجم التوسع في المدينة في العهد العثماني، واتجاهاته في الوقت نفسه.

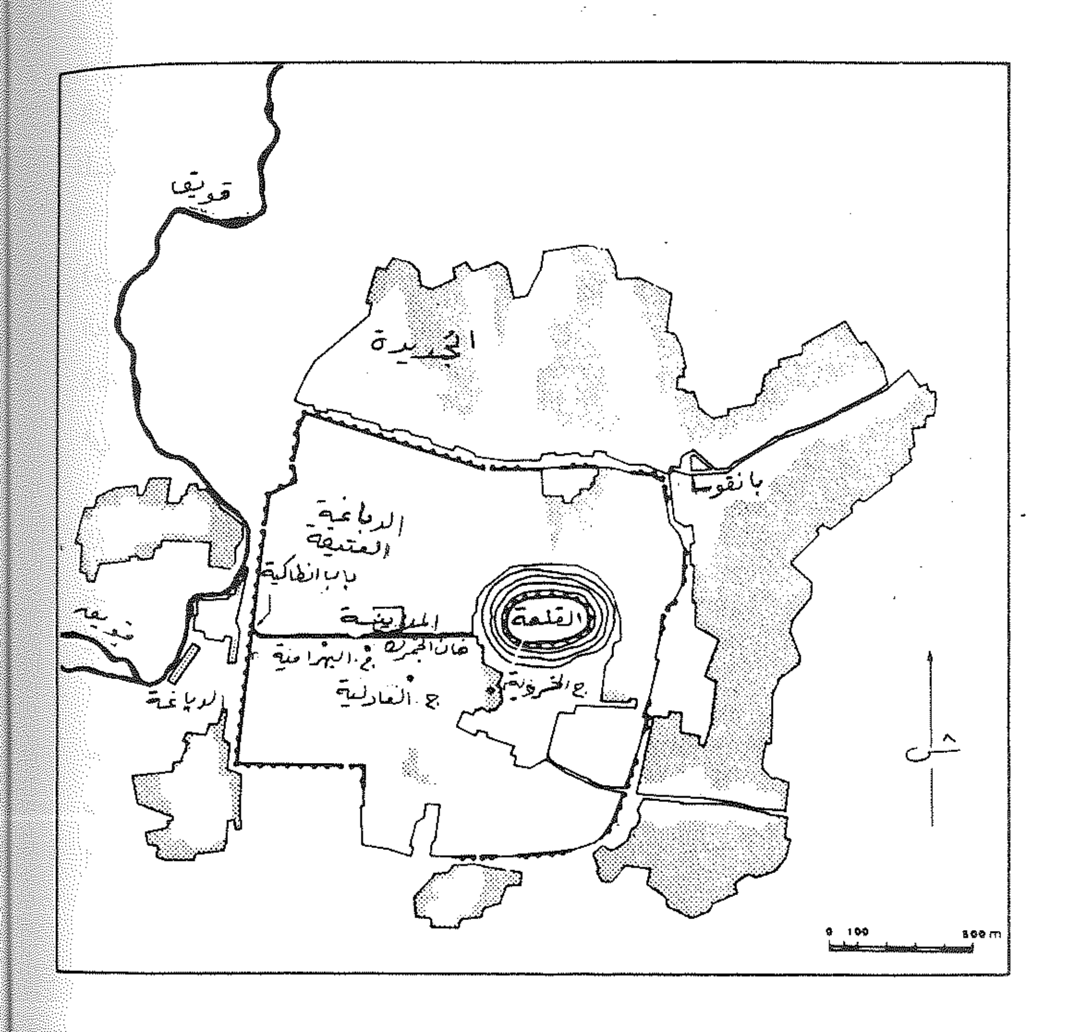
وبحسب سوڤاجيه، فإن مساحة حلب في الوقت الذي احتل فيه العثمانيون سورية، ينبغي أن يكون 238 هكتاراً، وفي بداية القرن التاسع عشر، وهي الفترة التي وضع فيها روسو مخططه، الذي استخدمه سوڤاجيه دليلاً له، بلغت هذه المساحة 394 هكتاراً، أي بنسبة توسع قدرها 500 %

ومن مقارنة مخططات سوڤاجيه مع مخططات راسل التي هي أقدم منها (منتصف القرن الثامن عشر)، ومقابلة قائمة الأحياء السكنية التي وضعها كامل الغزي (في القرن التاسع عشر)، وقوائم راسل (القرن الثامن عشر)، ودارڤيو (عام 1983)، وسجلات القرن السادس عشر، نتوصل إلى انطباع بأن هذا التوسع تحقق في القسم الأكبر منه منذ أواخر القرن السادس عشر.

أما القرن السابع عشر، فقد كان بالنسبة إلى حلب والمنطقة المحيطة بها، كما كان بالنسبة للامبراطورية كلها، فترة اضطراب وتراجع. وأما القرن الثامن عشر فهو يتميز بعودة النمو المديني. وهذا التصور العام تؤكده دراسة حركة بناء المنشآت خلال العهد العثماني، التي تشير إلى تباطؤ في القرن السابع عشر.

وهكذا فإن القرن السادس عشر شكل حقبة من الصعود العمراني القوي في حلب، مع تطور كبير في «المدينة» نحو الجنوب، ما وراء خط الاتجاه (شرق - غرب) الذي يصل باب انطاكية بالقلعة. وعلى طول هذا الشارع تمتد الأسواق الرئيسة في المدينة، كما كانت تقع حدود «المدينة» في العصر المملوكي.

أما المناطق التي كانت ما تزال حرة، والتي تمتد جنوباً، فقد تمّ شغلها تدريجياً على مدى أربعين عاماً، من خلال سلسلة من العمليات العمرانية؛ نعرف بعضاً منها بفضل الأوقاف التي تكشف لنا عن آلياتها. وتخص الأولى، أول المباني العثمانية في حلب، وواحداً من أفخمها، ألا وهو الجامع الكبير الذي بناه خسرو باشا في الجنوب الغربي من القلعة.



حلب في العهد العثماني - القسم المظلل يدل على التوسع من القرن السادس عشر إلى الثامن عشر- عن ج سوفاجيه

هذا الشخص الهام، الذي ولِيَ حلب (بين 1531 و1534) ثم القاهرة، بنى في حلب الجامع الذي حمل اسمه وانتهى بناؤه 1544 .

لقد أوقف خسرو باشا لمصلحة جامعه أوقافاً كثيرة، منها خان كورت بيه الكبير، على أنها تضم على الأخص منشآت بنيت في الفضاء الذي يحيط بالجامع من جهاته الأربع . وتشير معطيات الوقفية إلى مساحة واسعة تصل إلى أربعة أو خمسة هكتارات في الجنوب الغربي من القلعة : وفي هذه المنطقة بنيت خانات وقيساريات وحوانيت، لا نملك عنها مع الأسف أية معلومات بسبب التغييرات العميقة التي خضع لها الحي في القرنين التاسع عشر والعشرين .

على أننا نملك معلومات أوفى عن العملية العقارية التي أجراها محمد باشا دوغاكين زاده عام 1555 . وهو شخصية هامة على صلة قرابة بالسلطان . ولِيَ حلب أيضاً (بين 1551 و1553)، ثم القاهرة (1553ا- 1555) . وقد بنى منشآته حول جامع العادلية (الذي أنجز عام 1556)، غرب منشآت خسرو باشا تماماً . وكانت هذه المنطقة غير معمورة أيام المماليك (تشكل ميداناً للتدريب على رمي السهام) .

وحول الجامع الجميل على الطراز العثماني، والمرتفع قليلاً عن الأرض مما يسهم في إبراز أهميته، بُنيت على الأخص ثلاثة خانات كبيرة (خان العلبية، وهو أكبر خانات حلب بعد خان الجمرك فمساحته 5500 م2 ويشتمل على47 مخزناً في الطابق الأرضي، وخان النحاسين، وخان الفرآئين)، وثلاث قيساريات، وأربعة أسواق (تشتمل على 137 حانوتاً) . وهذا الوقف يشكل بمجموعه مجمعاً معمارياً حقيقياً يغطي أكثر من ثلاثة هكتارات .

وبعد عشرين عاماً، أوقف شخص آخر باسم محمد باشا أحد الأوقاف الضخمة في عصره . وهو يضم 125 بناء منها 34 بناء تخص حلب، وتتضمن 937 محلاً للاستخدام التجاري أو الحرفي . وفي « المدينة» قامت منشآت محمد باشا

على أرض تقع مباشرة غرب المنطقة التي شيّدت عام 1555 . وأهم عنصر في هذه المنشآت هو خان الجمرك الذي بُني عام 1574 ، وهو آية في الفن المعماري العثماني : إنه فخم من حيث نوعية بنائه وزخارفه ، ومن حيث أبعاده الاستثنائية أيضاً (6 ,. هكتار ، 52 محلاً في الطابق الأرضي ، و77محلاً في الطابق الأعلى ، وجامع في الباحة ، وقيسارية ملحقة به) .

وقد أضيف إلى هذا البناء الرائع نظام من القباب يشير إلى محور البناء ، ويمتد على طول مدخل الخان الفخم ، وسوقان مسقوفان جميلان من الحجر المنحوت ، ثم سوق آخر ، مما يجعل المجموع يصل إلى344 حانوتاً ومساحة معمورة بحوالي هكتار .

هذه المشاريع العمرانية الكبرى داخل «المدينة» توجت نحو 1583 بعملية أجريت غرب منطقة العمليات السابقة . ونواة البناء هي من جديد ، جامع هو جامع البهرامية ، الذي بني كالجامعين السابقين بالأسلوب العثماني الخالص . وهنا أيضاً ، ضم الواقف إلى الجامع سوقين يستفاد من دخلهما في تغطية تكاليف صيانة البناء الديني . وقد جرى التأكيد على وحدة المجمع بنظام من القباب تُظهر الصلة بين مدخل الجامع والأسواق .

في هذا التقدم الهائل «للمدينة» نحو الجنوب ، الذي يشهد على الازدهار الاقتصادي لحلب في القرن السادس عشر ، ينبغي التوقف عند حدثين : الأول هو انتظام الدفع نحو الغرب ، بحيث ينهض كل وقف مباشرة في المكان الذي يصل إليه الوقف السابق ؛ والثاني هو التناقص التدريجي لسعة المشاريع (ففي 1544 : من 4 إلى 5 هكتارات ؛ وفي 1555 : ٣ هكتارات ؛ وفي 1574 : 1,2 هكتاراً ؛ وأخيراً في 1583 : نصف هكتار) .

وبدلاً من أن نفترض وجود مخطط مسبق ، يجب أن نفسر ذلك بأن الحاجة إلى إيجاد مساحة شاغرة بالقرب من الخط الرئيس (شرق- غرب) المحاذي

للأسواق، أجبرت البناة على نقل مسرح مشاريعهم العمرانية نحو الغرب ، حيث ما تزال هناك مناطق قليلة العمران . ويبدو لنا أن تناقص سعة المشاريع يمكن أن يفسر بندرة المساحات الشاغرة في «المدينة» أكثر منه بالتباطؤ التدريجي للقدرة الابداعية .

وهكذا يكون للدفع باتجاه الغرب، وتقلص البرامج العمرانية، نفس السبب : وهو تزايد السكان التدريجي في مركز حلب، تحت تأثير نموها الحضري السريع . وهذا الوضع قاد إلى نشر مشروعات البناء خارج «المدينة» . وهو ما لوحظ منذ 1574 . فبرنامج محمد باشا احتوى في الواقع على امتداد هام خارج الأسوار، أي خارج باب أنطاكية .

وكما جرى تفسير نقل المدابغ في القاهرة، يفسر هذا الحَدَث هنا أيضاً كنتيجة لاكتظاظ المركز المديني القديم حتى الاشباع : فالتزايد السكاني، وتوسع الأحياء التجارية في المركز فرضاً إبعاد المشاغل الحرفية التي يشكل وجودها إزعاجاً ملموساً للسكان، نحو الخارج .

ففي العهد الأيوبي استقر حي خاص بعمل الجلود في الزاوية الشمالية-الغربية للمدينة داخل الأسوار، متخذاً اسم «الدبّاغة» .

على أنه بمناسبة إنشاء وقف محمد باشا (1574) يلاحظ أن المدابغ نُقلت إلى خارج المدينة، ما وراء باب انطاكية، على ضفاف نهر قويق، فقد بنى الواقف هناك مبنى للمدابغ بابعاد تلفت النظر (170م على 40؛ 111حجرة)، بالإضافة إلى أربعة خانات، وحمامين عامين، ومسجدين (وهذه مخصصة جزئياً للدباغين) .

ومنذ تلك الفترة دأبت النصوص على ذكر حي الدباغة العتيقة التي أعطت اسمها للجامع القديم الذي يقوم هناك . وقد ولّد نقل تلك الفعاليات ضاحية جديدة غربي المدينة .

على أن توسع حلب الحقيقي حدث باتجاه الشمال والشرق، وتجسد بنشوء عدد من الضواحي. فنحو الشمال، شكلت التوسعات التي اتخذت شكل نجمة على طول الطرقات المنطلقة من المدينة حياً واحداً فريداً. وفي الشرق نشأت مدينة جديدة بين بانقوسا في الشمال وحي البدو في الجنوب.

وهنا أيضاً تسمح خرائط سوڤاجيه بتقدير حجم التوسع العمراني: فقد ازدادت مساحة ضواحي حلب من 91 هكتاراً نحو عام 1516 إلى 198 هكتاراً في القرن التاسع عشر، وهي زيادة تتجاوز 100%. فقد حقق محمد باشا قسماً من مشروعه العمراني عام 1574 خارج المركز المديني القديم، في القسم الغربي من المدينة. كما أن بهرام باشا بنى عام 1583 حماماً وقيسارية في منطقة الجَدَيْدة، شمال المدينة المسوّرة، وهي منطقة تقدم العمران فيها بشكل سريع جداً في القرنين السادس عشر والسابع عشر. وهذا الاندفاع العمراني الذي عرفته حلب في القرن السادس عشر أخرج المدينة من حدودها المعروفة في القرون الوسطى وأعطاها الوجه الذي احتفظت به حتى أواخر القرن التاسع عشر.

خاتمة

إن حقيقة نمو مديني قوي في المدن العربية الكبرى في الامبراطورية، في العقود التي تلت الاحتلال العثماني، تبدو لامراء فيها. فهناك ملامح عديدة تدل على هذا النمو (تغير في البنية المدينية، وأحداث في التاريخ المديني)؛ وهو جلي في ثلاث مدن كبرى من الولايات العربية وهي: القاهرة، ودمشق، وحلب.

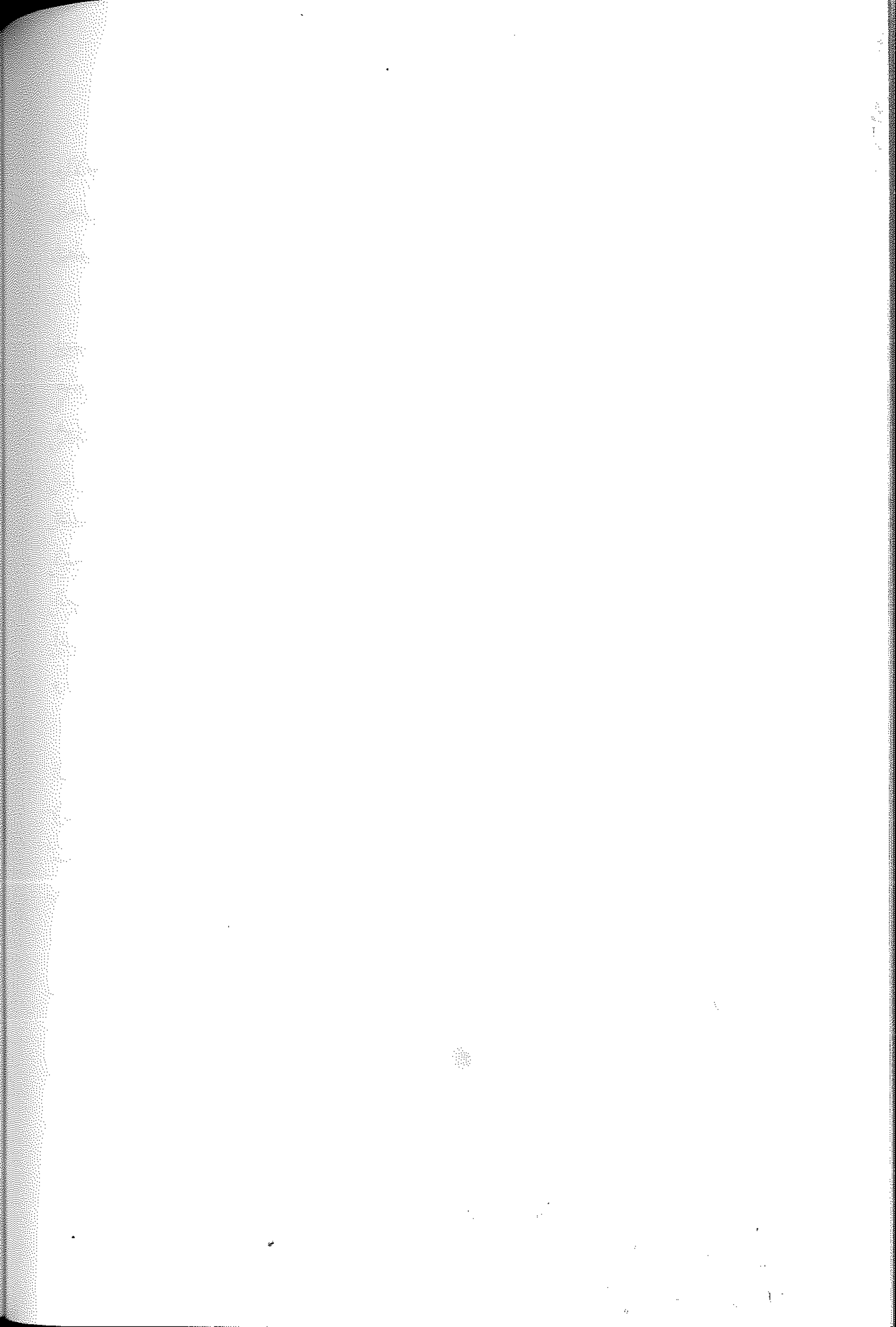
لقد كانت تلك الدفعة المدينية مرتبطة بالتوسع التجاري الذي تَبِع تكوين الامبراطورية، وما يزال بحاجة لدراسة دقيقة. كما أنها تعكس تزايداً سكانياً تأكد وجوده في ولايات البلقان والأناضول، كما بينت الدراسات التي أجراها الباحثون الذين تابعوا العمل الرائد الذي بدأه ا. ل. برقان. فتطور الحياة المدينية في الروملي

والأناضول في القرن السادس عشر أكدته الدراسات، ومن المنطق أن تكون المدن العربية قد شهدت التطور نفسه. وهكذا تكون المدن العربية حالات اقليمية لتطور عام.

إن معرفتنا بالتاريخ الاقتصادي للولايات العربية من الامبراطورية العثمانية ليست دقيقة بما يكفي لنستطيع أن نستخلص منها أن تطوراً إجمالياً قد حصل في هذه الولايات، خلال العقود التي تلت تكوين الامبراطورية، أم أن المدن وحدها هي التي شكلت قطاعاً متطوراً داخل منطقة راكدة.

وفيما يتعلق بالمدن نفسها، لا نرى أي تناقض بين التقدم المادي والجمود الثقافي الذي اتصف به العالم العربي في تلك الفترة. وحول هذه النقطة، يجب التخفيف من الأحكام المتشددة التي صدرت بشأن المنجزات المعمارية والمدينية العثمانية. فدراسات مثل دراسات جون ويليامز وما يكل روجرز عن القاهرة أظهرت حديثاً أن ما قدمه العثمانيون في هذا المجال ليس ضئيلاً بقدر ما كان يظن، وأن الاستمرار في تجاهله ليس عادلاً على الإطلاق.

وفي الواقع، أن السبل العديدة المقامة في كل أرجاء القاهرة بين القرنين السادس والثامن عشر، والأحياء والطرقات المصممة بعناية والمنشأة في حلب، ونظام القنوات وتوزيع المياه في الجزائر؛ كل ذلك يشهد على اهتمام حقيقي بحياة سكان هذه المدن، ومن المفيد أن تجري دراسته بعناية.



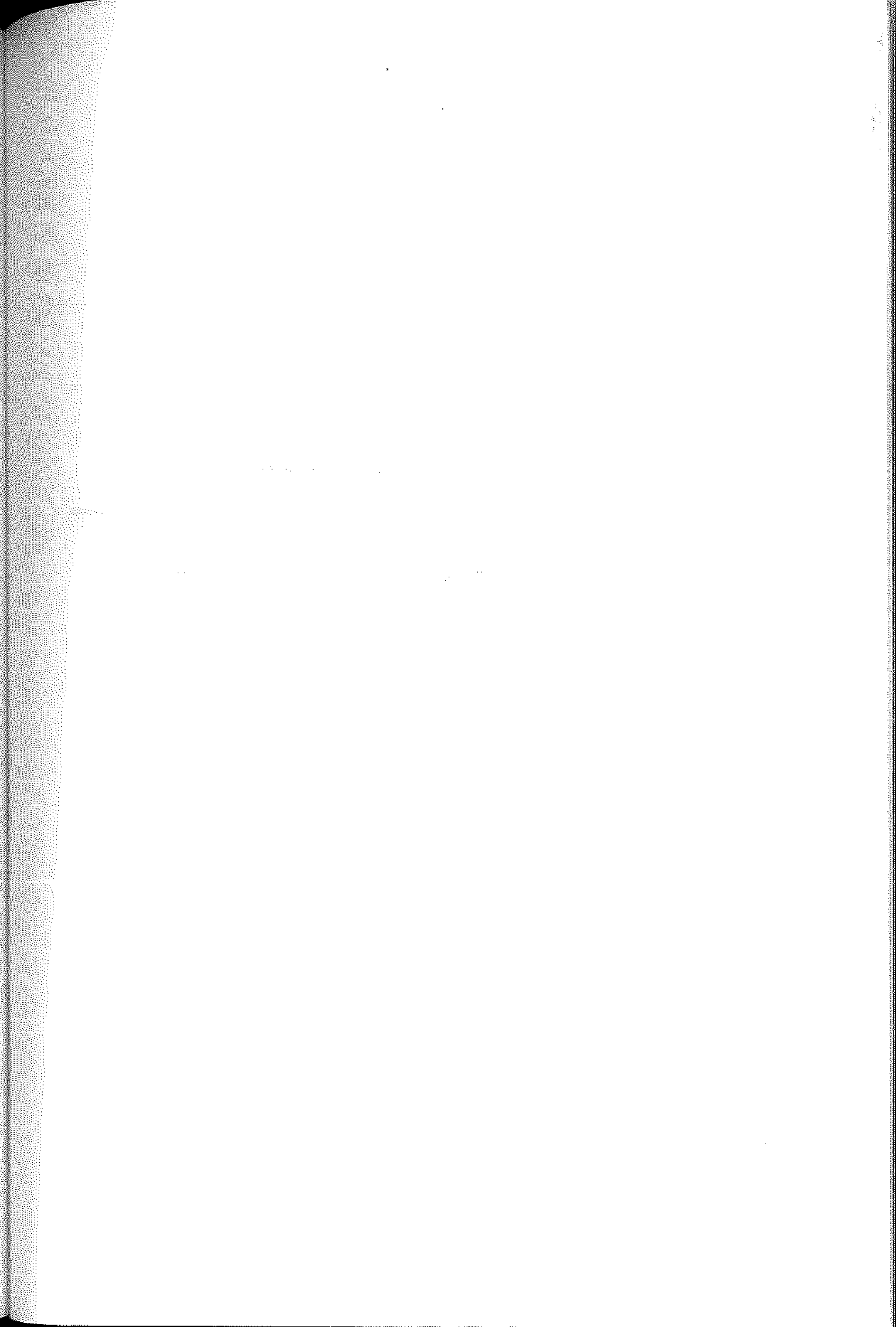
الفصل الحادي عشر

المدن العربية الكبرى في العهد العثماني

دراسة مستخلصة من:

Les ca hiers de cha bramant, n 5

Le caire,1987, P.76-101



كان العهد العثماني، تقليدياً، موضع تقديرات شديدة السلبية، تقول إن البلدان العربية التي خضعت لوصاية السلطان خلال فترة دامت ثلاثة أو أربعة قرون، بحسب البلد، عانت من انحطاط مادي وثقافي على حد سواء؛ وأن هذا الانحطاط كان ظاهراً بشكل خاص في المدن، حيث أحدث تزايد الحواجز الداخلية تمزقاً حقيقياً في الإطار المديني. ولو أن هذه البلدان تركت لنفسها لانزلقت إلى فوضى عارمة.

وهناك اقتباسان نقدمهما من مؤلفات كلاسيكية حول أكبر مدينتين عربيتين تكفيان لتمثيل وجهة النظر هذه:

يقول مارسيل كليرجه في كتابه عن القاهرة، إن مدينة القاهرة «تنطفئ ببطء دون أن يشعر أحد بذلك. إنها تنكفئ على نفسها، تاركة فتات ماضيها المجيد يتدحرج تدريجياً... والقاهرة تعود... إلى السكن المبعثر الذي كان محبباً للعرب الأوائل.. إن الفوضى المتزايدة في التخطيط، وصعوبة المواصلات تعكسان أيضاً الفوضى السياسية والاقتصادية».

ويلاحظ چان سوڤاجيه في كتابه عن حلب «أن عناصر التفكك.. تعمل من جديد، مع اتجاه للتطرف يعجّل في تمزق المركز المديني إلى أجزاء كتيمة... إن حلب العثمانيين خادعة... واجهة فخمة لا يوجد خلفها إلا الخرائب»

وتفسير عوامل هذه النظرات المغرقة في السلبية يحتاج إلى عمل طويل، ولكننا نوجزه فيمايلي: قلة المعرفة بالمصادر التاريخية التي لم يبدأ استغلالها إلا منذ عشرين عاماً؛ وتحيز استعماري بالتأكيد ضد الفترة التي سبقت الاحتلال

الأوروبي؛ وكراهية مبدئية إزاء سلطة اكتسبت سمعة سلبية نتيجة الكوارث التركية التي حدثت في القرن المنصرم.

1- النمو المديني

1.1- خلافاً لتلك العبارات السائدة والمتجذرة بقوة، لم تعرف المدن العربية انحطاطاً مستمراً خلال العهد العثماني الذي بدأ 1516-1517 بالنسبة للمدن السورية (حلب ودمشق)، والعراقية (الموصل وبغداد)، والمصرية (القاهرة)، والمغربية (الجزائر ثم تونس 1574)، والذي لم يشهد مرحلته النهائية إلا بعد ثلاثة قرون (بدءاً من الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830).

وعلى العكس من ذلك، فإننا حين ندرس تطور هذه المدن عن قرب بواسطة علم الآثار المديني الذي يمثل وسيلتنا الوحيدة للاستقصاء، في غياب دراسة دقيقة، نلاحظ أن هناك توسعاً مدينياً، ربما نستغرب لأنه لم يلفت نظر الذين يقللون من شأن العهد العثماني. وفي غياب الإحصائيات الدقيقة (فالأولى من نوعها هي إحصائيات «وصف مصر» التي نظمت عام 1798 بالنسبة للقاهرة، وكل ما عداها لا يمكن أخذه مأخذ الجد). في غياب ذلك لابد أن نلجأ إلى وسائل أخرى.

ففي سبيل معرفة العناصر التي تسمح بتقدير أهمية المدن في العصور المختلفة يجب البحث في المدن نفسها، في بنيتها ومبانيها.

2.1- تظهر الخرائط التي نظمها سوڤاجيه أن دمشق، في القرن السادس عشر، كانت تمتد على مساحة 212 هكتاراً، وفي مطلع القرن التاسع عشر يقدر سوڤاجيه مساحة المدينة بـ 313 هكتاراً. وفي حلب، تدل أعمال سوڤاجيه على أن المساحة المعمورة تطورت من 238 هكتاراً إلى 367 هكتاراً بين بداية القرنين السادس عشر والتاسع عشر. أي أن التوسع كان بنسبة 50٪ في الحالتين. وتقديراتي الخاصة للقاهرة، استناداً إلى معطيات المؤرخ المقريزي في القرن الخامس عشر، والمعلومات

الأكثر دقة وجدارة بالثقة التي يعطيها «وصف مصر»، أن مساحة القاهرة المملوكية في أوج اتساعها لم تكن تزيد مطلقاً عن 450 هكتاراً، بينما أصبحت المساحة المعمورة نحو عام 1798، بحسب خارطة «وصف مصر»660 هكتاراً. وهكذا تكون الزيادة بنسبة تقل بعض الشيء عن50٪، وهي شديدة القرب من تلك التي سمحت لنا أعمال سوڤاجيه بتقديرها لحلب ودمشق.

3.1- من المنطقي، بالطبع، أن نفترض أن عدد سكان المدن تزايد باتساع المساحة المعمورة، لأنه بالرغم من التغييرات المحتومة في المدن العربية، فإن معدل كثافة السكان بقي ثابتاً إلى حد ما منذ العصر الوسيط وحتى بداية العصر الحديث، وذلك في حدود 300إلى400 نسمة في الهكتار الواحد. ولكن الحالات التي لا نبني فيها افتراضاتنا لأعداد السكان على التقديرات الخيالية للرحالة قليلة جداً. وتشكل حلب استثناء في هذا المجال. فعن طريق تقريب ودمج الأرقام التي أعطتها الاحصاءات العثمانية (نُظِّم الأول عام1537) وتلك التي أثبتها القنصل دارڤيو (1683بالاستناد إلى إحصاء تركي من دون شك) أمكن تحديد تزايد سكان المدينة: مقدرة بالخانات (الأسر). وقد تبين أن هذا العدد ازداد من9583 (عام1537) إلى 13854 (عام1683)، أي بنسبة50٪ تقريباً. وهذا الرقم بقي ثابتاً فيما بعد.

وإذا كان من الصعب، بصورة عامة، إعطاء أرقام دقيقة حول تزايد السكان، فإن هناك مؤشرات تسمح أحياناً باظهاره بطريقة غير مباشرة. ومن المؤشرات ذات الدلالة، نقل المدابغ الذي تبين أنه اضطراري، حين أصبح وجودها مزعجاً، في مناطق جعلها تزايد السكان مكتظة حتى الاشباع. وقد سجلت حالات من هذا القبيل في حلب (نحو1570) والقاهرة (نحو1600) وتونس (نحو1770). وفي كل حالة، كان هذا النقل مؤشراً لتزايد سريع في السكان: ففي تونس يقول أحد المؤرخين، إن السكان تزايدوا كثيراً في المدينة، وأصبحت المحلات الشاغرة نادرة،

لذلك قرر الحاكم علي بيه نقل سوق الدباغين إلى خارج أسوار المدينة، بحيث أصبح مكانه السابق شاغراً وجاهزاً لبناء مساكن جديدة».

2- عوامل النمو المديني

يبدو أن هذا النمو المديني الملاحظ في تونس، والقاهرة، ودمشق، وحلب مرتبط في الأساس بنشوء الامبراطورية العثمانية والتأثيرات التي تركتها في المدن العربية الكبرى.

1.2-شكّل الاحتلال العثماني كلاً سياسياً واسعاً امتد من حدود المغرب (الذي بقي خارج الامبراطورية) حتى حدودإيران (التي كان العثمانيون في خصومة شبه دائمة معها في القرنين السادس عشر والسابع عشر)؛ ومن سهوب روسيا الجنوبية (فالامبراطورية لم تفقد شبه جزيرة القرم إلا عام 1783) حتى اليمن والسودان: بمساحة إجمالية تقدر بحوالي2500000 كم^2 في1606، ومع وجود بارز على ثلاثة أرباع محيط البحر المتوسط؛ وحتى قلب أوروبا الغربية (ففي1683 كانت ڤيينا ما تزال تحت تهديد الجيوش العثمانية).

وهكذا كانت الامبراطورية العثمانية أكثر الكيانات السياسية التي عرفتها أوروبا أهمية منذ نهاية الامبراطورية الرومانية. وكان امتدادها على مناطق متنوعة مناخياً يضمن لها موارد زراعية شديدة التنوع لتغذية اسطنبول (العاصمة-البطن) للامبراطورية، بحسب التعبير الناجح لروبير مانتران، ويعطي صورة مذهلة: كانت الحبوب تأتيها من تراقيا، وإمارات الدانوب، ومصر، وبلدان البحر الأسود؛ ولحم الغنم من مناطق البلقان، والأناضول؛ والتوابل والبن من مصر (التي كانت تستوردها بدورها من اليمن والشرق)؛ والتبغ من الروملي؛ والخشب من الأناضول وجبال طوروس، إلخ..

وكانت الثروات البشرية وتنوعها مذهلة أيضاً: فقد كان السلطان يجمع تحت

سلطته، الأتراك المسلمين السنّة من الأناضول، والمسيحيين من ولايات البلقان، والعرب من الشواطئ الجنوبية للبحر المتوسط، وغالبيتهم من السنة ولكنهم يضمون أيضاً مجموعات شيعية كبيرة في العراق؛ وأقليات كبيرة من غير العرب (الأكراد في الشرق الأدنى، والبربر في المغرب)، وجاليات مسيحية ويهودية، كانت تشكل أحياناً جماعات قومية متسقة كما هو الحال مع الأرمن المستقرين في شرق الأناضول.

2.2-كان العثمانيون يضبطون الولايات (وعددها 36 عام1609، منها تسع ولايات عربية) بفضل تنظيم عسكري مجرّب (حقق تفوق الجيوش التركية حتى نهاية القرن السابع عشر تقريباً)، وتنظيم إداري على درجة جيدة من الكفاءة. كما كان يوفر لها الأمن، فيما يتعلق بالأخطار الخارجية، على الأقل. وكانت أبعاد الامبراطورية نفسها تشكل حماية كافية، في معظم الحالات. وهكذا تمكنت المدن الكبرى من أن تنمو دون الحاجة إلى التفكير في أمنها الخارجي، وأحاطت نفسها بضاحيات خارج الأسوار، (وهذا هو حال تونس، والقاهرة، ودمشق، وحلب). والأسوار التي كانت تحدّ المراكز المدينية، والتي تطلب بناؤها جهوداً مضنية أيام المماليك جرى التخلي عنها، لا من قبيل العجز أو الإهمال، بل لأن هذه الدفاعات أصبحت عديمة الجدوى.

ولم تعد حلب تنتمي إلى منطقة حدودية منذ تم ضم العراق. لذلك توقف السكان عن صيانة سور المدينة الذي غدا عديم الطراز، ولم يلبث أن أهمل وتهدم.

ويلاحظ سوڤاجيه أن المنازل الخاصة غزت السور، وأن الخندق جرى تأجيره أحياناً لبعض المزارعين، وحين امتلأ بالأقذار لم يعد إلا طريقاً للمرور. وحدها الأبواب القديمة المحصّنة حافظت على بعض الفائدة بصفتها نقاطاً الزامية للعبور حيث كان رجال الجمارك يستطيعون تحصيل الضرائب. حتى القلعة نفسها فقدت قيمتها العسكرية ولم تعد تمثل إلا نقطة ارتكاز سياسية تابعة للسلطان.

ويستثنى من هذه القاعدة المدن الواقعة على الحدود، والتي بقيت نشطة بالقدر الذي تطلبته أعمال الدفاع: ففي الموصل التي تعرضت للحصار أكثر من مرة من قبل الفرس، ولاسيما عام1743، كانت الأبراج والأبواب تُرمّم باستمرار حتى بداية القرن التاسع عشر. وفي الجزائر التي كانت مهددة دائماً بالأخطار الآتية من البحر، كان سورها يخضع باستمرار لأعمال تقوية حتى عام1830.

3.2-إن نشوء الامبراطورية شكّل سوقاً ضخماً كان فيه، بحسب أقوال سوڤاجيه «كل فرد من رعايا السلطان يستطيع التجوال، من الدانوب حتى المحيط الهندي، ومن فارس إلى المغرب، دون أن يتوقف عن الخضوع لنفس القوانين، ونفس التنظيم الإداري، والتحدث بنفس اللغة، واستخدام نفس العملة؛ وهي ظروف مؤاتية لقيام حركة كبرى للتبادل الداخلي. وهذه السهولة في تنقل الناس والثروات شجعت إلى حد كبير، نمو التجارة الداخلية في مجموع يتصف بالتنوع والتكامل».

إن تمركز البحوث الأوروبية حول الذات التي تتوق إلى قيام حالة لاحقة تشكل أوروبا فيها المركز الذي تضطر كل التيارات الاقتصادية المتوسطية إلى المرور من خلاله، هذا التمركز أدى إلى الاقلال من شأن قوة التيارات الداخلية في الامبراطورية وديمومتها، مع أن إبرازها ليس شديد الصعوبة: فحتى العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر، كان 36٪ من التجارة الداخلية لمصر يجري مع الشرق، و50٪ منها يجري مع ولايات الامبراطورية و14٪ فقط يجري مع بلدان أوروبا؛ مما يعني أن أوروبا لم تكن تلعب إلا دوراً هامشياً في التوازن الاقتصادي لمصر.

إن رخاء المدن العربية الكبرى، التي كانت في الوقت نفسه مراكز تجارة دولية كبرى، لم يكن مرتبطاً بتقلبات التجارة الأوروبية، بل بالتيارات الداخلية التي بقيت مسيطرة حتى القرن التاسع عشر. فالسوق الضخم الذي أفرزه إنشاء الامبراطورية حقّق خلال ثلاثة قرون ازدهار المراكز التجارية الكبرى، التي كان معظمها يقع على

نقاط حساسة من الطرق التجارية الدولية في ذلك العصر على أطراف أوروبا وآسيا وأفريقيا، (الموصل، وحلب، ودمشق، والقاهرة) أو في نقطة الاتصال بين البحر المتوسط وأفريقيا الداخلية (تونس والجزائر). وسنرى لاحقاً كيف كان هذا النشاط الاقتصادي وهذه الحركة للبضائع تؤثر بقوة في بنية المدن الكبرى.

4.2-ومن الأمور ذات الأثر الحاسم، الإمكانات التي كان يوفرها لحركة الأفراد، وجود كلّ سياسي متسق ومنسجم، خاضع لنفس النظام الإداري، مسيّر بنفس المعايير الثقافية (وفيها الدين الواحد، بالنسبة للمسلمين الذين يشكلون العنصر الغالب)، وحيث كانت تستخدم لغة واحدة من المغرب إلى العراق. وهذا ما شجع بالطبع حركة الأفراد داخل العالم الإسلامي. فحركة العلماء معروفة تماماً، وكانت تتم غالباً على طول طريق الحج. ومثالها الشيخ محمد بن عبد الرحمن الجشتولي المغربي، الذي ذهب للحج في الأماكن المقدسة نحو1740، وعاد ليمضي25 عاماً في القاهرة بصفة طالب في الأهر، وتلميذ مريد للشيخ الحفني؛ ثم عاد أخيراً إلى الجزائر ليؤسس ما سمي بمذهب «الرحمانية». هذا الشيخ يمثل نموذجاً واضحاً لهذه التنقلات التي نتج عنها أحياناً نتائج خطيرة.

هناك مثال آخر، ولو أنه على صعيد أكثر تواضعاً، وهو حياة تاجر البن ذي الأصل التركي، حسين القيصرلي والمتوفى عام1777، الذي توزعت إقامته بين القاهرة حيث كان يتاجر وكانت له زوجة، وتركيا حيث تقيم زوجته الأخرى مع أولاده الثلاثة: حياة عائلية منظمة بحسب إيقاع نشاط تجاري يمارس على طول (محور شمال-جنوب)تفصل بين طرفيه مساحة أكثر من2000 كم.

5.2-والمثال الأكثر وضوحاً للحركية البشرية الهائلة التي شجعتها وحدة القسم الغربي للعالم الإسلامي تحت السلطة العثمانية هو الحج، الذي كان اتساعه مفيداً، على الأخص، للبلدين اللذين شكلا نقطة الانطلاق للقوافل البرية الرئيسة وهما مصر وسورية، ولعاصمتيهما دمشق والقاهرة. على أن آثاره كانت هامة

لجميع المدن التي كانت تقع على مسار القوافل. فقد بذل السلاطين العثمانيون وولاتهم جهوداً كبيرة لتسهيل إتمامه، لأن هذا الواجب الديني كان أيضاً مناسبة لتوكيد السلطة السياسية والدينية للسلاطين الذين كان لقب «خادم الحرمين الشريفين» يضمن لهم نفوذاً كبيراً داخل العالم الإسلامي.

وقد تجلى اهتمام السلطات العثمانية في بذل جهد مستمر لتحسين نظام التحصينات التي تحمي القوافل، وتأمين نقاط التزود بالمياه الضرورية، وتوفير الأمن للقوافل الرئيسة التي تنطلق من القاهرة ودمشق. وكان المسؤول المباشر عن هذه المهمة في دمشق هو واليها الذي أوكلت إليه منذ1708 قيادة القافلة بنفسه، بينما أوكلت في مصر إلى إحدى الشخصيات الكبيرة في الولاية تحت اسم: أمير الحج.

من الصعب تقدير الأهمية الحقيقية لهذه القوافل التي كانت تحرك عشرات الألوف من الناس كل عام (30000-40000) انطلاقاً من القاهرة، و(20000-30000) انطلاقاً من دمشق، في رحلة تستغرق في المجموع سنة كاملة بالنسبة للحجاج الذين يأتون من الأماكن النائية. وكانت بالطبع تتيح اختلاطاً دينياً وثقافياً يمكن تقدير نتائجه مباشرة أحياناً: فتأسيس الطائفتين الكبيرتين اللتين تطورتا في المغرب في القرن التاسع عشر، طائفة الرحمانية وطائفة التيجانية، ارتبط بإتمام فريضة الحج من قبل محمد عبد الرحمن القشتولي نحو1740 وأحمد التيجاني، نحو 770 . وهذه القوافل كانت تفيد من ناحية أخرى في الأنشطة التجارية، التي يصعب بالطبع تقدير حجمها الحقيقي، ولكنها كانت ضخمة. فقد كانت القوافل تتيح تبادل البضائع القادمة من كل أرجاء العالم الإسلامي: فبضائع المغرب، وأفريقيا الوسطى، والبلقان، والأناضول، والشرق الأدنى، التي تتجه جميعاً إلى مصر وسورية، كان يجري تبادلها هناك، أو تستمر في طريقها إلى الحجاز. وأثناء العودة كانت القوافل تنقل بضائع الشرق (من التوابل والبن والأنسجة ...) ثم توزعها في جميع أرجاء الامبراطورية.

أضف إلى ذلك أن الحجاج كانوا يضطرون إلى التجهز لسفر يدوم ثلاثة أشهر، وكان عليهم أن يشتروا عدّة النقل والمؤن التي يحتاجون إليها. وهكذا كان مرورهم وتجمعهم في هذه المدن يثير نشاطاً كبيراً. ويمكن أن نقدر آثاره في حالة مدينة دمشق التي تغيرت بنيتها كلياً بنشاط الحج. ذلك أن التجارة المتعلقة بالحج اتخذت مواقعها على طول الطريق الذي يسلكه الحجاج. وهكذا نشأت، في الحي المسمى «السنانية» الواقع في الحدود الغربية للمدينة المسورة، أسواق يجد فيها المسافرون كلّ ما يحتاجون إليه (مؤن، حبوب، عدّة السفر والتخييم). وفي هذه المنطقة ارتفعت في النصف الثاني من القرن السادس عشر بعض الجوامع الكبرى التي بنيت في دمشق في العهد العثماني: المدرسة السباعية (1553)، جامع مراد باشا (1572) وجامع سنان باشا (1590) وجامع درويش باشا (1574). وعلى مسافة أبعد نحو الحجاز، ونحو المناطق الزراعية في حوران في الوقت ذاته، نشأت ضاحية، كانت لها بداية متواضعة أيام المماليك، ولكنها تطورت واتسعت أيام العثمانين وهي الميدان. وامتداد دمشق هذا نحو الجنوب، على طول يزيد عن 2كم، يشكل واحدة من السمات الأساسية لتاريخ المدينة في العصر العثماني. ومن الواضح أنها مرتبطة بفعاليات الحج.

3- مسارات النمو المديني

أدى النمو المديني الذي تجلى في العهد العثماني إلى تأثيرات في بنيةالمدن نفسها نظراً لأنه أدخل تغييرات وفرض أشكالاً من التكيف انطبعت في تنظيم المكان. وقد تم هذا النمو بحسب مسارات متنوعة:

1.3- اتساع القطاعات الاقتصادية المركزية

إن نمو النشاط الاقتصادي والتبادلات التجارية التي نجمت عن تكوين الامبراطورية العثمانية؛ ذلك النمو الذي أثار الحيوية ووفر الرخاء للمدن العربية

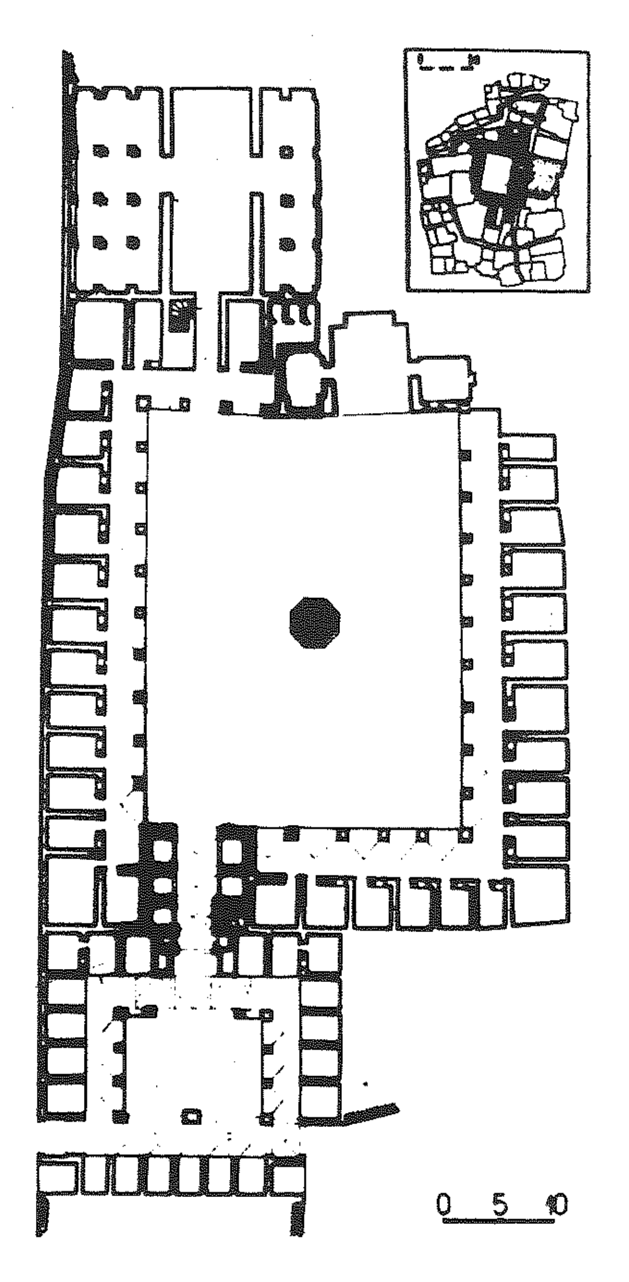
الكبرى، كان نتيجة تطور هائل للنشاط الاقتصادي الذي تجمع في المراكز الحضرية. ويبدو لنا أن اتساع القطاعات الاقتصادية المركزية، وتضاعف المراكز التجارية هي السمات الرئيسة للمدن العربية الكبرى في العهد العثماني. ويمكن إلقاء الضوء عليها في عدد من المدن، حيث تكون معرفتنا بالأوضاع السابقة للاحتلال العثماني دقيقة نسبياً، وحيث يمكن عقد مقارنات.

ففي تونس، نعرف جيداً توسع منطقة الأسواق المركزية في العهد الحفصي (بين القرنين الثالث عشر والسادس عشر)، ولدينا معلومات مؤرخة عن تطور الأسواق في العهد المرادي (القرن السابع عشر) والحسيني (الثامن عشر). ونقدر مساحة هذه المنطقة، الواقعة حول الجامع الكبير (الزيتونة) بـ3,75 هكتاراً في بداية القرن السادس عشر، ونعلم أنها بلغت6 هكتارات في نهاية القرن الثامن عشر؛ مما يجعل نسبة التقدم تبلغ60٪ تقريباً.

ولدينا أيضاً معلومة أكثر دقة بشأن حلب، تسمح لنا بمقارنة مساحة «المدينة» التي كانت تتمركز فيها التجارة الرئيسة للمدينة في الأسواق والخانات من نهاية العهد المملوكي حتى القرن التاسع عشر، بحسب خرائط سوقاجيه. هذه المساحة توسعت من 5 هكتارات إلى 10,6 هكتاراً؛ أي أنها اتسعت بنسبة تزيد عن 100٪ في هذه الحالة. ولكن غنى معلوماتنا ودقتها الإستثنائية يتجليان بشأن القاهرة، في العصر المملوكي (بفضل المؤرخ المقريزي) وفي نهاية العهد العثماني (بفضل «وصف مصر»). وهذه المعلومات تسمح لنا بوصف هذا التوسع بقدر أكبر من الدقة. فحين ننظم خارطة للمنطقة الاقتصادية المركزية في المدينة، يمكن أن نتبين هذا التطور: ففي العصر المملوكي كانت سعة المنطقة32 هكتاراً (مع 44خاناً من أصل57)؛ ونحو 1798، غطت المنطقة مساحة 58هكتاراً (مع 229 خاناً من أصل360). وهنا كما في حلب، يمكن تقدير نمو المنطقة المركزية للنشاط الاقتصادي بنسبة تقرب من100٪.

لقد كان العنصر الأساس في هذا النمو للمراكز الحضرية، هو الخان الذي يمثل المبنى النموذجي للهندسة المعمارية المدينيةلذلك العصر. وعدد الخانات يعكس بالطبع الأهمية الاقتصادية للمدن المختلفة. وليس من المدهش أن تأتي القاهرة في رأس القائمة مع360 وكالة وخاناً، تتبعها من بعيد حلب (حوالي المئة خان من دون شك)، ثم دمشق (57)، ثم بغداد (44) فالموصل (35). وبنية «معابد» التجارية الكبرى هذه لا تختلف كثيراً: مدخل فخم، يفضي إلى باحة، تحيط بها أحياناً (على 3أو 4من الطوابق) محلات ذات طابع عملي (مستودعات للبضائع، وحجرات نوم للتجار). على أن مساحاتها تختلف كثيراً. فخانات حلب تعد من أكثرها اتساعاً، فخان الجمرك يبلغ 6167م^2، بينما يصل متوسط مساحات الخانات الـ 19 الأخرى في «المدينة» إلى 2282م^2 فقط. ولكن أهمية هذه الخانات النفعية تبرز من خلال المستوى المعماري، الذي يكون عالياً بشكل استثنائي أحياناً. وهذه السمة تتجلى بصورة خاصة في حلب، حيث تظهر بعض الخانات الفخمة استمرار الأثر المعماري المملوكي. فخان كورت بيه الذي أنشئ عام1540، رائع من حيث سعة أبعاده، وعبقرية تناسقه في الوقت نفسه: سوق صغير مربع، يفضي إلى مدخل ضخم، ثم إلى باحة واسعة تحيط بها مخازن (في الطابق الأرضي) وحجرات (في الطابق العلوي)، وإيوان كبير ينفتح على الباحة، التي يتوسطها حوض كبير؛ وخان الجمرك يدهش بأبعاده الهائلة (6167م في المجموع، مع52 مخزناً و 77حجرة للنوم)؛ وبنوعية زخارفه التي تمثل من دون شك أحد النجاحات الكبرى للفن الحلبي.

وفي دمشق، هناك خان أسعد باشا الذي لا يقل روعة عن سابقيه، فأبعاده كبيرة (2500م^2) وزخارفه أصيلة بكل معنى الكلمة، ذلك أن الباحة المربعة للمبنى كانت مغطاة بتسع قباب تحملها أربعة أعمدة.



حلب؛ خان كورت بيه (عن ج. سوفاجيه)

2.3- من الداخل، تم النمو المديني بعملية «تكاثف» وملء للفراغات المتبقية في النسيج المديني. وفيما يتعلق بهذا النمو الداخلي، رجع الباحث اللبناني ا. عبد النور إلى وثائق الأرشيف حيث تسجل العقود العقارية ولاحظ من آثاره، في حلب، تقسيم الأبنية: «. . فالشقق أكثر ضيقاً، والعقود أكثر عدداً، والأسعار أكثر ارتفاعاً»، هناك «طلب متزايد على المساكن ... ضغط سكاني»، ونتيجته «تقسيم المسكن القائم إلى مساكن صغيرة». ففي حي بحسيتا الشعبي، ازداد عدد «المصابيح» أو الدور من260 عام 1570 إلى 477 عام 1683.

كما تم النمو الداخلي بملء الأماكن الشاغرة داخل المدينة: ففي تونس قامت الأبنية الكبرى في الفترة المرادية في مناطق المقابر؛ وفي حلب امتدت «المدينة» جنوب منطقة الأسواق الكبرى، إلى منطقة بقيت حتى تلك الفترة غير مأهولة تقريباً، حيث يوجد ميدان يستخدم لتدريب المماليك.

هذا التوسع يصعب إظهاره (ما لم تقم دراسة دقيقة للوثائق المتعلقة بالعقود العقارية، من النوع الذي أجرته نيللي حنا في القاهرة)، ولا يلفت النظر إلا إذا أثار أزمة مدينية تفضي أحياناً إلى نقل المدابغ التي أصبح جوارها مزعجاً (وأصبح مكانها ضرورياً للتوسع العمراني). من هنا تأتي أهمية عمليات النقل هذه التي يسجلها تاريخ المدن في بعض الحالات:

فقد نقلت المدابغ في حلب من موقع قريب من «المدينة» (احتفظ باسم الدباغة العتيقة وبقي فيه حي ومسجد)، نحو موقع خارج المدينة، على طول نهر قويق نحو1570؛

وفي القاهرة، دفع تكاثف السكان في المنطقة الواقعة جنوب باب زويلة مباشرة، ووجود مشروع لبناء جامع هام؛ دفع ذلك، نحو 1600، إلى نقل المدابغ نحو مكان يقع خارج باب اللوق، غربي المدينة؛ مما أتاح فيما بعد نشوء حي راق حول بركة الفيل؛

وفي تونس، جرى نقل المدابغ، نحو1770، إلى شرق المدينة، وأتاح ذلك استخدام السوق االقديم لبناء مبانٍ سكنية.

3.3- وخلافاً لذلك، فإن امتداد المدينة نحو الخارج، الذي غالباً ما يحدث على سكل ضواحٍ، يمكن ملاحظته وقياسه بسهولة.

هكذا نشأت حول تونس، والقاهرة، ودمشق، وحلب ضواحٍ كبيرة سمح لها استتباب الأمن بأن تبقى دون حماية. وقد استقرت فيها في البداية مجموعات سكانية جاءت من الأرياف. وفقر هذه المجموعات، وأسلوب معيشتها الذي هو أقرب إلى الريفي منه إلي المديني، وفعالياتها المرتبطة غالباً باقتصاد المناطق الزراعية المحيطة بالمدن؛ كل ذلك يفسر ظاهرة «التريف» التي تلاحظ في هذه المناطق التي تندمج بالمدينة تدريجياً.

وتؤيد الاحصائيات، حين نستطيع مقارنتها (كما هو الحال في حلب) أن نشوء هذه الضواحي لعب دوراً حاسماً في النمو المديني. ففي حلب، أظهر الإحصاء السكاني لعام1537. وإحصاء1683 أن نسبة سكان الضواحي إلى مجموع سكان المدينة تطورت من46,8٪ إلى63,1٪، ثم بقيت ثابتة فيما بعد حتى نهاية القرن التاسع عشر، حيث تضاعف عدد سكان الضواحي في ذلك الحين، بينما بقي عدد سكان المدينة (داخل السور) ثابتاً دون تغيير.

وفي بداية القرن التاسع عشر كانت الضواحي تمثل في تونس 65,1٪ من المساحة الكلية للمدينة، وفي دمشق58٪، وفي حلب55٪.

4- أنماط النمو

1.4- نود أن نعرف بشيء من الدقة، كيف تم هذا النمو. وإذا كنا نقبل الأفكار التقليدية عن المدن العربية، فقد نفترض أن المسيرة الطبيعية والعفوية كلياً

سمحت بالتوسع المديني، وأن نوعاً من التوازن حدث بتأثير تفاعل القوى المادية والبشرية التي توجد هناك، في غياب تدخل واع مقصود.

على أن معلومات أكثر دقة حول بنية المدن (تم الحصول عليها بشكل خاص، بفضل أعمال داڤيد حول حلب)، وتنقيبات في السجلات العثمانية، ونظرة نقدية للأدبيات «التقليدية» (وفيها مؤلفات سوڤاجية)؛ كل ذلك أدى إلى أن نفترض اليوم (وجود إرادة) في تطورات المسؤولين السياسيين أو صناع القرار في ذلك الزمن.

لقد كانت هناك مبالغة شديدة في التحدث عن ضعف إدارة المدن العربية في العهد العثماني، تحت التأثير الجزئي للأدبيات التاريخية غير الإيجابية إزاء العثمانيين؛ والجهل، جهلنا نحن، بالمصادر التي بدأ الباحثون في استخدامها اليوم. ، كما أظهر باربر جوهانسن أن «الفراغ القانوني» على الصعيد العام للتصور المديني، والذي افترضه سوڤاجيه، لم يكن صحيحاً؛ فإن هناك بداية أيضاً لاكتشاف وجود «موظفين» مدنيين؛

فقد كان في الجزائر «شيخ البلد» الذي تتضمن مهامه نظافة المباني العامة وصيانتها. ومن المنطقي أن نفترض أن هذه الحالة لم تكن استثنائية. كما أن دراسة سجلات المحاكم بينت أهمية الدور الذي كان القضاة يؤدونه، يومياً، في حل المشكلات المدينية المحسوسة: كحماية الطريق العام من تعديات الساكنين على طرفيه، وتحديد العَرض المناسب للطرقات والأزقة، وترتيبات الحصول على النور والهواء. وأخيراً فإن المجموعات المختلفة التي تسكن المدينة كانت تسهم في هذا التنظيم إلى حد بعيد.

2.4- إن مخططات المدن العربية توفر، من جهة أخرى، ترسيمات منتظمة لطرقات، وقطع من الأراضي، يبدو أنها تنتج عن عمليات خصخصة منظمة نسبياً، ومن الممكن إرجاعها إلى الحقبة العثمانية، والتي من الممكن للبحوث القائمة حالياً أن تجد آثارها في وثائق السجلات.

وتضم القاهرة عدة مناطق من هذا النوع، واقعة في القسم الغربي من المدينة، الذي تم عمرانه بشكل أساس في القرنين السادس عشر والسابع عشر، والذي تمثّل خارطة «وصف مصر» الشاهد الوحيد عليه، ذلك أن هذه المنطقة جرى تحديثها كلياً نحو نهاية القرن التاسع عشر. ففي الحيين المعروفين باسم «درب مصطفى بيه» و«درب مصطفى الفوقاني» هناك منطقة مساحتها 4 هكتارات، يبدو أنها كانت موضع تطوير منظم مع نظام للطرقات «يشبه أسنان المشط» يحدد مجمّعات بعرض25 م (وفي داخلها منازل بنيت على قطع من الأرض مساحة كل منها حوالي100 م^2.

وفي دمشق نصادف تنظيماً مماثلاً للمكان، في منطقة الميدان، حيث توجد على مساحة3 هكتارات تقريباً، شوارع متوازية تحدد مجمعات سكنية بعرض 30م و40م. ويمكن أن تبنى داخلها منازل مساحتها 200م ^{2}و400م^2. واكتشاف منزل يعود تاريخه إلى1748 في إحدى القطع، أتاح لنا في هذه الحالة تحديد زمن الخصخصة.

ويلاحظ أن هذه الترسيمات المنتظمة كثيرة جداً في حلب، في الضاحية الشمالية التي تطورت بسرعة في العهد العثماني، وحيث يسمح تحليل المخططات المساحية بتحديد مناطق خصخصة منظمة تنظيماً هندسياً. وأروعها ما يشاهد في الحي المسيحي «الجديدة»، ويشاهد فيه، في منطقة مساحتها هكتاران، إن الأرض مقسمة إلي أشرطة منتظمة بواسطة طرق متوازية يبعد الواحد عن الآخر 40م، ويحدد حصصاً (متلاصقة) مساحة كل منها 400م^2. وهنا أيضاً يسمح تاريخ هذه المنازل في القرن الثامن عشر بتحديد تاريخ عملية الخصخصة.

لذلك ليس من المبالغة في شيء أن نقترح، أن التوسع العمراني الذي كانت مسرحه مدن مثل القاهرة ودمشق وحلب، جرى أحياناً في إطار عمليات عمرانية صغيرة، على مناطق من هكتارين إلى 4 هكتارات في الحالات المدروسة. هذه

العمليات قامت بمبادرة من أشخاص يعملون لمصلحتهم الشخصية أو لمصلحة مشروع خيري في إطار الوقف. والدخول المرجوة من مبادرات كهذه، يفترض أن تغني المتعهد أو أن تموّل عملاً خيرياً أو اجتماعياً.

3.4- وتبدو لنا على نفس القدر من الأهمية، عمليات العمران الكبرى التي أجريت في إطار الوقف، والتي وظفت ثروات كبيرة في مناطق حساسة من المدن. ومن بين الأمثلة المتعددة التي تقدمها لنا المدن الكبرى (والتي ستسمح لنا الدراسة الجارية لوثائق الأوقاف باغنائها بالتأكيد)، سأختار مثال حلب، لأنه أضخمها وأكثرها وضوحاً.

وفي هذه الحالة، لدينا أربع عمليات متتالية ومتلاصقة، على مساحة مجموعها حوالي 10 هكتارات، أدت إلى مضاعفة مساحة «المدينة» في أقل من نصف قرن.

والعملية الأولى التي قادها خسرو باشا حول الجامع الذي بناه 1544، ليست لدينا معلومات عنها باستثناء وثيقة الوقف، ذلك أن الحي تغير بعمق فيما بعد، نتيجة عمليات عمرانية حديثة. ويمكننا أن نفترض أنها امتدت على مساحة 4أو5 هكتارات، حول الجامع الذي شكّل مركزها (وكان المستفيد الأول منها).

ولكننا، خلافاً لذلك، نملك معرفة تامة بشأن العمليات الثلاث التالية، لأنها تركت مباني ظاهرة للعيان.

فمحمد باشا دوغاكين زاده، كوّن وقفه حول جامع العادلية (1555)، وهو يشتمل على ثلاثة هكتارات من المباني، وأربعة أسواق (تحوي 157حانوتاً)، وثلاثة خانات كبيرة (وفيها خان العلبية الذي تبلغ مساحته 5500م^2).

ومحمد باشا (آخر) كوّن عام 1574وقفاً يضم 937محلاً للاستخدام التجاري والصناعي، بالإضافة إلى خان الجمرك (وهو أوسع خان في حلب: 0,6 هكتاراً، 129محلاً) وسوقين جميلين، أي344 حانوتاً في هذه المنطقة من «المدينة»، على مساحة هكتار.

وأخيراً، في عام1583، كوّن بهرام باشا وقفه، الذي كان يحتوي على جامع، وسوقين، وقيسارية.

هذه العمليات الأربع التي نفذت بين 1544و1583، بالغة الروعة بوحدة تصميمها القائم على بناء منشآت اقتصادية بغرض تمويل مشاريع دينية. وهي رائعة أيضاً بسعة تصميمها الهندسي وانسجامه، وانتظامه داخل شبكة حضرية مقسمة إلى وحدات بأبعاد (120م ×45م)، ومن الواضح أنها تعود إلى أصول قديمة. وهي رائعة أخيراً بانتظام تموضعها، فكل مشروع يقوم غرب المشروع السابق. وسيكون من المبالغ فيه، أن نرى فيها مشروعاً إجمالياً مصمماً مسبقاً، وآخذاً بحسابه من البداية مسار العمليات المختلفة؛ والأرجح -على ما أرى- أن الضغوط الواضحة للموقع، والحاجة للعثور - في اتجاه الغرب - على أراض غير معمورة لكل عملية جديدة، هي التي تفسر التخطيط الظاهري للمشروعات، التي كانت متتالية من دون شك.

ومن المفيد أخيراً، أن نلاحظ أن القائمين على هذه المشروعات كانوا باشوات، أي شخصيات تستطيع تحريك الأموال الضخمة اللازمة لهذه العمليات، وتوفير الغطاء الضروري إدارياً وسياسياً: فمشروعات بهذا الاتساع لا يمكن أن تقوم إلا على مستوى عال من المسؤولية.

4.4- من المحتمل جداً أيضاً، أن تكون العمليات العمرانية الكبرى نتيجة قرارات سياسية، على صعيد الحكومة المحلية، أو حتى من الحكومة المركزية. والذي يبدو بوضوح من المراسلات السلطانية التي بدأت دراستها مؤخراً، أن هناك اهتماماً من سلطات اسطنبول بمشكلات المدن التي تخضع لها مباشرة.

ففيما يتعلق بحلب، وهي المدينة الوحيدة التي بدأ فحص المراسلات بشأنها، يظهر التدخل السلطاني في حالات متنوعة، تقل أهمية عن هذه العمليات في الغالب: مشكلات تتعلق بتوفير الماء، وبالاتحادات المهنية (ولاسيما حين يتعلق

الأمر بالصحة والنظام العام، مما أدى إلى بناء مسلخ عام1733، أو تنظيم ذبح المواشي عام 1762)؛ ومشكلات تتعلق بالطرق أو المباني (توسيع الطريق في سوق مزدحم عام 1739). وبانتظار دراسة أكمل للوثائق العثمانية، يسمح لنا تنوع هذه التدخلات، بأن نفترض أن السلطة المركزية العليا لعبت دوراً نشطاً في المسائل ذات العلاقة بعمران المدن. ويصعب علينا أن نتصور، حين يتعلق الأمر بمشكلات هامة (كنقل المدابغ الذي يشكّل ردّ فعل على أزمة سكنية خطيرة) أن الحكومة المحلية (الوالي) أو الحكومة المركزية لم تتخذا قراراً بهذا الصدد.

ولا شك في أن هذه التدخلات كانت تحصل على الأخص، استجابة لطلبات محلية (استشارة السلطات المحلية أو المركزية، أو طلبات لإصلاح الأوضاع مقدمة من المتضررين)؛ ولا شك، أن ذلك كان يحصل على شكل حلول موجهة لإصلاح أوضاع سيئة أو خطرة، أكثر منه على شكل سياسة ترمي إلى تنفيذ مخطط للتنمية. ولكن مع أخذ المعلومات التي نملكها بالحسبان، لم يعد ممكناً أن نستمر في تصورنا أن المسؤولين لم يكونوا يهتمون بالمشكلات التي تواجهها المدن الكبرى، وأن هذه المشكلات كانت تحل من تلقاء نفسها، في نوع من «العفوية» التي تفضي إلى نظام حضري على صعيد المدن. وحول هذه النقطة، يجب أن نلوم جهلنا. ويبقى علينا أن نحلل سمات هذا النظام المديني الذي بدأت معالمه في الظهور بجلاء، على صعيد مصغر (عمليات خصخصة صغيرة)، أو صعيد عمليات طموحة تتم في إطار تكوين أوقاف كبرى، أو عن طريق قرارات تتخذ على مستوى المدينة.

5- خاتمة

يبدو لي أن ما يستخلص، أساسياً، من هذا العرض، أن معرفتنا بالمدن العربية في العهد العثماني (XVI - XIX)هي في طريقها إلى التحسن بفضل الأعمال التي يجريها حالياً جيل جديد من الباحثين، الذين سنحت لي الفرصة بذكر معظم أسمائهم (بالنسبة للقاهرة: نيللي حنا وروبير ايلبير؛ ولدمشق: چان پول

باسكوال؛ وحلب: ابراهام ماركوس، وچان-كلود داڤيد، وجيهان تات، وچان-پيير ثيك). على أن ما نعرفه اليوم (والذي يعود أهم ما فيه إلى السنوات العشرين الأخيرة) ليس إلا شيئاً قليلاً بالمقارنة مع ما سنحصل عليه خلال السنوات العشرة القادمة.

ولكننا أصبحنا اليوم نعرف ما يكفي لتقديم بضع فرضيات، آملين أن تحققها البحوث خلال تطورها.

أولاً: كانت المدن العربية في العهد العثماني، واسعة ومأهولة، أكثر مما كانت عليه في أية حقبة أخرى من تاريخها؛ باستثناء المدن العراقية، بلا شك، نظراً لظروفها الخاصة (شراسة الصراع واستمراره بين العثمانيين والأسر الحاكمة الإيرانية). فالعهد العثماني شكّل إذن فترة توسع حضري للمدن العربية. وإذا جرى تجاهل هذه الحقيقة حتى عهد قريب، فإن ذلك يعود إلى أن المؤرخين أساؤوا تقدير الأهمية التاريخية لتكوين الامبراطورية. وإعادة التقدير الجارية حالياً، من هذه الزاوية، تضع المدن من جديد في إطار يساعد على فهم حقيقة الازدهار المديني.

ثانياً: إن المدن العربية في العهد العثماني، لم تكن وحدات فوضوية (وهو مفهوم غير معقول كلياً في المجال المديني) تتطور «بعفوية» ربانية. على أن دراسة بنية هذه المدن تسمح بالعثور فيها عناصر واضحة من التنظيم المديني؛ ودراسة تاريخها (وهي دراسة تستند إلى السجلات المتوافرة) تسمح أيضاً بالعثور فيها على آثار من العمل الصادر عن دراية وإرادة، إن على مستوى المنجزات المحلية، أو على مستوى المشاريع الواسعة.

وهكذا فإن طرح الفكرة القائلة بوجود «عمران» في العهد العثماني، أصبح يثير من الشك قدراً أقل مما كان عليه الحال في الوقت الذي كانت لنظريات سوفاجيه الكلمة العليا في هذا المجال.

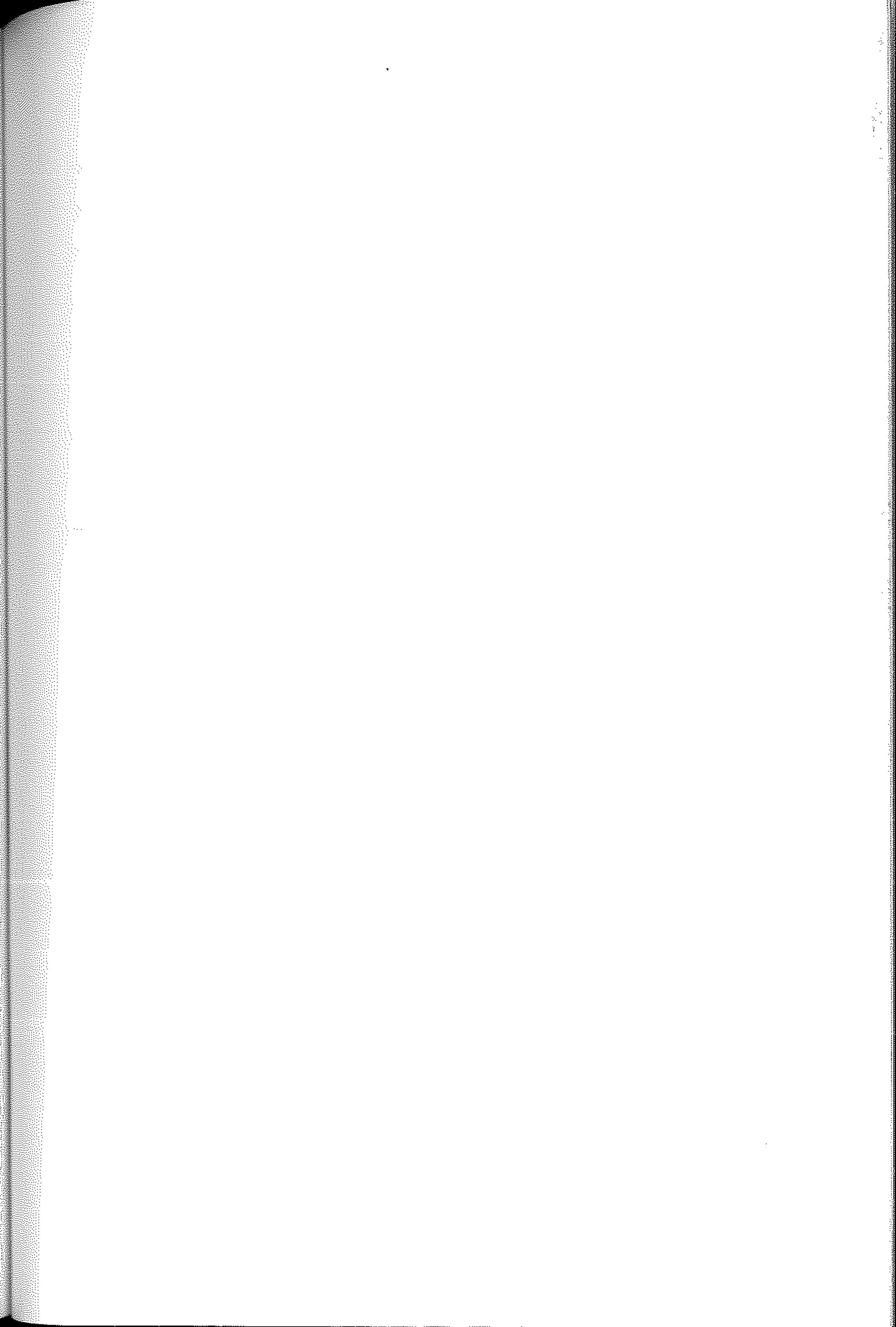
الفصل الثاني عشر

السلطان سليمان والنشاط المعماري في الولايات العربية من الامبراطورية(١٥٢٠ - ١٥٦٦)

دراسة مستخلصة من:

G. veinotein (éd.),solimon le magnifique

et son temps, paris,1992,p371-384.



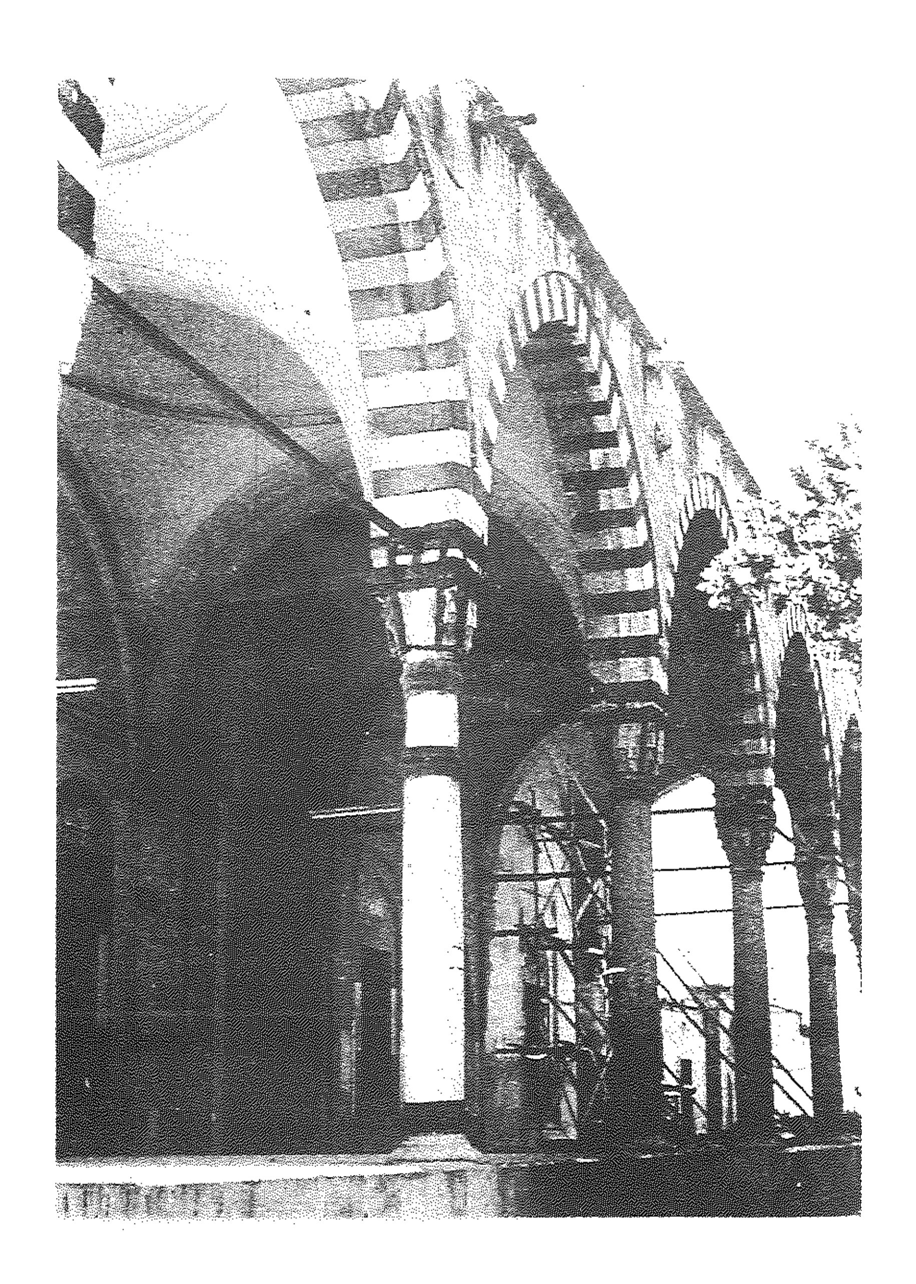
1- بالرغم من أهمية الولايات العربية في الإمبراطورية العثمانية، تلك الأهمية الناجمة عن مكانتها الثقافية والدينية، وأبعادها، ووزنها السكاني والاقتصادي (فقد كانت القاهرة ثاني مدن الإمبراطورية، ومركزاً اقتصادياً من الدرجة الأولى)، فإن السلطان لم يفكر في زيارتها، ولم يخطر بباله أن يؤدي فريضة الحج إلى الأماكن المقدسة، التي كانت ستقوده لاجتيازها، ولم يقم في تلك الولايات المحيطية إلا إقامات عابرة تبررها الغزوات العسكرية الكبرى التي قام بها إلى شرق الإمبراطورية (ثلاث من الغزوات الثلاث عشرة التي قادها بنفسه)، والاهتمام «المعتاد» الذي كان يحمله للعالم العربي، مكان الوحي الذي يتكلم سكانه لغة القرآن، ومقر نحو نصف الولايات «الإيالات» التي تعدّها الإمبراطورية، ذلك الاهتمام لم ينشط نتيجة احتكاك مباشر بهذه الولايات، باستثناء حالات قليلة، اضطرته فيها حاجات الدفاع عن الإمبراطورية إلى الاتجاه شرقاً، نحو العراق، والمرور بالتالي بشمال سورية، وعلى الأخص، بالمدينة الكبرى، حلب، وهي المكان الاضطراري لمرور الجيوش الإمبراطورية في هذا الاتجاه.

حدث ذلك المرور بحلب أثناء حملة 1533 - 1536 التي قادها للتأكد من احتلال العراق وطرد الصفويين، فأمضى كبير الوزراء إبراهيم باشا الشتاء في حلب، وجاء سليمان في إمداد، فاجتاز المدينة عام 1534، في طريقه إلى بغداد التي تم احتلالها في ت١ نوفمبر 1534، ومن ثم، مر سليمان بحلب في طريق العودة خريف 1535 - 1536 قبل أن يصل إلى اسطنبول في بداية 1536، كما أن حملة 1548 - 1549 ضد «طهماسب»، التي انتهت باحتلال تبريز وفان، شكلت مناسبة ثانية للسلطان لعبور شمال سورية.

وأخيراً ، وأثناء الحملة الأخيرة ضد إيران، غادر سليمان اسطنبول عام1553 وأمضى الشتاء في حلب قبل أن تجري المعركة على الآراكس عام 1554 ، وتنتهي بتوقيع صلح أماسية (في 29 أيار/ مايو1555) .

وهكذا، فإن أسباباً استراتيجية بحتة، هي التي قادت السلطان لأن يحتك احتكاكاً مباشراً بولاياته العربية الشاسعة، على أنه احتكاك محدود بشمال سورية والعراق .

2- يعود تاريخ عدد كبير من المباني العامة التي بنيت في المدن العربية الكبرى إلى عهد سليمان، وبحسب القوائم التي نظمناها ، شيد عشرون مبنى عاماً في حلب خلال تلك الفترة، عشرة مساجد، أربع تكيات وزوايا، ست عيون ماء (تُعزى إحداها إلى السلطان سليمان) ، وفي دمشق ، تتوزع المنشآت على خمسة مساجد وتكيتين (تُعزى إحداهما إلى السلطان سليمان) ، ومدرسة (تعزى أيضاً إلى السلطان)، وخمسة سُبُل، وفي القدس لا يستطيع المرء أن يتجاوز المنشآت العسكرية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من منجزات السلطان في هذه المدينة ، حيث معظم الأعمال التي تحققت بين 1520 و 1566 تُعزى إلى سليمان : إنشاء ستة سُبُل (في عام واحد هو 932 هـ / 1536 - 1537م)، وأعمال ترميم وتجميل للقلعة والسوروالحرم وفي العراق، تلك الولاية التي احتلت على يد سليمان ، خلال عدة غزوات ، منها غزوة 1934 ، اقتصرت هذه الأعمال على بناء مسجد في الموصل وترميم بناءين في بغداد بناء على مبادرة سليمان ، وفي القاهرة وصل مجموع الأبنية التي قامت بين 1520 و1566إلى أربعة وعشرين، منها تسعة مساجد ، وعشر زوايا وتكايا، وخمسة سبل، ولا يُعزى أي منها لسليمان مباشرة ، ولكن عدداً من النقوش تذكره صراحة ، وينبغي أن نذكر أيضاً بعض الأعمال التي تحققت على طريق الحج إلى مكة: بناء حصون (1531, 1560, 1563) بمبادرة من سليمان، كما تُعزى إليه أعمال ترميم وبناء في الجامع الكبير بمكة(1524, 1564, 1565) .



حلب- جامع الخسروية 1544

وأخيراً فإن ولايات المغرب التي اندمجت آنذاك في الإمبراطورية (ما عدا تونس التي لم يجر احتلالها إلا عام 1574) حصلت على بعض المباني العامة: ثلاثة مساجد وزاوية في الجزائر، وأربعة مساجد في طرابلس.

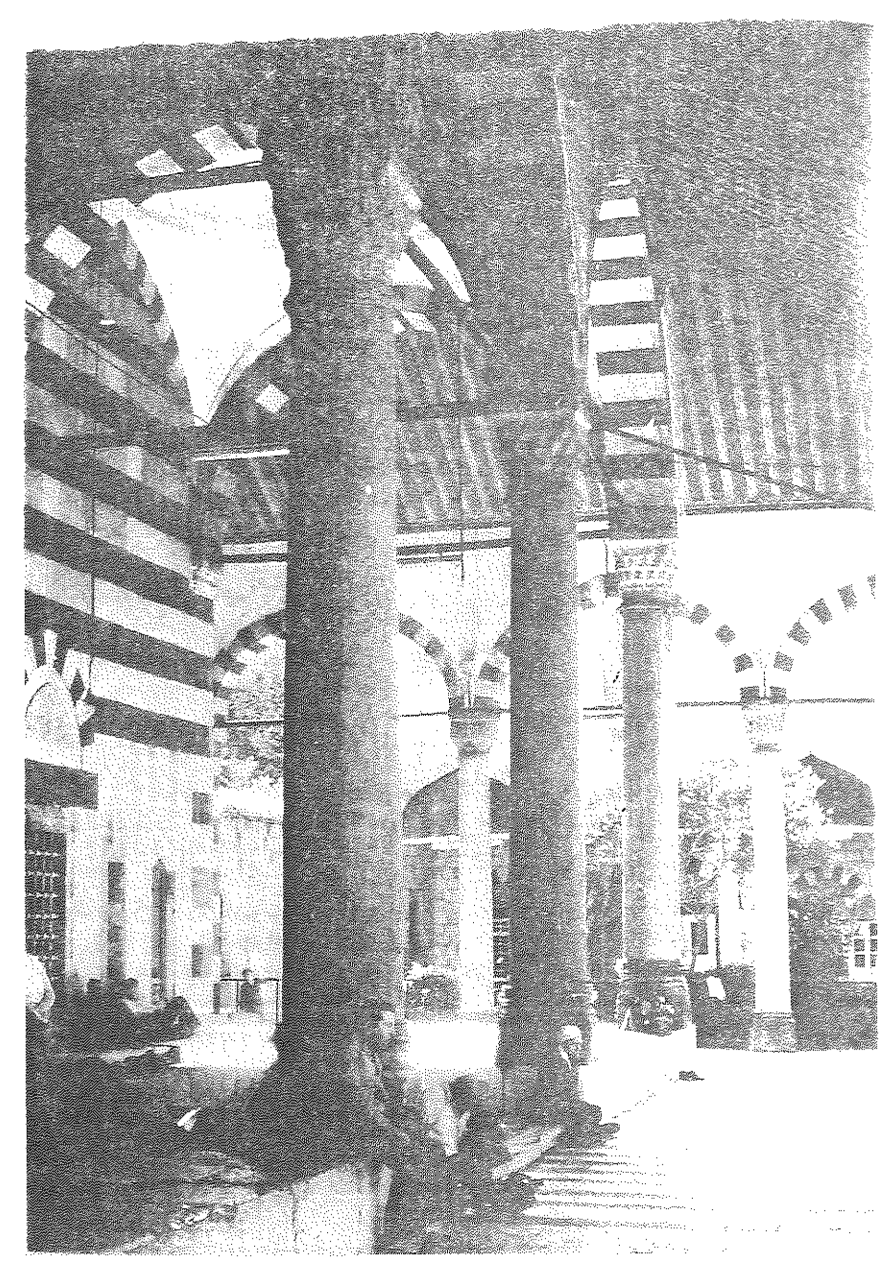
على أنه لا تبدو أن حركة البناء في المدن العربية الكبرى أثناء حكم سليمان تسمح بالتوصل إلى أية نتيجة خاصة فيما يتعلق بعدد المنشآت.

ففيما يتعلق بالقاهرة، وهي المدينة التي نملك عنها قوائم شبه تامة حول النشاط المعماري في العهد العثماني، يبدو أن النشاط في السنوات الست والأربعين لحكم سليمان كان عادياً، فقد تمثل -كما رأينا- في 24 منشأة، في الوقت الذي بلغ مجموع المنشآت في القرن السادس عشر (أي ثلاثة وثمانون عاماً 1517 - 1600) 41، منها (17 مسجداً، و15 زاوية وتكية، و9 سبل)، وهو نشاط متعادل من حيث العدد والنوع.

كما أن مقارنة هذه الحصيلة على صعيد المراكز المدينية تظهر تقدماً واضحاً للقاهرة (24 مبنى)، حلب (20)، دمشق(13). وهذا يعكس أهمية المدن ذات المكانة الكبيرة في القسم العربي من الإمبراطورية، أما العراق فلم يحصل إلا على القليل من المنشآت الجديدة، وهذا يفسر بالطبع بالصعوبات التي واجهها العثمانيون ليبسطوا سلطانهم عليه، وباستمرار صراعهم مع الصفويين.

على أننا قد ندهش لأن السلطان لم يسجل نجاحه باحتلال بغداد في منشأة كبرى، وقد اكتفى بترميم مبنيين على قدر كبير من الأهمية وهما جامعا الكاظمية والجيلاني، وبمناسبة اكتشاف مدفن أبي حنيفة أمر بإعادة بناء ضريح هذا الفقيه الكبير، فهو مؤسس المذهب الحنفي الذي تبناه العثمانيون.

3- وهكذا فإن إحصاء مجموع (المنجزات المعمارية) في عصر سليمان لا يسمح بالتوصل إلى نتائج ذات دلالة، والأفضل من ذلك التوقف لفحص الأعمال المرتبطة به مباشرة.



دمشق - التكية السليمانية 1554 - 1559

وسنوجه اهتمامنا الآن إلى المنشآت التي أمر السلطان ببنائها (أو ترميمها)، أو تلك التي يوجد بشأنها ذكر صريح منقوش حول تأسيسها ، يسمح بالافتراض ، في بعض الحالات ، بأن السلطان اهتم ببنائها، دون أن يشكل هذا الذكر مؤشراً حقيقياً أكيداً لاهتمامه المباشر.

وفيما يلي قائمة بهذه المباني ، حسب التسلسل الزمني :

- 1522 : القاهرة ، زاوية حسن الرومي ، بنيت «في عهد السلطان سليمان».

- 1524 - 1525 : مكة، أعمال الجامع.

- 1528 - 1529 : القاهرة، جامع سليمان باشا (مملوك من السلطان سليمان) هذه العبارة مسجلة في نقش الإنشاء.

- 1531 - 1539 : القدس، ترميم القلعة.

- 1531 - 1532 : الحجاز، حصن الأخضر.

- 1533 - 1534 : حلب، قسطل السلطان.

- 1534 : بغداد، ترميم جامع الجيلاني.

- 1534 : بغداد، ترميم جامع الكاظمية.

- 1535 : القاهرة، عين خسرو باشا «في زمن سليمان».

- 1535 - 1536 : حلب، جامع خسرو باشا.

-1536 - 1537 : القدس، بناء ست عيون ماء.

- 1537 - 1541 : القدس، ترميم السور.

-1543 - 1544 : القاهرة، التكية السليمانية «في عهد السلطان سليمان».

- 1554 - 1559 : دمشق، التكية السليمانية.

-1560 - 1561 : الحجاز، حصن مويلح.

- قبل 1563 - 1564 : الحجاز، حصن الحق.

- 1564 - 1565 : مكة، جرّ المياه للجامع الكبير.

- 1564 - 1565 : مكة، إنشاء مدرسة للمذاهب الأربعة.

- 1565 - 1566 : مكة، بناء مئذنة للجامع الكبير.

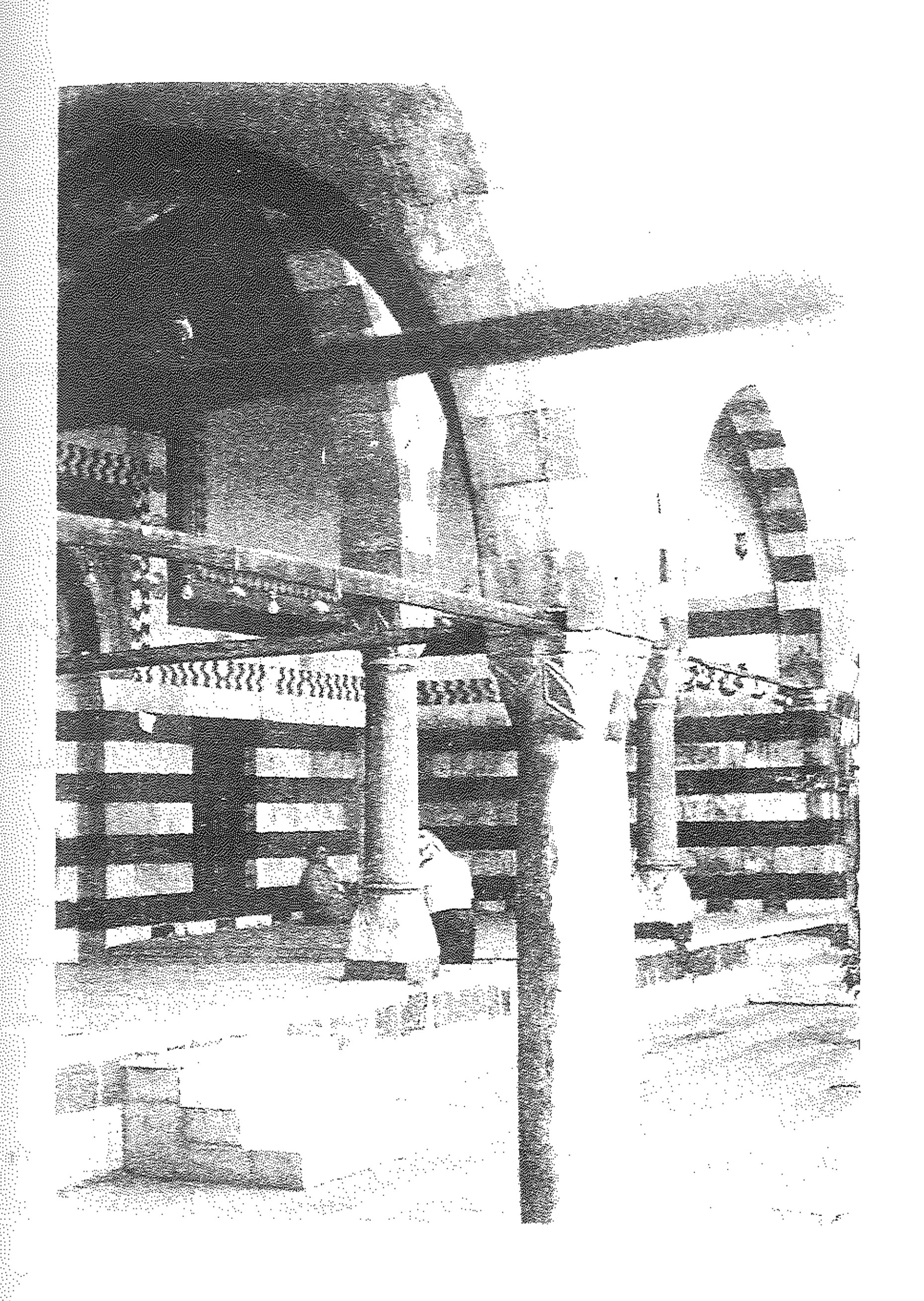
- قبل 1566 : دمشق، المدرسة السليمانية.

هذا الجهد العمراني يلفت النظر من حيث عدد المباني والترميمات المنجزة، ومن حيث توزعها على الولايات العربية سواء بسواء.

فقد عمر سليمان في المدن العربية الكبرى من المباني، عدداً أكبر مما فعل أي سلطان عثماني آخر، بل ربما أكبر مما فعله مجموع السلاطين العثمانيين.

ففي القاهرة، وهي مسرح النشاط الأكثر أهمية في العصر العثماني، يجب أن ننتظر حتى عام 1750 الذي أقيمت فيه (تكية السلطان محمود)، وعام 1759 الذي بُني فيه (سبيل السلطان مصطفى)، لنرى منشآت معزوة إلى سلطان حاكم، لذلك تبدو المباني التي أنشأها سليمان استثنائية.

كما أننا نعجب لأن رعاية السلطان امتدت إلى معظم المدن العربية في الإمبراطورية: في حلب (عين ماء وجامع)، في دمشق (تكية ومدرسة)، في القدس (ستة سبُل، وترميم القلعة والسور، وأعمال عديدة أخرى في الحرم)، في بغداد (ترميم مبنيين)، وفي القاهرة (تدل النقوش المنتشرة على اهتمام السلطان)، وعلى طريق الحج (حصنان)، وفي مكة (مدرسة وأعمال في الجامع).



دمشق- المدرسة السليمانية قبل 1566

وفي أحـوال أخـرى، كانت رعاية السـلطان أكثر فاعلية أيضاً، فإشراف المعماري الكبير سنان على بناء جامع خسرو باشا في حلب والتكية السليمانية في دمشق، كان بشكل واضح، راجعاً لتوجيه من السلطان نفسه.

إن التأثير العثماني الفني ملموس بالطبع في بعض المباني التي يتجلى فيها الطابع الإمبراطوري، كتلك التي أشرف عليها سنان في حلب ودمشق، وبالمقابل، فإن منجزات أخرى لسليمان، كالسُبُل في القدس، والسبيل في حلب، تنتمي إلى أسلوب محلي تقليدي.

ويبدو أن مهندسي السلطان الذين أشرفوا عليها (وهم على الأغلب من السكان المحليين) راعوا فيها التقاليد المحلية.

ويفسر تدخل سنان في جامع الخسروية والتكية السليمانية، وتطابق هذين المبنيين مع النماذج الاسطنبولية، بأمر من السلطان.

ولكن الحالة العكسية للسبل، تظهر أن نشاط سليمان في هذا المجال سار في اتجاه مزدوج: احترام التقاليد المحلية، وإدخال الأساليب العثمانية، ذلك أن النموذجين يتجاوران في حلب.

من هنا لا يبدو أن الحكم الطويل لسليمان اتسم بإرادة وحيدة الاتجاه ترمي إلى إعطاء العمارة في الولايات الجديدة طابعاً عثمانياً جلياً، ربما يوحي بالرغبة في دمج تلك الولايات في أسلوب معماري «متميز»، يعبر عنه معماري موهوب.

على أن مباني كبرى على الطراز الامبراطوري قامت في تلك الفترة: اثنان في حلب (جامع الخسروية 1544 وجامع العادلية 1555) وواحد في دمشق(التكية1554)، واثنان في القاهرة (جامع سليمان باشا 1528، والتكية السليمانية 1543). ولكن هذه المباني لا تمثل إلا نصف المباني الدينية العشرة الكبرى التي استطعت إحصاءها في المدن العربية على طول القرن السادس عشر، وهي نسبة

تعد طبيعية. كما أن هذه المباني لا تشكل إلا نسبة ضئيلة مما أنشيء في المدن العربية خلال حكم سليمان، فمعظمه ينتمي إلى الأساليب المحلية التي كانت سائدة قبل مجيء المحتل العثماني.

4- تبرز القائمة التي عرضناها فيما سبق فترتين متسمتين بنشاط معماري كبير في الولايات العربية، تفصل بينهما فترة توقف تام:

- بين سنتي 1528- 1541 أمر السلطان بتنفيذ معظم الأعمال الكبرى في القدس (القلعة، والسور، والسُبُل) وحلب (السبيل، وجامع الخسروية) وبغداد (ترميم الجامعين):

- بين سنتي 1543 - 1553، تبدو الفترة خالية من كل نشاط معماري للسلطان.

- الفترة الأخيرة من حكمه(1554-1566)، قام فيها بناءان في دمشق (التكية والمدرسة)؛ وأعمال عديدة على طريق الحج(حصنان) وفي مكة (جرّ المياه، والمدرسة، ومئذنة الجامع الكبير)؛ وأعمال هامة في حَرَم القدس.

ونظراً لنقص المعلومات الداخلية التي تستطيع إلقاء الضوء على النوايا الدينية والسياسية للسلطان (هناك وثائق من هذا القبيل دون شك في سجلات اسطنبول)، نستطيع تقديم بعض الفرضيات حول هذا التوقيت.

فمن المنطقي أن نفكر بأن الحملة الأولى لسليمان على العراق(1534-1536) التي توجت باحتلال بغداد، والتي أقام فيها السلطان ووزيره بعض الوقت في حلب، أعطت الضوء لفعاليات معمارية نشطة في الولايات العربية. وهذه الفعاليات سمحت للسلطان بتعميم لقبه «سلطان الروم والعرب والعجم» الذي شكّل جزءاً من ألقابه الرسمية.

ويمكن أن نفترض أن سبيل حلب، الذي لا يُعرف تاريخ دقيق لبنائه، قد بُني في فترة إقامة السلطان في حلب، أو بعد ذلك مباشرة، أي في 1535-1536. وربما

أوكل السلطان، في تلك الفترة أيضاً، إلى المعماري سنان مسؤولية بناء الجامع الذي حمل اسم خسروباشا، والي حلب، ثم دمشق1534، ثم مصر 1535، على أن بناء الجامع لم ينجز إلا عام1546.

ومن الطبيعي أن يرتبط ترميم الجامعين في بغداد، بحملة سليمان وإقامته في المدينة المحتلة.

وأخيراً فإن قسماً كبيراً من الأعمال الكبرى لسليمان في القدس، تحققت مباشرة بعد هذا المرور بالأراضي العربية للإمبراطورية (بناء ستة سُبُل في1536-1537)، (وترميم السور1537-1541)؛ وهكذا يبدو أنها نتيجة مباشرة لهذه الحملة.

وعلى العكس من ذلك، لا يبدو أن الحملة الثانية (1548) قد أثمرت أي شيء من هذه الزاوية. فقد كانت سنوات 1543-1553، سنوات خاملة تماماً.

وينبغي أن تكون هناك علاقة بين الحملة الثالثة(1553) والقرار المتخذ ببناء منشأتين في دمشق (تكية على الطراز الامبراطوري، ومدرسة فيما بعد).

ولكننا لا نستطيع تفسير اهتمام السلطان، في أواخر سني حكمه، بالحج، وطريقه، وغايته(مكة)، وربطه بأي عنصر من عناصر نشاطه، بدءاً من 1560.

5- إن تاريخ الأبنية يساعد في تحديد الفترات التي اكتسب فيها اهتمام السلطان سليمان بالنشاط العمراني في الولايات العربية، أهمية قصوى.

كما أن دراسة مواقعها تساعد في تحديد الخطوط الموجهة للإرادة الدينية والسياسية التي أوحت بتتابع منجزات السلطات في هذا المجال.

وإذا نظرنا إليها من هذه الزاوية، يبدو واضحاً أن المنشآت التي كان السلطان مسؤولاً عنها على نحوما، تدور حول محورين:

الأول، رفع شأن طريق الحج؛

والثاني، توكيد الطابع الاسلامي-العربي لمدينة القدس.

فالجهد المبذول لتقوية دفاعات القدس(الأعمال في القلعة، إعادة شبه كاملة للسور)، وتجميل الحَرَم، رائع بكل المقاييس. والتفسير الأكثر وضوحاً لهذه الأعمال، هو الاهتمام بالدفاع عن المدينة المقدسة ضد الهجمات الخارجية (التحركات البحرية المعادية، وحتى محاولة شن حرب صليبية جديدة). هذا ما أوحى به منذ القرن السابع عشر، أوليا شلبي بقوله: «لقد ظهر الرسول للسلطان سليمان في حلمه، وطلب منه تحصين القدس، لصد الكفار إذا حاولوا الاستيلاء على القدس في عهد خلفه». وهذه الاعتبارات العسكرية والاستراتيجية، التي يمكن أن يضاف إليها الحيطة ضد الهجمات المحتملة للبدو، يجب أن تؤخذ بالحسبان، بالطبع. ولكن يبدو لنا أنها لا تفسر السعة الهائلة للأعمال المنجزة في الأعوام بين1538-1541 إلا جزئياً. وكما لاحظ أ. كوهين بحق: «إن القدس وهي مدينة صغيرة نسبياً، في الإطار العثماني والسوري، لا تشكل إلا أهمية هامشية على الصعيدين العسكري والسياسي». كما أن المشكلة التي يثيرها نشاط القبائل البدوية لا تستدعي دفاعاً على هذا المستوى، من دون شك.

زد على ذلك، أن استتباب الأمن النسبي في المدن العربية في مواجهة التهديدات الأجنبية، يمثل ظاهرة عامة؛ يدل عليها نشوء ضواح عامة غير محمية حول جميع المدن (ولا سيما حلب ودمشق والقاهرة).

والقدس، بحكم موقعها الجغرافي، لم تكن مهددة بغزوات غربية، بشكل خاص.

لذلك نتصور أن السلطان حين زوّد المدينة المقدسة بجهاز دفاعي هائل، كان يريد تأكيد أهميتها الدينية، وإبراز دوره الخاص بصفته حامياً للإسلام. كما ينبغي فهم مباني القدس خارج طابعها العسكري، بصفتها تحقيقاً لبرنامج يهدف إلى تمجيد الطابع الإسلامي للمدينة، وعروبتها في الوقت ذاته: فتاريخ الأعمال، وبناء عيون

الماء يتزامنان -كما رأينا - مع حملات سليمان في القسم العربي من امبراطوريته، ولا سيما الحملة الأولى على العراق 1534-1536 .

وقد زاد في الانطباع الذي تركته هذه الأعمال السلطانية في السكان، أن كل نقوش القدس، على سور المدينة، وفي وسطها (السُبُل) كانت بالعربية، كما كان عليه الحال غالباً في المنشآت داخل المدن العربية .

لقد كانت القدس تشكل عنصراً في سياسة عامة تملي على سليمان منشآته في حلب، ودمشق، وعلى طريق الحج، ومكة . وككل السلاطين العثمانيين بعده، أخذ سليمان على عاتقه مهمة تسهيل الحج الاسلامي، وهو اهتمام يلبي بالطبع غاية دينية، لكنه يستجيب أيضاً لإرادة سياسية لأن الحج كان يسمح لهم، عاماً بعد عام، أن يؤكدوا دورهم بصفتهم زعماء أكبر قوة إسلامية، وسلطتهم على الأماكن المقدسة التي يعبر عنها « خادم الحرمين الشريفين » . وبناء الصروح في حلب ودمشق، والأعمال المنجزة على طريق الحج، والمنشآت المعمارية في مكة؛ كل ذلك يسير وفق محور ديني .

هكذا تفسر المنجزات المعمارية الأساسية لسليمان في الولايات العربية .

ومن وجهة النظر هذه، يعد البناء الكبير الذي أقامه سليمان في دمشق، وهو التكية التي بناها بين 1554-1559، على قدر كبير من الدلالة . فقد اختار لها موقعاً غرب المدينة بعض الشيء، جنوب نهر بردى، في موقع الميدان الأخضر، في المنطقة المسماة « المرج »، وكانت مرتبطة بالحج وما تزال : فحتى يومنا هذا، يجتمع الأتراك في هذا المكان، في طريقهم إلى الحجاز .

ويلاحظ ج . بودوين : « تستخدم التكية بصفتها إمارة للحج » .

وإلى الغرب منها، حدد سنان منطقة واسعة في المرج الواقع على ضفاف بردى يمكن أن تقام عليه خيام الحجاج . وبعد حين من الزمن، وفي حكم سليم

الثاني، تم بناء درب طويل إلى الشمال منها، وأقيمت عليه صفوف من الحوانيت لتزويد الحجاج بما يحتاجون إليه في سفرهم. كما أقيم مطعم لتزويدهم بالطعام طول فترة إقامتهم في دمشق. وكانت حجرات التكية تستخدم، بالطبع، لإيواء المسافرين.

إنها سياسة إسلامية مرتكزة على الحج، ولكنها أيضاً سياسة عربية، نستطيع فهمها من خلال مباني سليمان في الأراضي العربية، والوحدة التي ترشح من العناصر التي قمنا بتحليلها.

هذا البرنامج تعبر عنه نقوش التأسيس، التي حفرت على خمسة أو ستة من السُبُل التي بنيت 1536-1537 في القدس، وهي عناصر أساسية في السياسة السلطانية في هذا المجال.

ولنذكر على سبيل الخاتمة، عبارات النقش المحفورة على عين الماء المبنية في شارع باب الواد، على بعد مئة متر غربي الحرم القدسي. وهو أكمل نقش بهذا الصدد:

«أمر ببناء هذه العين المباركة سيدنا السلطان، الأمير الأكبر والامبراطور السامي، سيد رقاب الأمم، سلطان الترك والعرب والعجم، مجد الإسلام والمسلمين، ظل الله في الكون، حامي الحرمين الشريفين، السلطان سليمان، ابن السلطان سليم خان، أدام الله ملكه وسلطانه».

الفصل الثالث عشر

علاقات الريف- المدينة في البلدان العربية

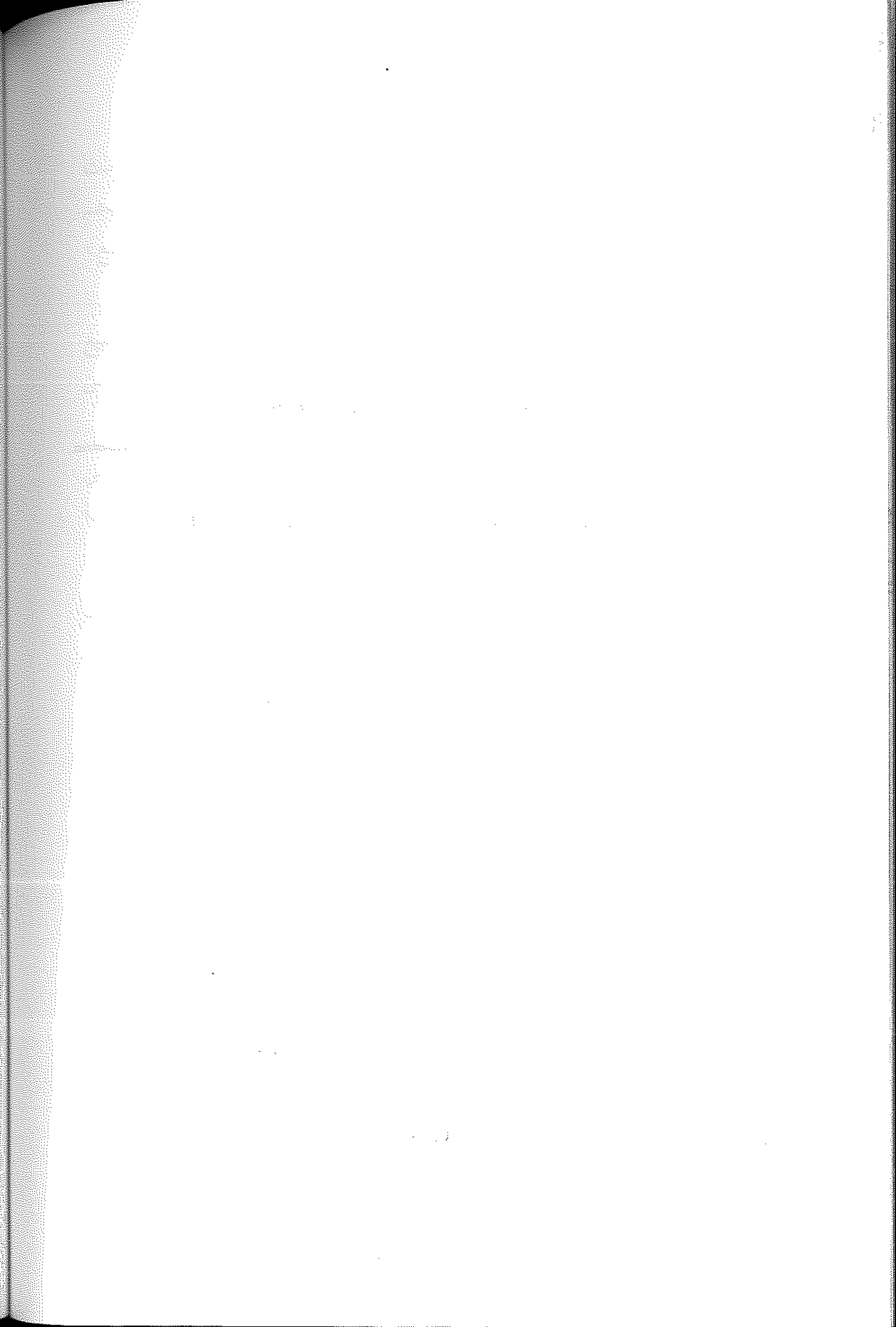
في العهد العثماني (XVIII–XVI)

دراسة مستخلصة من:

B. Cannon (éd.), Terroirs et Sociétés

au Maghreb et au Moyen- Orient,

Lyon,1987, p.58.



خلاصة:

توصف المدينة في الشرق العربي تقليدياً بأنها جسم غريب يسيطر على الريف ويستغله. والعرض الأكثر تطرفاً لهذه الفرضية، قدّمه ج. ويليرس فيما يتعلق بالمدن السورية.

والحقيقة أن العلاقات بين المدن والأرياف في العالم العربي، قبل القرن التاسع عشر، هي أكثر تعقيداً من ذلك، وليست وحيدة الطرف كما جرى افتراضه غالباً. ويمكن أن توصف من زوايا عدة: علاقات تكافل (المدينة سوق للريف)؛ علاقات طفيلية (المدينة مستغلة للريف)؛ مكانة أهل الريف في المدن.

وبالرغم من أن معرفتنا باقتصاد البلدان العربية في الفترة المعنية (بين القرنين السادس عشر والثامن عشر) لا تسمح لنا بالتوصل إلى نتائج مؤكدة بعض الشيء، فإنه يبدو أن الكلام عن تبعية متبادلة في إطار تقسيم حقيقي للعمل تشارك فيه المدينة والريف، أفضل من الحديث عن استغلال كلي للريف من قبل المدينة.

مقدمة:

تشكل القضية التي نتناولها هنا مظهراً إقليمياً من المشكلة العامة، التي طرحها ماكس فيبر، بتمييزه الشهير بين مدن «الاستهلاك» ومدن «الانتاج». على أن ڤيبر بلا حظ وبحذر، أن «المدن القائمة تمثل دوماً نماذج مختلفة». على أن الذين تناولوا المسألة في المجال العربي - الاسلامي لم يحترموا دوماً هذه الملاحظة.

إنها، في الواقع، فكرة واسعة الانتشار تلك التي تقول بأن المدينة الاسلامية تستغل الريف دون تعويض.

ففي نهاية القرن الثامن عشر، لاحظ الرحّالة ڤولني تمركز أكبر المستهلكين المصريين الأثرياء في القاهرة، وعلق على ذلك بقوله: «كل المالكين الكبار، أي المماليك ورجال السلطة، يجتمعون فيها، ويجتذبون دخولهم إليها دون أن يعطوا البلد الذي يوفر هذه الدخول شيئاً».

وقد جرى التعبير عن هذا التصور بشكل قوي في أعمال ويليرس؛ تلك الأعمال التي تمثل- على ما يبدو- التفكير الذي يمكن تسميته بالمدرسة السورية للجغرافيين- المؤرخين. إن ج. ويليرس يلح على شدة التضاد بين المدينة والريف ويقول: «تبدو المدينة في الشرق كجسم غريب «متكيس» في البلد، كمخلوق مفروض على الريف يسيطر عليه ويستغله».

ويجد ويليرس لهذه الظاهرة أسباباً متنوعة: الزرع الاصطناعي للمدن من قبل أسياد أجانب (في العصور القديمة، وخلال الفترة العربية)؛ وأسباب عرقية «فالسكان المدينيون ينتمون إلى أصل مختلف، ولم يتغذوا من سكان الريف الذي يحيطون بهم، كما هو الحال في الغرب»، بمعنى «أن هناك سكاناً مدينيين منذ البداية»؛ وأسباب دينية: فالمدن تؤوي سكاناً مختلفين عن أولئك الذي يعيشون في الريف المحيط بهم، فأنطاكية «تركية» في وسط ريف «علوي وعربي»، وحماة «عربية» في وسط ريف «علوي وبدوي». فالمدينة- كما يقول ويليرس - «لاتملك جذوراً بشرية في الريف الذي يحملها، والذي تعيش منه. والسكنى فيها للغرباء والبعيدين نسبياً، . . . . والمجموعات السكانية المدينية في الشرق تبدو هكذاكمجموعات طافية على السطح، دونما رابطة شخصية مع الأرض، ودونما صلة مع الأرياف، ماعدا الرغبة في استغلالها إلى أبعد الحدود» . . . «لأن الحال هنا يختلف عنه في الغرب، حيث يوجد تبادل. أما المدينة الشرقية، الغريبة عن أرضها، فهي تأخذ الكثير وتعطي القليل».

كيف تتوصل إلى ذلك؟ عن طريق امتلاك الأرض والربا؛ وبفضل الأولوية السياسية المطلقة للمدن، وضعف الحكومة. «هكذا يبدو النشاط الاقتصادي للمدن كأنه شيء طفيلي . . . فالمدينة تستهلك دون أن تنتج».

قد يدفعنا اهتمامنا إلى محاولة تحليل الدوافع العميقة لهذه الفرضية، ولكن ذلك يبعدنا عن موضوعنا. ولنقل بسرعة، إنها تعبر عن حالة محلية جداً، ذلك أن النموذج السوري شديد الخصوصية، مع تداخل المجموعات الاثنية والدينية الذي يصادف في بعض المدن، والذي تشكل انطاكية المثال الأكثر تطرفاً له. ويلاحظ أن لهذه الفرضية عوامل يمكن أن توصف «بالظرفية»، تعود إلي الشك العميق الذي كان ينظر به إلي العهد العثماني في الفترة التي كتب فيها ويليرس وسوفاجيه مؤلفاتهما، كما تعود إلى خلفية فكرية سياسية، تترجم في بعض الحالات أفكاراً مسبقة «استعمارية» ومواقف تقلل من شأن التنظيم الاجتماعي والسياسي للبلدان العربية، فحين يجري الإلحاح على الطابع المفكك لمجتمع مجزأ في الأساس، خضع دوماً لسيطرة أجنبية، يتوصل المرء إلى نظرة تقول بأن هذا المجتمع محكوم عليه بأن يبقى تحت سيطرة أجنبية.

وهذه النظرية أوحت بمعظم الأعمال التي كُتبت بشأن المدن العربية، السورية وغيرها. وهي متضمنة في أعمال سوفاجيه الذي سيطرت فرضياته على البحوث التي جرت حول المدن.

ولدحض وجهة النظر هذه، ينبغي القيام بفحص دقيق لهذه المفاهيم لكشف أخطائها. وهذا لا يمكن، لسوء الحظ، إلا على أساس دراسات لم تجر حتى الآن.

– بادئ ذي بدء وفيما يتعلق بالمجتمع الريفي، نحن لا نملك معلومات وافية، لأن الوثائق الأساسية (سجلات المحاكم) لم تفحص بعد. وهناك خطوة حاسمة تم اجتيازها مع أعمال م. هـ. شريف (بالنسبة لتونس) وك. ك، ن، (بالنسبة لمصر)،

التي تدحض بعض الأفكار التقليدية المستقرة في الأذهان حول المساواة في المجتمع الريفي، أو حول الروابط الهشة التي تربط الفلاحين بالأرض. ولكن ما يزال علينا عمل الكثير لفهم العالم الريفي في الفترة الواقعة بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر.

كما أن معلوماتنا بشأن الاقتصاد الاجمالي للبلدان العربية في العصر الحديث، ما تزال ناقصة. فمن الضروري بشكل خاص، تقدير حجم الانتاج الزراعي، والأموال التي تقتطع منه. لقد أجرى أ. عبد النور مسعى في هذا الاتجاه بالنسبة لدمشق، ولكن استناداً إلى وثائق غير كافية، مما يجعل نتائجه غير مقنعة.

– وبصورة عامة يبقى حجم الانتاج المديني وطبيعته، وبنية المجتمع المديني، غير معروفين بصورة جيدة، وهذا لا يتيح لنا طرح مشكلة علاقات المدينة– االريف على أسس صلبة بعض الشيء.

لذلك كان اقتراح عرض منهجي حول هذه المشكلة، من باب المغامرة. وكل ما نستطيع فعله هو وضع شواخص على الطريق، وطرح عدد من الأسئلة حول بعض المظاهر الخاصة: علاقات تكامل (المدينة سوق للريف)، علاقات طفيلية (المدينة تستغل الريف)، مكانة أبناء الريف في المدينة.

1- المدينة سوق للريف.

إن المظهر الأكثر وضوحاً لعلاقات المدن– الأرياف، هو أيضاً المظهر الذي نملك بشأنه الوثائق الأكثر أهمية، وهو تموين المدينة من محيطها الريفي.

هذه هي الظاهرة التي تناولها أ. عبد النور في مقدمته للتاريخ المديني لسورية العثمانية، بمناسبة عرض حالة دمشق، ولكنه بقي في إطار العموميات.

لقد درس عبد النور على التوالي: منطقة تموين دمشق، والمنتجات المتداولة (الرز، اللحم، الفاكهة، الخُضَر، الحبوب) وبنى التموين، والخانات، والمهن،

دون أن يتمكن من إعطاء تفاصيل بشأن الدارات التي تمر بها المنتجات، والكميات المستهلكة، نظراً لعدم توافر المعلومات.

- الأزمات والسياسات الغذائية دون تقديم معلومات بشأن الأسعار وتطورها، مما يتيح توقعات لهذا التطور على المدى البعيد.

- لا ينبغي التعجب لوجود هذه الثغرات، فهي صعوبات تتصل بالوثائق، أشرنا إليها فيما سبق. فنحن نجهل بصورة شبه كاملة حجم الانتاج الزراعي. وفيما عدا بعض التقديرات غير الدقيقة لبعض الرحّالة، لا نملك تقديرات جدية بالأرقام. كما أن جهلنا بالاستهلاك شبه كامل أيضاً. كما أننا لا نعرف جيداً طبيعة الدارات التجارية التي تتبعها المنتجات.

- هناك عنصر على قدر كبير من الأهمية يفوتنا كلياً تقريباً. فنحن لا نعرف جيداً حجم الاقتطاعات من المنتجات على شكل ضريبة، أو الضرائب المستقلة (التي يجبيها المزارعون، الملتزمون في مصر)، ولا نعرف كيف كانت هذه الكميات من المنتجات الزراعية تندمج في الدارات التجارية. كما أن معلوماتنا قليلة جداً بشأن «المحلات» في تونس (وهي مخيمات تقام صيفاً وشتاء لاقتطاع الضرائب العينية، من قمح أو تمر بحسب المناطق)؛ أو أيضاً بشأن الاقتطاعات العينية التي كانت تتم في صعيد مصر (حيث كانت البضائع تخزن في مستودعات في القاهرة).

والملاحظات التي أجراها ج. باير حول هذه النقطة تسمح على أكثر تقدير بفتح النقاش حول الموضوع، فهو يقول: «إن القاهرة كانت تحصل على حبوبها، ليس على شكل عقود، أو مبادلات تجارية بين الفلاحين وسكان المدن، بل على شكل ضرائب تدفعها القرى المصرية».

فبالنسبة لمصر العليا، كانت أربعة أخماس الضرائب، أيام الاحتلال الفرنسي، تدفع عينياً. وكان هناك تنظيم للنقل بالطوافات على نهر النيل. وكان

التخزين يتم في مستودعات (شونة). ولكننا لا نملك إلا القليل من الإشارات حول الحجم الحقيقي لحركات الحبوب هذه، التي كانت تؤمن معيشة سكان القاهرة إلى حد بعيد.

- هذه الظاهرة الأساسية، لا نستطيع حالياً إلا أن نلاحظ الطريقة التي تتجلى فيها في بنية المدن، أي في تموضع أسواق المنتجات الزراعية في محيط المدينة، حيث تتمركز العلاقات التجارية بين المدن والأرياف.

إن موقع هذه الأنشطة هو نتيجة علاقتها مع الريف، وهو أيضاً نتيجة للتصنيف التراتبي للفعاليات الاقتصادية المدينية، والذي يؤدي إلى إبعاد المهن التي تلعب دوراً اقتصادياً ثانوياً نحو ظاهر المدينة. أما المهن الهامة (تجارة الأقمشة، والتوابل، والمعادن الثمينة) فكانت، على العكس من ذلك، تتجمع في المركز.

ذلك أن البضائع الزراعية كبيرة الحجم، ولكنها ذات مردود تجاري ضعيف، كما أنها تسبب إزعاجات جدية للجوار (مواد ملوثة، كالزيوت على سبيل المثال)، أو أن تداولها وتخزينها يطرح مشكلات (ويتطلب مساحات واسعة، يصعب العثور عليها في المركز).

هذه الاعتبارات المختلفة تمثل الأسباب التي تجعل الأنشطة المتصلة بعالم الريف تتخذ مواقعها، بصورة عامة، قرب حدود المدينة. وهذه الجغرافية نراها تتكرر من مدينة إلى أخرى، دون تغيير كبير والأمثلة التي نستطيع إعطاءها متعددة بعدد المدن نفسها.

- فأسواق الحبوب تتموضع في العادة على مساحات واسعة تسمى (رقعة، أو رحبة، أو عرصة).

وأحد أسواق الحبوب الرئيسة في القاهرة كان واقعاً خارج باب الشعرية، في مكان يسمى (رقعة القمح) أو (ميدان الغلة).

وكان «اتحاد حمالي القمح من ساحة باب الشعرية إلى الأمكنة الأخرى في القاهرة» يتخذ مكاناً له في هذا المكان.

وفي دمشق كانت مستودعات القمح تقع خارج المدينة المسورة، على طول طريق ضاحية الميدان، الذي تصل إليه الحبوب من حوران، ويصل إليه الحجاج، وهم كبار المشترين للمواد الغذائية، في رحلة الذهاب إلى مكة.

كما أن رحبة الحبوب في الجزائر كانت تقع داخل باب عزون، وهو في الطرف الجنوبي للمدينة.

- وقد كان لأسواق الخضر والفاكهة مواقع محيطية أيضاً:

فمنذ أيام المقريزي، المؤرخ المصري الذي عاش في بداية القرن الخامس عشر، كان المرء يجد، داخل باب الفتوح (الباب الشمالي للقاهرة) بائعي الخضر في موقع مماثل للذي ما نزال نرى فيه اليوم عربات بائعي الثوم.

- كما كانت تجارة المواشي التي تثير الجلبة والازدحام والتلوث، تتخذ موقعها بالقرب من أبواب المدينة. فقد حافظت تونس حتى أيامنا هذه، على رحبات الغنم والخيل، في محيط الضاحية الجنوبية للمدينة، في مواقع جرى ذكرها أيام الحفصيين (القرن الثالث عشر- القرن السادس عشر).

وفي القاهرة كان سوق الغنم يقع خارج باب زويلة مباشرة، على حدود المدينة القديمة؛ ثم جرى نقله إلى الطرف الجنوبي للمدينة بعد نموها. فقد أصبح ذلك المكان مصدر إزعاج للسكان نتيجة مرور المواشي بجوارهم؛ وللتجار، الذين كانوا بحاجة إلى مساحات واسعة لتجميع قطعانهم.

وهكذا كانت المدينة تؤمن معيشتها اليومية بفضل الريف، وكانت تشكل سوقاً لمنتجاته الزراعية.

ولكن هذا الدور كانت تؤديه أيضاً للكثير من المنتجات التي تستخدم مواد

أولية للحرف المدينية. وهذا يفسر أيضاً الموقع المحيطي لعدد من الحرف التي تعتمد في نشاطها على التموين الريفي. ولنذكر منها:

- أسواق الجزارة والمسالخ، التي تقع في العادة على حدود المدينة، وهذا ما دفع إلى قيام المدابغ هناك أيضاً، ونقل المدابغ إلى هناك شديد الدلالة، لأنه دلّ على نمو السكان، الذي دفع إلى تحويل الصناعات المزعجة للجوار نحو أطراف المدينة أيضاً. هكذا جرى نقل المدابغ في حلب (في القرن السادس عشر) والقاهرة (نهاية القرن السادس عشر - بداية القرن السابع عشر) وتونس (القرن الثامن عشر).

- أسواق الحطب، المستخدم في التدفئة والأفران، كانت تقع أيضاً في طرف المدينة بسبب حجمه الكبير وصعوبة نقله داخل أزقة المدن الضيقة والمتعرجة.

- أسواق فحم الخشب، وهو منتج ينشر الأوساخ، تقع أيضاً على حافة المدينة. ففي القاهرة، كان سوق الفحم يوجد بالقرب من باب اللوق، أو الفوّالة (في الطرف الغربي من المدينة)، وكان سوق الجلّة (حيث يباع روث البقر الجاف المخلوط بالتبن للوقود) في الطرف الغربي من المدينة.

وكان البدو من القبائل العربية يجلبون فحم الحطب إلى القاهرة من منطقة الطور في صحراء سيناء، في قوافل من 1000 إلى 2000 جمل تصل كل ستة أسابيع: وكان مخيمهم الرئيس يقع خلف جبل المقطم، خارج القاهرة، شرقي المدينة. وكانت الأسواق التي يرتادونها تقع قرب باب النصر (شمالي المدينة)، أو وراء باب اللوق (إلى الغرب).

- وفي القاهرة أيضاً، كانت المواد الأولية المتعلقة بالحبالين وصانعي الحصير والسجاد المحلي، تباع في أسواق تقع جنوب الرميلة، في الجنوب الشرقي من الحي الجنوبي للمدينة.

وقد أعطى عبد الكريم رافق أمثلة مشابهة من مدينة دمشق: منها سوق (القلى) الذي يتم الحصول عليه بحرق نباتات قلوية صحراوية، ويستخدم في صناعة الصابون؛ وأماكن بيع البارود الذي يجلب من معلولا وجبل الدروز.

في الحالات التي جرى ذكرها، كانت المدن تستهلك (أو تحوّل) المنتجات الزراعية، ولكن التحركات بين المدن والأرياف كانت أكثر تعقيداً في مجالات عديدة أخرى، وكانت موزعة بصورة أكثر تعادلاً بين الطرفين.

- فقد كانت المدينة تمثل المكان الذي تجري فيه إعادة توزيع المنتجات الزراعية وكانت التجارة الداخلية تسمح بتوزيع المنتجات الزراعية داخل البلد وحتى خارجه. ومن الضروري أن يجري شرح دارات إعادة التوزيع المتعلقة بالمواد الغذائية بصورة إجمالية، مثل الرز، (في مصر عن طريق دمياط ورشيد) والقمح (في المغرب ولا سيما تونس).

ومن أجل بيان أهمية الدور الذي تؤديه المدن بصفتها مراكز لإعادة التوزيع، يكفي أن نذكر التقديرات التي أجراها «فانتوردو بارادي» عن تجارة الجزائر، وهي مدينة ذات فعالية ضعيفة إذا ما قورنت مع عواصم عربية أخرى يحيط بها ريف أكثر إنتاجاً.

إن فانتور دو بارادي يقدر التصدير عن طريق الجزائر بـ 150 000 حمولة من الحبوب (عام ١٧٨٨) ومن 20 000 إلى 25 000 جلد في السنة، وكميات ضخمة من الصوف، والشمع، والعسل، إلخ...

- كانت المدن توفر أيضاً الأسواق التي يجري فيها تبادل منتجات الصناعة الريفية. وبالرغم من أن حجم إنتاج المعامل الريفية هذا، أو المشاغل الواقعة في مراكز اقليمية متواضعة، غير معروف تماماً لدينا لنقص الاحصائيات الموثوقة، فنحن نعرف أنه كان على قدر كبير من الأهمية، وأنه أدى دوراً نشطاً في الفعالية الحرفية العامة.

ولنعد من جديد إلى مثال مصر، فمن المعروف أن الحرف النسيجية كانت تمارس في مشاغل عائلية، قروية أو ريفية: فالمراكز الريفية في الدلتا، والفيوم، ومصر العليا، كانت تؤدي دوراً حاسماً في إنتاج مصر.

ويلاحظ ج. باير أن من بين ألف قرية يذكرها علي باشا مبارك، كانت مئتان منها تملك صناعة حرفية محلية. وكانت الأنسجة المصنوعة خارج العاصمة يجري جلبها إلى القاهرة، ثم يصدر قسم منها نحو الولايات الأخرى في الامبراطورية، وحتى نحو أوروبا. وهناك عدد من الخانات والوكالات في القاهرة كان يسكنها هؤلاء التجار القادمون من المحافظات.

فقد كان أهل الفيوم يجلبون نسيج الكتان والقطن، ولاسيما النسيج المسمى «الخيش» المستخدم في التغليف. وكانت 40000 قطعة منه تصدر سنوياً نحو أوروبا وسورية، كما يقول جيرار. وكان مركز تجارتهم وكالة الخيش، التي كانت أيضاً مركز «اتحاد تجار حقائب السفر المجلوبة من الفيوم». ودائماً بحسب جيرار، كانت تأتي اسبوعياً من الفيوم إلى القاهرة قافلة تحمل 2000 شال. كما كانت «وكالة منوف» المكان الذي يجري فيه تسويق انتاج نسيج «منوف»، وهو من مصدر اقليمي.

ولكن المنتجات المجلوبة إلى القاهرة على هذا النحو كانت متنوعة جداً. يلاحظ جيرار «إن معظم حصير أو سجاد محافظة الفيوم كان يرسل إلى القاهرة وبولاق، للاستهلاك المحلي في هاتين المدينتين، من جهة ولتخزينه في مستودعات حتى وقت تصديره، من جهة أخرى.

كما أن الفخار المصنوع في قِنا، كان يجلب عن طريق النيل إلى القاهرة لبيعه هناك: وكان النقل يجري عموماً بواسطة طوافات مكونة من جرار وقدور مربوطة إلي جذوع نخيل. وحين تباع هذه الأوعية، يعود طاقم الطوف المكون من ستة إلى ثمانية رجال سيراً على الأقدام إلى مصر العليا. وهذه المصنوعات الفخارية البدائية كانت تباع بالمفرق في باب الشعرية.

ويمكننا ذكر العديد من الأمثلة عن المدن الأخرى .

فقد كان في تونس سوق يسمى سوق «الجرابة»، حيث تجري تجارة الأنسجة الصوفية المجلوبة من «جربا»، وموقعه المركزي، القريب من الجامع الكبير، يظهر أهمية دوره في فعاليات المدينة . وقد تم تشييده أو تجديده في أيام يوسف داي، في بداية القرن السابع عشر .

إن الدور الجوهري، الذي كانت المدن تؤديه في هذا المجال مجهول نسبياً، لأن معرفتنا بالانتاج الاقليمي أقل من معرفتنا بانتاج المدن . ولا يمكن إلقاء الضوء على هذه النقطة إلا بدراسة السجلات الاقليمية .

- كانت المدن أيضاً الأمكنة التي تجري فيها إعادة توزيع بضائع لا نعرف أنواعها جيداً نحو الريف، لأن بحوث الأتنوجرافيا التاريخية حول الحياة المادية لأهل الريف لم تجر بعد؛ مع أنها ممكنة بفضل سجلات المحاكم حول التركات التي تسمح بتحصيل معرفة دقيقة حول الأدوات والمنتجات المستخدمة في الحياة اليومية (الأثاث والملابس) . وما دامت معرفتنا ناقصة حول، المنتجات المستوردة من الخارج، والتي تستهلك في الأرياف، والأدوات المصنعة في المراكز المدينية التي تستخدم هناك، فإننا لن نتمكن من الإجابة بدقة عن الأسئلة المطروحة .

ولكن يبقى من الواضح أن المدن تسمح بإعادة توزيع أنواع عديدة من المنتجات التي تصنعها أو تستوردها، وفيها : - بضائع الاستهلاك . فبواسطة القاهرة، على سبيل المثال، كان البن يوزع في جميع أرجاء مصر . وكان يستورد من اليمن على يد تجار قاهريين، وكان استهلاكه قد انتشر منذ القرن السادس عشر .

وفي القرن الثامن عشر، حين بدأ البن القادم من جزر الأنتيل يدخل إلى مصر وينافس فيها «المخا»، كان من الطبيعي أن تتم إعادة توزيعه من خلال القاهرة .

والشيء نفسه يصدق على سورية . فالبن المجلوب إلى دمشق، ولا سيما عن طريق قوافل الحج العائدة من الأماكن المقدسة، كان يباع فيما بعد للقرويين .

- المواد الأولية الضرورية للحرف الريفية. يقول جيرار: «كان تجار القاهرة يجلبون القطن من سورية إلى مصر العليا. وكان القطن الذي يستخدمه عمال مدينة الفيوم يأتيهم من القاهرة عن طريق النيل.

وبشكل عام، كان جميع سكان المنطقة الجنوبية في مصر يأتون إلى «إسنه» للتزود بكل البضائع التي ترسل إليها من القاهرة.

- البضائع المصنّعة المستوردة، والتي يبدو أن وصولها إلى المنطقة ازداد في القرن الثامن عشر. ويلاحظ، في مصر على سبيل المثال، انتشار الطرابيش ذات الأصل الأوروبي والأقل جودة، ولكنها أرخص ثمناً من المنتجات التقليدية. وهناك أيضاً نمو استهلاك الأقمشة الأوروبية، بحيث أنه، في عام ١٧٦٧، أنشأ تاجران فرنسيان مؤسسة في «فارشوط» في قلب الصعيد، لضمان بيع الأقمشة. وكل هذه البضائع كانت تمر عبر القاهرة.

- البضائع المصنوعة في المدن. كانت المدن مسرحاً لنشاط حرفي يتم تسويق منتجاته، بالطبع، في الريف. وحول هذا الموضوع يعطي ج. باير رأياً سلبياً بقوله: «في مصر العثمانية، لم تكن القرية تابعة للمدينة فيما يتعلق بالتزود بالمنتجات المصنَّعة، بل كانت قادرة على توفير معظم حاجاتها بنفسها تقريباً».

أما النتيجة التي يتوصل إليها بشأن ضعف العلاقات الاقتصادية بين المدن والأرياف فهي تتطابق مع النظرة التي تفترض مجتمعاً مفككاً، ولكنها لا تبدو مقنعة لنا.

فإذا كان صحيحاً أن الحرف القروية كانت شديدة النشاط إلى حد إنتاج فائض يستخدم في التجارة- كما رأينا- فمن المحتمل أن تكون المنتجات الأكثر تخصصاً، والأكثر إتقاناً هي تلك التي تأتي من المدينة. وهذا ما يقوله جيرار: «هذه الصناعة تقتصر في الأرياف على الحاجات الأساسية، وعلى التعامل مع بعض منتجات

الأرض المستخدمة في الاستهلاك اليومي. أما المدن فهي دوماً مقر الصناعة المتطورة، التي تعنى بتحويل المواد الأولية المستوردة من الخارج إلي منتجات تستخدم على نطاق أوسع». وهذا الجدل لا يمكن حسمه إلا ببحوث معمقة.

ومن الممكن أن يكون هناك تعاون بين المدينة والريف في مجال الانتاج الحرفي. ولدينا على ذلك مثال لافت هو صناعة «الشاشية» في تونس. إن أهمية صناعة ما يسمى بالطاقية أو العمرة أو الشاشية في تونس معروفة. وقد نشرها هناك، من دون شك، المهاجرون القادمون من الأندلس على دفعات متتالية، تعود الأخيرة منها، والأكثر كثافة إلى مطلع القرن السابع عشر.

وكانت صناعة الشاشية مزدهرة جداً في القرن الثامن عشر: فقد تضاعفت ثلاث مرات بين 1720 و 1770. ونحو نهاية القرن جذبت اهتمام 300 معلم حرفة و 15000 حرفي وبلغ انتاجها 000 100 اثني عشرية من الشاشيات (أي ضعف انتاج فرنسا في تلك الفترة). وكان الانتاج التونسي يغذي تجارة يجري فيها تصدير كميات هائلة إلى ولايات الامبراطورية العثمانية. فمصر وحدها كانت تستورد أكثر من 000 20 اثني عشرية كل عام، ولاسيما من تونس، يبلغ ثمنها الإجمالي 35,4 مليون بارة (أي نحو ثلث الواردات المصرية من المغرب).

وفي اسطنبول، كان التونسيون يشكلون شركة تحتكر تجارة الشاشية. ويعود تفوق الشاشية التونسية إلى صناعة متقنة تستخدم منتجات تقليدية من نوعية راقية (صوف اسباني قرمزي اللون). وكان انتاجها يشكل عملية معقدة تشترك فيها العاصمة مع عدد كبير من المراكز الحرفية داخل البلد. فكانت تقوم بالحياكة نسوة متخصصات في هذا الفن (كبّاسة) تقطن ناحية أريانا، التي تبعد عدة كيلومترات عن تونس. ثم ترسل الكباسة إلى تونس لإتمام العمل في مشاغل الأحياء الشعبية في شمال العاصمة (حلفاوين وبيقا) حيث تجري خياطتها. ثم يتم دعكها في القرية الصغيرة (تيبوريا)، على ضفاف نهر مجردة حيث يوجد طاحون للدعك يجري

تحريكه بماء يتدفق من سدّ. ثم يعاد النسيج اللبادي إلى تونس: وفي الأسواق حيث تصل الشاشية للمرة الأولى، يجري ندفها، ثم طبع علامة الشركة. وكانت الصباغة تتم خارج تونس في قرية (زغوان) المشهورة بمياهها، ثم تعطى الشاشية شكلها في تونس من «الشواشين» أنفسهم، على الأسطحة، باستخدام قوالب من الطين المشوي، ثم تجري الأعمال النهائية في السوق.

هذه العملية الصناعية التي تجعل المُنتَج ينتقل من مركز إلى آخر كانت تقليدية، وربما كانت على علاقة بالتوزع الجغرافي للجماعة الأندلسية؛ كما كانت تفسر بأسباب تقنية.

- من الواضح أن حالة الشاشية التونسية استثنائية، ولكن من الواضح أنه كانت هناك علاقات وثيقة، في جميع ولايات الامبراطورية، بين رأس المال التجاري المديني، والقرويين الحرفيين (الموزعين في مشاغل عائلية). ودراسة هذه العلاقات التي تتخذ شكل تقديم للمواد الأولية، والقروض، والطلبيات، يجب أن تجعلنا نتقدم إلى الأمام في فهم آليات الشراكة بين المدن والأرياف، التي كانت وثيقة أكثر مما يتصور بصورة عامة.

نتيجة:

إن العلاقات التجارية التي كانت قائمة بين المدينة والريف كانت تتجلى في تيارات متفاوتة من حيث الأهمية: فالتيار المتجه نحو المدن (التموين، المواد الأولية) كان على الأرجح أهم من التيار المعاكس. ولكن القول بأن المدن كانت تكتفي باستهلاك خيرات الريف، سيعطي بالتأكيد صورة خاطئة وناقصة عن العلاقات التي كانت مستمرة بين المدن والأرياف.

كان هناك أخذ وعطاء بالطبع، وكانت المدينة تلعب دوراً لا يمكن تعويضه في الاقتصاد العام للبلد.

يقول كليرجه : «إن القاهرة كانت مكان تنظيم الاقتصاد الوطني ، ونقطة تمركز الحاجات والفائض عن الحاجة» . والعاصمة التي تشكل مكان إعادة توزيع البضائع المستوردة ، كاننت أيضاً المركز الذي تتدفق عليه المنتجات المحلية ، ثم يعاد توزيعها داخل البلد ، أو تصدر إلى خارجه .

ومن وجهة النظر هذه ، كانت المدن تلعب دوراً حاسماً في النشاط الاقتصادي للبلد ، كل البلد : مدناً وأريافاً .

2 - المدينة مستغلة للريف:

الأشكال الطفيلية لعلاقات المدن- الأرياف معروفة تماماً ، وقد تجلت في أشكال وحشية من الابتزاز ، أو بأشكال أكثر تنظيماً من الاستغلال الضريبي التي حفظت آثارها وثائق السجلات . لذلك كان من الطبيعي أن ينظر غالباً إلى علاقات المدن والأرياف من هذه الزاوية المتطرفة ، وأن تبدو الطفيلية على أنها الصفة المميزة لهذه العلاقات . من هنا كان من الضروري مقاربة استغلال المدينة للريف بأمثلة محسوسة تكشف عن طابع هذا الاستغلال ودرجته .

وفي إطار هذا العرض العام ، علينا أن نكتفي إما بملاحظات سطحية ، أو بأمثلة خاصة جداً بحيث لا يمكن تعميمها .

لقد ارتدت الموارد التي تحصل عليها المدينة من الريف أشكالاً شديدة التنوع ، لن نذكر منها إلا ثلاثة :

الاستغلال الذي كان يتجلى على هيئة ابتزاز مطلق ، أو استغلال أكثر تقييداً تحت اسم جباية الضرائب ؛

الاقتطاع على شكل إيجار للأرض ، والذي سنتناوله تحت زاوية استغلال إيجار الأرض الزراعية ؛

الاقتطاع في إطار المنشآت الدينية (الأوقاف)

الاستغلال الضريبي:

للاقتطاع الضريبي الذي كانت تمارسه الفئة الحاكمة المدينية على الريف في إطار نظام حكومي إلى حدٍ ما، ثلاثة مظاهر أساسية:

- المظهر الفج، الذي يتمثل في عمليات سلب حقيقي أو حملات تأديبية، يقوم أثناءها ممثلو السلطة باحتجاز أموال أو أشياء عينية، على هامش القانون (وأحياناً خارج القانون)، وهو في الحقيقة مجرد اغتصاب. وتحتفظ كتب التاريخ بذكرى هذه الحملات التي جرت فيها معاملة الريف وسكانه كما يعامل البلد المحتل. وقد حدثت في جميع العصور وفي جميع البلدان.

فالحملات التي وجهها مرادبيه إلي محافظات مصر خلال السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر، تنتمي بوضوح إلى هذا النوع من السلب الذي يصف المؤرخ الجبرتي مآسيه بحزن، ولكن بإيجاز: ففي عام 1207 هـ/ 1792م، جاءمراد بيه إلى «أبو زعبل»، ووجد قبيلة من الصوالحة مخيمة هناك. «وبالرغم من أن هؤلاء الناس لم يرتكبوا أي جريمة، فقد نهبهم وسلب مواشيهم... وأوقف شيوخ هذه المحلة. ولم يطلق سراحهم إلا مقابل 11000 تالاري».

«وفي عام 1209 هـ/ 1794 استقر مراد بيه في الجيزة، واستولى على قرى هذه المحافظة بالقوة، دون أن يدفع شيئاً ثمناً لها». وفي نفس العام أثارت أعمال أمير متسلط هو محمد بيه الألفي، في قرية من الشرقية، شكاوى قدمت إلى القاهرة وأدت إلى تدخل رجال الأزهر.

هذه الابتزازات أصبحت اعتيادية في السنوات التالية (1210- 1212هـ/ 1795- 1797م) حتى أن الجبرتي توقف عن إعطاء تفاصيل بشأنها.

وهناك الحملات الموجهة لجمع المؤن الغذائية في فترات الأزمات، والتي ذكرها أ. عبد النور عن سورية، وهي حملات سنعود إليها لاحقاً، وتنتمي إلى هذا النوع من الابتزاز.

- الحملات الضريبية التي تنظمها السلطات لجباية الضرائب من المحافظات. وهذه كانت تشكل نوعاً مؤسساً من الغزوات البدائية التي تحدثت عنها. إلا أن أشكال هذه العمليات وانتظامها كانت تختلف من حين لآخر، ومن مكان لآخر.

كانت «الدورة» هي الجولة التي يقوم بها والي دمشق بجباية الأموال اللازمة لتنظيم الحج، من القطاعات الجنوبية لولايته (كان الوالي يقود الحج منذ بداية القرن الثامن عشر). وكانت الجولة تدوم فترة تتراوح بين شهرين وخمسة أشهر، ولكنها كانت تعود إلى دمشق في رمضان قبل مغادرة قافلة الحج. وكان يجمع فيها الكثير من الأموال بطرق شتى.

- في تونس والجزائر تمثل «المخيمات أو المحلات» شكلاً شديد التنظيم وبالغ القدم من هذا النوع من الرحلات الهادفة لجباية الضرائب.

ففي الجزائر كانت هناك ثلاثة مخيمات (قسنطينة، وتيتري، ومسكرة)، وكانت موجهة بالأحرى للمحافظة على النظام. وفي تونس، كانت المحلات تمثل مؤسسة تعود إلى أيام الحفصيين، ولكنها استمرت إلى أيام العثمانيين. والبيه هو الذي يقود المخيم أو المحلة. ويعود عمل المخيمات في ضبط الأمن داخل البلاد في الأساس إلى النمو التدريجي لقوة «البيهات» (وهم أسياد الولايات) وتفوقهم على «الدايات» (الذي يتزعمون الميليشيا ويحكمون تونس).

وكان في تونس محلتان، واحدة في الصيف، تزور مناطق الشمال التي تنتج الحبوب، وأخرى في الشتاء تزور الجنوب، بلد التمور. والجباية التي كانت عينية في قسم منها، تدخل فيما بعد في الدارات التجارية الاعتيادية (حين تتم تلبية حاجات فريق البيه). وكانت المحلات تسمح بتوكيد سلطة الحاكم على الولايات.

- والشكل الأكثر انتظاماً من الاستغلال الضرائبي للولايات، هو بالطبع «الضريبة» نفسها.

ونظراً لأن النظام الضرائبي في مصر، معروف أكثر من غيره بسبب دراسات قديمة (منها وصف مصر على سبيل المثال)، وأعمال حديثة (س. ج. شو و أ. عبد الرحيم)، فإننا سنعطي أمثلتنا منه على الخصوص.

ففي نظام الالتزام، كان يجري إلزام القرى المصرية لأفراد من الفئة الحاكمة، ثم انتقل هذا الإلزام تدريجياً، في القرن الثامن عشر لأفراد من الرعية (من البورجوازيين أو العلماء).

وكان التزام الضرائب يدفع كل عام في أيلول/ سبتمبر، والملتزم يحصل مقابل المبلغ الذي دفعه على الحق في جباية الضرائب في قرية معينة، يضاف إليه تعويض عما أنفق.

ومع هذا النظام في التوزيع المؤقت للقرى، نشأت في البلد شبه ملكية، جرى نقلها بالوراثة في معظم الحالات.

وفي الولايات العربية الأخرى في الامبراطورية العثمانية كانت هناك أنظمة مماثلة.

ففي تونس، على سبيل المثال، كانت «لِزمة حقوق الداي». وفي بعض المحافظات المأهولة (بيجا، ماتور، بيزرت إلخ..) كانت الدخول الضرائبية تُلزم إلى (قائد لزّام).

وفي سورية كان (المالك) يمثل التزاماً طول الحياة للضرائب، وله مواصفات مشابهة لما ذكرناه.

- هناك أهمية بالطبع في أن نعرف حجم الاقتطاع الضرائبي الذي كان يجري في الأرياف، ونتمكن من تقدير سعة التحويل الذي كان يتم لمصلحة المدن التي تسكنها الفئة الحاكمة، ولاسيما ملتزمو الضرائب.

وفيما يتعلق بمصر، لدينا أرقام دقيقة نسبياً حول التحصيل الضريبي. ففي

عام 1798، كانت الخزينة الإمبراطورية تتلقى تحت اسم «مال الخراج» 87,7 مليون بارة، وكان مبلغ 49,9 مليون بارة يذهب للولاة تحت اسم «كشوفية» أي ما مجموعه 137,6 بارة.

وبحسب تقديرات أعطاها م. هـ. شريف حول تونس، تقدر المبالغ الداخلة إلى صندوق الخزينة، أي الضريبة الرسمية، بـ 264000 دينار عام 1710 و 383 000 دينار عام 1730، وهو ما يعادل 17,4 و 26,4 مليون بارة.

إيجار الأرض الزراعية

إن إيجار الأرض الذي كان يقتطعه أشباه الملاكين المدنيين من القرويين، يمكن أن يعرف بطريقة تقريبية. ذلك أن هذا الإيجار يتخذ مظهر التزام للضرائب يسمح للمزارعين الملتزمين باقتطاع إتاوات من القرى التي يلتزمونها بصورة مؤقتة. وبالرغم من أن الدولة تبقى، نظرياً، مالكة للأرض التي تتنازل عنها على شكل إقطاع أو التزام، فإنه ظهر اتجاه لتكوين طبقة ملاك غائبين، بحيث أصبح واقع العلاقات بين الفلاحين والمزارعين والأرض يختلف كلياً عما تفترضه النظرية القانونية. – وهنا أيضاً، سنرجع إلى الدراسات التي قامت في مصر بشكل رئيس: فالتنظيم القوي للبلد، بدافع عوامل فنية (الري من النيل)، أعطى قدراً من الشفافية للنظام الذي تطور فيها. كما أن مصر، من جهة أخرى، معروفة أكثر من غيرها بفضل «وصف مصر» الذي تم تأليفه أثناء الحملة الفرنسية في 1798– 1801، وبفضل دراسات عديدة أحدث عهداً تناولت تنظيم الزراعة في العصر العثماني. ومهما كانت النظرية، فإن نظام الالتزام، في القرنين السابع عشر والثامن عشر، كان يشجع تكوين طبقة من الملاك، راحت علاقتهم مع الأرض والفلاحين الذين يستغلونهم تتمكن رويداً رويداً، حتى أصبحت وراثية.

وحول هذه الطبقة من الملاك، تُعدّ الأرقام التي ذكرها عبد الرحيم في كتابه حول الريف المصري ذات دلالة كبيرة: ففي 1658– 1660، كان في مصر 1714

ملتزماً، وكان هؤلاء المزارعون الملتزمون في تلك الفترة بحسب القاعدة، من أعضاء الفئة الحاكمة (مماليك وعسكريون): وعدد هؤلاء 1561، أما العرب وغيرهم فكانوا 153 فقط.

وفي القرن السابع عشر والثامن عشر، حدث تغيير كبير بدخول غير العسكريين بشكل كثيف في نظام الالتزام. ففي عام 1212هـ/ 1797م عشية وصول الحملة الفرنسية، كان هناك 4420 مزارعاً. وهذه الزيادة في عدد المزارعين تعني أن مساحة المزارع تقلصت. وهذا العدد من المزارعين كان يضم 2616 مزارعاً من المماليك والعسكريين، و860 عربياً فيهم 850 امرأة، و 307 عالماً و 57 تاجراً. وهكذا أصبح المزارعون يمثلون مجموع السكان المدينيين، وفيهم أفراد من الرعية.

وجدير بالذكر أن دخول فئات من السكان المدينيين الذين لا ينتمون إلى الفئة الحاكمة، إلى هذا المجال كان ظاهراً منذ القرن السابع عشر: فهناك وثائق يعود تاريخها إلى 1673 تبين ظهور تجار في إدارة الالتزامات. وفيما بعد تسارعت العملية، انطلاقاً من قروض قدمها مدينيون أثرياء، مما أتاح وضع القرى تحت الرهن، وانتقالها أخيراً من أيدي المماليك والعسكريين الذين كانوا يملكونها قانونياً إلى هؤلاء الأثرياء. وفي القرن الثامن عشر، أصبحت الأراضي الزراعية تحتل مكاناً كبيراً في ثروات التجار الكبار. وإذا أخذنا مثال عائلة الشرايبي، وهي من العائلات الرئيسة في تجارة البن، لاحظنا عام 1725 (تاريخ وفاة كبير العائلة) أن دخل القرى التي كانت مرهونة لديه يبلغ 000 1500 بارة. وهكذا تحول أفراد عائلة الشرايبي تدريجياً إلى ملاّك للأراضي، كما يظهر في عدد من الملاحظات ذكرها المؤرخ الجبرتي عن ابراهيم الشرايبي (المتوفى 1790– 1791)، يقول: «لم يكن يأخذ من فلاحيه إلا المبلغ المحدد في الضريبة. وكان يساعد الفقراء ويقرضهم البذار وكل ما يحتاجون إليه في الزراعة». وهناك تاجر بن آخر باسم الطيب

المنجور، ت. عام 1724، تـرك 1,8 مليون بـارة، مليون مـنها يمـثل حـصة لـه في قرية من الغربية.

- في سلسلة من الدراسات المكرسة لعلماء القاهرة تشير عفاف لطفي السيد مارسو، إلى نفس الظاهرة، وتلاحظ ظهور طبقة من ملاك الأراضي الذين يقطنون المدينة ويجنون أرباحاً طائلة من استغلال الفلاحين: «نظراً لتمتعهم بمكانة المهنة العلمية، والموارد المالية لأصحاب الأراضي، فإننا نلاحظ قيام طبقة من العلماء المعتمدين على الأراضي، والذي اصبحوا نتيجة ذلك من أعيان الأرياف».

هكذا ظهرت أسر قوية من العلماء، نحو نهاية القرن الثامن عشر، ساعدتهم ثروتهم المحصّلة من ملكيـة الأرض على تكوين مـؤسـسـات دينيـة (البكري، السادات، العروسي، المهدي). وهذا ما يفسر أن وقف الشيخ أبو الأنوار السادات يذكر سلسلة من القرى المملوكة له في عدد من المحافظات المصرية.

- هذه الظاهرة كـانت واسعة الانتشار في الولايات العربية الأخرى. ففي سورية، كما يقول عبد الكريم رافق، كان هناك تنوع كبير في ملاّك أراضي القرى: مـالكون للأرض، مـزارعـون (فـلاحـون)، اقطاعـيـون، مـزارعـون ضـرائبـيـون، مستفيدون من وقف إلخ..

ولكن يبدو أن ملكية الأرض، وحق التصرف في الأرياف اتجها في القرن الثامن عشر إلى الابتعاد عن أهل القرى، لمصلحة سكان المدن.

وفي عملية التحول التدريجية لملكية الأرض هذه إلى سكان المدن، لعبت القروض المالية لمستثمري الأرض دوراً في طردهم منها في معظم الأحيان، كما هو الحال في مصر، ولكن في ظروف مختلفة. وهكذا بدأت تتكون طبقة من ملاّك الأرض المدينيين الذين كـانوا يسـتغلون الأرض من خـلال عـملائهم. ذكـر هذه الظاهرة ج. باير.

وهكذا أصبحت بعض القرى، بالقرب من دمشق، مملوكة لعلمائها (المرادي والعجلاني).

وفي تونس أيضاً، يلاحظ في القرن الثامن عشر، تكوين عائلات كبيرة من «القادة اللزامين» أو المزارعين، ومن أمثلة ذلك عائلة الجلوني، وعائلة بن عياد.

كنا نتمنى بالطبع أن نستطيع تقدير حجم ما يقتطع من الريف. ولا شك في أن ذلك يحتاج إلى دراسة دقيقة حول وضع جماعات قروية محددة. على أن أعمال علماء البعثة الفرنسية، وبحوثاً حديثة (هـ. ريڤان وعبد الرحيم) تسمح بتقديم أرقام بالنسبة لمصر، لا تملك إلا قيمة نسبية.

لقد ذكرنا فيما سبق أن «الدولة» كانت تقتطع عام 1798 مبلغ 137,6 مليون بارة لصالح الخزينة الامبراطورية والولاة. وكان مقدار مضاعف، 274,2 مليوناً يذهب للمزارعين وعملائهم؛ أي أن ثلثي الاقتطاعات الرسمية من الفلاحين (67٪ بالضبط) يذهب إلى جيوب ما يمكننا أن نسميهم طبقة الملاكين التي تضم مماليك وعسكريين (وهم من الفئة الحاكمة)، وعلماء وبورجوازيين، بين هؤلاء جميعاً صفة مشتركة هي سكنى المدينة، حيث يعيشون من الأجور التي يحصلون عليها باستغلال الفلاحين.

لا نستطيع تنظيم قائمة إجمالية بالمتطلبات التي تثقل كاهل الفلاحين وتتيح المجال لتحويل الأموال نحو المدينة. على أن التقديرات التي ذكرناها بشأن مصر، إما تحت اسم «ضريبة رسمية»، (137,6 مليون بارة)، أو على هيئة إيجارات للأراضي لمصلحة المزارعين (274,2 بارة) تعني أن 411,8 مليون بارة، تقتطع من فلاحين يقدر عددهم في تلك الفترة بأربعة ملايين إنسان في مطلع القرن التاسع عشر.

وهذا المبلغ- على ما يبدو- لا يمثل إلا جزءاً مما كان يجبى من الأرياف: فعبد الرحيم يؤكد أن الفلاحين يدفعون في المجموع ما مقداره 400- 600 بارة لكل فدان. فإذا حسبنا أن المساحة المزروعة في مصر كانت عام 1798 حوالي أربعة ملايين فدان، فإن الابتزاز يمكن أن يرتفع إلى حوالي 2000 مليون بارة. وهو رقم هائل إذا ماقورن بالاقتطاع الرسمي، ولكن أهميته لا تتضح مالم نقارنه بمجموع الانتاج الزراعي، مما يتيح تقدير قيمة القسم المقتطع من دخل الفلاحين. وهذا ما يقدر بثلث الانتاج الزراعي وفقاً لبعض الحسابات.

هذا بالنسبة لمصر، أما في تونس فإن م. هـ. شريف يقدر أنه في عام 1726 كان التحصيل الضريبي يساوي خُمس انتاج أولاد سولة (قبيلة من منطقة بيجا)، دون حسبان الطلبيات المقدمة بأسعار مخفضة من القمح والخراف لكتيبة البيه؛ وخمس أو ربُع الانتاج الكلي لقبيلة أولاد بو سالم، إضافة إلي البيع الإلزامي للمنتجات بأسعار مخفضة. وهكذا فإن حجم الاقتطاعات متقارب في الحالتين.

هذه الاقتطاعات من السكان الريفيين هي التي كانت تسمح بإعالة الفئة الحاكمة (التي تضم عشرات الألوف في القاهرة، في نهاية القرن الثامن عشر، وآخرين مستقرين في المدن الأخرى)، كما كانت تسهم في رخاء قسم من البورجوازية المدينية يضم ملاك الأرض من التجار والعلماء الذين نجحوا في اقتحام نظام استغلال المدينة للريف.

هذا التحول الهائل لم يكن طفيلياً كلياً، فقد كان يجري تعويضه ببعض «العطاءات» لعالم الريف. وإحدى الفوائد التي كانت المحافظات تجنيها من وجود سلطة مركزية كانت استتباب الأمن والنظام، والحماية ضد البدو الرحل بشكل خاص. وهذا هو الدور التي كانت «المحلة» التونسية تقوم به في الوقت الذي كانت تجبي الضرائب.

على أن ما نعرفه عن تاريخ الولايات العربية في العهد العثماني يسمح لنا بأن نفترض أن كفاءة السلطة كانت غير كافية من هذه الزاوية . فالفوضى كانت تعم غالباً في الولايات، وفي العديد من المناطق كان تقدم البدو يؤدي إلى تراجع الزراعة المستقرة . وأخيراً، كانت السلطات المركزية نفسها، تضيف بعنفها وابتزازها إلى الآلام التي يعاني منها الفلاحون .

ومن الضروري أيضاً الإشارة إلى أن السلطات الإقليمية في الولايات العربية، استطاعت أحياناً أن تعوّض على الأرياف قسماً من الاقتطاعات المفروضة عليهم، عن طريق بذل مجهود حقيقي لتزويدهم بالتجهيزات التي يحتاجون إليها . ومن الأمثلة ذات الدلالة على ذلك، نشاط حسين بن علي الذي بذل جهده بين 1705 و 1740 لتطوير تونس، عن طريق سياسة نشطه لتنمية البنية التحتية : من بناء للجسور على المحاور الكبرى للمواصلات وترسيم لأعمال على طرقات بنزرت، وكيف، والقيروان، وسوسة، وقفصة؛ وإصلاح للطرقات، وإقامة نقاط للتزود بالمياه . والجسر المقام في رادس على وادميليان، بطول 120 متراً وعرض 6,60 م، والذي تعلوه تسعة أقواس؛ هذا الجسر يعدّ أحد أهم أعماله .

ودون أن نعني بهذا المثال أن تلك كانت سياسة عامة، فإنه يمكن التفكير بأن نشاط السلطات كان أقل سوءاً مما كان يظن بصورة عامة ولكن حجم الاقتطاعات كان يزيد كثيراً عن المنافع التي كانت الأرياف تجنبها بطرق مختلفة .

وتشكل الأوقاف (التي تسمى الحبوس في افريقيا الشمالية) جنباً إلى جنب مع الاقتطاعات الضرائبية، وإيجار الأرض الزراعية، إحدى القنوات التي تحدث عن طريقها اقتطاعات من موارد الريف لمصلحة المدينة . ولكن الدراسات قليلة جداً في هذا المجال، مما لا يسمح لنا بالمضي أبعد من العموميات، والتوصل إلى نتائج دقيقة .

- إن معظم الأوقاف المدينية تحوي قسماً يقل أو يكثر من الثروات الريفية (حدائق، أراض زراعية) التي يستخدم ريعها لتحقيق الأغراض الدينية أو الأرباح للمؤسسة الدينية التي تستقر غالباً في المدينة.

وهنا يمكننا تقديم أمثلة كثيرة.

وللاقتصار على الأعمال الحديثة، سأذكر فيما يتعلق بسورية، وقف سنان باشا (1596) الذي درسه ج. ب. باسكوال. فلضمان الانفاق على الجامع الذي أنشأه في دمشق، وصرف مرتبات الأشخاص العاملين فيه أوقف سنان باشا مباني عديدة في دمشق (74 حانوتاً ومبنى ذا استخدام اقتصادي)، بالاضافة إلى ممتلكات زراعية (يصل تعدادها إلى 165 فقرة في الوقفية) «قطع أراضٍ، بساتين، حقول مزروعة، قرى بأكملها مع أراضيها، وكل الضرائب التي تجنى منها أو بعضها». وهذه الأوقاف تقع بالقرب من دمشق، وفي القلمون، وجبل لبنان، وفلسطين.

والأوقاف الحلبية الثلاثة التي تعود إلى القرن الثامن عشر، والتي درستها جيهان تايت، تضم قسماً كبيراً من الممتلكات الريفية: وقف عثمان باشا (1728-1740) فيه 40 فقرة في الريف من أصل 70؛ ووقف الأميري (1723) وفيه 16 فقرة في الريف من أصل 118؛ ووقف الشلبي (1763- 1764) وفيه 31 فقرة في الريف من أصل 137. وفي هذه الحالات الثلاث تخصص الأوقاف لرعاية أشخاص مقيمين في حلب، ومنشآت دينية في حلب مع الأشخاص العاملين فيها. كما أن الوقف الضخم لمحمد بيه أبو ذهب (118هـ- 1774م) والذي نشره د. كريسيلسوس، يتضمن تعداداً لقرى في محافظات الغربية وجيرقا، خصصت كل دخولها للانفاق على الجامع الكبير الذي بناه الأمير في القاهرة مقابل الجامع الأزهر، وعلى الأشخاص الكثر العاملين فيه والمكلفين بأعمال الصيانة، وبمهام دينية وتعليمية. وهؤلاء جميعاً يقطنون القاهرة.

- وهكذا نرى أن قسماً كبيراً من الأراضي الزراعية كان موقوفاً. وتقدر عفاف لطفي السيد مارسو مساحة الأرض الزراعية التي كانت موقوفة في مصر بـ 600 000 فدان، وهذا يعادل (ثمن) مساحة الأرض المزروعة في مصر عام 1920.

إن الدُخول الهائلة التي كان يجري تحصيلها عن طريق الوقف، لم تكن تستخدم في مكانها، لمصلحة الجماعات الريفية التي تنتج هذه الثروات. فالقسم الأكبر كان يجري تحصيله لمصلحة المستفيدين، سواء أكانوا أفراداً أم مؤسسات دينية وخيرية (بالاضافة إلى ما كان يرسل إلى مستفيدين بعيدين كالمدينتين المقدستين).

وهكذا كانت تتم العناية بالكثير من المباني في المدن (جوامع ومدارس)، ويجري توفير الخدمات العامة (ولاسيما جرّ المياه والسُبُل والقنوات)، ويستمر عمل الكثير من المنشآت ذات الطابع الديني أو الخيري أو التعليمي أو الاجتماعي. وفي جميع هذه الأحوال يتعلق الأمر باقتطاعات من الريف لصالح المدينة. حتى أن إدارة الأوفاق نفسها، االتي تعود بمنافع كثيرة (والتي كانت أحد مصادر دخول العلماء) كانت توكل إلى نُظّار يسكنون في المدينة بصورة عامة.

وبالرغم من أننا لا نملك حالياً أية وسيلة لتقدير حجم تحويل الثروات الذي كان يتم من خلال الأوقاف، فكل شيء يسمح بأن نفترض أنه كان ضخماً، وكان يوفِّر قسماً كبيراً من سُبُل معيشة السكان المدينيين، جنباً إلي جنب مع الاقتطاعات الضريبية وإيجار الأرض الزراعية.

٣- مكانة الريفيين في المدن

كانت المدن مراكز جذب تتوجه إليها الخدمات للسكان المدينيين، وتسهم أحياناً في إعادة تشكيلهم.

ولما كانت معلوماتنا لا تسمح لنا بتقديم تقديرات دقيقة يمكننا الافتراض بأن حركات الهجرة أسهمت في الواقع في إعادة التوازن السكاني الذي يختل من حين لآخر بفعل الأزمات الكبرى (زيادة الوفيات نتيجة المجاعات والأوبئة)، وسمحت بنمو سريع في فترات الازدهار والرخاء المديني، ذلك أن الحركات الطبيعية لا تتيح إلا تطورات شديدة البطء، والفائض السكاني لم يتجاوز مطلقاً أكثر من خمسة في الألف بسبب كثرة الوفيات. وهكذا فإن سكان الريف كانوا يمثلون من دون شك خزاناً سمح للمدن بتسارع ديموجرافي، ولكننا لا نعرف الكثير عن آليته. وأمام نقص المعلومات التفصيلية لا يسعنا هنا إلا صياغة فرضيات وتصور محاور للدراسة.

التحركات المؤقتة:

كانت النكبات السكانية الكبيرى (المجاعات والأوبئة) تمثل في العادة مناسبة للسكان للتوجه نحو المدن، وكان لذلك طابع وقتي.

- كانت المدن نقاطاً حساسة بشكل خاص لكونها مركزاً للإدارة الإقليمية، ومقراً لسكنى الفئة الحاكمة. لذلك لم يكن الحكام يرغبون في نشوء أسباب للفوضى فيها. وهكذا فإن هؤلاء الحكام (المحتسب، وآغا الانكشارية، والباشا وهو الوالي) كانوا في الظروف الصعبة (الغلاء، المجاعة) يبذلون جهوداً ليتجنبوا وقوع قلاقل خطيرة. وكانت تحركاتهم إلى تحديد غلاء الأسعار بوسائل قمعية، وإيصال الأغذية الضرورية بالضغط على التجار لمنع الاحتكار وإخراج الحبوب من المستودعات، أو استخدام مخزونات الحبوب الواردة على شكل قروض عينية من مستودعات الدولة أو المزارعين، أو أيضاً إرسال حملات لجمع الأغذية من الريف.

من هنا، كانت المدن، أثناء الأزمات الغذائية الخطيرة، تمثل واحات من الرخاء النسبي وتجذب إليها سكان الريف الذين يعانون كلياً من آثار المجاعة

والغلاء، بفعل الإجراءات التي تتخذها السلطات لمصلحة السكان المدينيين، والتي تزيد في تدني حالة الريف.

- وسنقدم هنا بعض الأمثلة التي تعطي فكرة عن التدخلات التي تتخذ أحياناً شكل مصادرات استثنائية من الأرياف.

ففي فترات الأزمات كان حكام سورية يبادرون إلى عمليات سطو على المناطق المنتجة للحبوب، وكانوا يجلبون إلى دمشق غنائم حقيقية تباع بأسعار مخفضة لسكان المدينة.

ففي عهد أسعد باشا العظم، في أيار/ مايو 1747، ظهرت بوادر موسم زراعي سيء، وبدأت المجاعة في دمشق، فأرسل الباشا حملة إلى البقاع، غرب نهر الليطاني، صادرت ألوف الأطنان من القمح. وعلى الفور، تموّنت الأسواق، وهبط سعر القمح من ست بارات للرطل إلى ثلاث بارات.

وقد كرر الباشا ذلك في أعوام 1754 و 1755، فأرسل جنوده إلى حوران لمحاربة البدو؛ وهذا ما سمح له بأن يبيع في دمشق القطعان التي غنمها في غزوته بأسعار رخيصة نسبياً.

وبعد عدة عقود من الزمان، يقدم ڤولني ملاحظات ذات دلالة بهذا الصدد في عبارته: «إن الباشوات يهتمون كثيراً بهذا الموضوع الذي يتوقف عليه أمنهم الشخصي. لذلك يُعْنَون بألا ترتفع أسعار الأغذية، ولا سيما في مقر سكناهم. وإذا كانت هناك مجاعة، فإن أقل ما يُشعر بها هناك- ففي تشرين الثاني/ نوفمبر 1784.. أعطى الباشا أوامر في حوران بأن تفرغ كل المطمورات (المستودعات)، بحيث أنه في الوقت الذي كان الفلاحون يموتون جوعاً في القرى، كان سكان دمشق لايدفعون ثمناً لرطل الخبز إلا بارتين، ويحسبون أن الخبز مرتفع الثمن».

ويستنتج الرحالة قائلاً: «هذا أحد الأسباب الرئيسة لاكتظاظ المدن في سورية، بل قل في تركيا كلها: ففي الوقت الذي نرى المدن تغذي الريف في البلدان الأخرى، نراها هنا تتغذى نتيجة هروب السكان من الريف. فالقرويون المطرودون من قراهم يجيئون إلى المدينة بحثاً عن ملاذ، ويجدون فيها الهدوء، وربما الرخاء».

- وفي مصر، يمثل هروب سكان الداخل إلى القاهرة في فترة الأزمات ظاهرة كثيراً ما لاحظها المؤرخون. فخلال أزمة 1694- 1695 تناقصت الأغذية ووصلت إلى أسعار خيالية. فقد ارتفع سعر أردب القمح من متوسط ٨٠ بارة إلى 420 بارة. ومعظم المنتجات الضرورية أصبحت نادرة وارتفعت أسعارها. فحدثت قلاقل في الرميلة، وهي قريبة من القلعة (مقر الحكم والمركز الهام لتجارة الحبوب). وجاء الناس من الداخل إلى القاهرة بأمل العثور على ما يأكلونه فيها. وامتلأت المدينة بالمعوزين، وماتوا من الجوع في الطرقات، ومعظمهم راح يأكل جثث الموتى. فبادر الباشا إلى توزيع المتسولين بين الأمراء ليعيلوهم ويبعدوا الغرباء عن القاهرة.

وفي أعوام 1789- 1791 عرفت القاهرة أخطر فترات المجاعة والغلاء في تاريخها. فقد ارتفع سعر أردب القمح إلى 745 بارة. وأرسل الباشا والبيهات بعثة لتسهيل نقل الحبوب من مصر العليا نحو القاهرة.

وفي عام 1791 حلّ الطاعون، ووصل عدد الوفيات إلى 1500 نسمة في اليوم الواحد، كما يؤكد المؤرخون. وفي عام 1792 ارتفع سعر القمح إلى 1620 بارة، واشتدت المجاعة: «وراح سكان القرى يملؤون القاهرة، وكانوا يجتمعون، نساءً وأطفالاً، في الطرقات والأسواق وهم يصرخون ويبكون من البؤس ليلاً نهاراً. وفي الطرقات لم يكن من الممكن للمرء أن يخطو خطوة دون أن يطأ بقدمه مخلوقات بشرية متهالكة من البؤس والجوع. كانوا يقتتلون على لحم الجثث، وأكل

بعضهم الأطفال الصغار . . » على أن المؤرخ يضيف بأن الحالة في باقي البلد كانت أشد سوءاً . «ففي الريف لم يبق إلا عدد محدود من الفلاحين، فقد أتى الموت عليهم جميعاً» .

- وهكذا فإن الأزمات الكبرى كانت مناسبة لظهور تحركات واسعة نحو المدن، ولكنها تحركات مؤقتة من دون شك . لأن اللاجئين كانوا يعودون إلى قراهم، ما أن تنتهي المحنة . ويحتمل أن بعض هؤلاء كانوا يستقرون في المدينة، وأن هؤلاء الذي يشكلون «إضافة إيجابية» كانوا يسهمون في تخفيف الخسائر التي حلّت بالمدينة أثناء تلك المحنة الديموجرافية، وفي تسريع عودة التوازن، تلك العودة التي كانت ستبقى بطيئة لو تركت للنمو الطبيعي .

ومن المحتمل أن تحركات من هذا القبيل كانت تحدث في فترات المصادرات القاسية، وأن الحملات نحو الريف من النوع الذي ذكرناه، كانت تُحدِث موجات من النزوح نحو المدينة . ولما كنا لا نملك معلومات تؤكد ما نقدمه حتى الآن على شكل فرضية، فإننا بحاجة للقيام باستقصاءات دقيقة للمصادر التاريخية، للحصول على ذلك .

- وتشكل الهجرة للعمل تياراً مؤقتاً آخر، قابلاً لأن يتحول أيضاً إلى إقامة دائمة . فقد كانت الجماعات التي تبحث عن عمل في المدينة تأتي بدوافع شتى . وبالإضافة إلى الأزمات التي أشرنا إليها فيما سبق، كان هناك الاستغلال المفرط للقرويين، ونقص الأعمال في الريف، واختلال الأمن بسبب غارات البدو، وجذب المدينة التي كانت تقدم امكانات أكبر للعمل، بفضل فعالياتها المتنوعة .

هذه الهجرة كانت تشكل جماعات متسقة، تجد العمل في معظم الأحيان في مجالات شاقة ضعيفة المردود؛ فعاليات هجرها سكان أقدم استقراراً في المدينة لهذه الأسباب . إلا أن القادمين الجدد كانوا فقراء، ضعيفي التأهيل، لذلك كانوا أقل

تطلباً فيما يتعلق بالأجور وشروط الحياة، وكانوا يتوقعون العودة إلى ديارهم الأصلية التي كانت صلاتهم مستمرة بها.

إن جماعات من هذا النوع معروفة بشكل جيد فيما يخص مدن المغرب. لأن الجماعات المهاجرة ذات المنشأ الريفي كانت في الغالب تشكل أقليات يصعب اندماجها في مجتمع المدينة. وكانت تحتفظ بفرديتها.

ففي حالة الجزائر وتونس، كان الأمر يتعلق بخوارج (ولا سيما من الناحية الدينية) وبربر (ولاسيما من الناحية اللغوية).

ولكن ظروفاً من هذا النوع كانت تصادف أيضاً في المدن الأخرى التي ينتمي محيطها الريفي بصورة واسعة إلي جماعات من الأقليات، كالعلويين في سورية على سبيل المثال، والأكراد في عدة مدن سورية، وفي العراق. وفي القاهرة، يمثل أهل الصعيد جماعة عمل من هذا النوع.

هؤلاء «الغرباء» ذوو المنشأ الريفي كانوا يشكلون جماعات خارجية (برآني)، تستقر مؤقتاً في المدينة، وتبقى عائلاتها في القرى أو الواحات الأصلية. وكان الرحالة الفرنسيون يشبهون «البسكريين، البؤساء الذين توكل إليهم أبشع الأعمال وأقساها، بأهل سافوا أو أوڤرنيا في فرنسا». وكانوا إما سقائين وحمالين للمياة؛ أو منظفين للمداخن أو المراحيض أو الآبار، أو حمالين عاديين، أو حراساً ليليين، أو بوابين. وكانوا، في الليل، ينامون في الشوارع، أو أمام أبواب الدكاكين أو الأسواق أو المنازل التي يحرسونها. وكان «القبيليون» يعملون حرفيين وفرانين، ويسكنون في أكواخ تقع خارج باب عزون، أو في منطقة أفران الكلس أو المقالع خارج باب الواد. وأما أهل «مزاب» الذين رفعهم نجاحهم في الفعاليات التجارية إلى درجة أعلى من أولئك «الكادحين العائمين» فكانوا يسكنون في القسم الخلفي من حوانيتهم، أو في الحمامات التي يديرونها. وكان من الممكن لهم أن يذوبوا في

البورجوازية المحلية، لولا خصوصيتهم الدينية، التي كانت تبقيهم في وضع هامشي بالنسبة لأهل البلد (البلدي).

في حالة تونس، كانت هذه الجماعات «من الغرباء» تتكون من أهل الجنوب (وعلى الخصوص، سكان الواحات، وقابس، وقفصة، وتوزر) ومن الجزائريين (قبيلي) وليبيين (طرابلسية). وكان الغرباء يمارسون مهناً بسيطة ويسكنون في مساكن جماعية، وفي أسوأ الحالات كانوا ينامون في الطرقات. وكان لأهل جربا في تونس وضع مشابه لوضع أهل مزاب في الجزائر، كما كانوا يشتركون معهم في خصوصيتهم الدينية.

كان معظم هؤلاء الريفيين يفكرون في العودة إلى ديارهم الأصلية ما إن يجمعوا قدراً من المال. ولكن هذه الإقامة المؤقتة كانت تنتهي بالطبع بإقامة دائمة في معظم الأحوال، وتشكل مجموعات ثابتة، ينضم إليها القادمون الجدد من نفس المنشأ.

- ويجب أن نصنف في فئة الهجرة المؤقتة نفسها، تنقلات العسكريين، والتجار، والعلماء، الذين كان معظمهم يتحول أيضاً إلى مقيمين دائمين. وكان هناك في عدد من الولايات، وإلى جانب الميليشيا النظامية (الانكشارية)، فرقٌ كانت تتشكل محلياً، وتجذب إلى المدينة جماعات تأتي من مناطق ريفية. ولنذكر على سبيل المثال: الزواوة، من أصل قبيلي، في تونس والجزائر، والأكراد في سورية.

- وكانت الفعالية التجارية في المدن تجذب إليها أيضاً تجاراً يأتون من المحافظات لتسويق الصناعات المحلية.

ففي القاهرة، كلنا يعرف أهمية جماعات التجار، الذي يأتون من أسيوط، والفيوم، والمحلة، وطهطا، وهي أكثر المراكز ذكراً في وثائقنا. هؤلاء التجار يحتكرون تجارة الأقمشة في محافظاتهم الأصلية. وكانوا يسكنون غالباً في خانات محجوزة لهم عملياً، كما كان لهم تنظيم شبه نقابي. فالأسيوطيون كانوا يتجمعون

في وكالة أسيوط، كانوا يعدّون من الجماعات الأكثر عدداً، وكانوا يُصادفون في الأسواق المركزية الكبرى في القاهرة: الغورية، مارجوش، الجمالية، . . . وهذه الإقامة المؤقتة قد تتحول إلى استيطان دائم، كما يتبين من الوثائق العديدة في القاهرة: فمحمد الفيومي كان في عام 1672 شيخ التجار في سوق أمير الجيوش؛ ومجموعة من «الفُوِيين» (من فُوّة، مدينة في الدلتا) كانوا شيوخ سوق الغورية بين 1726 و 1771؛ والحاج محرّم، الذي قدِم من الفيوم نحو 1750، استقر في القاهرة واغتنى فيها، وأصبح ابنه محمد، عمدة تجار البن في القاهرة في نهاية القرن. وهذه الظاهرة عامة لدرجة لاتحتاج معها إلى المزيد من الأمثلة.

- وأخيراً، كان هناك تيار منتظم من الطلبة والعلماء يتدفق على المراكز الدينية والعلمية التي توجد في المدن الكبرى: جامع القرويين في فاس، والزيتونة في تونس، والأزهر في مصر، وبني أمية في دمشق. وكان أشهرها، الأزهر، يستقبل عدداً كبيراً من أبناء الأرياف، الذين يشكلون مجموعات منظمة في أروقة: البهاروة (من الشمال الغربي للدلتا)، الفيومية، الصعايدة (من مصر العليا)، الشراكوة (من الشمال الشرقي للدلتا)، إلخ . .

ولكن هؤلاء الطلبة والشيوخ الذين يقدمون للدراسة، أو إنهاء الدراسة في العلوم الدينية، كانوا يقررون في معظم الأحيان الإقامة نهائياً في القاهرة: وكان يشار إلى موطنهم الأصلي في نسبتهم التي تستمر بعد أن يصبحوا مدينيين تماماً. وهنا أيضاً يتعلق الأمر بظاهرة معروفة جداً لدرجة لا تحتاج إلى مزيد من الالحاح.

الاستقرار النهائي:

وهكذا فإن كلاً من عمليات الاقامة المؤقتة التي وصفناها فيما سبق، كان من الممكن أن تتحول إلى استقرار نهائي. وما يترسب من هذه الهجرات المؤقتة كان،

بالتأكيد يشكل اضافة تلعب دوراً هاماً في النمو السكاني للمدن الكبرى ، ليس في فترات الأزمات فحسب ، بل بصورة مستمرة . وبهذه الطريقة جرى تأمين نمو المدن في فترات التطور السريع .

– ويبدو أن هذا الواقع ، المتمثل في أن سكان المدن كانوا في قسم كبير منهم من أصل ريفي قد غاب عن المعاصرين الذين تصوروا أن أهل المدن (البلدي) لهم أصول متميزة عن الفلاحين والبدو .

ومن المدهش أن دارسين معاصرين أيدوا هذه الفرضية . فَج . باير يرفض فكرة أن يكون عدد سكان القاهرة قد تضخم بانضمام عناصر ريفية ، ويقدم حججاً لذلك ، وهي : تراجع الاقتصاد المديني (وبالتالي انعدام جاذبية العمل المديني) ، بالاضافة إلي العوائق التي كان يضعها التنظيم النقابي ، الذي ازداد صلابة في العصر العثماني ، والاحتكارات المهنية ، والقيود التي كانت تعطل امتصاص المهاجرين القادمين من الريف . في هذه الحال يكون هناك فصل تام أو شبه تام بين المدينة والأرياف . هذه الحجج لا تبدو لي مقنعة . لأن ج . باير نفسه يذكر وقائع معارضة لها . فتحليل معجم موهيبوف Muhibbof(القرن السابع عشر) يبين أن من بين 111 عالماً في القاهرة ، كان 28 منهم مولودين في المحافظات .

وهناك أيضاً إشارات قريبة يعطيها علي باشا مبارك في مؤلفه التاريخي- الجغرافي الضخم .

وتلاحظ عفاف لطفي السيد مارسو «أن معظم العلماء البارزين كانوا من أصول فلاحية» .

وهناك أيضاً قائمة بـِ 14 شيخاً للأزهر في القرن الثامن عشر وبداية

القرن التاسع عشر تبين أنهم جميعاً من المحافظات، باستثناء حسن العطار الذي كان قاهرياً.

وهذه ظاهرة تقليدية، مسجلة ومدعمة بالأرقام في كتاب The civilian E lite of Cairo لِـك. ف. بتري الذي يتحدث عن فترة أقدم عهداً: من 4631 ترجمة لأعلام من القرن الخامس عشر، يلاحظ أن 25٪ من الأفراد الموصوفين بأنهم قاهريون، تعود أصولهم إلى المحافظات.

وإذا كانت الأمثلة المذكورة تتعلق على الأخص بالعلماء، فإن ذلك لا يرجع إلى أن هؤلاء يمثلون حالة خاصة، بل لأن مصادرنا (كتب التراجم) التي تفسح لهم مكاناً واسعاً، تسمح لنا بتحديد هويتهم، أكثر مما تفعل للطبقات الأخرى في المجتمع المصري. وليس من المستبعد أن تتجلى هذه الظاهرة لدى فئات أخرى إذا ما قامت دراسات بشأنها. إلا أنها قد تكون أشد ظهوراً في فئة العلماء لأن هذا النوع من الوظائف كان يسمح بحراك اجتماعي وجغرافي أكبر مما يظهر في المكونات الأخرى للمجتمع المديني المصري.

- لقد ألقى ج. باير الضوء على صعوبات عملية اندماج الريفيين في المجتمع المديني، وربما كان قد بالغ فيها بعض الشيء، وهي: الانغلاق النسبي للمهن المنظمة في اتحادات، حيث كان الدخول عسيراً على الأرجح بالنسبة للقادمين من الخارج؛ والفقر النسبي للمهاجرين (فالفلاحون غالباً ما كانوا يعانون من نكبات طبيعية أو سياسية)؛ وضعف التأهيل الذي يقسرهم على الاستقرار في أحياء على أطراف المدن، تلك الأحياء التي كانت تحافظ على علاقات وثيقة بالأرياف.

- كانت الضواحي مقر الفعاليات المتّصلة بالريف والفعاليات «الصناعية». وكان سكانها فقراء نسبياً: فالحرفيون والتجار الذين يمارسون أعمالهم في مركز القاهرة (حيث توجد المهن الغنية والأشد تخصصاً) كان يملكون ثروات تزيد من

3- 4,5 مرات عن ثروات الحرفيين والتجار الذين كانوا يعملون في جنوب المدينة وغربها.

كان السكان القدامى في المدينة يستمرون في النظر إلى هذه المجموعات السكانية من أصل ريفي أو بدوي، والمستقرة حديثاِ فيها، على أنها غريبة بعض الشيء عنها.

ففي القاهرة، يذكر تاريخ الجبرتي عام 1725 كلمة «فلاح» في وصف بائعي المفرق في الأزبكية، في المنطقة الغربية من المدينة. وكان أحد هؤلاء يتذمر لانكشاري من الاقتطاعات التي يفرضها عليهم أعوان أحد الأمراء، فيجيب الانكشاري: «يا فلان، هل تظن أننا سنضرب أعواننا من أجل فلاحي الأزبكية؟»

وفي عام 1729 يتحدث نص لأحمد شلبي عن فلاحين في درب المحروق في طرف المدينة.

وفي دراسة عن الصوفي الشعراني، يبين ج.ك. جارسان كيف أن المناطق الانتقالية في الضواحي التي تشكل «وسطاً ما يزال نصف ريفي» كانت على استعداد لاستقبال المدينيين الجدد وإتاحة فرصة «الاندماج الاجتماعي لهؤلاء الريفيين».

وفي حلب، في الضواحي التي تؤوي الغرباء من «البدو والأعراب، والتركمان، والأكراد) في حي بانقوسا الذي درسه سوفاجيه، كان يستقر حول السوق بؤساء من أصل ريفي جذبتهم المدينة الكبيرة، والأعمال التي كانوا يستطيعون إيجادها هناك.

وفي تونس، كان للضواحي طابع ريفي قوي، ما تزال تحتفظ به حتى الآن، ولا سيما الضاحية الجنوبية.

ففي باب سويقة في الشمال، كان يأتي للاستقرار، في الغالب، السكان القادمون من الشمال. وكانت الضاحية الجنوبية تستقبل في الغالب أيضاً، المهاجرين القادمين من المناطق الجنوبية.

وفي بغداد كان لضاحية الكرخ، الواقعة غربي دجلة، طابع خاص جداً بالنسبة للمدينة. فقد كان فيها جماعات فقيرة، مكوّنة من الفلاحين السابقين، وسائقي الإبل الذين استقروا حديثاً هناك ويمكن أن نفترض، أن المدينيين الجدد بعد هذه المرحلة من الاستقرار على أطراف المدينة، ينتقلون باتجاه المركز تبعاً لتحسن أوضاعهم الاجتماعية- الاقتصادية. وهذا التحرك دليل على تمثل تدريجي.

- ومن الصعب بالطبع تقدير حجم هذه الجماعات من أصل ريفي، بالنسبة إلى مجموع سكان المدن. علي أن جماعات «البراني» في الجزائر كانت متميزة بشدة، نظراً لخصوصيتها الدينية واللغوية، كما كان لها تنظيم قوي فيما يشبه الاتحادات المستقلة، مما ساعد على تقدير عددها بشكل تقريبي. فنحو عام 1830 كان عدد البرّاني حوالي 5000 من أصل 000 30ساكن، وهي نسبة عالية جداً.

ظواهر التربيف:

إن الاستقرار الدائم للجماعات التي تنتمي إلى مناطق ريفية، كان يترجم في البنية المدينية وفي أشكال السلوك الاجتماعي بنوع من «التربيف» الذي كان شديد الظهور في بعض مناطق المدن.

- لقد أشرنا فيما سبق إلى الطابع الخاص للأحياء المحيطة والضواحي التي كان لبنيتها طابع ريفي ما يزال ظاهراً في المدن الحالية: وهذا هو حال حي باب الجزيرة في تونس، والأحياء الشرقية لمدينة حلب، والضاحية الجنوبية لدمشق (الميدان) أو ضاحية الكرخ في بغداد.

- يضاف إلى ذلك أيضاً، الحاجة إلى إسكان جماعات ريفية، تبقى دائماً مجتمعة. من هنا تأتي الأهمية التي يرتديها في كثير من المدن وجود مساكن جماعية. ونموذجها هو السكن في «أوكالة» في تونس. ففي هذا النوع من الخانات

كانت تسكن جماعات فقيرة، حديثة الوصول إلى المدينة، وعلاقاتها الأصلية ماتزال متينة، مما يفسر قوة تجمّعها. والمباني من نوع الخانات، في جميع المدن الكبرى، تؤوي بصورة عامة، جماعات عائمة، كثيرة العدد والتنوع: غرباء مسافرين، تجاراً، مهاجرين من الريف.. إلخ وسنكتفي هنا ببعض الأمثلة:

ففنادق فاس الواقعة عند أبواب المدينة، كانت تؤوي ريفيين ينتمون إلى قبائل مجاورة للمدينة، وجبليين من الشمال (جْبالة)، وجماعات من المناطق قبل الصحراوية، يحتفظ بعضهم بتنظيم جماعي قوي كان يؤخر تمثّلهم في المدينة: فأهل سوس (السواسة) كانوا طباخين وبائعي زيت؛ وأهل درا (الدراوى) كانوا بناءين وحمالين للمياه، إلخ..

وفي الجزائر كان أهل الأغواط يسكنون «فندق الزيت» قرب شارع الأسواق؛ والقبيلي يسكنون في فنادق عديدة قرب باب عزون.

وفي تونس كانت (الأوكالات) تؤوي جماعات من الداخل، يتجمعون عادة بحسب أصولهم الجغرافية. فأهل توات (التواتي كانوا يسكنون في أربع أوكالات في الضاحية الجنوبية؛ وأهل ورقلة، في جنوب المدينة).

وفي حلب، كانت جماعات فقيرة، من أصول ريفية في الغالب، تسكن في قيساريات، وهي مبان جماعية كانت منتشرة في المنطقة المحيطية من المدينة.

- كانت الجماعات ذات المنشأ الريفي تتميز بنماذج متنوعة من المساكن، يمكننا أن نشير إلى بعضها. ففي فاس وتونس، كانت بعض المساكن التي يسكنها بعض الفقراء، وتقع على هوامش المدينتين، تحمل اسماً يوحي بوضعها، وهو «نويْل»، أي المأوى الصغير كما ورد في قاموس بوسييه، أو «قوربي» أي الملجأ الصغير من أوراق الأشجار.

هذه المساكن المتواضعة، المبنية بمواد هشة، كان لها طابع شبه ريفي، وهي تشبه الأكواخ التي يذكرها «وصف مصر» في أطراف القاهرة. أو «خيم الأعراب» في حلب، «أو خيم وأخصاص» الغجر أو (القرباط).

ومن الأشكال المتميز ة أيضاً، لهذه الجماعات الريفية، التي لم تصبح مدينية بعد، مسكن جماعي يسمى حوش، نراه مذكوراً في القرن الثامن عشر في مصر وسورية، فيما يتعلق بالمناطق الفقيرة والمحيطية في المدن.

ففي القاهرة يصف جومار الأحواش في «وصف مصر» على أنها «باحات واسعة أو جدران ممتلئة بأخصاص ترتفع أربعة أقدام عن الأرض، حيث تسكن جماعات من الفقراء، مكدسين بعضهم فوق بعض مع بهائمهم-- باحات واسعة مغلقة ترمى فيها الأقذار . . . ويعيش فيها أفقر الناس في أخصاص». ويقول كليرجه: إن كلاً من هذه الأحواش يمكن أن «يحتوي حتى ثلاثين أو أربعين عائلة. فقد كان يشبه قرية مستقلة».

- ويصف الرحالة أ. راسل مساكن مماثلة في حلب في القرن الثامن عشر بقوله: «هناك مساكن مخصصة على العموم لأدنى طبقة من الغرباء: الأعراب، والأكراد، والأتراك الآخرين من أصل أجنبي، والأرمن المسيحيين. إنها مساحات واسعة محاطة بعدد من الأكواخ الحقيرة المنخفضة، وكل منها مكوّن من ٣-٤ حجرات. والباحة مشتركة بين جميع السكان. . . ولا توجد فيها عين ماء. . بل عدة آبار». ويقترح ا. عبد النور، بحق، أن هذا السكن الجماعي ليس نتيجة لتراجع أشكال أكثر نبلاً من المساكن، بل أنه يمثل تكييفاً لمسكن ريفي مع ظروف المدينة، وهذا ما يفسر جزئياً موقعه المحيطي».

- هذا التريف للمدينة يتمثل أيضاً في أشكال من السلوك حيث يظهر على سبيل المثال، تأثير الصلات الدينية بشكل قوي، ويتجلى بصورة خاصة بشكل عضوية الفرق الصوفية.

وهذه الظاهرة واضحة في القاهرة في مناطق محيطية من المدينة، حيث تسكن جماعات من أصل ريفي: فنرى في حي الحسينية في شمال القاهرة مزيجاً من تأثير اتحاد الجزارين والفرقة البيومية.

وفي حي باب الشعرية، غربي القاهرةحيث يكثر بائعو الفواكه والحبوب، يلاحظ ج.ك. جارسان قوة النشاط الصوفي؛ وفي حي الرميلة حيث يسيطر بائعو الخضر (وهم أيضاً على صلة بالزراعة)، تسيطر فرقة الرفاعية.

وربما كان العنف، وروح المعارضة اللذان ميّزا الأحياء المحيطة، يعودان إلى المنشأ الريفي لسكانها.

ففي تونس، هناك مواجهة تقليدية بين سكان حي باب السويقة وسكان «المدينة»، وهو وضع ربما كان يترجم من دون شك، التناقض بين السكان حديثي الاستقرار، وبورجوازية المدينة القديمة.

وفي دمشق، يُلاحظ تناقض مماثل بين انكشارية البلد، الذين يسكنون الضاحية، والانكشارية الامبراطوريين الذين يقيمون داخل أسوار المدينة.

وفي حلب، يذكر سوفاجيه أن هذه الضواحي الحديثة تتميز عن المدينة القديمة «بروح المعارضة» السائدة لدى سكانها. وهناك، كما يقول، يجد المرء «التمرد بعينه». وهذا الشغب، وهذا التمرد، ما يزالان مستمرين حتى أيامنا هذه.

هؤلاء الناس الفقراء، حديثو التمدين، الذين يعيشون في ظروف قلقة، يكون لديهم الميل إلى العنف الفردي قوياً من دون شك. ففي دراسة حديثة بتونس، أجريت بفضل سجل يحتوي قوائم بالسجناءالذين كانوا في سجون تونس عام 1762 (وعددهم 448)؛ في هذه الدراسة يعطي أ. هنية ملاحظات قيمة بهذاالصدد. فمعظم نزلاء السجون هم من الفقراء، الذين يعيشون حياةتعيسة

في الغالب، ومعظمهم غرباء عن مدينة تونس. إنهم «برآنية»، خلافاً للسكان الأصليين «بلديّة». وهم يأتون إما من داخل الولاية، إو من ليبيا والمناطق الغربية من المغرب.

ويشير الاحصاء الذي نظمه. أ. هنية والذي يتناول منشأ المساجين المحكومين بسبب السرقة، إلى أن 14 ٪ منهم هم من أبناء مدينة تونس، و 29٪ من القرويين وأبناء المدن الأخرى، و 20٪ من المناطق الغربية. فالمهاجرون القادمون من الريف (مستقرين ورحّلاً) يمثلون إذن حوالي نصف الحالات 49٪، وهي نسبة كبيرة إذا ما قورنت بحجم هذه الفئة بالنسبة إلى سكان تونس.

ويقترح أ. هنية، وبصورة منطقية، أن وجود هؤلاء «البرآنية» ارتبط بازدهار تونس في القرن الثامن عشر، وتدفق جماعات ريفية، تمركزت في الفنادق لأنها أبعدت عن «المدينة». وهؤلاء الفقراء، الذين لم يكن لديهم التزام ديني قوي، كانوا أشخاصاً خطرين بنظر أهل المدينة. ، لا يمكن الحديث هنا عن فوارق طبقية بينهم وبين السكان المدينيين القدماء، بل عن فوارق ثقافية قوية تستند إلى المنشأ الجغرافي المختلف. ولا يمكن التخفيف منها إلا بإقامة طويلة في هذه المدينة.

خاتمة

من المستحيل تقديم كشف إجمالي حول مسألة تتطلب دراسات دقيقة، ولكن يمكن التنبيه إلى أن الحالة التي أثرتُ آلياتها بإيجاز هي أكثر تعقيداً مما افترضته بعض الأوصاف التقليدية.

إن الأساس في هذه التقارير هو، بلا جدال، استغلال المدينة للريف تحت أشكال متنوعة تتراوح بين مصادرات حقيقية ورسوم ضرائبية، أساسية وثانوية. . نظامية. وما أتمناه هو الوصول إلى أرقام تسمح بتحديد حجم هذه الاقتطاعات ونسبتها إلي الإنتاج الزراعي.

ولكن هذه التقارير ليست بالتأكيد وحيدة الجانب، كما جرى الإيحاء بذلك أحياناً، بحيث دار الحديث عن تجاور جماعتين سكانيتين مختلفتين. كان هناك تبادل بأشكال مختلفة، وكانت المدينة تؤدي دوراً إيجابياً بصفتها مركزاً للتنظيم (يسمح بتسيير النظام وإدارته وحفظه، وهي عمليات ضرورية لسكان الريف)، كما كانت مركزاً للتبادلات الضرورية أيضاً لتسويق الانتاج الزراعي، وملجأ طبيعياً لسكان الريف. وأخيراً فإن المدينة كانت مكان نقل الثقافة الذي لا غنى عنه لتأهيل النخبة في المجال الديني- الثقافي.

وهكذا فإن النظر إلى هذه التقارير يجب أن يتم من زاوية التبعية المتبادلة وتقسيم العمل، أكثر من الزاوية الضيقة لتسلط المدينة على الريف بشكل كامل.

وحول هذه النقطة أرى أننا يجب أن نعود إلى الملاحظات الصحيحة التي أبداها ا. حوراني، والتي يقول فيها: «كان من الضروري وجود تقسيم للعمل، ومن الضروري وجود مهارة تقنية، وقوة عسكرية، أكبر مما تستطيع القرية أن تقدمه. فالقرية كانت تحتاج إلى المدينة، ولكن المدينة لا يمكن أن تعيش بدون الغذاء الذي ينتجه الفلاح... والوحدة الأساسية في مجتمع الشرق الأدنى كانت المدينة- الزراعية».

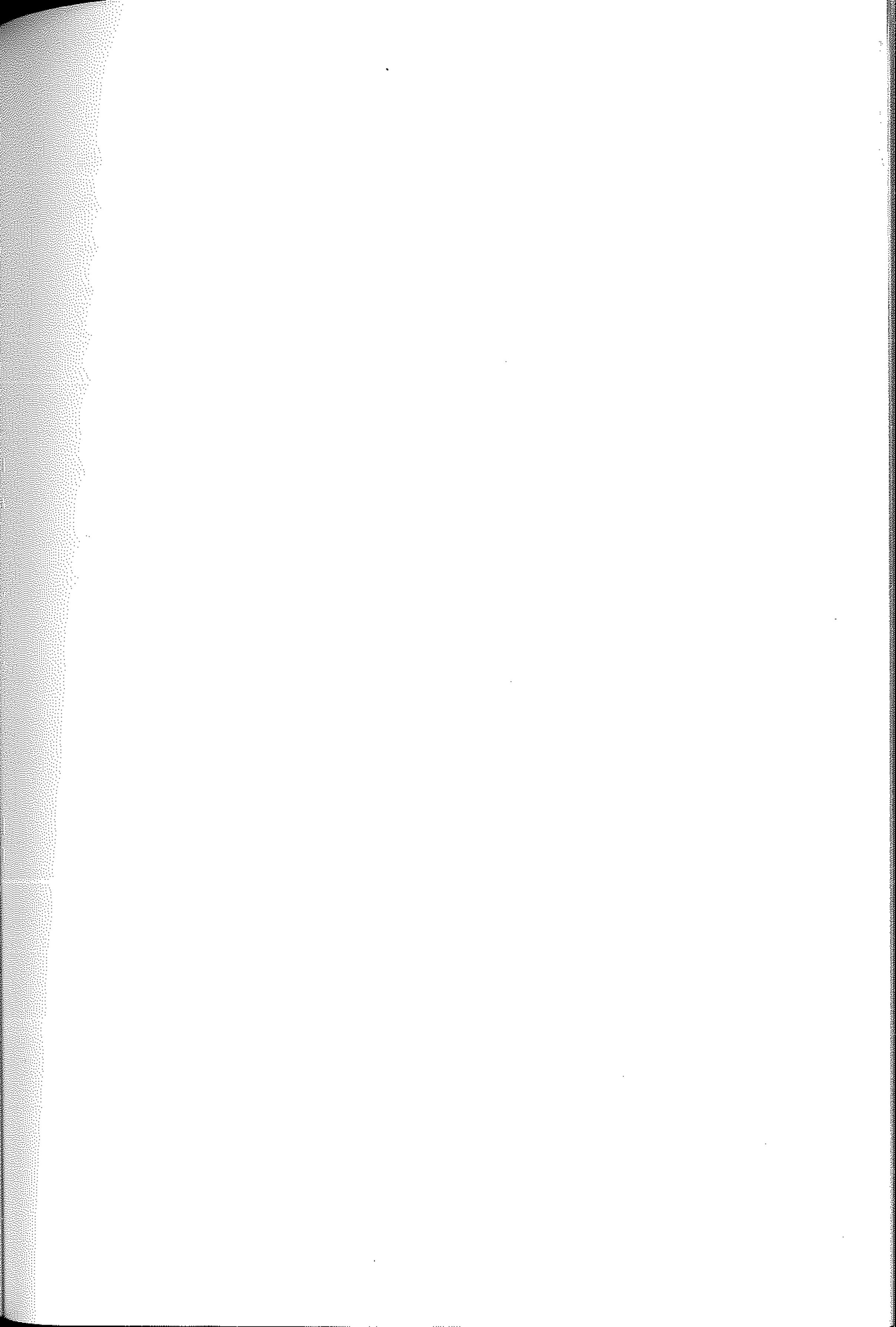
الفصل الرابع عشر

حلب في العهد العثماني
من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر

دراسة مستخلصة من:

Rvue du Monde Musulman et de

La Méditerraneé, 62,1991, P. 93-109



إن تاريخ حلب في العهد العثماني معروف جداً ، إلا أنه محاط ببعض الغموض في الوقت ذاته . والمرجع الذي لا غنى عنه لمن يدرس المدينة الكبرى في شمال سورية هو بالطبع ، المؤلَّف العظيم الذي كرّسه لها سوفاجيه(1941)، أي منذ نصف قرن .

ولكن لا حاجة للتذكير بالتناقض العجيب الموجود بين دراسة سوفاجيه العميقة لحلب العثمانية ، والتي يبين فيها الألق المادي والمعماري للمدينة ، والنتائج السالبة التي توصل إليها ومنها : « إن عناصر الانحلال التي بدأت بالظهور في أواخر العهد المملوكي . . عادت للعمل من جديد، مع اتجاه للتطرف . . إن حلب العثمانيين ليست إلا خداع بصر أو واجهة فخمة لا يوجد وراءها إلا الدمار » . وجان سوفاجيه ، سجين التناقض القائم بين ملاحظات إيجابية ، وأفكار مسبقة حول العمران الإسلامي والاحتلال العثماني ، يتخلص من تناقضه بالتفافة حوله : «ليست المدينة مجرد عمل فني» .

إن المراجعة الجارية منذ خمسة وعشرين عاماً ، لأطروحات سوفاجيه ، على ضوء تقديرات أكثر توازناً لآثار الاحتلال العثماني من جهة ، وفحص للحقائق التاريخية والآثارية فيما يتعلق بمدينة حلب ، من جهة أخرى هذه المراجعة تسمح بوضع هذا التاريخ الذي يمتد على ثلاثة قرون في منظور أكثر عدلاً ؛ ذلك أنه لا يمكن وصفه بأنه يتسم بانحطاط مستمر كلياً فيما عدا فترة قصيرة من الرخاء في بداية الاحتلال العثماني . ولكن فحص السجلات الغنية المحفوظة محلياً في دمشق، وفي عاصمة الامبراطورية العثمانية اسطنبول ، ما يزال ناقصاً . وسنلاحظ غالباً أن الكثير من التفاصيل بشأن التاريخ المديني لحلب في العهد العثماني ما تزال صعبة التحديد ، وأن كل محاولة للتحديد الزمني تبقى من قبيل الافتراضات إلى حد كبير .

أ- النمو في القرن السادس عشر

1.1 – يتفق كل الاختصاصيين في تاريخ حلب على أن الاحتلال العثماني شكّل نقطة الانطلاق لفترة من النمو الهائل لحلب . وتلخص ملاحظات سوفاجيه الوضع تماماً : لقد أصبحت المدينة ولاية لامبراطورية متوسطية ، واستفادت من «تراجع الحدود» الذي وضعها في مأمن من الغزوات الخارجية : «لم تعد سورية تعرف الغزوات»، فقد أصبح أمنها مضموناً ، في إطار جغرافي واسع، وبقيت المركز الاداري لسورية الشمالية، وامتد إشعاعها إلى مناطق واسعة تتكلم التركية في شرق الأناضول ، أي إلى خلفية واسعة تشكل فيها المركز السياسي والتجاري . حَدَث ذلك بفضل توسيع حدود الامبراطورية العثمانية حتى القوفاز والجبال المحيطة بايران .

« وفي الاطار السياسي لحلب . . نظراً لوقوعها على الطرق الدولية الكبرى ... تم توفير تسهيلات جديدة للقوافل ، وتناقص عدد الحدود السياسية التي كان عليها اجتيازها إلى أدنى الحدود» .

ونظراً لهذه الأبعاد الواسعة ، كانت الامبراطورية العثمانية تشكل، حول المتوسط ، مجموعة تشجع التحركات البشرية (الحج) والمادية (العلاقات التجارية)، وهذا ما يفسر التطور المديني النشط الذي سجل في المدن العربية الكبرى ذات الموقع الجيد .

وهذه عودة إلى سوفاجيه :

« كل فرد من رعايا السيد الكبير كان يستطيع التجول من الدانوب إلى المحيط

الهندي، ومن فارس إلى المغرب ، مع بقائه خاضعاً لنفس القوانين ، ونفس التنظيم الاداري ، ومتحدثاً بنفس اللغة ، ومستخدماً نفس العملة ، مما شجع قيام حركة داخلية كبرى من المبادلات».

كما أن انفتاح العالم العثماني على التجارة الغربية (اتفاقيات التنازلات ، ودخول التجار الأوروبيين إلى المنطقة العربية شجع تطور التجارة ، ولو أن هذه التيارات الخارجية لم يكن لها التأثير الحاسم الذي عزاه لهاسوفاجيه بشكل مبالغ فيه، في قوله « إن النشاط الوحيد الذي وجدته حلب يتمثل في تطور التجارة الأوروبية»، وفي ربطه الوثيق بين رخاء حلب وهذه الفعالية التجارية الأوروبية، في الوقت الذي لم تؤد هذه التجارة الخارجية ، حتى نهاية القرن الثامن عشر، إلا دوراً هامشياً في الفعالية الاقتصادية لمدن الشرق الكبرى.

لقد أعطى الاحتلال العثماني حلب، في الواقع ، موقعاً ممتازاً ، اعترف سوفاجيه بمميزاته الرئيسية. فحلب تسيطر على الطرق الاستراتيجية الداخلية التي تقود من مركز الامبراطورية إلى الولايات العربية الشرقية ولا سيما الطريق المؤدي إلى العراق ، حيث كان العثمانيون في صراع مع الصفويين ، مما جعل حلب ممراً ومركزاً لتجمع الجيوش العثمانية خلال ثلاثة قرون.

كما أن حلب كانت « مرحلة إجبارية» على طريق الحج الذي نما، أيما نمو خلال الاحتلال العثماني ، وكانت له تأثيرات اقتصادية وثقافية ودينية . وقد بقيت حلب، بالرغم من اكتشافات الغربيين، مركزاً دولياً للطرق التجارية البرية، التي لم يؤثر اكتشاف الاوروبيين للطريق المباشر إلى الهند في إنقاص أهميتها بصورة مباشرة : هذا هو حال طريق الحرير الشهير ، على الخصوص ، الذي لا يبدو أنه انقطع إلا في القرن السابع عشر، ولفترة قصيرة (نحو1600 - 1630) . والشاهد على هذه الفعالية المستمرة ، هروع الأوروبيين لافتتاح مكاتب وقنصليات في

حلب : البندقية في 1548 ، وفرنسا 1557 ، وانجلترا 1583 . «وقد بقيت حلب حتى منتصف القرن السابع عشر السوق الرئيس لكل المشرق» . كما يلاحظ سوفاجيه ، وهذا يفسر نمو الاسكندرونة وهي مرفأ متقدم لحلب ، افتتح فيه مركز جمركي عام 1593 .

كما أسهم الاحتلال العثماني في تقوية الاشعاع الاقليمي والفعالية الاقتصادية لحلب : وكانت خلفيتها الريفية تمدها بالمنتجات الزراعية والمواد الأولية اللازمة لصناعتها ؛ وتشكل سوقاً لبيع المنتجات المصنعة فيها ، أو التي يعاد توزيعها عن طريق تجارتها .

وبعد أن كانت حلب أيام المماليك منطقة حدودية ، تحيط بها دول معادية ، انضمت بدءاً من 1516 إلى مركز امبراطورية تغطي كل الأناضول وتمتد حتى العراق . ويتسع محيطها حتى ملطية وديار بكر شمالاً والموصل شرقاً ، وتضم مناطق واسعة ناطقة بالتركية تمارس فيها نفوذها الاقتصادي والثقافي من دون شك . وعن طريق حلب كان تمر الأنسجة المطبوعة (الشغركاني) والمستوردة من فارس نحو ديار بكر ، أو المصنوعة محلياً ، وصولاً إلى مرسيليا .

وعن طريق حلب ، كان الألوف من الجنود والتجار الذين تعود أصولهم إلى ملطية ، وهاربوت، وعنتاب ، يذهبون إلى القاهرة في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، ويشكلون الجالية التركية الكبرى . وتوازي السيطرة على طرق التجارة العالمية ، تلك الأهمية الاقليمية التي سمحت لحلب بأن تحل محل دمشق ، بصفتها عاصمة إقليمية ، وتصبح المدينة الثالثة في الامبراطورية العثمانية ، بعد اسطنبول والقاهرة .

1 -2- لقد بين سوفاجيه بوضوح هذا التوسع الذي شهدته حلب في القرن الأول للاحتلال العثماني ، وأيدته الدراسات التي قامت فيما بعد .

1 - 2 - 1 كان الجانب الأكثر ضخامة في توسع المدينة يتمثل في نمو المنطقة المركزية التي تسمى « المدينة» دلالة على أهميتها . ففي هذه المنطقة الواقعة بين باب انطاكية والقلعة كانت تتمركز معظم الفعاليات التجارية في المدينة ، في خانات وأسواق موزعة على طول الطرقات التي حلت محل الشريان الكبير القديم .

كانت هذه المنطقة قد شهدت نمواً نشطاً خلال القرن الأخير من العهد المملوكي ، تجلى في بناء عدد من الخانات بنوعية معمارية راقية ، مثل خان الصابون الذي شيد عام 1495 ، وهو أحد الأمثلة الرائعة للعمل التزيني في مبنى تجاري . على أن المنطقة المركزية لم تتوسع ، في تلك الفترة، إلا في القسم الواقع شمال الطريق المركزي للأسواق ، على مساحة إجمالية تقارب ستة هكتارات .

وفي القرن التالي ، وعلى مدى عدة عقود ، جاءت أربع عمليات للأوقاف حققها : خسرو باشا نحو 1546 حول جامعه؛ ومحمد باشا نحو 1574 حول خان الجمرك ؛ وبهرام باشا نحو 1583 حول جامعه . وهكذا تضاعفت مساحة «المدينة» وأصبحت نحو 11 هكتاراً ؛ وازدادت تجهيزاتها من الأسواق والخانات بنفس النسبة: فقد أصبح عددها في العهد العثماني 31 سوقاً من مجموع الأسواق ، و 19 خاناً من مجموع الخانات التي توصلنا إلى تحديد مواقعها . وهذا النمو الهائل للبنية التحتية الاقتصادية في حلب الذي حصل بمبادرة من ممثلي الباب العالي، لابد من أن يربط بالأزدهار الاقتصادي الذي عرفته المدينة حين انضمت للامبراطورية العثمانية . وهذه الحركة العمرانية التي عرفتها المدينة (داخل السور) ، والضغط الذي مارسه المركز الاقتصادي على المناطق المجاورة ، يفسران نقل المدابغ التي كانت تقع في الشمال الغربي « للمدينة» في مكان احتفظ باسم الدباغة العتيقة ، إلى مكان جديد خارج الأبنية على طول نهر قويق . والتاريخ التقريبي للنقل وهو (قبل 1574 بقليل) يظهر تماماً أنه كان على علاقة بعمليات الأوقاف الأربع التي كانت تجري آنئذ في « المدينة» . كما أن نقل المصابن التي كانت تقع في نفس المكان الذي تقع فيه المدابغ في العهد المملوكي ، تم للأسباب ذاتها .

هـذا النشـاط البـارز للفعـاليات «الصناعية» يشهـد على تغيرات جذريـة عـرفـتـهـا المـديـنة والتي أدت إلى تزايـد الحـاجـة إلى مـسـاحـات للأعـمـال الاقتصاديـة والسكن.

1 - 2 - 2-كما أن هناك حدثاً عمرانياً آخر ظهر في العهد العثماني، في القرن السادس عشر، ألا وهو نمو الضواحي الواسعة في شمال المدينة وشرقها. وقد بينت بحوث سوفاجيه أن نشوء مناطق الضواحي هذه، كان محدوداً جداً أيام المماليك. ففي ذاك العهد اتسع العمران، بصورة خاصة، على طول الطريق التجارية الرئيسة انطلاقاً من أبواب المدينة: باب النصر، وباب الحديد، وباب النيرب. ومقارنة الخرائط التي وضعها سوفاجيه لبداية القرن السادس عشر، ومنتصف القرن التاسع عشر، تسمح بتحديد التوسع الاجمالي والمتموضع بصورة رئيسة في الضواحي من 239 هكتاراً إلى 349 هكتاراً.

ويبدو أن قسماً كبيراً من هذا التوسع تحقق منذ نهاية القرن السادس عشر. فالقرون التالية لم تشهد إلا استكمال العمران الذي تحقق قبل 1600. أما نمو الضاحية الشمالية فهو يرتبط بازدهار الجالية المسيحية التي أكملت تدريجياً انتشارها في هذه الضاحية، انطلاقاً من منطقة الجديدة، التي بدأ السكن فيها في تاريخ مبكر جداً، ذلك أن حي الصليبة أنشئ في القرن الخامس عشر. ويبدو أن هذا الاستيطان حصل بتشجيع من السلاطين العثمانيين، الذين كانوا يتوقعون منه تقدماً للفعاليات التجارية. وبحسب ما يقول المؤرخ الحلبي كامل الغزي، أنشئ زقاق الأربعين، الواقع إلى الشمال قليلاً، في زمن السلطان سليم (1512 - 1520)، واسكنت فيه أربعون أسرة، كما يدل اسمه على ذلك، بغية تقوية الفعاليات الاقتصادية في حلب. ومنذ 1527 أصبح سكان هذه المنطقة يشكلون «553» مصباحاً من أصل 10270 في حلب كلها، أي 4/ 5٪.

أما نمو الضاحية الشرقية الذي وصفه سوفاجيه بتفهم كبير ، فقد بدأ من القرن السادس عشر. وقد ارتبط بالفعالية المتنامية في الشارع الكبير الممتد من الغرب إلى الشرق ، والذي كان القسم الغربي منه مشغولاً بسوق بانقوسه الكبير على طول طريق القوافل إلى فارس . ونظراً لتزايد حجم القوافل الآتية من الشمال الشرقي وكثرة رحلاتها ، فقد انطبع محور الضاحية الشمالي - الشرقي بطابعها فعكس سكان هذه الأحياء أهمية فعاليات هذه القوافل من جهة ؛ وتدفق المهاجرين من أصل ريفي أو بدوي ، من جهة أخرى . وتجلى ذلك في أسماء الأحياء : كحي التتر، وحي أهل سميساط (مدينة على الفرات الأعلى)، وحي الغجر . وقد نشأت هذه الضاحية في القرن السادس عشر، واتخذت منذ ذلك الحين ، بنيتها النهائية . ونستدل على ذلك من مؤشرات عديدة فإحصاء عام 992 هـ / 1584 م ، يذكر عدد الأحياء فيها : (22 محلة ، أي 3، 32٪ من مجموع أحياء حلب) والذي سيبقى ثابتاً حتى نهاية القرن السابع عشر. ففي عام 1683 كان هناك 20محلة (27,8٪ من المجموع على أن عدد السكان استمر في الزيادة (فقد تزايد من1581مصباحاً عام 1584 (17,5٪ من المجموع)إلى 3446 في عام 1683 (24,9٪ من المجموع). مما يعني ازدياز الكثافة في المساحة المعمورة .

أما المؤشر الثاني لهذا النمو فهو بناء المساجد تلبية للحاجات الدينية لسكان هذه المنطقة . فخلال القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر نشأت مساجد : آغاجيك 1562 ؛ وبادانجاك نحو 1640 والبلاط نحو 1650 ؛ وقاضي عسكر1657 .

1-3 - نظراً لنقص المعلومات عن العصر المملوكي ، فمن الطبيعي أن يستحيل علينا تقدير حركة سكان حلب خلال القرن السادس عشر. كما أننا لا نستطيع تقدير توسع أرض المدينة في القرن نفسه، وهكذا فاننا لا نملك أساساً

للتقدير الديموجرافي . من هنا ، كان علينا ، الاكتفاء بمؤشرات تطور « مركز المدينة» التي تشير – على ما يبدو – إلى تكاثف في السكان ، ونمو للضواحي الشمالية والشرقية ؛ وقد تحدثنا عن ذلك فيما سبق .

ونحو نهاية القرن السادس عشر ، كان عدد سكان حلب حوالي 75000 نسمة وهو رقم أعلى قليلاً مما كان في بداية القرن . وجدير بالذكر أن هذا التزايد لم يكن منتظماً ، ومن المحتمل أن تكون الحركة الصاعدة قد توقفت بين 1537 و 1584، ولكننا لا نستطيع تحديد مدى هذا التراجع .

وفي محاولة للبحث عن أرض أكثر صلابة، يبدو من المهم الرجوع إلى الإشارات التي تزودنا بها حركة البناء . وبالرغم من أن النشاط المعماري لا يمثل دلالة موثوقة تماماً على الرخاء ، يمكننا أن نتصور أنه اشارة إلى رخاء من نوع ما . ففي سبيل إقامة المباني ، يحرك أصحاب الأعمال الوسائل التي يحصلون عليها من النشاط الاقتصادي للمدينة ، وللمنطقة بصورة عامة . ومقارنة عدد المباني والمنشآت العامة (المساجد والمدارس وعيون الماء) قرناً بعد قرن ، يمكن أن تثير الاهتمام من هذه الزاوية :

بناء منشآت عامة من 1516 - 1800

	مساجد ومدارس	زوايا وتكايا	عيون ماء	المجموع
1600 - 1516	18	5	12	35
1700 - 1601	14	–	7	21
1800 - 1701	11	5	23	39

وبالرغم من قصر فترة القرن السادس عشر ، ومن كون سنواته الأولى (بداية الاحتلال العثماني) أقل عطاء نسبياً ، فاننا نرى من المنظور الكمي ، أن هذا القرن يمثل فترة مثمرة من زاوية النشاط المعماري . كما يلاحظ ، خلال هذه الفترة وجود عدد كبير من المباني الباذخة ، ولا سيما المساجد .

وينبغي أن نلفت النظر أيضاً إلى أن حلب تدين لهذه الفترة العثمانية الأولى بعدد من المنشآت الأكثر أهمية في تاريخها ، كجوامع الخسروية الذي شيد نحو (1546) تحت القلعة مباشرة ، والعادلية (1556) ، والبهرامية (1583) . وهي رائعة بأبعادها ومستواها المعماري . حتى أن جان سوفاجيه ، الذي لا يشهد له بالتحيز للفترة العثمانية ، يلاحظ أن هذه المنشآت الحديثة « تشهد على سعة الخيال ، وقوة الوسائل ، والكمال في التفاصيل . وهذه الصفات تجعل منها أجمل المنجزات المعمارية التي يمكن أن يراها المرء في حلب . إن رشاقة هذه المباني المصممة على طراز اسطنبول يغير منظر حلب كلياً . وستصبح منذ الآن من الأركان الأساسية لهذه المدينة» .

هذه المنشآت التي بناها باشوات عملوا ولاة لحلب ، تشهد على اهتمام مسؤولين كبار في الامبراطورية بمدينة هامة ، ذات مكانة رفيعة .

ومما يلفت النظر أيضاً أن السلطان سليمان نفسه (1520 - 1566) أبدى اهتماماً مباشراً بالمظهر المعماري لاحدى عواصم ولاياته ، التي زارهامرات عديدة بمناسبة حملاته على العراق . والإسهام المحتمل للمهندس المعماري الشهير سنان في بناء الخسروية لم يكن ليحصل من دون موافقة السلطان . وقد حدث ذلك بالتأكيد بمناسبة مروره بحلب خلال 1533 - 1534 ، وأمره ببناء السبيل ، ذلك البناء الذي حَمَل حتى خرابه منذ فترة حديثة نسبياً نقشاً يدل على صلته بالسلطان . وهناك مبان «عملية» تشهد على هذا الاهتمام بالمستوى المعماري الرفيع ، مثل خان

كورت بيه (بني نحوه 1540)، ولا سيما خان الجمرك (1574)، الذي يرقى به تزيينه ، على الطراز المملوكي الحديث ، إلى مصاف الأبنية الدينية .

2 - أزمة القرن السابع عشر

بالرغم من توافر المصادر في دمشق واسطنبول ، فان عدم وجود دراسة متعمقة لها، يبقي تاريخ حلب في القرن السابع عشر معتماً ، مما يضطرنا إلى الاكتفاء غالباً بالتقديرات المطروحة منذ فترة بعيدة، والتي قالت بانحطاط المدينة في تلك الفترة .

2 - 1 إن الواقع المتمثل في أن العقود الأولى من القرن السابع عشر مثلت فترة أزمة للامبراطورية بمجموعها ، شهدت صعوبات خارجية (الحروب مع ايران والمجر)، وعصيانات داخلية (ثورات جلالي)، في ظل حكومة ضعيفة تنقصها الكفاءة؛ هذا الواقع ترك أثره في الولايات ، وفي طليعتها حلب .

فقد جرت فيها اضطرابات خطيرة ، وحصار للمدينة عام 1604 ، وتمرد علي بن جانبولاد عام1607 . ولكن حلب تأثرت بشكل أكيد ومباشر بعواقب الصراع مع ايران الشاه عباس ، الذي لم يتوقف (مؤقتاً) إلا بحملة مراد الرابع في العراق ، واسترداده بغداد عام 1638 .

ومن المتفق عليه بصورة عامة ، أن تجارة حلب أصيبت بضربة خطيرة في الثلث الأول من القرن السابع عشر ، نتيجة تباطؤ التجارة الشرقية التي كان رخاؤها الاقتصادي يعتمد عليها بدرجة كبيرة .

فبعد 1600 بقليل ، بدأت البواخر الانجليزية والهولاندية تنقل البضائع الشرقية بحراً ، عن طريق الالتفاف على الطرقات التقليدية للمشرق : وشكل تغلب قوى مزدوجة انجليزية وفارسية في 11 شباط / فبراير 1622 على البرتغاليين ، وسقوط هرمز في يدها؛ شكل هذا الحدث حلقة حاسمة في تلك الثورة

التجارية . وزاد في تراجع تجارة الحرير أن الشاه عباس 1587 -1629) جعل انتاج الحرير احتكاراً ملكياً .

ومع أن تجارة الحرير لم تتحول كلياً إلى الطريق البحري ، فان حركة القوافل البرية نحو أسواق المشرق ، تأثرت بالطبع بهذه التغييرات . وفي 1630 ، أصبحت التوابل والبهارات القادمة من الشرق نادرة في أسواق حلب .

هذه التغييرات التي تشكل النتائج البعيدة لاكتشاف الاوروبيين للطريق البحري مروراً برأس الرجاء الصالح لم تكن شاملة ولا نهائية . فبعد 1630 عادت تجارة الحرير إلى الظهور من جديد ، وتابع نقل الحرير بالقوافل مسيرته من ايران إلى حلب ، حتى منتصف القرن الثامن عشر . ولكن هذه التطورات في التجارة الشرقية كانت لها ، في حينها ، آثار وخيمة على اقتصاد حلب . يدل على ذلك توقف بناء الخانات التي كانت كثيرة العدد في القرن السادس عشر ، توقفاً كلياً في النصف الأول من القرن السابع عشر . وآخر الخانات التي يعرف تاريخ بنائها في القرن السادس عشر هو « خان الحبال » الذي بني في 1594 في « المدينة» ، على يد محمد باشا . وينبغي الانتظار فيما بعد ستين عاماً ليجري بناء خان جديد نحو 1654 ، على يد إبشير با شا في الضاحية الشمالية . ونحن لا نعرف في المجموع إلا أربعة خانات بنيت في القرن السابع عشر ، مقابل حوالي عشرين خاناً في القرن السادس عشر ، و(ثمانية في القرن الثامن عشر) . ويؤكد تاريخ العمران عمق الهزة التي عرفها اقتصاد حلب خلال الخمسين سنة الأولى من القرن السابع عشر .

2-2 - إن التباطؤ المفترض لنمو حلب في القرن السابع عشر ، وربما تراجع المدينة في بعض الأوقات ، يظهر من الجدول الذي قدمناه فيما سبق ، حول بناء المنشآت العامة في حلب خلال العهد العثماني فبين القرنين السادس عشر والثامن عشر المعطاءين من هذه الزاوية ، (35و 39 منشأة على التوالي) ، يتسم القرن السابع

عشر، كما رأينا ، بفجوة ذات دلالة : 21 منشأة تقريباً ، أي نصف ما بُني في كل من القرن السابق والقرن التالي . كما أن التاريخ الزماني يكشف عن فترات طويلة من الجمـود المعماري ، من جهة أخرى . وهكذا فإننا لا نرى تشييد أي منشأة عامة خلال السنوات من 1602 - 1617 (16 سنة) ومن 1621 - 1635 (15 سنة) ومن 1658 - 1671 (14 سنة) أي خلال 45 سنة من 1602 - 1671 .

هذا الصمت اللافت للنظر يشهد من دون شك على تدني مستوى الدخل لدى الأسياد المحتملين للنشاط المعماري . ويمكن أن نفسر بنفس الطريقة الواقع المتمثل في أن القليل من المباني التي أنشئت في القرن السابع عشر يملك أهمية معمارية حقيقية . أما المجّمع الذي شيد في إطار وقف ابشير باشا نحو 1653 (ولا سيما المسجد المتواضع الذي قام المشروع لصالحه)، وخان الوزير الذي بُني في نهاية القرن عام 1682 ، والذي يتمتع بأبعاد ونوعية معمارية رائعة ، فهما يشكلان استثناءات وربما كانا يشيران إلى عودة زمان أفضل .

2 - 3 - هذه الإشارات السابقة ليست إلا ملاحظات « هامشية» لا يمكنها أن تحل محل التحليل العميق والكمي للظروف الاجتماعية - الاقتصادية لمدينة حلب في القرن السابع عشر ، التي يمكن أن يقدمها باحثون شجعان في يوم ما .

وهناك بعض المعطيات التي يمكن أن تقودنا إلى التساؤل حول عمق هذه الأزمة في القرن السابع عشر ومدتها . فإذا كانت التجارة الدولية لحلب قد تأثرت بها ، فان الفعالية «الصناعية » للمدينة تابعت تقدمها ، وهو ما يفسر نجاحات القرن الثامن عشر ، التي هي معروفة بشكل أفضل . وهناك دراسة عن الصناعة التقليدية للصابون في حلب تكشف عن تطور كبير في هذه الصناعة في القرنين السادس عشر والسابع عشر . ذلك ان هذه الصناعة انتقلت من المشاغل الصغيرة إلى مبان كبيرة ذات قدرة انتاجية أكبر .

كما أن الوقف الكبير الذي أنشأه ابشير باشا في الضاحية الشمالية عام 1653 بجامعه ، وخانه ، وقيسارياته الأربع (التي تحتوي على 82 حجرة) وسوقه ، ومصبغته ، ومقهاه ، وعين الماء الخاصة به ، والذي يشغل في مجموعه 6224 (وهي مساحة تساوي مساحة خان الجمرك الذي بني عام 1574 في « المدينة») ، هذا الوقف يمثل جهداً هائلاً يشهد على نشاط حرفة النسيج .

وهناك مؤشر آخر تقدمه لنا وثائق المحكمة التي حققها ب . ماسترز التي وردت فيها أوامر من حاكم حلب بتاريخ 1665 و 1673 تشير إلى أنه نظراً لزيادة انتاج نسيج « الأطلس » في حلب ، فان الواردات الأوروبية من النسيج تناقصت ، مما أدى إلى تناقص دخل الجمارك . ولذلك يأمر الباشا بجباية ضريبة من صناع النسيج في حلب بمعدل 3٪ على المسلمين ، و 5٪ على غير المسلمين . وإشارة من هذا القبيل تكشف عن حماقة فاضحة في الادارة الاقتصادية ، ولكنها تسمح لنا بتقدير حجم الانتاج المحلي .

والذي نعرفه أخيراً عن التاريخ الديموجرافي للمدينة ، لا يدل مطلقاً على تراجع أو ركود ، على مدى فترة طويلة . فبحسب تقدير أعده القنصل دارڤيو عام 1683 ، أن سكان حلب كانوا يقدرون بـ 13854 عائلة ، وهذا يعني زيادة 53٪ بالنسبة إلى إحصاء 1584 (9049 عائلة) .

وإذا حولنا هذا الاحصاء إلى عدد السكان ، أخذين بالحسبان الأخطاء التي قد يقع فيها هذا التحويل ، فان عدد السكان يكون قد انتقل من حوالي 75000 إلى نحو 115000 نسمة . ولكننا لا نستطيع أن نفسر كيف حدثت هذه الزيادة خلال هذا القرن . على أن ما هو واضح هو أن هناك إيقاعاً ثابتاً متماثلاً في الضاحيتين + 111٪ في الضاحية الشمالية، و + 118 ٪ في الضاحية الشرقية ، بين 1584 و 1683 ، وأن دينامية الزيادة في حلب لم تتباطأ على الاطلاق ، إذا ما نظرنا إليها على المدى البعيد ، ولكنها تتمركز في المناطق المحيطية للمدينة ، أي المناطق الجديدة .

3- تناقض القرن الثامن عشر

تؤكد دراسة القرن السابع عشر أن تقسيم تاريخ حلب في العهد العثماني إلى فترات منتظمة هو تقسيم مصطنع ، والأقرب إلى الواقع التاريخي ، كما نشعر به، تقسيم يجعل الفترة التالية لأزمة النصف الأول من القرن السابع عشر ، تبدأ في أعوام 1650 وحتى 1670 ، وتنتهي في سنوات 1770 – 1780 ، قبل مجيء أزمة نهاية القرن الثامن عشر . وهكذا يكون لدينا انطباع جيد نسبياً عن قرابة قرن من الزمان لا يتسم بطابع التراجع الأكيد .

3 – 1 – تبرز في هذه الفترة قوة النشاط الاقتصادي في حلب ، في القطاعات القليلة التي نملك عنها عناصر قابلة للقياس .

فصناعة الصابون واحدة من الصناعات التقليدية التي اكتسبت سوقاً واسعاً في المناطق التي ترتبط اقتصادياً بحلب، وفي الولايات الأخرى من الامبراطورية . وقد لاحظنا فيما سبق أن المعامل الكبيرة التي تملك قدرة انتاجية عالية حلت محل المشاغل الصغيرة في القرنين السادس عشر والسابع عشر . وبعض المعامل السبعة التي عددها روسو في بداية القرن التاسع عشر كانت قد بنيت في القرن الثامن عشر ، ومنها مصبنة الزنابيلي و مصبنة الجبيلي . وازدياد عدد المصابن في القرن التاسع عشر (فكامل الغزي يذكر 15 منها) يؤكد نشاط هذه الفعالية .

وما هو أكثر دلالة أيضاً ، هو دينامية حرفة النسيج في القرن الثامن عشر . والتقدم الحاصل في هذا الانتاج المتموضع في المشاغل الواقعة في قيساريات يتجلى في الضاحية الشمالية ، نتيجة انتقال الفعاليات الأقل نبلاً خارج المدينة المسورة

(فالمدابغ على سبيل المثال، غادرت مركز المدينة في القرن السادس عشر واستقرت في الأطراف). وهذه الظاهرة ترتبط أيضاً بانتشار الجالية المسيحية في هذه المنطقة.

وفي بداية القرن التاسع عشر، قدر باربييه دو بوكاج أنه يوجد في حلب 12000 نول للنسيج و 100 مصبغة. و التنوع الذي يذكره مطابق للواقع تماماً. ففي وثيقة من وثائق سجلات العام 1762 التي تتعلق بظروف صناعة الأنسجة في حلب يرد ذكر ما لا يقل عن 43 نوعاً مختلفاً من القماش المصنوع في هذه المدينة.

ومكانة حلب هذه، بصفتها مركزاً لإنتاج الأقمشة، تنعكس في نشاط التجارة الخارجية للمدينة. ولأخذ صورة عن هذا النشاط يكفي ذكر أرقام تجارة حلب مع مارسيليا المعروفة بشكل جيد، والمشهورة بأهميتها. فخلال القرن الثامن عشر، كانت صادرات حلب من الأقمشة، ولا سيما القطنية منها، نحو مارسيليا تتزايد بصورة مطردة: 85000 ليرة في 1700 – 1702؛ 1326000 في 1750 – 1754؛ و 1696000 في 1785 – 1789 وكانت تمثل حينئذ 48,25٪ من صادرات حلب، و 67٪ من صادرات النسيج في المشرق كله. وبذلك، تكون حلب قد قلبت صورة التبادل بين أوروبا والشرق الأدنى وفرضت نفسها في القرن الثامن عشر بصفتها مصدرة للمنتجات المصنعة.

هذه هي التجارة التي تفسر تضخم صادرات حلب نحو مارسيليا (التي تضاعفت ست مرات من 1700 – 1789). إضافة إلى القيمة الكبرى للحمولات التي كانت تنطلق من الاسكندرونة، المرفأ المتقدم لحلب: 375700 ليرة للمركب الواحد حتى أزمير، و148500 ليرة حتى مصر.

هذه الفعالية الداخلية يجب أن تؤخذ بالحسبان لتقدير نمو حلب في القرن الثامن عشر. كما يجب الإنتباه إلى نسبية - بعض العوامل غير المؤاتية التي أضرّت برخائها. وينطبق ذلك على أزمة القوافل، ولا سيما قوافل تجارة الحرير، التي نتجت عن القلاقل التي عرفتها ايران بدءاً من 1722، والصراع بين العثمانيين ونادر شاه حتى 1747. لقد كانت الأزمة قاسية بالفعل، ولكنها لم تكن من النوع الذي يتعذر إصلاحه.

ففي إحصائيات مارسيليا، هبطت الواردات من الحرير في الواقع من 298000 ليرة في 1700-1702 إلى 48000 ليرة في أعوام 1750-1754. ولكن الرقم المسجل في 1785 - 1789 عاد من جديد إلى 223000 ليرة.

وخلال القرن كله، استمرت تجارة حلب مع مارسيليا، وهي أحد المؤشرات النادرة التي نملكها لقياس الاقتصاد الحلبي؛ استمرت في التزايد بانتظام من حيث الحجم، واستقرت نسبتها في إطار التجارة الإجمالية مع المشرق، التي كانت أيضاً في تقدم مستمر: 924000 ليرة في 1711-1715 (6,75٪) من المجموع؛ 2078000 في 1750-1754 (9,35٪)؛ 3517000 في 1785-1789 (9٪)، فيما يتعلق بمشتريات مرسيليا. وفي الفترات نفسها هبطت مبيعات مصر (3520000، 2352000، 2863000) وتراجعت نسبتها المئوية بالنسبة لمجموع التجارة مع المشرق (25,5٪، 11,25٪، 7,5٪).

3-2- ولو عدنا إلى العناصر التي تقدمها المدينة نفسها، في هذا الجهد الذي نقوم به لتقدير تطورها، لوجدنا أن الصورة ليست قاتمة على الإطلاق. فمن الناحية المعمارية، كان القرن الثامن عشر يمثل فترة نشاط تتفوق على القرن السادس عشر، المعروف بعمرانه، فقد قام فيه 39 مبنى عام مقابل 34. وهو يتفوق بالتأكيد على القرن السابع عشر الذي اقتصرت مبانيه على 21 مبنى.

صحيح أن أبعاد الجوامع والمنشآت الهامة الأخرى تتناقص بشكل ملموس في هذا المجموع، بينما تتزايد عيون الماء وهي مبان متواضعة قليلة الكلفة. على أن القرن الثامن عشر شهد أيضاً تشييد بعض المباني الفخمة مثل المدرسة العثمانية في 1730، والمدرسة الأحمدية في 1751

وفي داخل المدينة المسورة، يلاحظ المرء نشاطاً يتجاوز القرن السابع عشر القليل العطاء في هذا المجال، ويعيد الصلة مع القرن السادس عشر ومشاريعه الكبرى.

ويبدو أن المناطق الأكثر نشاطاً هي: المنطقة الجنوبية بين باب المقام وساحة بزي، حيث أقيمت خمس عيون ماء عامة، وهذا يدل من دون شك على تزايد عدد السكان، ومنطقة الجلُّوم، جنوب المدينة حيث تقطن عائلات النخبة المحلية: طه زاده، والكواكبي المعروفة بنشاطها. ولكن منطقة شمال المدينة، بين الجامع الكبير وباب النصر في حي سويقة علي على الأخص، عرفت نشاطاً كبيراً ببناء مسجدين ومدرسة وزاويتين وسبع عيون ماء، بفضل عائلة من كبار تجار حلب، هي عائلة الأميري، وعميدها موسى (توفي عام 1177هـ/ 1763 -1764م)، الذي قاده عمله في التجارة إلى العراق والهند. وقد بنى بجانب جامعه (جامع الخير) أبنية عديدة مذكورة في وقفية يعود تاريخها إلى 1763. وهذه الوقفية نشرت وترجمت حديثاً على يد ج. تيت.

وفي شمال حلب استمر انتشار المسيحيين في الضاحية. ونحو نهاية القرن الثامن عشر، بلغ عدد الأحياء التي سكنوها تسعة أحياء في 1680، و 12 كما ورد في سجلات المحكمة، وفيها نرى أسماء حي الماوردي، وتراب الغرباء، وأقيول باتجاه الشرق. ويمكننا أن نقدر أن الوضع الذي وصفه المؤرخ الغزي في بداية القرن العشرين كان قد تحقق نحو 1800: فكل المنطقة الواقعة بين الصليبية والطريق الواصل

بين باب الحديد وباب أغيور آهلة في معظمها بالمسيحيين. وتتميز هذه المنطقة بنمو قوي لصناعة النسيج التي رأينا أنها ترتبط بالجماعة المسيحية. وعلى صعيد السكن، نرى أن المنطقة الشمالية هي أيضاً منطقة مساكن راقية، خلافاً للقاعدة المعروفة في المدن العربية، والتي تتمثل في أن المساكن البورجوازية تقع في مراكزها. وهذا يفسر بالطبع بوجود جالية مسيحية أكثر يساراً في الغالب من السكان المسلمين. والمساكن البورجوازية الجميلة تشهد على هذا اليسار حتى اليوم، حيث كان المسيحيون يعيشون وراء أبواب حيهم «حياة مريحة كما يفعل البورجوازيون الأثرياء»، على حد قول ج. سوفاجيه. وقد بقي من هذه المساكن، بضعة نماذج تعود إلى أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر، وهي عامرة حتى يومنا هذا، وهي: منازل غزالة، والدلاّل، واجيكباش، وباسيل.

أما المعلومات القليلة التي نملكها حول الضاحية الشرقية فهي تسمح لنا بأن نفترض أن هذه المنطقة تابعت التطور الذي بدأ في القرون السابقة. والمباني المقامة على طول المحاور التجارية الكبرى لهذه المنطقة: سوق بانقوسا (جامع، وزاويتان، وعين ماء) وطريق باب النيرب (عينان للماء) يمكن أن تدل على نشاط طرق القوافل باتجاه الشرق.

ويلاحظ ا. ماركوس عام 1689 وجود 26 حيّاً فيها، مقابل 20 حياً عام1680، مما يشير إلى تزايد العمران في هذه المنطقة.

3-3- لا توجد معلومات دقيقة تسمح لنا بتقدير صحيح لعدد سكان المدينة في القرن الثامن عشر. والأرقام القليلة الموثوقة بعض الشيء لم تظهر إلا في منتصف القرن التاسع عشر.

ويقترح ب. ماسترز وا. ماركوس لنهاية القرن 80000 و 100000 ساكن

على التوالي، وهي تقديرات قريبة مما اقترحه ڤولني، وهو رحالة وملاحظ قدير، إلا أنه لا يستند إلى أي عنصر ملموس. يقول الرحالة:

«يرى البعض أن عدد السكان 200000 نسمة، ولكن يصعب الاتفاق دائماً على عدد السكان. على أننا إذا لاحظنا أن هذه المدينة ليست أكبر من نانت او مرسيليا، وأن مساكنها تتكون من طابق واحد، نرى أنه ينبغي الاكتفاء بـ 100000 رأس».

واذا كان تقديري الخاص بأن عدد سكان حلب في نهاية القرن السابع عشر 115000 ساكن مقبولاً، فان حجم السكان يكون قد تناقص في القرن التالي. ولكننا لا نملك أية وسيلة لمعرفة منحنى هذا التطور. ويحتمل أن تفسر أزمة العقود الأخيرة من القرن هذا التراجع الديموجرافي، كما تفسر الصعوبات العديدة في القاهرة (الأزمة السياسية، والأوبئة، والمجاعات) التراجع السكاني الذي سجله علماء «وصف مصر»، والذي ربما كان مؤقتاً.

لقد لاحظنا فيما سبق، أن النشاط المعماري في القرن الثامن عشر يشير بالأحرى إلى نهوض مديني: غزارة بناء عيون الماء، وهي أبنية متواضعة ولكنها شديدة الدلالة فيما يتعلق بالديموجرافيا (وعددالمبني منها في القرن الثامن عشر 23، مقابل 12، و7 في القرنين السابقين). وهذا يؤيد فرضية استمرار النمو الديموجرافي، مع احتمال استثناء العقدين الأخيرين من القرن.

4.3- والنقطة الأخيرة التي نريد أن نتوقف عندها، فيما يتعلق بالقرن الثامن عشر، هي دور الأعيان المحليين في تاريخ المدينة. ومن هؤلاء الأعيان، هناك أفراد العائلات الدينية الكبرى الذين كانوا يحتكرون الوظائف المكرسة للعلماء، والتي تفتح الأبواب لفعاليات مثمرة (إدارة الأوقاف، على سبيل المثال): عائلات الجابري، والكواكبي، وطه على سبيل المثال. وإلى جانب عائلات العلماء، هناك

شريكاتها، عائلات التجار، وبين هذه وتلك كان يقوم تحالف تقليدي في المدن الإسلامية. وبحسب م. ميري ويزر، كانت عائلة الأميري في طليعة هؤلاء.

وحول جميع هذه النقاط، تتأكد التحليلات الكلاسيكية لـ ا. هـ. حوراني، ومفادها:

حين نحلل التطور المديني، نرى أهمية الدور الذي كان يؤديه هؤلاء الأعيان المحليون، والذي يتجلى بشكل خاص في الإسهام بالفعاليات العمرانية. فبين عائلة طه زاده، النشطة جداً في حارة الجلوم، نجد «أحمد» الذي بنى المدرسة عام 1751. وفي الجلوم أيضاً كان هناك أحمد الكواكبي (ت1782) الذي بنى سبيلاً عام 1773، ومدرسة. أما عائلة الأميري فكانت تسكن حي سويقة علي، وكانت تضم اثنين من محبي العمران، هما عبد القادر (الذي أنشأ عين ماء ومسجداً، نحو1747) وابن عمه موسى (الذي أنشأ مسجداً وسبيلاً، نحو 1762).

ففي تطوير المدينة كان أعيانها المحليون يتجهون إلى الحلول محل الباشوات الذين أشرنا إلى نشاطهم الكبير في القرن السادس عشر.

4 - حلب عند منعطف القرن

4 - 1 - في السبعينات من القرن الثامن عشر، الذي كان مؤاتياً إلى حد ما، دخلت حلب فترة أزمة ستدوم أكثر من نصف قرن وتصل إلى ذروتها مع حصار 1819 وزلزال 1822.

كانت هذه الأزمة، بالطبع، مرتبطة بضعف الامبراطورية، والذي تنطبق عليه كلمة «إنهيار» بشكل أفضل. فمعاهدة كوشوك - كاينارجه، عام 1774 تشير إلى بداية «المسألة الشرقية». وهذا التراجع غير المسبوق للقوة العثمانية، يترافق على الصعيد المحلي مع ضعف مستديم للسلطة المركزية. يلاحظ ج. ب ثيك بهذا

الصدد : « أن القدرة على توفير الأمن والعدالة لرعايا الامبراطورية لم تعد في يد السلطة المركزية ، بل في يد قوى محلية » .

كما أن الولاة المحرومين من الوسائل بسبب الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها الامبراطورية ، أصبحوا غير قادرين على فرض سلطتهم على القوى المحلية : الانكشارية من جهة ، والسكان ، (ولا سيما الأعيان الذين يمثلونهم) من جهة أخرى .

ففي عام 1775 ، طرد الحلبيون واليهم من المدينة ، على إثر حركة أطلقها الانكشارية ضد علي باشا . والسنوات العشرون التالية ستشهد أزمة اقتصادية تزيد في حدتها صعوبات غذائية مأساوية 1787 ، كانت تنتهي في الغالب بأوبئة شرسة : فقد اجتاحت المدينة سلسلة من أوبئة الطاعون بدءاً من 1786 - 1787 (مع معدل وفيات قدّر بـ 15٪ من السكان) . ثم تتابعت في 1793 ، و 1802، و 1808، و 1815- و 1827 أي ست مرات خلال أربعين سنة، وهي أقوى من كل الأزمات الصحية المعروفة (التي تكررت كل عشر سنوات) .

وعلى هذه الخلفية الكارثية، وقعت خلال ثلاثين عاماً، سلسلة من أحداث التمرد الشعبي التي لم تعرف حلب لها مثيلاً في العهد العثماني : فبعد حركة 1775 ، تتابعت حركات التمرد في 1778 و 1784 (أسفرت عن طرد علي باشا)؛ 1787 (جرى فيها رفض دخول الوالي الجديد إلى المدينة)؛ 1791 (محاصرة السكان لـ كوسا مصطفى باشا في السراي واضطراره للمغادرة)؛ 1805 (اضطرار محمد باشا وكيل الوالي إلى الرحيل أيضاً) .

وزاد في اضطراب المدينة القلاقل التي قامت بين الفئتين اللتين كانتا تتقاسمان السيطرة على السكان : الانكشارية والأشراف ؛ وأهمها تلك التي وقعت في أعوام 1770 ، و 1778 ، و1798 ، و1805 / . وبالرغم من هذا التنافس ، يدهش المرء

لاتفاق الطرفين على الدفاع عن سكان المدينة، ذلك الاتفاق الذي تجلى أثناء الازمة النهائية عام1819 ، والتي شكلت التمرد الأخير والنهائي لحلب أثناء الحكم العثماني . فقد انفجر التمرد ضد الاقتطاعات الضريبية، ومصادرات الحكام العثمانيين ، في 23 ت / اكتوبر 1819 ، واستمر أكثر من ثلاثة أشهر .

وقد قاوم سكان حلب ، أشرافاً وانكشاريين متحالفين ، الحصار الذي ضربه حولهم ثلاثة من الباشوات مع عشرة آلاف رجل ؛ ولكنهم اضطروا للاستسلام في 1 شباط/ فبراير 1820 . وتبع هذه الكارثة في آب / اغسطس زلزال أوقع بالمدينة ضربة قاصمة .

4 - 2 - هذا التراكم للمصاعب السياسية والمادية والطبيعية يكفي لتفسير التدهور الذي عرفته المدينة خلال الفترة الممتدة بين العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر ، والعقود الأولى من القرن التاسع عشر . وهناك احتمال لتراجع ديموجرافي أيضاً ، في نهاية القرن الثامن عشر . وقد ازدادت الحالة خطورة بالتأكيد في النصف الأول من القرن التاسع عشر : ذلك أن تمرد 1819 نتج عنه خسائر بشرية كبيرة في صفوف السكان . كما يقدر البعض ضحايا زلزال 1822 بـ 3000 نسمة (ومن الواضح أن هذا التقدير مبالغ فيه). ويبدو أن عدد سكان حلب وصل في 1840 إلى رقم يقارب 75000 ساكن ، وهو رقم لا يزيد عما كان عليه قبل ثلاثة قرون ، أي في بداية الاحتلال العثماني .

أما فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي لحلب ، فان المدينة ، وهي في هذه الحالة من الضعف الشديد ، كانت تدخل القرن التاسع عشر الذي سيواجهها بتحدّ تصعب مقاومته ، ألا وهو المنافسة والنفوذ الأوروبيان .

4 - 3 - ذلك أن صعوبات العقود الانتقالية ربما كانت تمثّل في حينها فصلاً من فصول التطور الذي شهد مراحل متضاربة منذ 1516 . فقد بدأ الاحتلال

العثماني بفترة من النمو الواضح حتى حوالي 1580 ، مع تطور هائل في البنيــة التحتية التجارية للمركز الاقتصادي « المدينة» ، وازدهار قوي للضاحيتين الشرقية ، والشمالية على الأخص ؛ حيث شكل المسيحيون العنصر الأكثر دينامية . ثم جاءت فترة أزمة بين 1600 / و 1650 ، على صلة بالمشكلات الداخلية للإمبراطورية ، وصعوبات التجارة الشرقية في بداية القرن ؛ ومن ثم نهضة جديدة في العقود الأخيرة من القرن السابع عشر ، والعقود الأولى من القرن الثامن عشر توسطها فاصل مؤقت بسبب أزمة التجارة الشرقية (ولا سيما تجارة الحرير) بين 1720 و 1750 ؛ ثم عودة إلى الوضع الطبيعي في النصف الثاني من القرن ، ولكن الأزمة العميقة التي بدأت نحو1770 - 1780 وضعت نهاية له . هذه الأزمة استمرت حتى 1820 ، وحدثت أثناءها صعوبات سياسية واقتصادية ، في إطار الانهيار العام للإمبراطورية .

ومن الممكن أن نرى انعكاس هذه الحركات في التاريخ المعماري للمدينة الذي يكشف عن بعض هذه التطورات ؛ وفي التاريخ الديموجرافي الذي يتضمن ثغرات كثيرة تجعل من الصعب إجراء مطابقة في التفاصيل بينه وبين التاريخ العام للمدينة : فقد كان فيها75000ساكن حوالي 1580 ؛ و 115000 ساكن نحو 1680 ؛ و 100000 نحو 1800 ؛ و 75000 نحو 1840 .

4 - 4 - وفي المجموع ، يمكن القول انه كان هناك نمو لافت للنظر ، لا سيما إذا ذكرنا التقديرات التقليدية التي تقلل من شأن الفترة العثمانية . وحين ننظر إلى الموضوع بطريقة واقعية ، يبدو أن المدينة عرفت خلال هذه القرون الثلاثة رخاء اقتصادياً حقيقياً ، يستند إلى دينامية محلية ، وليس إلى الفعالية الوحيدة للأوروبيين ، كما يرى سوفاجيه : وهذا الرخاء يترجم باشعاع معماري لم يسبق له مثيل في أية فترة أخرى من تاريخ حلب العربي والاسلامي .

ولنعد قراءة النتائج التي كتبها سوفاجيه، مع استبعاد تعليقاته المتسرعة حول العمران العربي والاحتلال العثماني :

« إن المنشآت الدينية العثمانية ، تترك وراءها بعيداً كل ما انتجته العصور السابقة . فهي أجمل المنجزات المعمارية التي يمكن رؤيتها في حلب . . ولا يمكن أن نصف التقديرات المتحمسة للرحالة الاوروبيين في القرنين السابع عشر والثامن عشر بالمبالغة . فمن المؤكد أن حلب تميزت عن المدن السورية جميعاً ، منذ تلك الفترة ، باتساعها ، وفعالياتها ، وثروتها ، وروعتها . »

ولنصغ إلى ڤولني « المتشدد» يعطي انطباعاته عن المدينة في1785 : إن المدينة نفسها من أروع المدن السورية، وربما كانت أيضاً الأكثر نظافة ، والأحسن عمراناً في الإمبراطورية كلها . فمن أي جهة تصل إليها، تُدخل كثافة مآذنها وقبابها البيضاء البهجة إلى عينك التي أضجرها المظهر البني الرتيب للسهول . . »

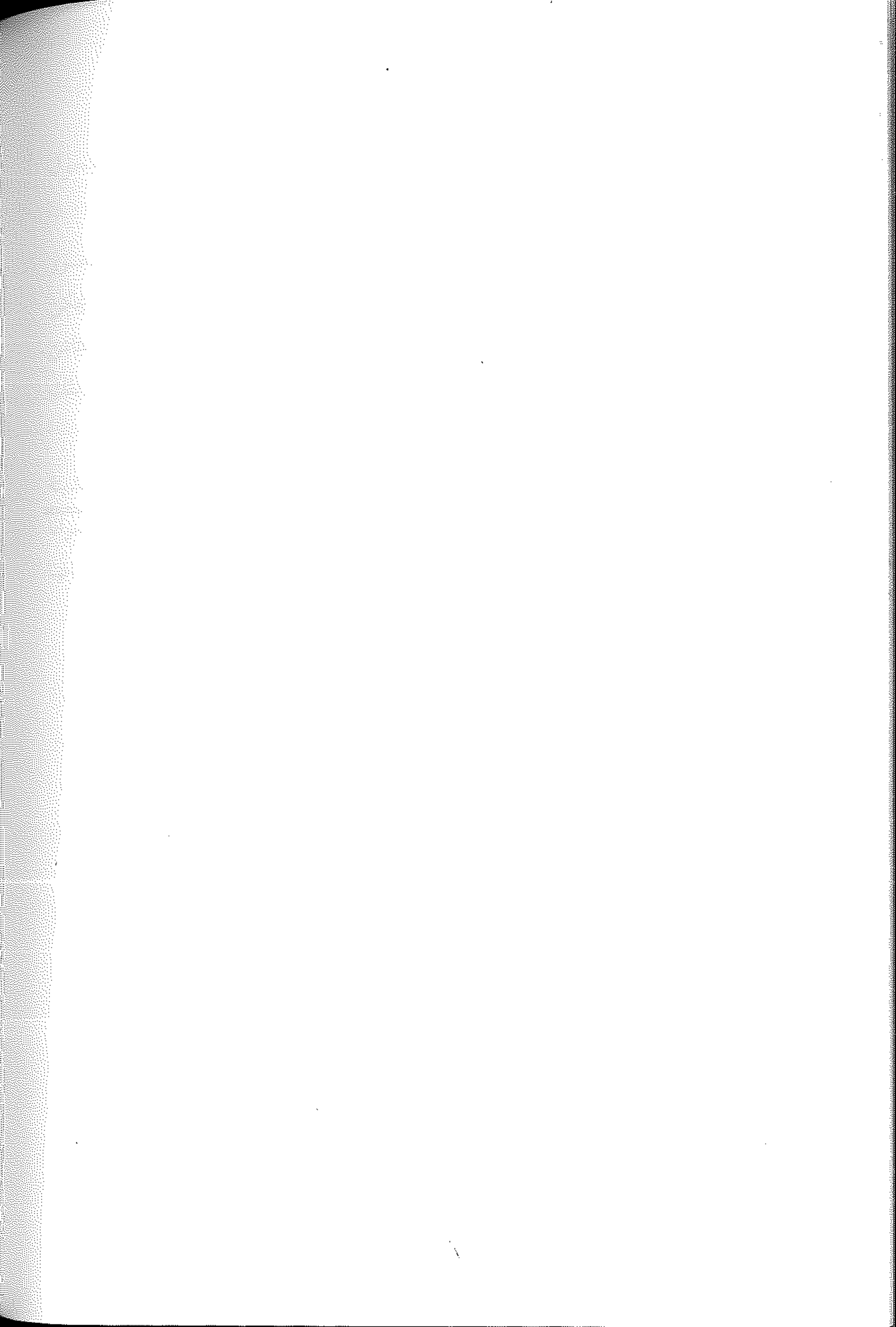
الفصل الخامس عشر

سكان حلب في القرنين السادس عشر والسابع عشر بحسب وثائق الإحصاء العثماني

دراسة مستخلصة من:

International Journal of Middle East

Studies, 16, 1984, P.447-460.



1- مقدمة:

1.1- يعد حجم السكان في المدن العربية في المراحل المختلفة لتاريخها من المظاهر الأكثر تعتيماً. ولا شك في أن معرفة أفضل لديموجرافيتها ستقدم إجابات أكثر دقة للمشكلات الرئيسة في التطور المديني، من حيث الاتساع والانكماش والتقدم أو التخلف. ذلك أن الدارسين لجأوا إلى الانطباعات العامة، أو المواقف المسبقة في تقديم هذه الإجابات نظراً لغياب الإحصاءات الجيدة.

وأول الاحصاءات الجدية ترجع إلى نهاية القرن الثامن عشر، فيما يتعلق بالقاهرة (على يد علماء وصف مصر). أما فيما يخص الفترات السابقة، فإن المعلومات الوحيدة التي ظلت متوافرة لمدة طويلة، هي التقديرات التي قدمها الإخباريون أو الرحّالة والذين اقترحوا أرقاماً متباينة وخيالية في الغالب. وأكثر التقديرات حظاً بالقبول كانت في الغالب من باب الصدفة، أو أنها اعتبرت معقولة لأنها أيدت الأفكار المسبقة الشائعة.

على أنه حدث تطور حاسم في هذا المجال، منذ أن بادر عمر لطفي بارقان إلى استخدام الاحصاءات السكانية التي أجراها العثمانيون في ولايات الامبراطورية، نظراً للسمعة التي كانوا يتمتعون بها بصفتهم إداريين جيدين (في أيامهم على الأقل)، والتي تأكدت فيما بعد، حين بدأ استخدام سجلاتهم في الانتشار.

2.1- لقد تبين أن وثائق الإحصاء السكاني متوافرة بالنسبة لعدد من الدول العربية. وهكذا شكلت هذه الوثائق مصدراً أساسياً، وأثمرت عدداً أكبر من الدراسات الكمية والأكثر دقة. على أن استخدامها يواجه لسوء الحظ عدداً من الصعوبات. يقول أحد الباحثين: «.. بالرغم من العناية الواضحة المبذولة في هذه العمليات، فإن مصداقية هذه الإحصاءات، التي كان هدفها في الغالب تقدير الضرائب، ليست أكيدة دوماً بالنسبة للدراسات الديموجرافية. ومقارنة الإحصاءات المتتالية تكشف في معظم الأحيان فروقاً أو تباينات.

كانت هذه الإحصاءات تجري في المدن على أساس الأحياء، (الحارة أو المحلة) التي كانت تشكل وحدات إدارية أساسية، وهي لا تملك ثباتاً مطلقاً أو حدوداً جغرافية أكيدة.

وكانت تستخدم فيها وحدات مختلفة، لا تملك دلالة ديموجرافية واضحة دوماً. فهناك وحدة «الخانة» المستخدمة عموماً (مقابل عائلة أو مصباح)، ومجرّد (بمعنى أعزب)، وفئات متعددة من المعفيين من الضريبة مثل: إمام، وشريف، إلخ...

لذلك كان من الصعوبة بمكان اقتراح «قاسم» يمكنه تحويل هذه الوحدات إلى أعداد للسكان. فالخانة هامة على سبيل المثال، ولكن تقديرها يختلف من دارس إلى آخر، ولا يمكن الاتفاق على أي من هذه التقديرات.

وأخيراً، وفيما يتعلق بالمدن العربية، فالإحصاءات السكانية التي عثِر عليها وجرت دراستها تخص القرن السادس عشر فقط، لذلك فَانها ستتحكم في أية مقارنة نجريها لتحديد التطور على المدى البعيد...»

3.1- على أن مدينة حلب، تمثل من وجهات نظر عديدة، حالة مؤاتية بشكل متميز. فهناك سلسلة كاملة من الإحصاءات، تستند إلى سكان الأحياء من القرن السادس عشر وحتى نهاية القرن التاسع عشر، متوافرة لهذه المدينة.

«هناك نوعان من الوثائق العثمانية تعود إلى القرن السادس عشر، تاپو دفتري 397 (944هـ / 1537 - 1538م) أي (طابو)، وتاپو 610 (992 هـ / 1584م)، مسجلة في «باش وكالة ارشيف ديريسي ارشيف» في اسطنبول، تقدم كشفاً لـ 72 و73 حياً. وهناك كشف بـ 74 حياً نقله الرحّالة الفرنسي دارڤيو عام 1683، لا يذكر أصوله، ولكنه دقيق للغاية ومحتوياته منسجمة مع معلومات تاپو، لدرجة أنه يجب أن يكون قد نسخ عن وثيقة رسمية من تلك الفترة.

وهناك كشف عن سكان حلب، في كتاب كامل الغزي «نهر الذهب»، تم إنجازه حياً، حياً، وطبع عام 1342هـ / 1923 - 1924، ويعطي صورة عن حالة حلب على منعطف القرن العشرين قبل تحديثها. (97 حيّاً للأقسام التاريخية من المدينة).

كما أن سوفاجيه، الذي كان على علم بالوثائق العثمانية، بفضل عمر لطفي بارقان، لاحظ في كتابه أهمية هذه الوثائق واستخدمها، بإجراء مقارنة بينها وبين أرقام دارڤيو، ولكنه لم يحاول التوصل إلى تقدير عام.

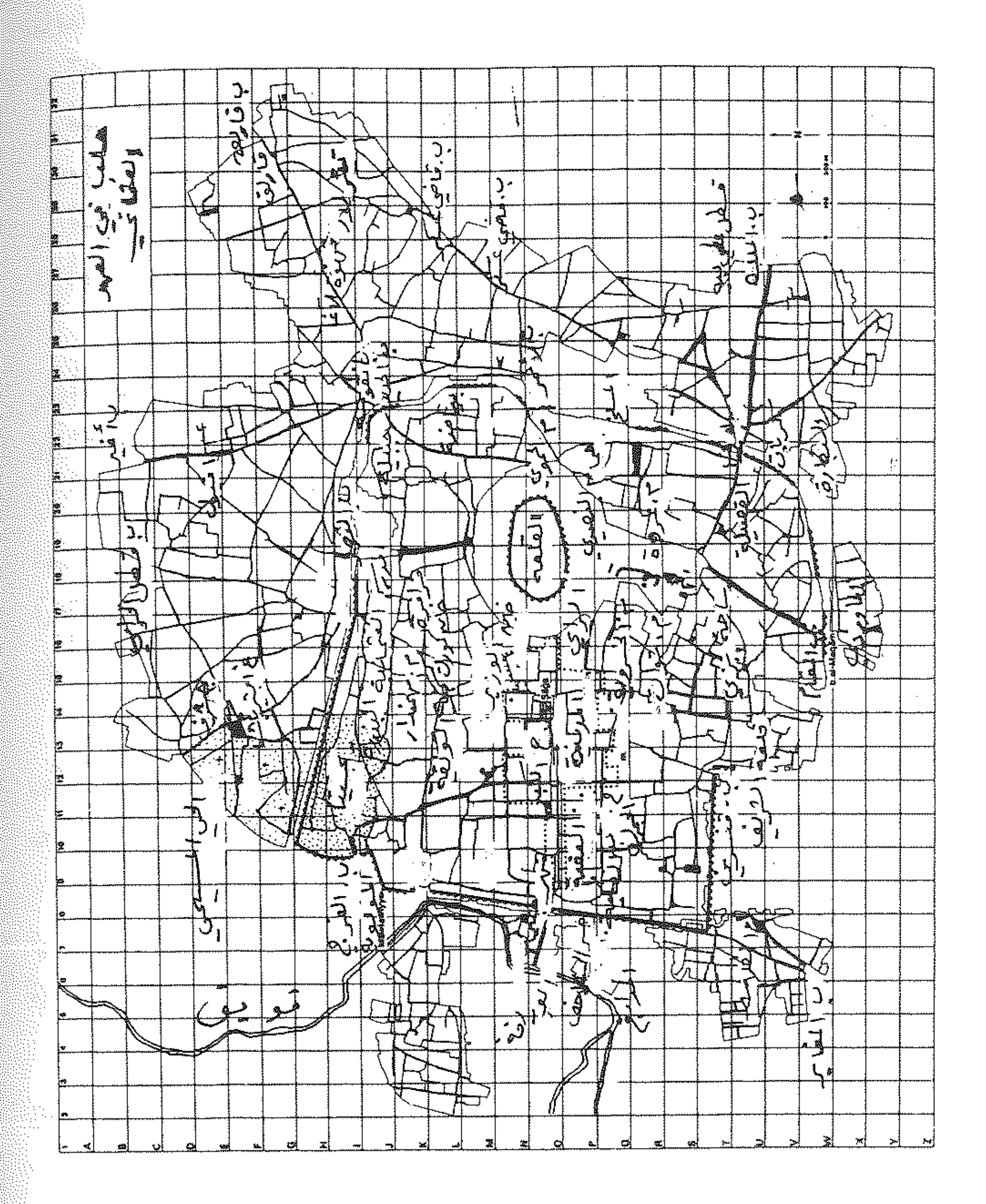
ويبدو لي، أنه سيكون من المفيد إجراء مقارنة بين المعلومات المتوافرة في هذه المجموعات الثلاث من الوثائق، والتي تمثل في الواقع مختارات كاملة للمصادر المتوافرة للبحث في تاريخ العالم العربي في العصور الحديثة: وثائق الأرشيف، المصادر العربية، والمعلومات التي قدمها الرحّالة.

ولا شك في أن صعوبات كبيرة ستظهر لدى استعمال هذه الوثائق:

- ما ذكرناه سابقاً من عدم الوضوح في الوحدات، المستخدمة في الوثائق العثمانية، (الطابو)؛

- تحديد الأحياء؛

- الطابع المتأخر للكشف الذي قدّمه كامل الغزي، في الوقت الذي كانت حلب قد توسعت كثيراً خارج حدود المدينة التاريخية.



ولكني أعتقد أن اللجوء، في الوقت ذاته، إلى الأنواع الثلاثة للوثائق، يمكن أن يقدم حلاً مقبولاً لعدد من هذه المشكلات، ويجعل من الممكن إجراء تقدير لسكان حلب، وتوزعهم وتطورهم في القرنين السادس عشر والسابع عشر.

2 - تفسير المصادر:

1.2- لهذه الدراسة غرض محدد وهو مسح سكان حلب. ولذلك فهي لا تتناول مسائل دور الأحياء في بنية المدينة، ولا تنظيم هذه الأحياء. وهي تقوم في إطار منطقة حلب في بداية القرن التاسع عشر كما حددها سوفاجيه في مخططه. كما سندرس هؤلاء السكان ضمن المناطق الكبرى التي سنقسم لها مدينة حلب:

المدينة المسورة التي تشكلت منذ العهد المملوكي ضمن حدود واضحة إلى حد ما؛

الضواحي الشمالية، حتى باب الحديد؛

الضواحي الشرقية؛

الضواحي الجنوبية (من المعادي حتى الكلّاسة)؛

الضواحي الغربية.

2.2- الوحدة الجغرافية في وثائقنا هي الحي (المحلة) التي كانت تشكل في حلب، كما في باقي المدن العربية، الخلية البشرية والإدارية الأساسية. وهي تمثل إطار الإحصاءات السكانية العثمانية، وإحصاء دارڤيو، كما أنها إطار وصف مدينة حلب لكامل الغزي.

1.2.2- باستخدام عمل كامل الغزي، والخرائط الموسعة الحديثة لحلب، ووثائق سجلات المحكمة، استطعنا تحديد مواقع معظم الأحياء المذكورة.

أما الصعوبات التي ظهرت نتيجة تغيير أسماء الأحياء، فقد تم حلها

بسهولة، كما حدث للصعوبات التي نتجت عن تغيير حدود الأحياء، أو تجميع الأحياء المتجاورة في وحدات جديدة، أو تقسيم أحياء كبيرة إلى وحدات أصغر منها.

وهذه التغييرات تفسر «اختفاء» بعض الأحياء من إحصاء لآخر، أو ظهور أحياء جديدة.

وفي سبيل التركيز على أكثر المناطق ثباتاً، لأنها بنيت في وقت مبكر، وهي المدينة المسوّرة، نستطيع أن نلاحظ على سبيل المثال غياب الفرافرة (المذكورة عام 1537 و 1584 في كشف دارڤيو، بسبب دمجها في البندرة؛ وتغير اسم أوغوباك (1537، 1584) إلى اسم باب الأحمر (عند دارڤيو)، وانقسام الجلوم (1537و1584) إلى الجلوم الكبرى والجلوم الصغرى (دارڤيو). هذه التغييرات كانت عديدة بشكل خاص في الضواحي، حيث كانت تنشأ أحياء جديدة بين إحصاء وآخر. ولما كان غرضنا إجراء مسح عام وليس دراسة الأحياء نفسها، فإن هذه التغييرات لا تؤثر كثيراً في النتائج.

2.2.2- المشكلات الأكثر صعوبة كانت تلك التي يثيرها تحديد الأحياء. وقد ظهرت هذه المشكلات لدى قراءة كشفَيْ وثائق تابو، كما أن كشف دارڤيو بدا شديد الغموض، نتيجة لتحريف أسماء الأحياء والأشخاص بحيث أصبح التعرف عليها في غاية الصعوبة.

مع هذه التحفظات استطعت تحديد 72 حياً من 74 حياً في كشف دارڤيو.

3.2.2- هناك عدة محلات لم نستطع تحديد أسمائها ولا مواقعها. وهي تختلف من قائمة إلى أخرى.

4.2.2- آمل في المجموع أن أكون قد حللت المسائل الأساسية، وأصبح تحت تصرفنا قوائم شبه كاملة بأحياء حلب في 1537، و 1584، و 1683.

3.2- كما أن التفسير الديموجرافي للمعطيات التي توفرها وثائقنا، يبدو أكثر صعوبة، نظراً لتنوع وحدات الإحصاء.

1.3.2- ذكرت فيما سبق أن كشفَيْ التاپو يقسمان السكان إلى فئات: فئة خانة (عائلة، مصباح) وفئة مجرّد (عازب)، وإمام، وشريف. ففي كشف 1537، يطغى عدد فئة «خانة» على الفئات الأخرى (86٪ من المجموع)، بالمقارنة مع فئة «مجرد» (10,7٪)، وإمام 2,6٪، وشريف 0,6٪.

أما دارڤيو فيستخدم فئة (أبواب أو منازل)، ويضم إليها مساجد، وخانات، وفنادق، وحمامات عامة، وأفران، وغيرها. ولكن الكشف يذكر 777 من «المنازل والأبنية العامة» بحيث يبدو المجموع، حيّاً فحيّاً، مطابقاً لعدد المنازل. وأما كامل الغزي، فيحصي البيوت فحسب، بحسب الأحياء واحداً، واحداً. ويسجل عدد الأفراد في كل بيت.

2.3.2- هذا التباين في وحدات الإحصاء، لا يمثل مشكلة عويصة في استخدامها وفي المقارنة بين قائمة وأخرى.

وفي رأيي، أن الفرضية القائلة بأن الظروف الديموجرافية في الأحياء القديمة للمدن التاريخية، ولا سيما في المناطق المركزية منها؛ بقيت ثابتة نسبياً بين نهاية العصور الوسطى وبداية العصر الحديث، هذه الفرضية صحيحة إلى حد بعيد.

وهناك دراسة في منطقة (القاهرة القديمة) منذ العهد المملوكي حتى الأزمنة الحديثة قادت إلى نتيجة مماثلة. لذلك يستطيع المرء أن يفترض، بصورة فضفاضة، أن القسم المسوّر من مدينة حلب كان قد وصل حتى قبل 1516، إلى نوع من التوازن الديموجرافي، بحيث لم يعد من الممكن أن يتغير فيما بعد حتى القرن التاسع عشر. لهذا السبب يجب ألا يكون سكانها قد تغيروا بشكل ملحوظ، ما عدا بعض التغييرات الطفيفة في سطح الأرضية أو تعديلات مؤقتة إثر الكوارث الديموجرافية كالأوبئة والمجاعات، والحروب الأهلية. ويبدو أن الخرائط المتتالية التي وضعها سوفاجيه تقود إلى هذه النتيجة.

وإذا ما قبلنا الفرضية القائلة بأن الفئات المختلفة لاحصاءات السكان

والمذكورة في وثائق تاپو تشكل وحدات يمكن جمعها، كما فعل بارقان، وهوتروث، وعبد الفتاح بالنسبة «للخانة» و«المجرد» (التي تمثل 96,7٪ من مجموع وحدات الإحصاء المذكورة في 1537، فإن هذه النتائج تظهر في الأعداد المقدمة في جدول 1، بالنسبة لمدينة حلب المسورة.

جدول 1

مجموع عدد الأحياء ووحدات الإحصاء في مدينة حلب المسورة.

	الأحياء	وحدات الإحصاء
تاپو 1537	22	5102
تاپو 1584	23	5021
دارڤيو 1683	24	5111
كامل الغزي	28	4558

ملاحظة: أغفل كامل غزي ذكر عدد المنازل في محلة سويقة حاتم، ولكنه قدّر عدد سكانها بـ 841 نسمة. وأفترض أن معدل السكان في المنزل الواحد كان يماثل المعدل في الأحياء المجاورة، الجلوم (11)، وسويقة علي (15) وجب أسد الله (11). وهكذا فإن عدد المنازل في سويقة حاتم يجب أن يكون 113.

وهناك أكثر من ذلك، وهو أن عدد «وحدات الإحصاء» بقي ثابتاً من 1537- 1900 بحيث أننا لا نستطيع أن نتصور بأن هذا الثبات محض صدفة. والحق، أن وحدات الإحصاء في وثائق تاپو (مهما تنوعت) تطابق «منازل» دارڤيو، و«بيوت» الغزي. والاستقرار الثابت لعدد وحدات السكن حول «5000»، يجب أن تقابله صورة شبه ثابتة للسكان داخل أسوار المدينة، خلال ثلاثة قرون.

وهكذا فإنه يمكن للمرء أن يتصور أننا نتعامل في الحالات الأربع مع «وحدات سكنية» (منازل، أو بيوت، أو مصابيح)، يمكن مقارنة تطورها من

إحصاء إلى آخر؛ ويمكن له أن يستنتج أيضاً أن دارقيو نسخ إحدى وثائق الإحصاء العثمانية الشبيهة بوثائق 1537و 1584، التي تم فيها جمع الوحدات السكنية المختلفة.

3.3.2- والسؤال الآن، وبعد التأكد من تماثل هذه الوحدات السكنية هو، هل نستطيع استناداً إلى ذلك صياغة فرضيات حول دلالتها الديموجرافية، أي إلى تحديد عدد سكانها؟

وحول هذه النقطة، يبدو لي سليماً أن نستخدم المعطيات التي قدّمها لنا كامل الغزي، فهي كما رأينا، تبين أن البنية الديموجرافية في مركز المدينة بقيت ثابتة نسبياً بين القرن السادس عشر ونهاية القرن التاسع عشر في حلب، كما في معظم المدن العربية التاريخية.

يقدر كامل الغزي للبيوت الـ 4558 في المدينة المسورة عدداً من السكان يبلغ 37319 نسمة، بمعدل 8.2 نسمة للبيت الواحد.

على أنه يبدو لي، أقرب إلى المنطق، أن يكون هذا المعدل أعلى من ذلك، إذا ما تذكرنا أن العائلات في مجتمع الشرق الأدنى التقليدي، لا تقتصر على الأب والأم والأطفال بل تضم أيضاً الأشخاص المرتبطين بهم، كالخدم والعبيد.

وأنا لا أنكر أن هذه القضية تخمينية، لذلك سأستخدم في تحليلي القادم أرقام «الوحدات السكنية»، التي لا تثير الكثير من التساؤل، وتجعل من الممكن طرح أفكار حول التغيرات الديموجرافية على أساس سليم، دون أن أغفل ذكر أعداد السكان في سبيل إعطاء تمثيل محسوس لهذه التغيرات. وسأستخدم المعدل الذي قدّره الغزي وهو 8 أفراد في البيت الواحد، حرصاً على الاتساق.

3 - سكان حلب في القرنين السادس عشر والسابع عشر.

نستطيع الآن أن نفترض تقديرات اجمالية لسكان حلب وتوزعهم في مختلف المناطق، الفترة بعد الأخرى.

1.3- التقدير الأول المتوافر لدينا هو تقدير وثيقة تاپو 397 (نحو 944 هـ/ 1537 - 1538م)

تعطي الوثيقة كشفاً بسبعين محلة وجماعتين (منطقتين لا تشكلان أحياء)، وفيها ثمانية أزقة، وفئة مجتمعة في «محلة» تعرف باسم الدقاشر، والمكوّنة حديثاً على الأرجح، في المنطقة الواقعة شمال باب النصر (116): ومجموع وحداتها السكنية 10270.

في هذا المجموع يمكن تحديد موقع 63 حياً تمثل 93٪ من مجموع الوحدات السكنية المذكورة. على أن تحديد مواقع الأحياء غير المحددة لا يتوقع له أن يغير نتائجنا.

وأهم نقص لدينا يتعلق بـ(الزاوية: 80 وحدة سكنية) و (القِبلية: 148 محلة)، التي لم نستطع تحديدها.

يبلغ معدل الوحدات السكنية في تلك الـ 74 محلة وجماعة 145 وحدة في الحي الواحد. وأهم الأحياء «الجلوم» الذي يضم 688 وحدة، يتبعه «جب أسد الله»، 395 وحدة.

ويلخص الجدول 2 توزع السكان في الأحياء الـ 63 التي حُدِّد موقعها، ووحداتها السكنية. (الرجاء النظر في الخارطة 18 لرؤية مواقع السكان).

باستخدام الرقم 8 معدلاً لعدد سكان البيت الواحد، يكون مجموع عدد السكان عام 1537 يقدر بـ 80000 ساكن في 10270 وحدة سكنية.

وسيظهر توزع هؤلاء السكان كما يلي:

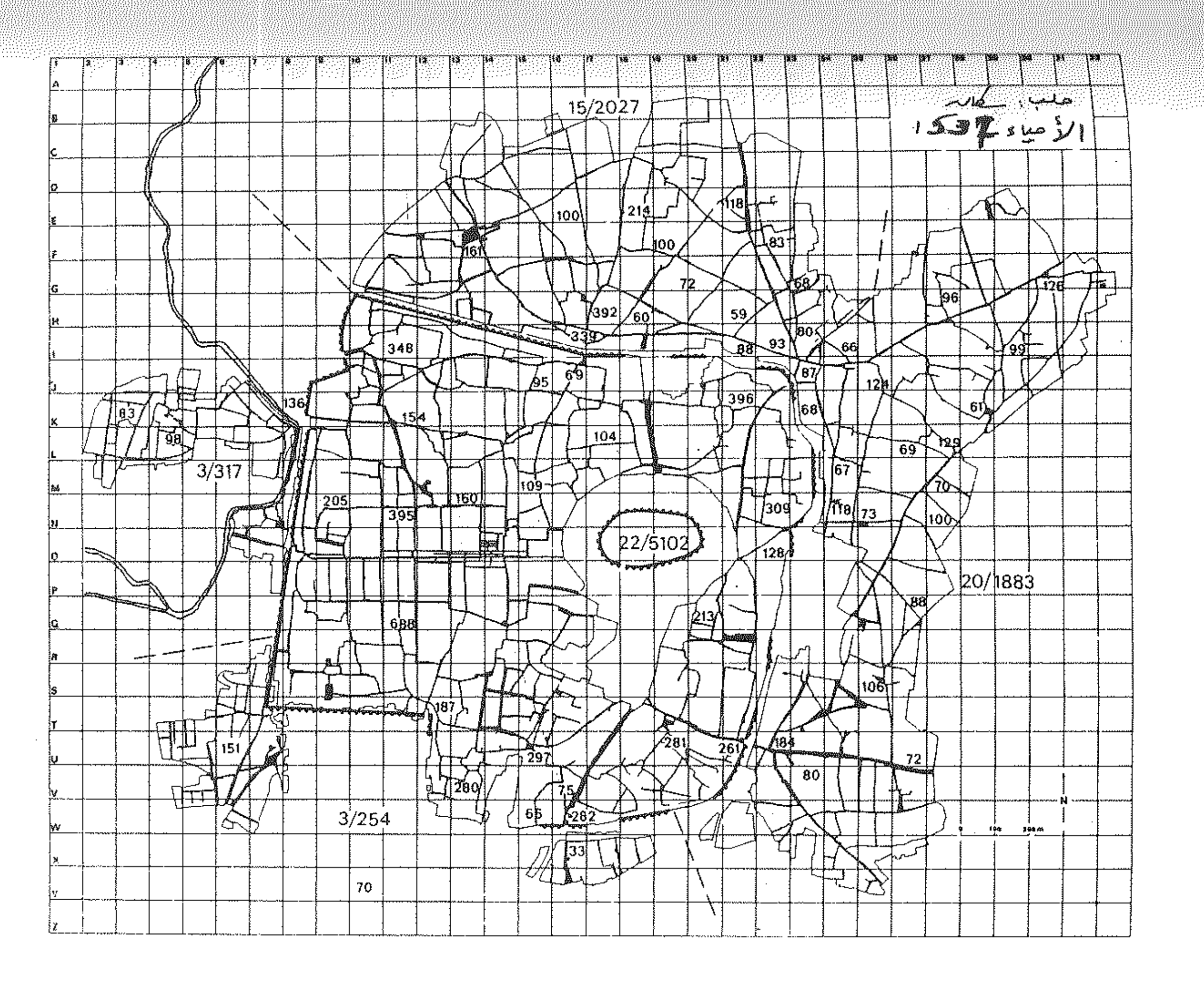
داخل المدينة المسورة أكثر قليلاً من 42500 ساكن، وفي كل من الضاحيتين الشمالية والشرقية حول الخُمس، أي 16000 ساكن تقريباً.

جدول 2- توزع الأحياء ووحدات السكن في 1537 - 1538

	الأحياء		الوحدات السكنية		معدل الوحدات في الحي
	العدد	%	العدد	%	
المدينة داخل الأسوار	22	34,9	5102	53,2	132
الضواحي، وهي تضم:	41	65,1	4481	46,8	109
الضواحي الشمالية	15	23,8	2027	21,1	135
الضواحي الشرقية	20	13,7	1883	19,6	94
الضواحي الجنوبية	3	4,8	254	2,6	85
الضواحي الغربية	3	4,8	317	3,3	106
المجموع	63	100	9583	100	152

جدول 3- توزع الأحياء ووحدات السكن في 1584

	الأحياء		الوحدات السكنية		معدل الوحدات في الحي
	العدد	%	العدد	%	
المدينة داخل الأسوار	23	33,8	5021	55,5	218
الضواحي، وهي تضم:	45	66,1	4028	44,5	89
الضواحي الشمالية	15	22,0	1747	19,3	116
الضواحي الشرقية	22	32,3	1581	17,5	72
الضواحي الجنوبية	4	5,9	327	3,6	82
الضواحي الغربية	4	5,9	373	4,1	93
المجموع	68	100	9049	100	133


15/2027
20/1883
22/5102
3/317
3/254

2.3- من الواضح أن إحصاء 991 هـ / 1584م (وثيقة تابو 610) قام على أسس شبيهة بتلك التي استند إليها إحصاء 1537، لذلك فهو يعطي نتائج شديدة التقارب معها.

إن هذا الإحصاء يتعامل مع 73 حياً، فيها (9361) وحدة سكنية، وأحد هذه الأحياء هو: محلة خارج باب النصر، الموزعة إلى 21 زقاقاً وجماعة تتطابق مواصفاتها مع محلة دقاشير المذكورة في الوثيقة السابقة.

من هذا المجموع تمكنا من تحديد 68 حياً (و 97٪ من الوحدات السكنية)، مع أن ترتيب الكشف يختلف عن ترتيب سابقه تابو 397، وأن عدم الانتظام في الكشفين يختلف أيضاً؛ مما يجعل العثور على الأسماء من خلال مقارنة الكشفين في غاية الصعوبة.

وأكبر الثغرات فيه يتعلق أيضاً بحي الزاوية الذي يضم 74 وحدة سكنية.

واستناداً إلى المعطيات المقدمة في الجدول 3، يستطيع المرء أن يعطي تقديراً لعدد السكان 75000 ساكن تقريباً، فيهم 42000 في المدينة المسورة، و33000 في مجموع الضواحي.

وهذه الأرقام، وهذا التنظيم للأحياء، تشكل استمراراً لإحصاء 1537 - 1538: فحجم السكان في المدينة المسورة بقي ثابتاً (5021 وحدة سكنية مقابل 5012)، ولكن هناك تناقصاً ملحوظاً في مجموع السكان (10 ٪ تقريباً).

3.3- على أن الإحصاء الذي ذكره دارڤيو، بعد قرن من الزمان، 1683، يكشف على العكس من ذلك عن تغيرات هامة في البنية الديموجرافية للمدينة.

فدارڤيو يذكر 74 حيّاً، تم تحديد 72 منها (98٪ من وحدات الإحصاء) ومعرفة مواقعها.

وأهم حيّ يذكره دارڤيو هو حيّ الجلّوم المقسوم إلى محلتين: الجلوم الكبير

(542 وحدة) والجلوم الصغير (167 وحدة)، وبحسيتا (477 وحدة)، وأحياء ساحة بزي (421 وحدة).

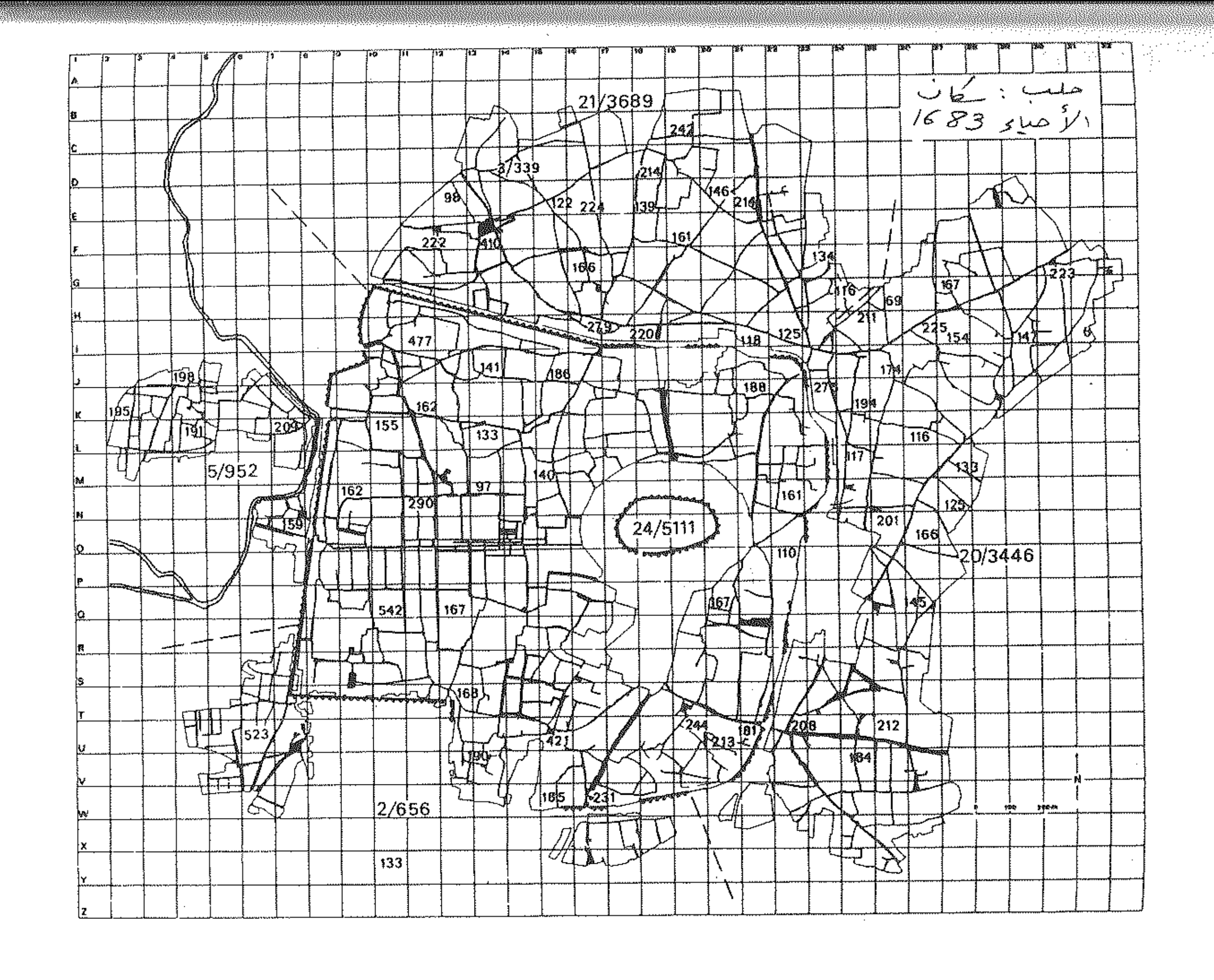
وجدول 4 يعرض توزع الأحياء والسكان. وهذه الأرقام تجعل من الممكن تقدير سكان حلب عام 1683 بأقل من 115000 ساكن بقليل. ويبدو أن أكثر بقليل من ثلث المجموع كانوا يسكنون المدينة المسورة (42000)، وحوالي رُبعهم في كل من الضاحيتين الشمالية والجنوبية (28000) (أنظر الخارطة 19).

جدول 4 - توزع الأحياء ووحدات السكن في 1683.

	الأحياء		الوحدات السكنية		معدل الوحدات في الحي
	العدد	%	العدد	%	
المدينة داخل الأسوار	24	٪33,3	5111	٪36,9	213
الضواحي، وهي تضم:	48	66,7	8743	63,1	182
الضواحي الشمالية	21	29,2	3689	26,6	176
الضواحي الشرقية	20	27,8	3446	24,9	172
الضواحي الجنوبية	2	2,8	656	4,7	328
الضواحي الغربية	5	6,9	952	6,9	190
المجموع	72	100	13854	100	192

جدول 5- توزع الأحياء في 1537, 1584, 1683.

	1537		1584		1683	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
المدينة المسورة	22	٪34,9	13	٪33,8	24	٪33,3
الضواحي	41	65,1	43	66,1	48	66,7
مجموع الأحياء المحددة الموقع	63		68		72	
المجموع الكلي للأحياء	72		73		74	



حلب : سكان
الأحياء 1683
21/3689
24/5111
20/3446
5/952
2/656
3/339
133

4 – المعالم الرئيسة لتطور حجم سكان حلب في القرنين السادس عشر والسابع عشر.

1.4 – إحدى المميزات اللافتة للنظر في التطور الديموجرافي لحلب خلال القرنين الأولين من الاحتلال العثماني هي استقرار تنظيم المدينة في أحياء (محلات).

فبين 1537 و 1683 ازداد عدد الأحياء من 72 (1537) إلى 73 (1584) فإلى 74 (1683).

كما أن توزع هذه الأحياء بين المناطق الرئيسة في المدينة لم يتغير كثيراً.

ومن الأرجح أن هذا الوضع كان مختلفاً في العهد المملوكي. فقائمة الأحياء التي يعطيها ابن الشحنة 49 حيّاً داخل السور و 14 حيّاً في الضواحي، ونسبتها في المدينة 73,6٪ وفي الضواحي 26,4٪. وإذا كان لهذه القائمة دلالة ما فإنما تدل على أن بنية الأحياء تغيرت تغيراً عميقاً خلال العقود الأولى التي تلت الاحتلال العثماني (1516)، . وقد تجلى هذا التغيير في تناقص نسبة الأحياء داخل سور المدينة، وتزايد واضح في عدد الضواحي.

وحين نأتي إلى التفاصيل نرى أن هناك عدداً من النقاط يجدر ذكرها وهي: ظهور جماعة يهود عام 1584 وظهور الدباغة العتيقة عام 1683، نتيجة حلول حي سكني محل حي الدباغة الصناعي الذي نقل إلى غرب المدينة بعد 1574 بقليل. ولهذا الحدث أثره في عمران منطقة جسر السلاحف التي ذكرت عام 1584 بصفتها أحد الأحياء.

ومن هذه التفاصيل أيضاً، تقسيم الجلّوم إلى حيين (الجلوم الكبير والجلوم الصغير) (1683)؛ وظهور ثمانية أحياء جديدة (1683) في الضواحي الغربية والشمالية الغربية: الجديّدة، تمايات، زقاق الخيل، زقاق الأربعين، الكنيسة، عبد

الحي ، البساتنة ، قسطل الحرامي . وهذه نتيجة واضحة للنمو السريع في الضاحية المسيحية في القرنين السادس عشر والسابع عشر .

2.4 - في الوقت الذي يبدو تنظيم المدينة في أحياء أقرب إلى المحافظة (وهذا طبيعي ، نظراً لأن المؤسسات تتغير ببطء ، وتحتاج إلى بعض الوقت للحاق بالتحولات المدينية) ؛ في الوقت نفسه ، تعرضت البنية الديموجرافية للمدينة إلى تغيرات عميقة تظهر في الأرقام التي استطعنا مقارنتها فيما يتعلق بالوحدات السكنية .

1.2.4 - في التغيرات التي شهدتها المدينة ، هناك حدث رئيس يتمثل في التزايد الإجمالي لعدد السكان بين 1537 (10270 وحدة سكنية) و 1683 (14146 وحدة) ، وهو تزايد بما يقرب من 40 ٪ .

وحين نحاول ترجمة هذه الوحدات السكنية إلى عدد السكان ، يبدو أن السكان تزايدوا في هذه الفترة من 80000 ساكن إلى ما يقارب 115000 ساكن .

ولنشر بهذه المناسبة إلى أن هذه الزيادة تتناسب مع ما عرفناه عن توسع مساحة حلب بفضل أعمال سوفاجيه ، والذي يقدر بـ 50 ٪ بين 1516 (238,5 هكتاراً) وبداية القرن التاسع عشر (349 هكتاراً) .

واستناداً إلى المعطيات الافتراضية التي يقترحها ا . عبد النور ، يمكن ملاحظة زيادة مماثلة في عدد السكان بين 1516 (60000 ساكن) وبداية القرن الثامن عشر (80000 إلى 85000 ساكن) ، أي زيادة 37,5 ٪ .

على أننا يجب أن نشير إلى أن هذا التطور الإجمالي خلال قرن ونصف لم يكن منتظماً بالتأكيد . فقد كانت هناك ، خلال هذه المدة الزمنية الطويلة فترات يتناوب فيها التزايد الديموجرافي والتناقص .

ويمكننا أن نفترض أن سنوات 1516- 1537 كانت سنوات نمو قوي، كما يبدو واضحاً من المقارنة بين عدد أحياء الضواحي عند ابن الشحنة (14 حياً)، وبحسب إحصاء 1537 (41 حياً).

أما أرقام 1584 فهي تشير إلى انكماش طفيف بالمقارنة مع 1537 (10٪). وأخيراً فإن فترة 1584- 1683 يغلب عليها تراجع النمو الديموجرافي.

2.2.4 - والحدث الهام الآخر هو التغير في توزع السكان داخل المدينة نفسها بين بداية القرن السادس عشر ونهاية القرن السابع عشر.

إن الثبات داخل المدينة المسورة يلفت النظر: 22 محلة، ثم 23، ثم 24؛ 5102 وحدة سكنية، ثم 5021، ثم 5111 (في 1537، 1584، و 1683 على التوالي)، مع عدد ثابت للسكان في حدود 40000 ساكن.

وهذا يؤكد تعليقاتنا السابقة حول الثبات الديموجرافي للأحياء المركزية. وقد حصل هذا التوازن، من دون شك، منذ العهد المملوكي، ثم استقر مع تغيرات طفيفة، حتى نهاية القرن التاسع عشر: ذلك أن كامل الغزي يذكر 28 حياً مع 4558 بيتاً و 37319 ساكناً. ولكن نظراً للنمو الإجمالي للمدينة، فإن النسبة التي تمثلها المنطقة المسورة من مجموع سكان حلب تناقصت من القرن السادس عشر (53,2٪ في 1537، و 55,5٪ في 1584) إلى القرن السابع عشر (36,9٪ في 1683). ويبدو أنها بقيت ثابتة فيما بعد حتى نهاية القرن التاسع عشر (38,1٪ بحسب كامل الغزي).

3.2.4 - إن التغير الديموجرافي الكبير من القرن السادس عشر إلى القرن السابع عشر يعود بالطبع إلى النمو السريع لضواحي المدينة:

جدول 6 متوسط عدد الوحدات السكنية في الحي في 1537و 1584 و 1683

	1537	1584	1683
المدينة المسورة	232	218	213
الضواحي	109	89	182
الضواحي الشمالية	135	116	176
الضواحي الشرقية	94	72	172

لقد ارتفعت نسبة سكان الضواحي إلى مجموع سكان المدينة من أقل من النصف (46,8٪ عام 1537 و 44,5٪ عام 1584) إلى ما يقارب الثلثين (63,1 ٪ عام 1683)، وهي نسبة استمرت حتى إحصاء كامل الغزي (61,9٪).

ومقارنة أرقام الوحدات السكنية تبين أن وحدات الضواحي تضاعفت من 4481 وحدة عام 1537 و 4028 عام 1584 إلى 8743 عام 1683، و 7400 بحسب الغزي، أي أن عدد السكان انتقل من حوالي 36000 ساكن عام 1537 إلى 70000 ساكن عام 1683.

ويبدو أن هذا التزايد موزع بصورة متساوية بين الضاحيتين الشمالية والشرقية. فبين 1537 و 1683ارتفع عدد وحدات الضاحية الشمالية من 2027 وحدة سكنية إلى89 36 وحدة (+ 82٪)، والضاحية الشرقية من 1883 إلى 3446 وحدة (+ 83٪). ويلاحظ أن نسبة التزايد في الحالتين متماثلة بشكل يلفت الانتباه.

على أن نمو الضاحية الغربية يفوق ذلك. فقد ارتفع عدد الوحدات السكنية فيها من 317 إلى 952 وحدة (+ 200 ٪). ولكن هذه الضاحية أقل أهمية من الناحية الديموجرافية بالمقارنة مع الضاحيتين الكبيرتين، فكل منهما كانت تؤوي ربع سكان حلب تقريباً عام 1683. وهذه النسبة بقيت ثابتة حتى نهاية القرن التاسع عشر (24,5 ٪ و 27,6٪ بحسب الغزي).

لقد تميز نمو الضواحي بتكوين أحياء جديدة. رلا أن عدم وجود إحصاء في بداية الاحتلال يجعل معرفتنا أقل تحديداً بشأن الحركة السكانية الهامة التي تمت في العقدين الأولين اللذين تليا 1510 مباشرة (كما لاحظنا سابقاً).

ويبدو أن مقارنة كشوف الأحياء في 1537 و 1584 و 1683 تظهر أن تلك الفترة أيضاً تميزت بإنشاء أحياء جديدة ولا سيما في الضاحية الشمالية التي ذكرنا فيها ثمانية أحياء، وفي الغرب أيضاً (3 أحياء عام 1537 و5 أحياء عام 1683).

ولكن هذا التطور في الضواحي، كان يعود أيضاً رلى تزايد السكن التدريجي في الأحياء القائمة في القرنين السادس عشر والسابع عشر.

وحول هذه النقطة، يمكن لمقارنة متوسط عدد الوحدات السكنية في الحي، كما يظهر في جدول، أن تكون مفيدة.

فهذه الأرقام تدل على أن معدل السكان في الحي في الضاحيتين الشمالية والشرقية كان في البداية حوالي نصف مما هو في أحياء المدينة المسورة، ويبدو هذا طبيعياً في الأحياء المأهولة حديثاً.

وفي عام 1683 وصل المعدلان إلى مستوى متقارب، مما يعني زيادة كثافة السكان في أحياء هذه الضواحي.

الفصل السادس عشر

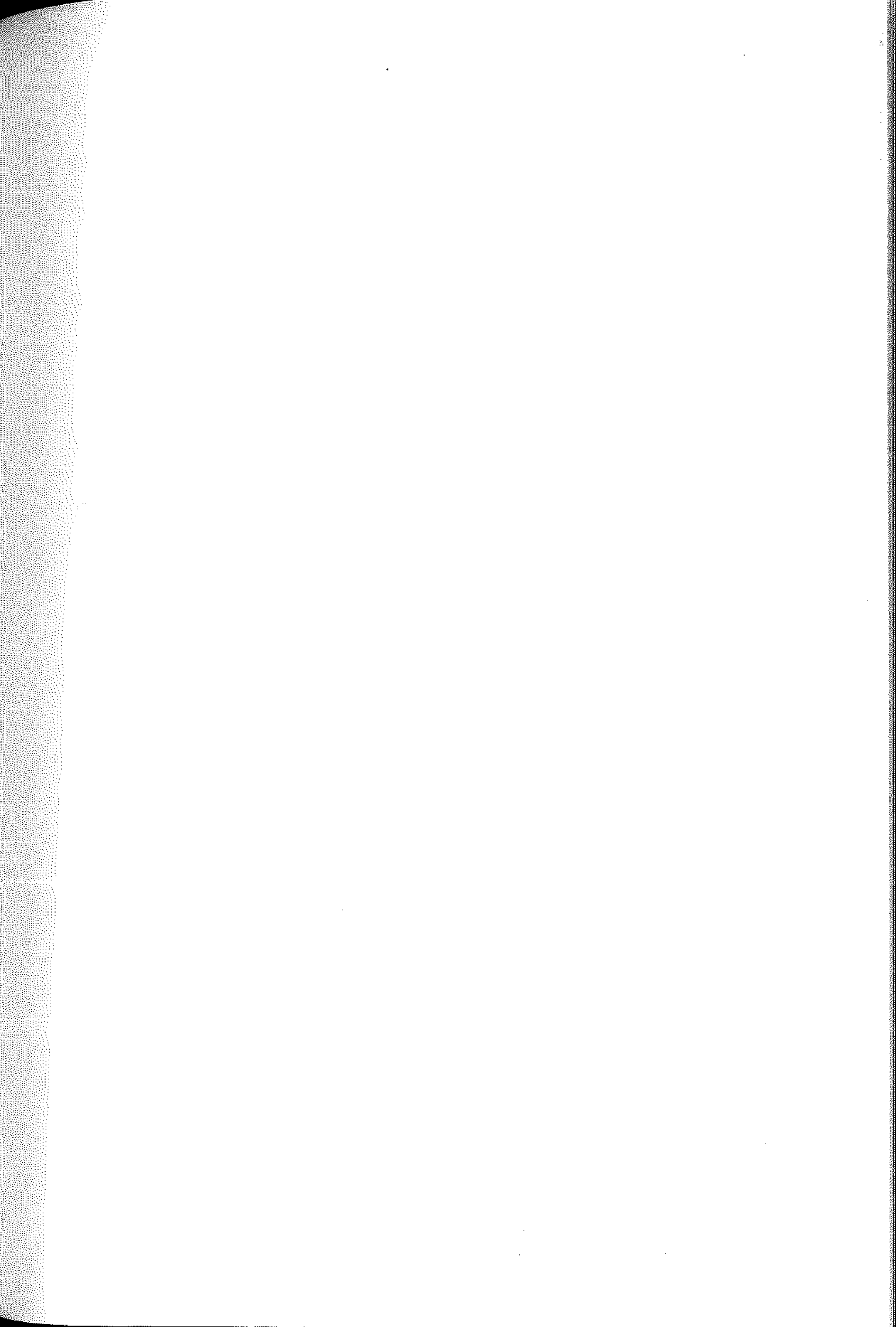
الفئات الإجتماعية والجغرافيا المدينية
في حلب في القرن الثامن عشر

دراسة مستخلصة من:

T. philip(ed.), The Syrian Land

in the 18th and 19 th century,

stuttgart, 1992, P.147-163



يشكل التنظيم المديني للمدن العربية الكبرى في الفترة العثمانية انعكاساً للبنى الإجتماعية التي تجد كل منها تعبيرها الجغرافي على خارطة المدينة .

وحين يكون بالإمكان رسم خارطة دقيقة للعناصر المختلفة للمجتمع ، يمكن لهذه الخارطة أن تفيد في دراسة الحياة الإجتماعية والسياسية بشكل أكثر وضوحاً .

ومن وجهة النظر هذه تقدم حلب ميداناً مؤاتياً للبحث بشكل خاص ، ذلك أن تاريخ المدينة في العهد العثماني كان موضوعاً لأعمال متعددة من حيث مشكلة البحث ومناهجه ، وربما كانت نتائجها تصب في مجرى واحد .

وللتوقف عند الدراسات الأساسية ، سأذكر على سبيل المثال مايلي :

البحوث الآثارية والتاريخية.J.sauv aget, Alep, Paris, 1941

أعمال علم الآثار المديني والجغرافيا J.C.David, "A lep. structures ur-baines Traditionnelles", BEO, 28, 1977;

E. wirth, Aleppo, wies baden, 1984;

والاستقصاء الذي أجراه في السجلات

A. Abdel Nour, Introduction áL'histoire urbaine de la syrie otto-mane, Beyrouth, 1982; et

A. Marcus, People and Property in Eighteenth century Aleppo, Thése, U, of columbia, 1979.

فالمقاربة الجغرافية للفئات الإجتماعية ممكنة في حلب . ويمكن لها أن تتيح

فهماً أفضل للبنى التي أسهم تفاعلها في تاريخ المدينة في العهد العثماني، ولكنها ماتزال غائمة لنقص الدراسات حول سير أحداثها وتطورها الإجتماعي.

والملاحظات التالية تمثل إسهاماً، اشكالياً أحياناً، في مقاربة من هذا القبيل.

التوزع الجغرافي للمساكن

في الكتاب الذي كرسه عبد النور حديثاً للتاريخ المديني لسورية العثمانية، يلح هذا المؤلف على الطابع اللاتمييزي لمساكن حلب. «لم يكن هناك تمييز حقيقي في المدينة بين القطاعات الغنية والقطاعات الفقيرة».

ويبدو لعبد النور أن هذا الطابع ينبع من مبدأ عام: «فتجاور الأسر الغنية والفقيرة هو القاعدة التقليدية في المدن العربية».

ففي القرن الثامن عشر كانت الأحياء الحضرية في حلب متعددة العناصر، والفوارق بين القطاعات الميسورة والمتواضعة لم تؤد مطلقاً«إلى انشطار للمدينة إلى أحياء ارستوقراطية وأخرى شعبية.» والقضية المطروحة يمكن أن تحل نهائياً بالنسبة لحلب بفضل الدراسات المتعددة في مصادرها ومنظوراتها، ولكني أراها تصب في مجرى واحد من حيث النتائج.

لقد اقترح ج.ك. دافيد في مقال هام نشره عام 1977 تصنيفاً لنماذج المساكن التقليدية، يستند في أساسه إلى تعرّف ميداني، نحو1970. وهذا التصنيف يضم أربعة نماذج رئيسة تتمايز من حيث الأبعاد والزخارف والوظائف.

فهناك النموذج 1 (متوسط مساحته 50-83م^2، الوظائف فيه بدائية، والحجرات قليلة التمايز).

والنموذج 2 (شبيه بالأول ولكنه أكثر اتساعاً 189م^2)

والنموذج 3 (مسكن بورجوازي، متوسط مساحته 400م^2، باحة أكثر

تعقيداً، حجرات متمايزة جداً للاستقبال والخدمات بشكل خاص، وزخارف فيها قدر أكبر من التفنن)

والنموذج 4 (أكثر تطوراً ومساحته 900م^2).

ويضيف جان كلود دافيد إلى هذه النماذج مسكناً فقيراً نصف ريفي، ومسكناً جماعياً تقليدياً شعبياً (من نوع الحوش).

وهناك دراسات أجريت استناداً إلى سجلات المحاكم، ولا سيما إلى وثائق المعاملات العقارية، قادت المؤرخين إلى صياغة تصنيف يتعلق بالمساكن في القرن الثامن عشر.

فعبد النور الذي درس سجلات تتعلق بالفترة الزمنية من 1625-1637و-1732 1752 يميز فيها نوعين من المساكن: المساكن الكبرى للأعيان(حوالي 15 حالة) وهي مساكن بورجوازية، وهي تمثل ثلث العينة، ثم المساكن المتواضعة، دون أن يحدد بدقة مواصفاتها على صعيد البنية، أوالقيمة الشرائية.

وابراهام ماركوس، يميز في أطروحته عن حلب(التي جرت طباعتها حديثاً مع بعض التوسع) ثلاثة نماذج من المنازل: النموذج الأول بمساحة تتراوح بين 50و 200م^2، والنموذج الثاني 400م^2، والنموذج الثالث 900م^2. ويحاول تحديد نسبة كل من هذه النماذج في وثائق السجلات التي درسها وقيمتها المالية. (مع العلم أن مجموع العينة 1284 مسكناً بين 1750و1759): من هذه المساكن، 847 من النموذج 1(القيمة 126 قرشاً)، و 398 من النموذج 2(القيمة 464 قرشاً)، و 39 من النموذج 3(القيمة 1779قرشاً).

أما مواصفات هذه المساكن فقد أخذها عن تصنيف جان كلود دافيد. وأما غياب النموذج نصف الريفي، والنموذج الأكثر تواضعاً، فيمكن تفسيره بنواقص وثائق السجلات، حيث تشغل المساكن الغنية مكاناً أكبر، وتكون المنازل الفقيرة شبه غائبة عنها.

ولما كان الباحثان ج.ك. دافيد و ماركوس، قد اقترحا خارطة لمساكن حلب، فقد أمكن مقارنة التوسع الجغرافي لنماذج المساكن في الدراستين المختلفتين اختلافاً جذرياً من حيث الطرائق والأهداف، وتبين أن النتائج متطابقة فيهما إلى حد بعيد.

فهناك منطقة المساكن البورجوازية الغنية التي تنتشر حول«المدينة: المنطقة المركزية للنشاط الإقتصادي» والقلعة. وقد تجسدت في خارطة دافيد(المساكن من نموذج3و4)، وفي خارطة ماركوس(المساكن المرتفعة الثمن). وهذه هي نفس المنطقة التي أسكنت فيها، مارجاريت ميري ويذر(في دراستها عن عائلات الأعيان في حلب 1770-1830) العائلات الحلبية الكبرى.

والإشارات التي وردت في وثائقها عن الأحياء السكنية لعائلات الأعيان في حلب، أكملها ماركوس في أطروحته على الشكل التالي: الفرافرة(15 إشارة) البياضة 7إشارات)، داخل باب النصر(4 إشارات)، سويقة علي(4)، الجلوم(3)، من مجموع 54 إشارة.

هذه المنطقة المأهولة من النخبة الحلبية(الفئة الحاكمة، العلماء، التجار) تشكل هالة تحيط بالقلب الإقتصادي- السياسي- العسكري للمدينة.

هذه المنطقة السكنية الجميلة، البورجوازية، الغنية، تحيط بها هالة أخرى تتموضع فيها مساكن يصفها الباحثان ج.ك دافيد و ماركوس بالمتوسطة، وهي تنتمي في معظمها إلى النموذجين1 و2 عند دافيد: مساكن ذات مساحة متوسطة(من 80 -180م^2 ووظائف بدائية، وحجرات أقل تخصصاً مما في المساكن الكبيرة من النموذجين3و4، ومتوسط ثمنها 464 قرشاً، بحسب عينة ماركوس. وتوزعها الذي يرد لدى الباحثَيْن متماثل إلى حد كبير: المناطق المحيطية من المدينة المسورة، وقطاع واسع من الضاحية الشمالية(حيث توجد أيضاً مساكن مرتفعة الأسعار من نموذجي 3و4، وقسم من المنطقة الشرقية).

أما الهالة الثالثة فتقع على الحدود المتطرفة للمدينة: الضاحية الشرقية، والضاحية الجنوبية والغربية، وتضم المساكن التي يسميها ماركوس بالمساكن ذات الثمن المنخفض(126 قرشاً)، وذات الأشكال المتعددة المتنافرة بحسب مقال ج.ك. دافيد، لأسباب تبدو لي واضحة، ذلك أن هذا المسكن الرخيص الثمن أو الفقير لا يعيش طويلاً، لذلك كان من الصعب تتبع آثاره عن طريق التنقيب الآثاري- كما أن هذا السكن كان الأقل تمثيلاً في بحث ماركوس(المبني على المعاملات العقارية)، لذلك لم يكن هناك تطابق كامل بهذا الشأن بين البحثين، كما هو متوقع. وما يصفه الباحث دافيد بأنه مسكن نصف ريفي يماثل إلى حد ما«الحوش» الذي نعرف عنه أوصافاً معاصرة، ولكن دون بقايا آثارية: «مساكن خاصة بالطبقات الدنيا من الغرباء: الأعراب، والأكراد، والأتراك الآخرين من أصل أجنبي، والمسيحيين والأرمن...» وهو مكان واسع مفتوح محاط بأكواخ صغيرة، حقيرة، يتكون كل منها من ثلاث أو أربع حجرات. والباحة المتوسطة مشتركة بين الجميع، وغير مرصوفة بشكل كامل. ولا توجد فيه عيون ماء، بل عدد من الآبار.

وفي هذه المناطق يعثر المرء على سكان من أصول ريفية أو غريبة، أعطوا أسماءهم للعديد من أحياء الضاحية الشرقية: تترلار، وقارباط، وبكّارة، وقبائل نصف بدوية من جهة الفرات..»

ولنلاحظ أنه لا يمكن أن يوجد تطابق كامل بين خارطتين وضعتا استناداً إلى معطيات مختلفة(فماركوس وضع خارطته استناداً إلى وثائق المحفوظات التي تسجل المعاملات العقارية، وج.ك. دافيد استند إلى ملاحظات أجراها على مسح آثاري)، وفي أزمنة متباعدة(سنوات 1750-1759 للسجلات التي درسها ماركوس، والمسح الآثاري الذي أجراه الباحث دافيد نحو عام 1970). ولكن هذين البحثين يتقاطعان بدرجة تكفي للسماح بتحديد الهالات المتتابعة لترتيب المساكن في دوائر انطلاقاً من المركز، بدءاً من الأحياء الميسورة الواقعة حول المركز، وانتهاء بالأحياء الفقيرة والشعبية على أطراف المدينة.

على أن التحليل الدقيق للخارطتين يسمح بملاحظة أشكال من الشذوذ في هذا الترتيب العام المنتظم نسبياً، أشكال تقودنا إلى المضي في مقاربتنا الخارطية نحو البنى الإجتماعية لمدينة حلب في القرن الثامن عشر. وأول الشذوذ يتعلق، كما أشرت فيما سبق، بالضاحية الشمالية للمدينة التي يلاحظ ماركوس في دراسته بأن طبيعة المساكن فيها تجعلها أقرب إلى مناطق السكن «المرتفعة الثمن» في مركز حلب، وهذا يقوده للشك في الطبيعة الدائرية انطلاقاً من المركز لتوزع المساكن في حلب في القرن الثامن عشر- يقول: إن الضاحية الشمالية للمدينة تشكل شذوذاً عن هذا الترتيب المنتظم. فأثمان المساكن في ذلك القسم من المدينة كانت مرتفعة على العموم، وفي بعض الحالات كانت تتجاوز بكثير أثمان المساكن في الأقسام الأكثر غلاء في وسط المدينة المسورة.»

ويشير الباحث دافيد إلى جيوب واسعة من المساكن (من نموذجي 3 و 4؛ 2 و 3) إلى الغرب من هذه الضاحية (في حي الصليبة) وشرقه (حي أقيول، والمنطقة الواقعة غرب الشارع الذي يقود من بانقوسا إلى باب أغيور).

والمنطقة المركزية «للبساتنة» تظهر في الخارطتين، كما لو أنها منطقة سكنية أكثر فقراً (مساكن متوسطة الثمن، ومساكن من النموذجين 1 و 2).

وبالطريقة نفسها، يبدو امتداد منطقة السكن المتوسط التي حددها ماركوس على طول الطريق الذي يقود من باب الحديد (حي بانقوسا) إلى باب قارلق؛ يبدو هذا الامتداد شذوذاً في الضاحية الشرقية حيث تسيطر المساكن الفقيرة، كما هي الحالة في الضاحيتين الجنوبية والغربية من المدينة، ففيها 19,7٪ مساكن متوسطة، مقابل 7,4٪ في الضاحيتين الجنوبية والغربية.

في هاتين الحالتين، يوجد شذوذ في توزع السكان، مرتبط بالسمات الاجتماعية لهؤلاء. ومن الممكن إبرازه بواسطة خرائط أخرى.

جغرافية الأقلية المسيحية في حلب

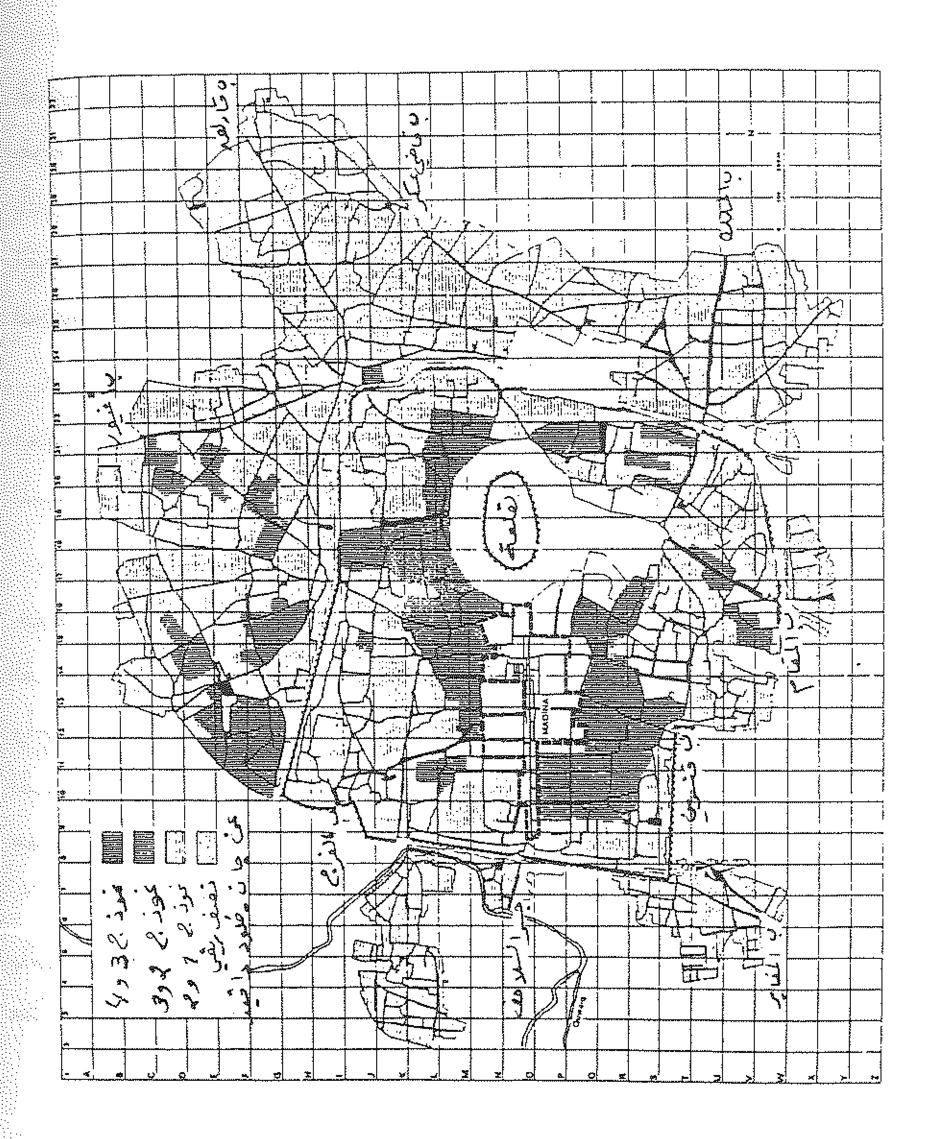
يعرف عن حلب اتجاه قوي للتمييز الديني، كما هو الحال في جميع المدن العربية الكبرى آنئذ. وحول هذه النقطة يخالف ا. عبد النور ملاحظات سوفاجيه بقوله: «لدى مراجعة سجلات المحاكم المختلفة في حلب، لم يتكون لديّ الانطباع بأن أحياء المدينة متجانسة دينياً بالشكل الذي يوكده سوفاجيه، سواء أكان ذلك في القرن السابع عشر أو الثامن عشر. فكثير من المسيحيين ينتشرون في أحياء حلب المختلفة، وضواحي المدينة تعرف اختلاطاً دينياً وإثنياً حقيقياً».

على أن الواقع يخالف ذلك كلياً: فمن الظواهر المدينية الأكثر أهمية في العهد العثماني نشوء الحي المسيحي في الضاحية الشمالية للمدينة، وانتشار المسيحيين تدريجياً في هذه المنطقة من الغرب إلى الشرق.

إن المركز الأقدم لانتشار المسيحيين في حلب، بحسب كامل الغزي، هو حارة الصليبة، في الزاوية الشمالية الغربية للضاحية، والذي ربما جرى بناؤه في القرن الخامس عشر. وتوكد كنائس أرمنية (1455)، ومارونية (قبل1489)، وأخرى للروم الارثوذكس (نهاية القرن الخامس عشر) الطابع المبكر للاستيطان المسيحي. وقد أعطى وصول العثمانيين الضوء الأخضر لتقوية هذه الجالية في هذا المكان:

وبحسب الغزي دوماً، جرى إنشاء حي زقاق الأربعين، في مكان يبعد قليلاً باتجاه الشمال الشرقي، في أيام السلطان سليم، حيث أسكنت هناك أربعون أسرة مسيحية (وهذا سبب تسمية الزقاق) لتقوية الأنشطة التجارية في حلب.

وفي الاحصاء العثماني لعام1537 ورد ذكر 161وحدة سكنية (خانة) في حي جَديدة النصارى. وإذا ما قبلنا فرضية أن «محلة دقاشر» الواقعة «خارج باب النصر» كانت مأهولة بالمسيحيين، فإنه يكون لدينا553 منزلاً مسيحياً من مجموع 10270منزلاً في حلب (أي5,4٪).



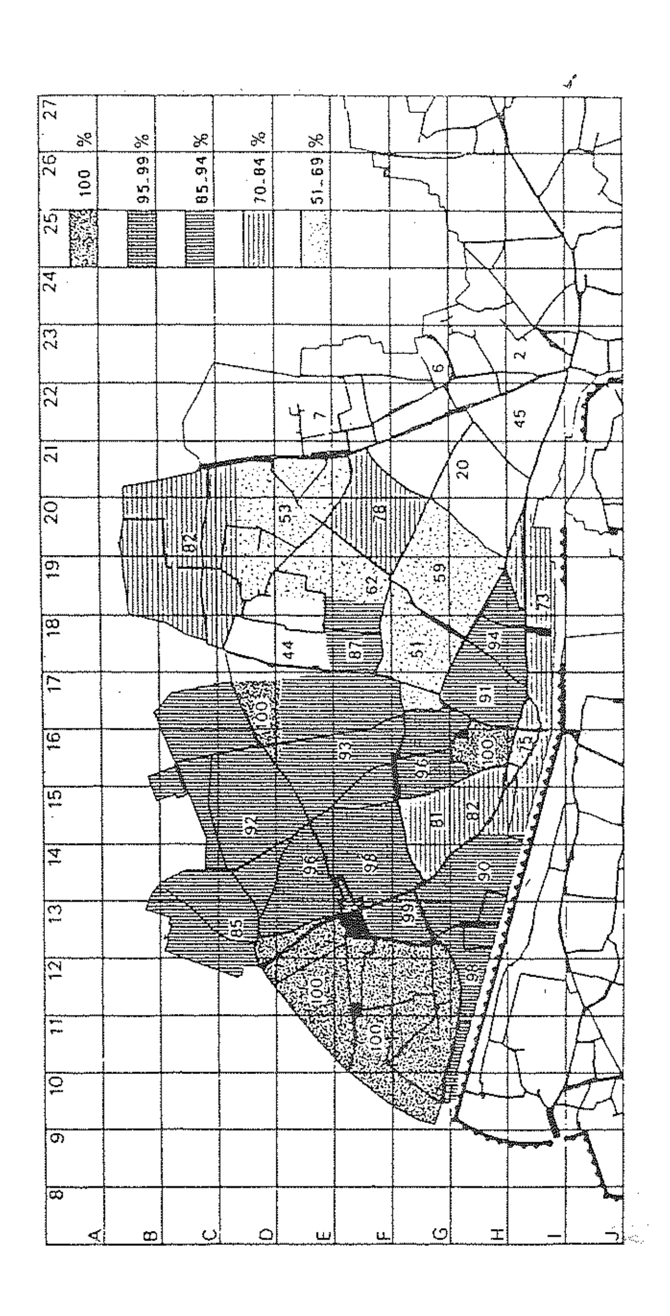
نماذج المساكن في حلب ، عن ج. ك. داڤيد

وفي القرن التالي جاء ذكر تسعة أحياء على أنها تؤوي مسيحيين في الدفترين 32 و 33 من الدفاتر المخصصة لحلب (1671-1681): وهذه الأحياء تضم، بحسب دارڤيو1715 منزلاً من مجموع13854 (أي نسبة12,4 ٪). وإلى الأحياء المعروفة سابقاً بصفتها أحياء مسيحية وهي: الصليبة، والجديدة، والتمايات، وزقاق الأربعين؛ تضاف أحياء: الهزآزة، وعبد الحي، وزقاق الأكراد، والشربتلي، والألمجي؛ وهذه الأحياء تقع أبعد قليلاً باتجاه الشمال والشرق، حيث يحل سكان مسيحيون تدريجياً محل السكان المسلمين الأصليين.

وحالة حي الأكراد، الذي كان مأهولاً في الأصل بالمسلمين، ولكنه منذ1683 أصبح يضم 224منزلاً مسيحياً، وأصبح عدد سكانه نحو عام1900، 1116 ساكناً من مجموع 1204؛ هذه الحالة مثال لهذا التغير، الذي ربما يفسر العدد الكبير لمعاملات البيع والشراء بين مسيحيين ومسلمين، تلك المعاملات التي يذكرها ا. عبد النور في القرنين السابع عشر والثامن عشر؛ ولكنه لم يحللها، مع الأسف، من زاوية التبدلات المدينية الممكنة.

وحوالي نهاية القرن الثامن عشر (1771-1781) أصبح عدد الأحياء التي يسكنها مسيحيون12 حيّاً، بحسب الدفتر 108من مجموعة حلب (بعد أن كان 9نحو1680)، وظهرت أسماء أحياء الماوردي، وتراب الغرباء، والطويل، وأقيول.

وعن تقدم السكان المسيحيين نحو الشرق يعطي الإحصاء الذي أجراه كامل الغزي نحو نهاية القرن التاسع عشر صورة لافتة للنظر، حين يجري نقل هذه المعلومات على خارطة. فالمنطقة الواقعة بين الصليبة والشارع الواصل بين باب الحديد وباب أغيور أصبحت كلها مأهولة بأغلبية مسيحية، مع انخفاض متدرج للنسبة المئوية أثناء الانتقال من الغرب 100٪ نحو الشرق (باستثناء الأحياء الواقعة في نهاية الطرف الشرقي): العريان (44,8٪)، خراب خان (20,4٪)، ولاسيما



نسبة المسيحيين في الأحياء الشمالية بحلب (بحسب كامل الغزي)

البساتنة الذي يشكل جزيرة إسلامية (43,7٪ من المسيحيين) في هذا الحي المسيحي الكبير.

في هذه المنطقة كان عدد المسيحيين آنئذ17447من مجموع 21910 ساكناً أي79,6٪.

وما وراء الشارع الحدودي الممتد بين باب الحديد وباب أغيور، تهبط نسبة المسيحيين إلى 7,4٪ في النوحية و6,1٪ في عنطر، و2٪ في الشميصاتية.

وهكذا فان 88٪ من سكان حلب، كانوا يسكنون في هذه الأحياء ذات الأغلبية المسيحية الواقعة شمال المدينة.

إن الخارطة التي يمكن وضعها استناداً إلى معطيات كامل الغزي ذات دلالة من زوايا متعددة: فهي تشير إلى الحركة المرجحة لسكنى المسيحيين من الغرب باتجاه الشرق، والتي تؤكدها النسبة المئوية المتناقصة للسكان المسيحيين. ودراسة التاريخ الزمني للمنشآت الدينية في هذه المنطقة يبين النضوب التدريجي لإنشاء المساجد، إثر سيطرة المسيحيين على مناطق كانت إسلامية حتى ذلك الوقت: زاوية عمر قبل1539؛ مساجد الميداني قبل1527؛ والفرا نحو1591؛ وسياجان قبل1577؛ وقسطل المشط في 1637. وآخر مسجد يعرف تاريخه بني في هذه المنطقة هو مسجد ابشير باشا في 1653. وهو يشكل استثناءً هاماً: فقد بُني في قلب حي مسيحي كلياً في حينه. وهو يرافق مجموعاً متجانساً من الأبنية ذات الطابع الاقتصادي للباشا. ولم يتبعه أي مبنى إسلامي في هذه المنطقة خلال القرن ونصف القرن اللذين تلياه.

هذا وإن التطابق شبه الكامل لهذه الخارطة حول مواقع المسيحيين في نهاية القرن التاسع عشر، مع الخارطة التي وضعها ماركوس حول منطقة المساكن الغنية في الضاحية الشمالية يفسر الشذوذ في توزع المساكن الذي نبه إليه هذا المؤلف. وهو يؤكد، بالنسبة إلى المنطقة المسيحية كلها، إحدى السمات المعروفة عن المساكن المسيحية في حلب في القرن السادس عشر وحتى القرن التاسع عشر، وهي كونها

من مستوى أعلى من المتوسط، بالمقارنة مع الأحياء الإسلامية البورجوازية الواقعة حول «المدينة» والقلعة.

وهذا التطابق يسوّغ كلياً النتائج التي توصل إليها سوفاجيه، استناداً إلى الطابع المتميز لمساكن الضاحية المسيحية، وهي ثراء التجار المسيحيين الذين «يحيون وراء أبواب حيّهم حياة مريحة كالبورجوازيين المرفهين»، كما يؤكد ما تظهره الملاحظة البسيطة المباشرة لمساكن الجُديدة بوضوح (مثل مساكن غزّالة وإجيباش) مع العلم أن تجهيزات هذه المساكن وزخارفها ليست استثنائية في هذه المنطقة.

وهناك مثال آخر يؤكد أهمية هذه الخارطة عن طريق النقيض، وهو الشذوذ الآخر الذي نبه إليه ماركوس (والذي أكدت وجوده بحوث داڤيد): إنه الجيب المكوّن من المساكن الإسلامية ذات الثمن المتوسط المشار إليه في خارطته، والذي يتطابق كلياً مع حي البساتنة. ذلك الحي الذي كان يشكل إلى نهاية القرن التاسع عشر شبه جزيرة ذات غالبية إسلامية، في منطقة جلّ سكانها من المسيحيين: وهو، بحسب الغزي، يضم379 منزلاً مسيحياً مقابل 488منزلاً مسلماً أي43,7٪ من المسيحيين فقط، بينما تحيط به أحياء تنعكس النسبة فيها كلياً: الشرعسوس87,4٪ من المسيحيين؛ والأكراد92,7٪؛ الغطاس100٪.

وهكذا فإن التسجيل على الخارطة للفوارق في نوعية البناء (ماركوس)، وتوزع السكان المسيحيين في منطقة الضاحية الشمالية في حلب، يعطيان خرائط شبه متطابقة تعبر من جهة، عن قوة التمييز فيما يتعلق بالسكان المسيحيين، الذين يشكلون أقلية في المدينة، ولكنهم يمثلون الأكثرية في هذه المنطقة. كما تعبر، من جهة أخرى عن المستوى الاجتماعي-الاقتصادي العالي للسكان المسيحيين في حلب.

الانكشاريون والأشراف في حلب

يبدو أن الخصومات بين الانكشارية والأشراف سيطرت على الحياة السياسية في حلب في العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر والعقد الأول من القرن التاسع

عشر. فالأشراف، أحفاد الرسول، كانوا يشكلون جماعة متماسكة يرأسها نقيب، وتتمتع بامتيازات ضريبية وحقوقية تحسد عليها. والشيء نفسه كان ينطبق على الانكشارية، وهي جماعة مفتوحة، منذ القرن السادس عشر، لمسلمين أحرار، أدى تطور نظام الحماية و«شراء التسجيل على الدور»، إلى تضخم عددها بشكل كبير. ويقدر عدد الانكشاريين بعشرة آلاف يقتصر ذكر معظمهم على سجلات الجيش. وكان الأشراف على ما يبدو بنفس العدد: ففي وثيقة تعود إلى 1146هـ/ 1733م، تحصي الحرفيين في مهن الأخشاب والمعادن، ومجموعهم168 فرداً، ذكر فيها18 سيداً أي10,7 ٪، وهي نسبة كبيرة فعلاً.

والأهمية العددية للانكشاريين والأشراف، وصلاتهم الوثيقة بمجموع السكان، جعلت من الضروري عدم النظر إليهم بصفتهم جماعات مغلقة. يقول الرحّالة «راسل»: يشكل الأشراف جماعة كبيرة العدد.. تضم أشخاصاً من جميع الفعاليات. أما الانكشاريون فلديهم صلات مع بعض المهن «من مستوى أدنى نسبياً»، وهي المهن المتصلة بتجارة المنتجات الحيوانية بشكل خاص، ولكن ليس على سبيل الحصر. فالبعض الآخر يمارس مهناً «أكثر نبلاً». على أن تضخم عدد الانكشاريين كان يعطي لجماعتهم نفس الطابع المفتوح، وإمكان التوسع المماثل للتوسع الطبيعي للأشراف»، كما يقول ثييك.

وهاتان الجماعتان اللتان تمثلان جميع الفئات الاجتماعية والمهنية، كانتا تقفان وجهاً لوجه، بصفتهمانقابتين تملكان مصالح منظمة، أكثر منهما ناطقتين باسم فئات محددة من السكان. والصراع الذي شغل السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر والأولى من القرن التاسع عشر بين هاتين الجماعتين المتنافستين، يذكر بالصراعات التي قامت في دمشق بين الانكشاريين الإمبراطوريين والانكشاريين المحليين.

ومما يثير الاهتمام بشكل خاص، المظاهر الجغرافية لهذا الصراع الطويل. فمن خلال الاشتباكات الدموية التي سجلها تاريخ حلب بين 1769و1819، هناك

انطباع بأن الانكشارية الذين كانوا يستلحقون بالجماعة هم، على الأغلب، من الضواحي الشرقية، لذلك فإن خصوماتهم مع الأشراف اتخذت غالباً هيئة مواجهة بين «المدينة داخل الأسوار» والضواحي. وخلال أحداث 1798 التي دامت من شباط/ فبراير حتى أيار/ مايو، كان الأشراف يسيطرون على المدينة المسورة، والانكشارية على القلعة وأحياء بانقوسة وباب النيرب.

كان الأشراف، بشكل طبيعي، موزعين في حلب بحكم صلاتهم القوية بالسكان المحليين، فهم ينتشرون في جميع المهن: (الغزل، الصياغة، عصر الزيتون، الجزارة، العمل في المقاهي، إلخ ...)، مع تمثيل قوي في مجموع مهن النسيج . لذلك كان من المحتوم أن يتوزعوا في أحياء المدينة كلها، فيما عدا الحي الشمالي، المسيحي السكان؛ أو الضواحي التي كان يسكن فيها، في الأساس، السكان الجدد من أصل ريفي أو غريب.

وإذا عدنا إلى عينة الأسياد المذكورين في الوثيقة التي تحصي صانعي الأخشاب والمعادن عام1733، نجد أنها، بالرغم من كونها أصغر من أن تكون ذات دلالة، تعطي إشارة هامة حول هذه النقطة: فمن الـ15شريفاً الذين أمكن تحديد مواقع سكناهم، هناك منهم10 يسكنون داخل المدينة المسورة، وواحد في الضاحية الشمالية، و4 في الضاحية الشرقية.

ولكن وثيقة مجتزأة كهذه لا تتيح لنا أن نفهم، على سبيل المثال، لماذا يمارس خمسة من هؤلاء الأسياد أعمالهم كحرفيين: 4 في النجارة، و1 في التعدين في حي ساحة بزي.

أما فيما يتعلق بالانكشاريين، فمؤرخو حلب، وعلى رأسهم باربييه دو بوكاج، يضعونهم في الضواحي الواقعة شرق المدينة: بانقوسا، قارلق، باب النيرب، باب الملك وفي الجنوب: باب المقام؛ مع تمركز قوي في المنطقة الواقعة شرق باب الحديد، على طول الشارع المؤدي إلى باب قارلق.

ويلاحظ باربييه أن بانقوسا كانت النقطة «التي كان يتجمع فيها الغاضبون



ويدبرون الثورات». وفي مكان أبعد قليلاً نحو الشرق كانت تقع «قهوة الآغا». وهي مقهى كبير كان الانكشاريون يتجمعون فيه، وهذا ما يؤكده «باتون»: «كان مقهى الآغا الذي يرتاده الانكشاريون والذي يقع وسط الضاحية الكبرى بانقوسا، ملتقى هذه الجماعة المشاغبة».

هذه الضاحية الجديدة تتميز عن المدينة القديمة «بالروح المعارضة» لساكنيها. ومن هؤلاء السكان الحديثي السكن والمشاغبين (والذين يمثلون أقصى درجات التمرد في حلب) كان يجري استلحاق الانكشاريين. ووجودهم هنا، يفسر غزارة الأسماء التركية في هذه المنطقة من المدينة كما يقول سوفاجيه.

هناك وثيقة عن «الأوامر السلطانية» تأمر أحمد باشا، في 13 شباط/ فبراير، أن يفتح باب الالتحاق بالجيش الإمبراطوري، وهي تزودنا بمعلومة مفيدة عن مواقع العسكريين في حلب. فمن أصل 341 ملتحقاً (جرى تعدادهم بحسب الأحياء)، هناك 270 منهم (خاضعون للاستبدال)، وهم من الحرفيين والتجار في حلب الذين يجري تسجيلهم في سجلات الجيش (بحسب النظام).

ولكننا نستطيع بالمقابل افتراض أن المستلحقين (غير الخاضعين للبدل) كانوا في الاجمال عسكريين حقيقيين، لموقع سكناهم دلالة خاصة من الزاوية التي نتناولها وهي الصراع بين الانكشارية والأشراف.

فمن أصل 71 مستلحقاً «غير خاضعين للبدل» جرى ذكر 36 منهم، أي أكثر بقليل من النصف، بصفتهم سكاناً في أحياء، الجبيلة: 6؛ الشميصاتية: 4؛ الشيخ عربي: 2؛ جوقر جوق: 4؛ حمزة بيه: 1؛ الدلاّلين: 8؛ الفرآئين؛ قاضي عسكر: 4؛ ترلار: 1.

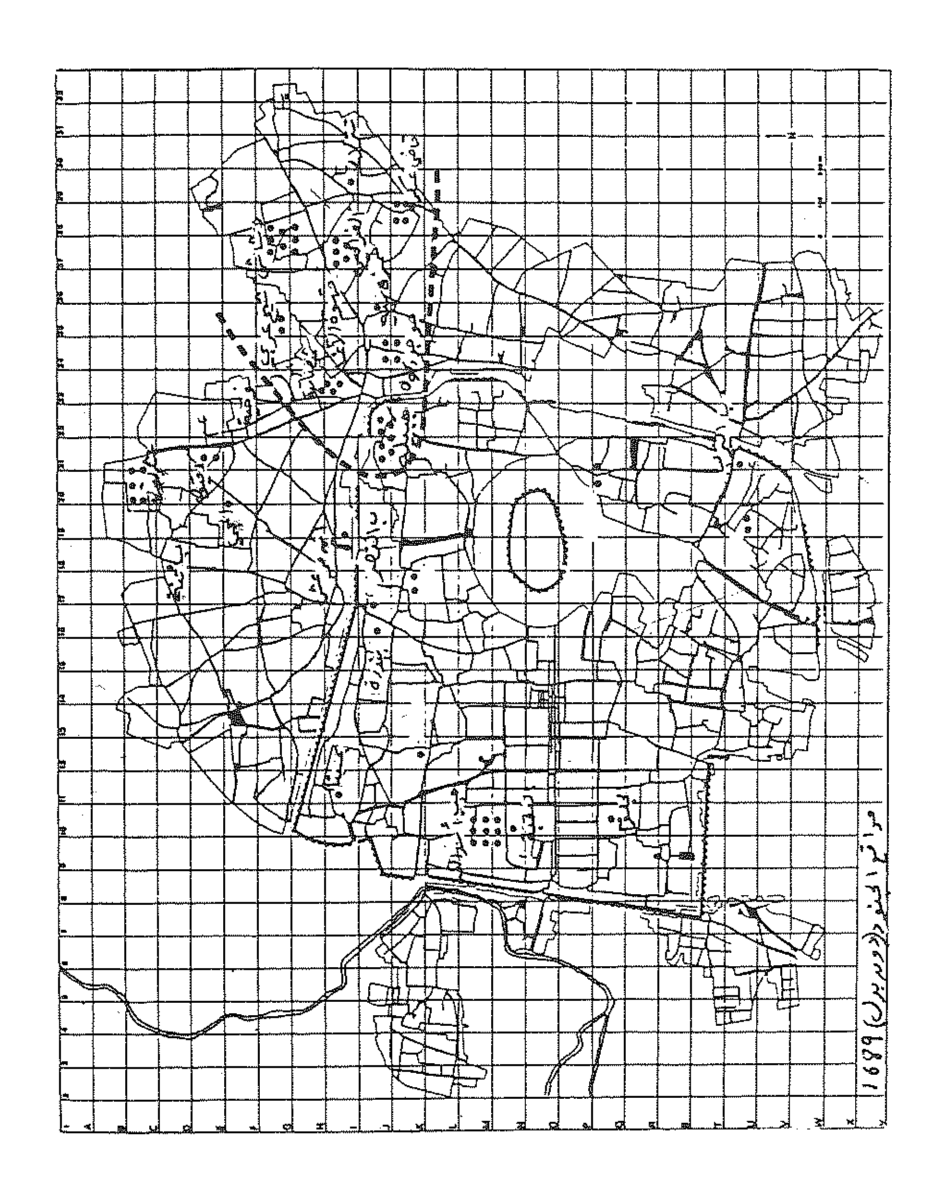
هؤلاء الملتحقون يشغلون المنطقة التي يتركز فيها الانكشاريون تقليدياً (حول بانقوسا، وعلى طول الطريق المؤدي إلى قارلق). والموقع الأكثر كثافة (وهو حيا الدلاّلين والفرآئين: 13 ملتحقاً) يعد مركز الجاذبية للحي الذي يسكنه الانكشاريون، وهو قهوة الآغا، مركز اجتماع العسكريين. إن موقع الانكشاريين هذا، الذي

ما يزال افتراضياً، يمكن أن يكون على صلة مع مجموعتين من المعطيات المستقلة التي تبدو لي من طبيعة تسمح بالوصول إلى نتائج بشأن الجغرافيا الاجتماعية-الاقتصادية في هذا القسم من المدينة.

ففي إحدى وثائق السجلات الوطنية السورية التي درسها ماركوس مواقع سكن معظم الـ148 جزاراً الذين يعملون في حلب عام1762، عن طريق محكمة حلب. فالـ 140 جزاراً الذين حددت مواقعهم موزعون في المدينة، وهذا طبيعي، وبشكل يتناسب مع عدد السكان، كما يقدر كامل الغزي، في نهاية القرن التاسع عشر: 46,4٪ من الجزارين في المدينة المسورة30 ٪ في الضاحية الشمالية؛ 33,6٪ في الضواحي الشرقية والغربية والجنوبية مقابل نسبة مئوية للسكان تبلغ37,2٪، و 25,5٪، و37,2٪، مع تصحيح عفوي بحسب الوضع المادي للأحياء. فالمناطق الأكثر رخاء (المدينة المسورة والضاحية الشمالية) تحوي عدداً أكبر من هذه الحوانيت. وهناك نسبة كبيرة من الحوانيت واقعة على طول الشارع الواصل بين باب الحديد وباب قارلق: 21 حانوتاً من الـ140 حانوتاً عُرفت مواقعها.

هذا التمركز في منطقة يسكنها الانكشاريون بكثافة ليس عفوياً، وليس بمجرد دافع الفعالية الاقتصادية التي اشتهر بها الحي وحدها. فنحن نعرف أن نقابة الجزارين ونقابة الدباغين التي كانت مرتبطة بها كانت تحت سيطرة الانكشارية، وأن ممارسة جباية (الدومان)، وهو اقتطاع جرى تأسيسه عام1747، كان يربط (اوجاق) العسكر بالجزارين: ففي عام1797 أعطى آغا الانكشارية سلفة على الراتب ليتيح للجزارين دفع المال المترتب عليهم للمحتسب.

وهكذا يمكن أن نفترض أن التطابق بين جغرافية الجزارين وجغرافية الانكشاريين في حي بانقوسا كانت له دلالة اجتماعية وسياسية، كما هو الحال في القاهرة، حيث كان هناك تطابق جغرافي بين جزاري ضاحية الحسينية والطريقة الصوفية المسماة «البيومية».



ومما يثير الاهتمام، ولو أنه افتراضي أيضاً، التقارب الذي يمكن ملاحظته بين خارطة المساكن التي وضعها ماركوس، استناداً إلى بحثه في المعاملات العقارية في حلب، والخارطة التي اقترحناها بشأن مواقع الانكشاريين في شمال شرقي حلب. فـ ا. ماركوس يحدد في منطقة بانقوسا، على طول الشارع الكبير للضاحية الشمالية الشرقية، «جيباً» من المساكن المتوسطة يشكل امتداداً لمساكن «المدينة»، في ضاحية تغلب عليها في العادة المساكن الرخيصة.

ومع أن هذا الشذوذ، يمكن أن يرتبط بالبنية الاقتصادية للحي، وهو مكان يتصف بنشاط اقتصادي قوي، فإنه يبدو لنا، منطقياً، أن نقترح بأن أهمية السكن العسكري في هذه المنطقة كان يترجم على صعيد المساكن، بمساكن من النموذج المتوسط، أي من نوع أفضل، وثمن أعلى من تلك المساكن الفقيرة في هذا الحي الشعبي.

خاتمة

إن التوزع الدائري انطلاقاً من المركز للمساكن في حلب، في حالات متتالية، والذي أكدت وجوده بحوث ج. ك داڤيد، وم. ميري ويذر، وا. ماركوس، يتطابق مع نموذج التنظيم المكاني الذي يُصادف بنفس الوضوح في تونس والقاهرة.

وجوانب الشذوذ التي لاحظناها في هذا المخطط العام، تسمح لنا -فيما نرى- بالتعليق على مواقع جماعتين هامتين في حلب العثمانية.

فانتماء الحي المسيحي إلى منطقة المساكن ذات الطابع البورجوازي والمستوى العالي تؤكد بالطبع ما نعرفه عن مميزات الجالية المسيحية الحلبية، وعن ارتفاع مستوى المعيشة لديها؛ ذاك المستوى المرتبط بالأنشطة الاقتصادية الموجهة نحو التجارة الدولية.

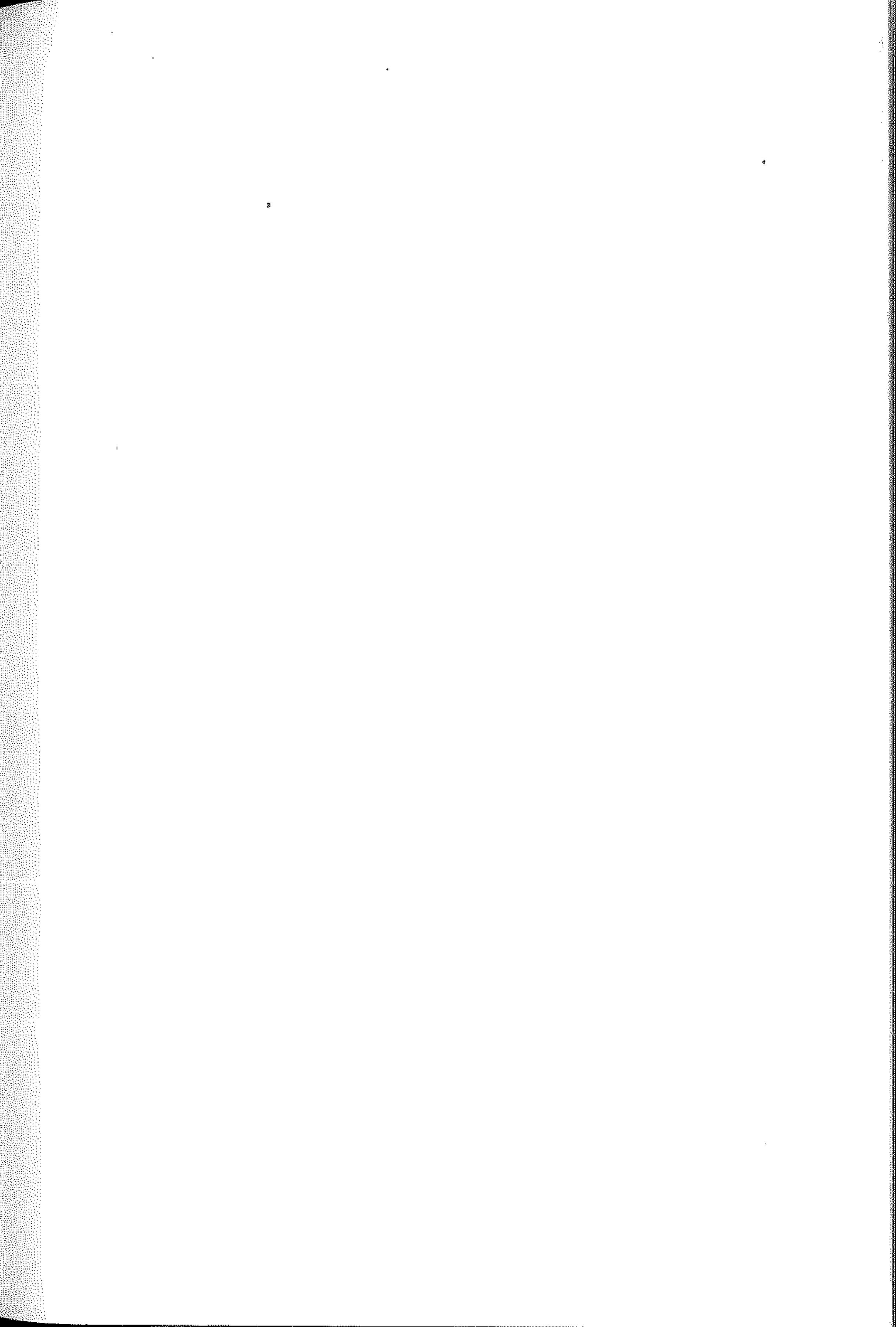
وهناك إثبات هام لذلك يزودنا به حي البساتنة الذي يمثل جيباً مزدوجاً:

فهو من الناحية الدينية، جيب إسلامي في منطقة تعرف بكثافتها المسيحية؛ وهو من الناحية الاجتماعية- الاقتصادية جيب سكني متواضع في منطقة سكنية ميسورة.

وهناك من ناحية أخرى، امتداد لمنطقة سكنية ميسورة نحو الشمال الشرقي، إلى حي من الضواحي المعروفة بالمساكن الفقيرة. وهذا يشير إلى منطقة تسكنها غالبية من العسكريين، كما يقيم فيها عدد كبير من الجزارين؛ وهذا يذكر بالصلات القائمة بين الانكشاريين وهذه النقابة المهنية في مدينة حلب.

وملاحظتنا هي، إن البنى الاجتماعية في المدن العربية الكبرى، تجد لها تعبيراً جغرافياً.

والأمثلة القليلة التي عرضناها فيما يتعلق بحلب، تعطي تجسيداً نافعاً لهذا المبدأ، وتبين كيف أن الخرائط المختلفة يمكن أن تلتقي وتزيد في دقة الصورة التي يمكن إعطاؤها عن فئة اجتماعية معينة. وهي تؤكد الطابع المنطقي العميق للتنظيم المكاني للمدينة العربية، والذي يتجلى بوضوح لدينا سواء نظرنا إليها في بنيتها الاجمالية، أو تفحصنا الظواهر الاجتماعية فيها في أدق تفاصيلها.



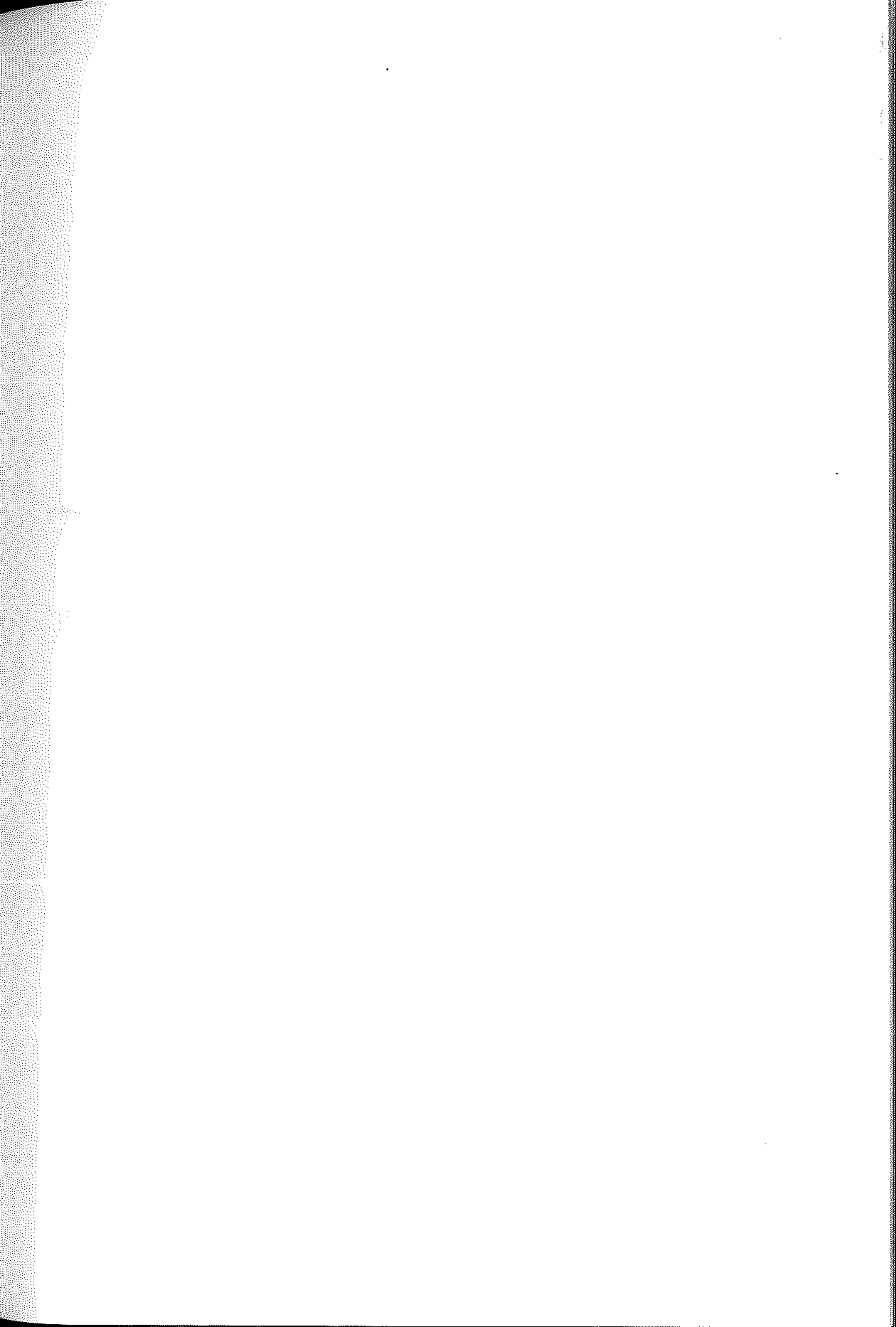
الفصل السابع عشر

الشبكات المدينية والتحركات الشعبية في حلب
(نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر)

دراسة مستخلصة من:

Arab Historical Review For Ottoman

Studies, 3-4 Zag houan 1991, P.93-104



1- خلافاً لما يكتب غالباً حول الطابع « اللا وظيفي» للمجتمع المديني في المدن العربية التقليدية، نحو نهاية العهد العثماني(في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر)، فإن السكان كانوا مؤطرين داخل شبكات (تسمى الطوائف) شديدة التنوع: جماعات مهنية (نقابات الحرف)، جماعات الأحياء السكنية (تسمى الحارات أو المحلات)، فئات قومية (مجموعات مسلمة غريبة) ، أقليات دينية (أهل الذمة من المسيحيين واليهود)، فئات اجتماعية دينية(الطرق الصوفية، والأشراف: أحفاد الرسول). مما يعني أن سكان المدن العربية الكبرى كانوا مندمجين في نسيج معقد من شبكات التضامن التي كانت تحقق اتساق المجتمع بتجاورها، أو بتراتبها بعضاً فوق بعض.

والقاسم المشترك بين هذه الجماعات هو أن لها مستنداً جغرافياً قوياً.

كان هذا المستند واضحاً في حالة جماعات الأحياء؛ وكان ضمنياً ولكنه مؤثر في حالة النقابات المهنية، لأنه كان هناك تركيز جغرافي للمهنة في حي، أو طريق، أو حتى في جزء من طريق، بحسب القاعدة.

وتميل بنية المجتمع المديني، في مظاهره المختلفة(السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والديني، والقومي) إلي الانعكاس في تنظيم جغرافي يمكن قراءته على خارطة.

هذا التأطير كان يزداد أثراً حين تكون هذه الطوائف المختلفة منتظمة تحت سلطة مسؤولين (شيوخ)، يعينون بصورة عامة من أعضاء الجماعة، وتصادق عليهم السلطة.

ووجود هذه الشبكات يساعد على فهم لماذا لم تبق المدن العربية ساكنة في العهد العثماني. ففي القرن الثامن عشر، بشكل خاص، حين ضعفت سلطة الحكومة الامبراطورية وسلطة ممثليها المحليين (الباشوات)، استطاع السكان (ولا سيما الطبقات الشعبية) إسماع شكاويهم والتعبير عن غضبهم ضد الاجراءات الاعتباطية أو الاقتطاعات المالية لحكامهم، وأن يتظاهروا احتجاجاً على الآلام التي تسببها لهم الشروط الاقتصادية القاسية(الغلاء والمجاعة المصحوبة غالباً بالأوبئة).

وسنحاول هنا فحص الدور الذي استطاعت بعض هذه الشبكات المدينية في حلب أن تؤديه في نشوء هذه الحركات وتطورها.

2- التحركات المدينية في حلب:

2.1- عرف تاريخ حلب في العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر سلسلة من الحركات العنيفة أثارها الانكشاريون والأشراف، وبدأت حلقاتها عام1770.

لقد زاد من ضعف الضبط الذي تمارسه الحكومة المركزية المنشغلة بصعوباتها في أوربا، عدم مقدرة ممثليها على مواجهة المشكلات المحلية لنقص الوسائل العسكرية والمالية. وبعد فترة طويلة، لم تكن الحكومة المركزية أو ولاتها يواجهون المساءلة، بالرغم من الصعوبات المحلية، جاءت سنوات رسخت فيها قوى محلية، يجسدها أعيان أصبح من الضروري أخذهم بالحسبان، كما ظهرت ردود أفعال، بطريقة عنيفة في الغالب، إزاء متطلبات السلطة أو اقتطاعاتها، وضد الاضطرابات الاقتصادية.

وأول انتفاضة في حلب عام1770 انطلقت من احتجاج السكان ضد الرسوم التي كان الولاة والقضاة يحصلونها. كما أدت صعوبات الحصول على المواد الغذائية، والاحتكار، والمغالاة في ضبط المهن إلى احتجاجات شعبية قوية مرات متتالية. على أن احتجاجات أقوى كانت تثور ضد اقتطاعات الولاة أو المخاوف من مجيء والٍ لهم معه تجارب مؤلمة، مما يدفعهم لطرده، إو منعه من دخول المدينة.

وكـان ذلك ينجح في مـعظم الأحـيان مما يدل على ضـعف سلطة البـاب العـالي وممثليـه . ويعلق عبـد الكريم رافق على ذلك بقـوله : «إن العـصـيانات العسـكرية في القـرن السـادس عشـر ، وثورات الجمـاعات المحلية في القـرن السـابع عشـر ، بلغت أوجـهـا في القـرن الثامن عشـر في التـحدي الواسع للسلطة العـثمـانية والتـوكيـد الذاتي» .

وهناك مـلاحظ بـارع ومطلع ، هو الكسندر راسل ، الذي أقـام في حلب من 1753 إلـى 1768 ، وكـان بذلك مـعاصـراً تقـريباً لحـركـة التمرد الكبرى الأولى ، يلاحظ أن سلطة الأغـوات (الانكشـارية) والأفندية(الأشـراف في معظمـهم) هي السلطة الوحـيـدة « التي تـتـجـرأ على التـدخل لمصلحـة السكان . . ويشكل تحـالف الجماعتين ما يسمى بحزب المدينة» .

هاتان الجماعتان من العسكريين وأحفاد الرسول ، واللتان سنتوقف عندهما فيما بعد هما العنصران الفاعلان خلال الفتن الكبرى في حلب من 1770 إلى 1819 .

2.2- يبـدو أن فـتنة الأشـراف لعـام 1770 كـان سببـهـا الأصلي ارتفـاع سعـر الخبز ، ولكنها قويت بالشكاوى ضد الضرائب المدينية .

هاجم الأشراف في البـداية« المتسلّم » ممثل البـاشـا الـذي كـان غـائبـاً آنذاك مع الجيش ، ثـم اضطر لمغادرة المدينة بعض الوقت حتى تهدأ الحالة . على أن الحكومة المركزية التي أغضبتها هذه الأحداث ، أرسلت ألى حلب عبد الرحمن باشـا . وهذا الأخيـر لم يسمـح له بدخـول المدينة مدة أربعين يومـاً ، ثم سُمح له بـالالتـحاق بمقـر عـمله . إلا أن فـريقـاً من الأشـراف انشق عـن الجـمـاعـة وهاجم سـراي الحكومـة(7 تشرين الثاني / نوفمبر 1770) ، فـرجع البـاشـا عن الوعـد الذي قطعه بعدم مـلاحقـة العصـاة ، واعتقـل نقيب الأشراف ، وأعـدم عـدداً من أشدهـم ضلوعـاً في الفـتنة ، وفرض غرامة على أغنيائهم .

ولما كان الانكشاريون غائبين آنئذٍ في الحملة على روسيا فإنهم لم يشاركوا في

هذه الأحـداث . ولكنهم دشنوا حـضـورهم منذ 12 كـانون الثاني/ يناير 1771 ، بحركة تمرد ضد الباشا .

3.2- في كانون الأول/ ديسمبر 1775 ، قام أهالي حلب بأجمعهم ضد علي باشا الذي وصل حديثاً إلى حلب . ولكن أعمال العنف والمصادرات التي بدرت منه أكدت السمعة السيئة التي سبقته .

قاد عملية التمرد الانكشاريون ، ولكن بدعم قوي من السكان .

ومنع القاضي الأذان للدعوة إلى الصلاة ، وسمح للسكان بالتمرد .

تمت محاصرة الباشا في سَرايه ، وأطلقت النيران من القلعة على المدينة . وفي النهاية خرج الباشا من المدينة « بدون حاشية ، ولا موسيقا ، ولا أعلام . . . من باب السراي حتى باب المدينة ، أي أنه اجتاز مسافة نصف ميل ، بينما كانت الطرقات والأسطحة مغطاة بجمهور كبير من الناس الذين يحملون البنادق في أيديهم . وكان الأطفال اليهود يشيرون إليه بالأصابع وينادونه « علي الكلب » . فرضخ الباب العالي للحَدَث وعيّن خليفة لعلي باشا .

4.2- هذا النجاح الهائل للجماعتين المسيطرتين على حلب ، يفسر من دون شك محاولة اسطنبول لكسر شوكتهم :

ففي عام 1778 ، فكّر متسلّم أرسلته اسطنبول للنيابة عن الباشا في إعدام قادتهما . ولكن رد الفعل الموحد للجماعتين والسكان الذين هاجموا السراي ، جعله يعدل عن مشروعه ؛ وفي عام 1780 هاجم والٍ جديد الأشراف والانكشاريين ولكن دون الحصول على نجاح دائم ، وحين وصل عبدي باشا في حزيران- تموز/ يونيو- يوليو 1784 ، فرض جُعالات على العديد من المهن ولا سيما على الخبازين والنحاسين والفرائين ، وملأ السجون . هذه الإذلالات جعلت السكان يطردونه من المدينة ويرسلون وفداً إلى اسطنبول لتبرير عملهم . وتكوين الوفد ذو

دلالة كبيرة من حيث القوى التي كانت تسيطر على حلب. فقد كان يضم: عالماً (شيخاً)، وتابعاً للقاضي، وشريفاً، وانكشارياً، وواحداً من أهل البلد. وبانتظار رد الباب العالي (الذي سيكون ايجابياً)، جرى تنظيم المدينة للدفاع عنها، وبقي الناس ليلاً نهاراً تحت السلاح.

بعد ذلك بقيت حلب دون والٍ مقيم خلال 14 شهراً، أي حتى نهاية1785. وكان الذي يتولى الحكم الحقيقي فيها شلبي أفندي (محمد طه زاده)، رأس إحدى أسر الأعيان في المدينة؛ أسرة آلت إلى أبنائها في الغالب نقابة الأشراف، وكنج أحمد هموسا، الذي شغل رئاسة الانكشارية خلال ثلاثين عاماً.

5.2- في عام1787، وهو العام الذي ابتليت فيه المدينة بانتشار كبير للطاعون، ومجاعة خطيرة، اتخذ سكان حلب المبادرة لدى إعلان وصول الوالي عثمان باشا، المصحوب بأعمال العنف والمصادرات في المدن التي يمر فيها، فمنعوه من دخول البلد، وذهبت فرق الانكشارية والأشراف لمواجهة عسكر الباشا. عندئذٍ فضل الوالي الانسحاب.

6.2- وفي تموز/ يوليو1791، حوصر كوسا مصطفى خلال أربعة أيام واضطر أخيراً إلى الخروج من المدينة. فعيّن الباب العالي سليمان باشا خلفا له.

وكان كوسا باشا، كما يقول بوركهارت: «رجل نزاهة وكفاءة».

وقد أخذته الغيرة من النفوذ الذي حصل عليه ابراهيم آغا قطراغاسي، وهو فرد من عائلة محمد أفندي طه زاده الذي ارتقى إلى وظيفة محصّل (للضرائب) فحاول إبعاده: حينئذ تحالف ابراهيم آغا مع أحمد آغا، أحد رؤساء الانكشارية، وهاجم الفريقان رجال الباشا وأجبروه على مغادرة المدينة.

7.2- حين عيّن الباب العالي ابراهيم قطراغاسي والياً على دمشق، في أيار/ مايو1804، بعد أن كان والياً على حلب، ترك ابنه فيها بصفة قائم مقام. ولكن

الانكشـارية الـذين حـاول كـسـر شـوكتـهم، رأوا في هـذه المغـادرة فـرصـة للانتقام. فتحالفوا مع الأشراف، وأثاروا أهل حلب ضد محمد بيه وأجبروه على مغادرة المدينة، مع رجاله. وبالرغم من قيام هدنة فيما بعد، بين المدينة والباشا، فإن السلطة كانت موزعة بين ياسين آغا من الانكشارية وحسن بن الكلاس، وهو رأس أسرة من الأشراف.

وهكذا فإن محمد باشا، حين عاد إلى المدينة، « وجد نفسه في قصره دون أصدقاء أو نفوذ؛ فقد أعلن الانكشارية أن من يزوره سينظر إليه باعتباره جاسوساً. وفي أيام الجمعة، كان كبار الناس يزورونه جماعياً. أما شؤون الحكم فكانت بين رؤساء الانكشاريةوالأشراف».

على أن ذلك لم يدم أكثر من عدة سنوات بعد ذلك. فقد تم إبعاد الإشراف والانكشارية عن الحكم، الواحد تلو الآخر، في أعوام 1805، و1813على التوالي. ثم سقط استقلال حلب بمناسبة الثورة الكبرى عام1819.

3- الأشراف والانكشاريون:

1.3- هذا التعداد الممل بعض الشيء للفتن الشعبية في حلب، بين 1770و1805، يظهر بوضوح الدور الفاعل الذي أداه الانكشاريون والأشراف في الحركات التي كانت تجر وراءها مجموع السكان.

ويلاحظ ج. ب. ثييك، «أن الأمر يتمثل على الأغلب، ولا سيما في أعوام 1770و 1775 و 1784 و1791 ، في حركات موجهة ضد ممثل السلطة المركزية، متسلّم أو والٍ، وتنتهي بطرده. وحتى حين تبدأ الانتفاضة إحدى الجماعات الحلبية، الأشراف في 1770، والانكشارية في 1775 كان يبدو أن المدينة تعمل وكأنها هيئة سياسية موحدة».

ومن الصعب الاستنتاج، كما فعل ماركوس« بأن تلاقي مصالح الجماعات القوية والشعب خلال حركات التمرد كان شيئاً مؤقتاً». يبقى أن نحلل الشبكات

المدينية التي كانت تسيّر التضامن الشعبي المُلاحَظ، أي جماعتي الانكشارية والأشراف.

2.3- لنلاحظ أولاً أن الجماعتين كانتا تستفيدان من تنظيم قوي يُسهم في زيادة فاعلية عملهما.

فقد كان الانكشاريون يشكلون جماعة عسكرية تنضوي تحت إمرة ضباطها. وكان الأشراف يخضعون لسلطة نقيب تعيّنه اسطنبول، ويمارس ضبطاً قوياً على جماعته. وكان آغا الانكشاريين ونقيب الأشراف يتخذان مجلسيهما في ديوان الباشا، وهذا مما يزيد في نفوذهما.

وكانت الامتيازات التي يحققها الأشراف والانكشاريون لأعضائهم هامة. فقد كان للأشراف بصفتهم أحفاد الرسول نفوذ اجتماعي قوي، وكانوا يحاطون باحترام جلي من قبل العثمانيين. فكانوا يُعفَون من بعض الضرائب، ومن بعض الالتزامات المفروضة على المهن. ولكن أهم امتيازاتهم من دون شك أن مكانتهم كانت تسمح لهم بتجنب العديد من الاقتطاعات التي يتعرض لها المسلمون الآخرون. وهناك ميزة لا تقل عن ذلك وهي تمتعهم بالحصانة الشخصية والحقوقية.

ومن جهة أخرى، فإن كون المرء انكشارياً كان يسمح له بالدخول في الفئة الحاكمة، والاستفادة من حماية الأوجاق، والبقاء بعيداً، ولو جزئياً، عن الأحكام العادية، والتمتع بإعفاءات متنوعة في المجال المهني، وفي ذلك ميزة كبرى للحرفيين والتجار الذين يرتبطون بالأوجاق، وللعسكريين الذين يريدون ممارسة فعاليات اقتصادية.

إن امتيازات من هذا القبيل، ولو لم يجر تعريفها دوماً بدقة، كانت تبرر الجاذبية التي يحظى بها الانكشاريون والأشراف لدى السكان.

على أن هاتين الجماعتين لم تكونا مغلقتين. والأمر واضح فيما يتعلق بالانكشاريين: فقد كان الحرفيون والتجار يشترون التحاقهم بالأوجاق؛ ولم يكن

لتسجيلهم في السجلات أية عواقب فيما يتعلق بالخدمة التي كان عليهم أداؤها في الجيش. على أنه كان لافتاً للنظر فيما يتعلق بالأشراف أحفاد الرسول، الذين كانت السلطات (وفيها نقيب الأشراف) تهتم بضبط الادعاءات بالانتساب إلى تلك السلالة النبيلة. إلا أن هذا الضبط لم يخل من ثغرات: فقد كانت تُقبل شجرات نسب زائفة، مقابل المال من دون شك. لذلك كان يجري استدعاء النقباء بصورة متكررة من الحكومة لتذكيرهم بواجبات وظيفتهم. وفي جميع الأحوال، كان من الممكن لأبناء زواج مختلط الحصول على مكانة الشريف؛ مما يوسع بالطبع صفوف هذه النخبة.

3.3- لذلك لم يكن من المدهش، في هذه الظروف أن تتضخم هاتان الجماعتان، وأن تمثلا جماهير بشرية قادرة على أداء دور هام في الحركات الشعبية.

فحاجة الجيش، ولا سيما في فترات الحملات العسكرية، والفائدة المادية من إدخال عنصر في الأوجاق «بدون مرتبات»، تفسر تضخم حجم الأوجاق. والأرقام التي يعطيها الرحّالة تتراوح بين 6000و12000 فرد. وحين نأخذ بالحسبان، أنه في عام 1799جرت دعوة بين5000 و7000 انكشاري للإسهام في الحملة ضد الفرنسيين في مصر، فأن يكون العدد الإجمالي للانكشاريين 10000رجل يمكن تصديقه.

أما التقديرات التي تُقترح بالنسبة للأشراف، والتي تصل إلى60000 فرد، فهي من قبيل المبالغة. ولكن راسل لم يكن مخطئاً من دون شك حين قال: «إنهم يشكلون جماعة كبيرة، كثيرة العدد». وفي وثيقة تعود إلى 1146 هـ/ 1733 م وتحصي الحرفيين في مهن الأخشاب والمعادن في حلب، وُجد أنها تضم18سيداً من مجموع 168عاملاً، أي أكثر من 10٪ من الجماعة المعنية. ومن الواضح أنها نسبة كبيرة يصعب تحويلها على مستوى المدينة التي كانت تؤدي في نهاية القرن الثامن عشر أكثر من 100000ساكن.

ولنلاحظ عام 1800، حين ذهب نقيب الأشراف محمد أفندي بدوره للالتحاق بالحملة في مصر، أنه أخذ معه من 4-6 آلاف شريف بصفة متطوعين. وهو رقم قريب من ذلك الرقم المقترح للانكشاريين.

وهكذا يكون رقم 10000رجل لكل من الأشراف والانكشاريين، معقولاً إلى حد كبير.

4.3- إن جماعات بهذا العدد، لا يمكن أن تكون ذات بنية اقتصادية متجانسة. ومن المحتم أنه كان هناك انكشاريون وأشراف في جميع فئات السكان في حلب.

لقد أشرنا قبل قليل، إلى أن الحرفيين في صناعة الأخشاب والمعادن كانوا يضمون عدداً كبيراً من الأشراف.

ويلاحظ سوفاجيه، أن الانكشاريين كانوا يعوِّضون عن ضعف رواتبهم بممارسة حرفة ما.. فكانوا بذلك جماعة متميزة من الحرفيين أكثر منهم جنوداً».

وفي الحقيقة، ونظراً لنقص االدراسات الدقيقة حول المجتمع الحلبي في ذلك الوقت، فإنه ليس من السهل مقارنة مستوى هاتين الجماعتين، أو تحديد صلاتهما مع هذه المهنة أو تلك. وما تمت كتابته حول هذا الموضوع هومن باب الفرضيات، ولا يخلو من تناقضات.

ويرى بودمان أن من المعقول افتراض أن معظم الانكشاريين كانوا « من الأكراد، أو التركمان، إو البدو السابقين، أو الفلاحين السابقين، والذين يعمل معظمهم في تجارة القوافل، حتى أن بعضهم يملك إبلاً». وهذا هو أيضاً رأي ج. ب. ثييك: « يبدو أن القبائل شديدة الصلة بالانكشارية الذين يرجع كثير منهم بأصولهم إليهم. وهذه الصلات تتمتّن بسكناهم في نفس الأحياء، شرقي المدينة من باب النيرب إلى بانقوسا».

وكثرة الأسماء التركية في منطقة الضاحية هذه تشكل مؤشراً إضافياً على هذه الصلات . فالموضوع يتعلق بسكان حديثي الاستقرار في المدينة ، فقراء نسبياً ، كانت تجذبهم الإمكانات التي توفرها الخدمة العسكرية لكسب العيش والصعود الاجتماعي .

وهناك أيضاً بين الانكشارية وتجارة الحبوب التي كانوا يسيطرون عليها ، ومع الجزارة ، وهي فعالية على صلة أيضاً بعالم الريف ، ونقابة الجزارين كانت تعتمد على دعم الانكشاريين . يلاحظ شيكتهthicteأنه « في عام1767 استطاع الجزارون المدينون إيفاء المال الذي يدينون به للسيد عبد الرحمن شلبي باسم (مال الاحتساب) عن طريق سلفة على الراتب وافق عليها آغا الانكشارية» .

ويبدو أن دفع « الدومان » ، أي الرسم المفروض على الجزارين ، على صلة بالحماية التي كانت الانكشارية تقدمها لهذه المهنة .

وإجمالاً ، كان الانكشاريون على صلة بفعاليات أدنى مستوى ، وأقل مردوداً من الناحية المالية ، ويعدّون سكاناً من أصل ريفي ، حديثي الاستقرار في المدينة ؛ وهم يميلون في الغالب للخشونة وسرعة الهيجان .

أما الأشراف فقد كانوا ينتمون إلى جميع طبقات المجتمع ، ولكن يبدو أن عددهم كان كبيراً في صفوف المهنة ذات المكانة العالية ، كتلك التي تتعلق بالنسيج ، ونسج الحرير ، وصناعة الأقمشة . ومن جهة أخرى ، كان الأشراف يحتلون مكانة ضمن النخبة الحلبية . وإذا كانت مكانة الشريف نفسها لا توفر مركزاً ضمن طبقة الأعيان ، فإنها تمثل للأعيان عنصراً إضافياً في مكانتهم .

وتلاحظ م . ميري ويذر في دراستها عن عائلات الأعيان في حلب ، أن 87٪من هذه العائلات هي من الأشراف .

وهذا هو حال عائلات العلماء . ولكن حتى عائلات العسكريين والتجار

التي ليست من الأشراف في الأصل، كانت تتزاوج مع عائلات الأشراف بحيث يصبح نسلها من الأشراف: فالحاج موسى الأميري، وهو تاجر تزوج امرأتين من الأشراف أعطتاه أبناءً من الأشراف.

وقد تمكن الأشراف بفضل نفوذهم من أن يوفروا لأنفسهم مراكز وامتيازات مدينية، وكوّنوا إقطاعات ريفية كبيرة في إطار« المالكان »: « ومعظم القرى المحيطة بحلب.. كانت بحوزتهم، وكانوا يدافعون عن مصالح مالكي الأراضي ».

3 . 5- هذه المعطيات تسمح بأن نفترض، أنه على الصعيد الاجتماعي، الاقتصادي، ربما كان هناك نوع من التباين بين الانكشارية والأشراف.

ولكن اللوحة ليست واضحة بالتأكيد من هذه الزاوية. فانقسام الفعاليات الاقتصادية لم يكن دقيقاً كلياً. وبالرغم مما يبدو من أن القبائل والبدو مرتبطون بالانكشارية، فإن الأحياء الشرقية من مدينة حلب كات تؤوي أشرافاً وانكشاريين في الوقت ذاته. ويبدو أن القبائل التحقت بتحركات الأشراف. ووجود الخصومات داخل الفريقين، تلك الخصومات التي أشار إليها ثييك، يحول دون تكوين رؤية قاطعة حول طبيعتها وخصوماتها.

ومن الواضح أن الفريقين كانا يشكلان نقابات مصالح متباينة والصيغة التي يستخدمها سوفاجيه لوصفهما تبقى صادقة إلى حد بعيد. يقول: « من الخطأ الشديد أن نعدَّ حركات من هذا القبيل بصفتها انتفاضة طبقات محرومة، توّاقة إلى العدل وتحسين مستوى المعيشة. ذلك أن الأشراف والانكشاريين لم يكونوا معنيين بتخفيف آلام الشعب بقدر ما كانوا يسعون للحصول على حرية الحركة التي تسمح لهم بزيادة امتيازاتهم التي تعزز مكانتهم على حساب مواطنيهم غير المحظوظين». وفرضيات « الطبقة»و« الصراع» لا يمكن تطبيقها هنا إلا استناداً إلى استقصاءات منهجية في المكانة الاجتماعية- الاقتصادية للفاعلين الذين يكوّنون هاتين الجماعتين.

6.3- من المهم تقدير الأثر المديني لحركات هذه المجموعات قبل أن نحدد بدقة سمات مواقعها في المدينة. وهنا أيضاً، ونظراً لنقص السجلات، يصعب علينا التوصل إلى نتائج نهائية.

ويشير المُلاحظ الدقيق أ. بيكر إلى أن الانكشاريين والأشراف « سكنوا أحياء مختلفة في المدينة ». وخلال الصراعات التي كانت تضع أحدهما في مواجهة الآخر، كان الأشراف يقفون في المدينة المسورة، وهذا منطقي بالنسبة لسكان قديمي العهد في المدينة، مع توزع واسع يتناسب مع وجودهم في جميع الطبقات الاجتماعية.

والعينة التي نملكها من عام 1733والتي تذكر15 سيداً حرفياً في صناعة الأخشاب والمعادن، تم التعرف على أماكن سكناهم، تشير هذه العينة إلى أن 10من أولئك يسكنون المدينة المسورة(ومنهم5 في حي ساحة بزي) و1 في الضاحية الشمالية، و4 في الضاحية الشرقية. ولكن هذا الإثبات يستخرج من عدد صغير من الحالات، لذلك لا يمكن أن يكون مقنعاً بدرجة كافية. ويحدد مؤرخو حلب، بحسب الإشارات التي يعطيها باربييه دوبوكاج، أماكن سكن الانكشاريين في الضواحي الشرقية. ولكن هذا الإثبات يستخرج من عدد صغير من الحالات، لذلك ويحدد مؤرخو حلب، بحسب الإشارات التي يعطيها باربييه دوبوكاج، أماكن سكن الانكشاريين في الضواحي الشرقية لمدينة حلب، وهي مناطق حديثة العمران، ومأهولة بسكان من أصل ريفي أو بدوي، وحيث تكثر العناصر التركية والكردية، التي تتصل فعالياتها بعالم الريف وتجارة القوافل: بانقوسا، قارلق، باب النيرب، باب الملك، باب المقام.

ومما يلاحظه باربييه، وعلى الأخص في منطقة بانقوسا، بين باب الحديد وباب قارلق، أن بانقوسا كانت المكان « الذي يجتمع فيه، آنذاك، الغاضبون ويدبرون الفتن». ويصفه باركر بأنه « الحي التركي ». وأبعد قليلاً نحو الشرق، كانت

توجد قهوة الآغا، حيث كان الانكشاريون يجتمعون. هذا المقهى كما يلاحظ باتون: « كان مكان التقاء هذه الجماعة المشاغبة». وهو تعبير يكرره سوفاجيه: هذه الضواحي الجديدة، السيئة العمران، تختلف عن المدينةالقديمة بالروح المشاغبة لسكانها. وفي هذه الأوساط، على الحصر تقريباً، كان يجري استلحاق الانكشاريين. وهناك كان المرء يصادف أكثر الناس عصياناً في حلب». على أن راسل ينبه إلى أن « العديد من الأشراف الأغنياء كانوا يسكنون أيضاً في بانقوسا، مثل الدليباش، وجنود آخرين».

هذا الموقع تؤكده جزئياً وثيقة عن الأوامر السلطانية لحلب، مؤرخة في13 كانون الثاني/ يناير1689، وفيها يعطى الأمر إلى 341 عنصراً (مع ذكر مواقع سكناهم حياً حياً) باللحاق بالجيش السلطاني. ومن مجموع 71مستلحقاً لايخضعون للبدل، لذلك يمكن اعتبارهم جنوداً حقيقيين(ويرجح أن يكون الآخرون من أصحاب المرتبات الزائفة)؛ من هؤلاء ذُكرأن71جندياً، أي أكثر بقليل من النصف، كانوا يسكنون في أحياء واقعة في الشمال الشرقي من حلب بين الجُبيلة وتاتارلار، حول بانقوسا. وهي مركز الكثافة العالية، ويسكن 13منهم في الفرّائين، أي في قلب حي الانكشارية، منطقة قهوة الآغا.

4- الصراعات بين الأشراف والانكشاريين:

1.4- هاتان الجماعتان اللتان كانتا تكوّنان قسماً كبيراً من سكان حلب، واللتان كانتا تجران مجموع الحلبيين خلال الأزمات مع السلطات، لم ينقصهما الدخول في تنافس فيما بينهما للسيطرة على السلطة والحصول على الامتيازات المادية والنفوذ التي توفرها.

وقد انطبع تاريخ حلب بين 1770و1819 بعمق بالصراعات التي جعلها بعضهم، بشيء من المبالغة، المحرك الرئيس (وحتى شبه الوحيد) لهذا التاريخ.

كانت المواجهة الكبرى الأولى عام1770 وجرى خلالها هدم قيسارية العرب، وهي سوق بدوي تحت القلعة؛ وانتهت بنفي عدد من الأشراف.

ثم جاءت معارك الشوارع في تموز/ يوليو1778، التي قُتل فيها السيد أحمد وجرح اثنان أو ثلاثة من الأشراف، ولجأ الانكشاريون إلى أمير الموالي في حلب.

وكان النزاع الذي ابتدأ في شباط/ فبراير1798 قوياً بشكل خاص: فقد احتمى الأشراف بمسجد الأطروش، وحاصرهم الانكشاريون هناك، وذبحوا عدداً منهم بعد أن وعدوهم بالمحافظة على حياتهم.

واستمرت المعارك حتى أيار/ مايو: الأشراف يسيطرون على المدينة المسورة، والانكشاريون على القلعة وأحياء بانقوسا وباب النيرب. وبالرغم من الدعم الذي قدمه ابراهيم آغا والي حلب للأشراف، فإن الانكشاريين انتصروا في النهاية على ما يبدو، بفضل إمدادهم بعدةآلاف من الأكراد.

وأخيراً، وفي حزيران/ يونيو 1805بدأ الأشراف الهجوم على الانكشاريين، مع الموافقة الضمنية لمحمد باشا. واحتدم القتال لمدة ثمانية أيام في المدينة التي سيطر كل من الطرفين على بعض أحيائها. وخرج الأشراف مغلوبين نهائياً، وتمت للانكشاريين السيادة التامة مدة ثماني سنوات؛ حتى جاء جلال الدين باشا، عام 1811، بأمر من الباب العالي وأعدم حوالي عشرين من رؤوس الانكشارية، خلال دعوة تذكّر بتلك التي نظمها محمد علي في القاهرة عام 1811 للمماليك، وأنهاها بالطريقة نفسها.

وهكذا فإن لعبة« التأرجح » التي قادها الباب العالي بقدر من النجاح في ضبط هذه القوى المحلية، عن طريق دعم البعض، وقتال البعض الآخر، أسفرت عن سحق الفريقين المتخاصمين، وإعادة توكيد السلطة العثمانية.

2.4- ولكن مهما كانت انقسامات الجماعتين ، ومهما بلغ تنافسهما ، فإنهما كانتا تستطيعان دوماً الالتقاء للدفاع عن المدينة ضد العنف والمصادرات . كما أن هذه الصراعات ، لم تكن تتخذ طابع حرب لا يمكن تفسيرها ، دون انزلاق غير متوقع .

والحرب التي كانت تجري بين الأشراف والانكشارية ، كما يلاحظ بيكر ، كانت تقاد : « بدون أية مقاصد جدية بتدمير الطرف الآخر . ونادراً ما كانت تقع إصابات بين الفريقين ، وحين تحدث كان ذلك بمحض الصدفة ؛ كان يسمع كثير من إطلاق النار ، وتستهلك الكثير من المتفجرات على سبيل الترهيب ، ولكن كان هناك القليل من الإصابات » .

وقد تجلت وحدة المدينة هذه ، ووحدة الجماعات المكّونة لها ، خلال الانتفاضة الأخيرة والأكثر أهمية التي عرفتها حلب خلال العهد العثماني .

كانت المتطلبات الضريبية والاقتطاعات التي تقوم بها السلطة العثمانية ، ومصاعب الحصول على المؤن ، سبب التمرد الذي انفجر ليلة 23 تشرين/ اكتوبر ، بتحريض من بعض الأشراف الأعيان .

طردت المدينة العسكريين العثمانيين ، ونظمت مجلساً من الأعيان يمثل الأحياء برئاسة محمد آغا اوجاق . وأسرع الانكشاريون المنفيون إلى العودة ، وتسلم محمد آغا الجاويش قيادة قوات المدينة .

حينئذ أرسل الباب العالي ثلاثة باشوات لنجدة حاكم حلب خورشيد باشا مع تسعة آلاف رجل لمحاصرة حلب .

وتحت القصف انقسم الحلبيون . فمال الأشراف إلى الاستسلام ، أما الانكشاريون فكانوا راغبين في مواصلة القتال .

وأخيراً، وبعد101 يوم من الحصار اضطر الحلبيون للاستسلام في 1شباط / فبراير1820 .

وكانت النتيجة أن الأشراف الذين كان لهم إسهام كبير في الحركة، والذين قُتل منهم كثيرون، تعرضوا لعقوبات قاسية؛ والانكشاريين الذين عادوا من المنفى أعيدوا إليه . أما حلب فقد كان هذا آخر تمرداتها الشعبية .

وجاء زلزال 13آب / أغسطس 1822 لينزل بها الضربة القاضية .

صحيح أن جماعتي الأشراف والانكشارية لم تموتا، ولكنهما لم تعودا قادرتين على إذكاء المعارضة للحكم المركزي .

3.4- إن دراسة الحركات الشعبية في حلب، في نهاية القرن الثامن عشر، وبداية القرن التاسع عشر، تعطي الإنطباع بأن الشبكات المدينية التي كانت الفاعلة فيها (أي الأشراف والانكشاريين) متكاملة أكثر منها متناحرة .

كانت هناك منافسة من دون شك، عنيفة أحياناً، بين شبكتين للحصول على أكبر قدر ممكن من السلطة والمنافع التي تنجم عنها؛ ولكن بالرغم من الصراعات بين الفريقين (ولا سيما في أعوام1770، و1778، و1798، و1805) فإن المرء يدهش لالتقائهما في تمثيل مصالح الحلبيين والدفاع عنها .

فكل من الطرفين كان يعبر عن إرادة السكان في البقاء في مواجهة التصرفات العشوائية والاقتطاعات، إن لم يكونا يعبران عن الطموحات الشعبية .

وتزداد الدهشة من هذه الزاوية للتوازي بينهما في التطور الذي بدأ عام1770 حين تأكدت مكانة الأشراف والانكشاريين بصفتهما قوتين سياسيتين، في وقت كانت حكومة السلطان تفقد قوتها يدريجياً . وينتهي التطور بعد1800 بقليل، حين توصلت الحكومة إلى سحقهما الواحدة تلو الأخرى .

ومما يثير الإعجاب أيضاً، ذلك التعاون الفائق بين الأشراف والانكشارية في الانتفاضة الكبرى عام1819، تلك الانتفاضة التي وضعت حداً للاستقلال الحلبي.

ولكن يجب أن نكرر من جديد بأنه لا يمكن المضي أبعد من ذلك في تحليل العناصر المدينية الحلبية التي يمثلها الأشراف والانكشاريون، من زاوية كونهما «طبقتين» على سبيل المثال، أو من زاوية موقعهما الجغرافي، تلك العناصر الشديدة الأهمية في فهم الطابع المديني لهذه الصراعات؛ فذلك يحتاج إلى إجراء دراسات أكثر دقة، بالاستناد إلى عينات أوسع من الانكشاريين والأشراف، مستقاة من وثائق السجلات.

خاتمة:

شهدت حلب، كما شهدت المدن العربية الكبرى الأخرى في السلطنةالعثمانية، منذ القرن الثامن عشر، تفجر حركات شعبية، أثارتها الصعوبات الاقتصادية أو الطغيان. وهذه الحركات كانت تهدد أحياناً السلطة التي دخلت مرحلة الانحطاط.

وفي سبيل تنظيم هذه الحركات الشعبية وجعلها قادرة على أداء دور سياسي، كان من الضروري أن يتم توجيهها بواسطة شبكات مدينية منظمة ومتراتبة نسبياً.

ففي القاهرة، يبدو أن هذه الشبكات كانت مهنية إلى حد كبير (نقابات المهن) ودينية (الطرائق).

وفي دمشق، انتظمت هذه الشبكات في إطار جماعات متناظرة من الانكشاريين السلطانيين (كابي كولو) والانكشاريين المحليين(ييرليه) كانت تتنازع السلطة.

وفي حلب، كانت قاعدة هذه الشبكات جماعتان كبيرتان لهما طابع اجتماعي- سياسي- ديني، وهما: الأشراف(أحفاد الرسول) والانكشارية(جنود الأوجاق). وكانتا تتعارضان أحياناً، ولكنهما، وفي معظم الأحيان، كانتا موحدتين، على ما يبدو، لتنظيم المقاومة الشعبية ضد ممثلي الحكومة المركزية.

وهناك ظاهرة أساسية في حلب ودمشق والقاهرة، تتمثل في اتخاذ هذه القوى السياسية والاجتماعية مواقع في جغرافية المدينة.

فالحركات الشعبية وجدت قوتها وجدواها بفضل مواقع هذه القوى في قطاعات محددة من المدينة: وهذا التمركز أعطاها التماسك الذي سمح لها بأن تؤدي أحياناً دوراً سياسياً.

الفصل الثامن عشر

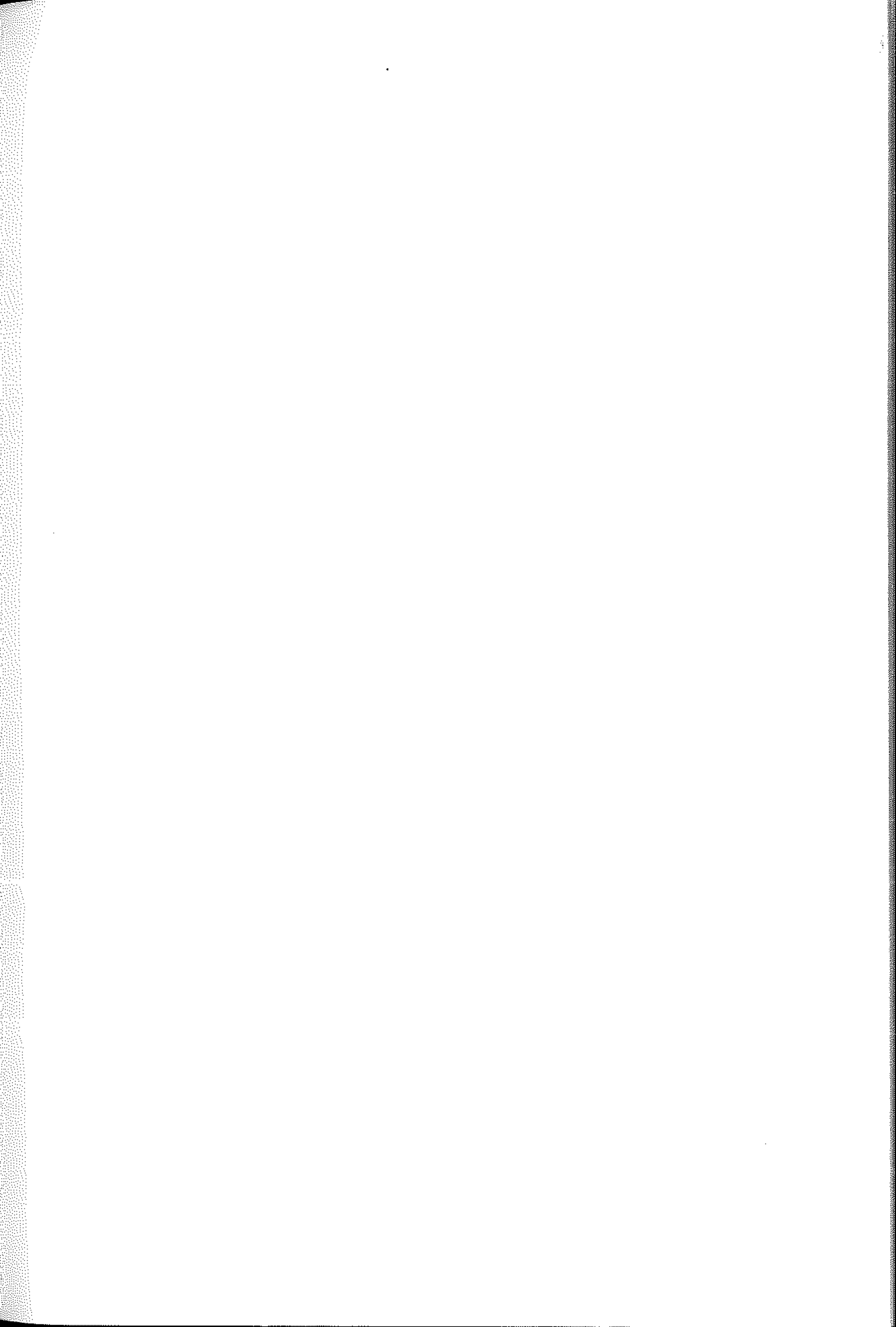
مواقع الأشراف في حلب
في نهاية القرن الثامن عشر

دراسة مستخلصة من:

A.pelliteri et G.Montaina(ed.),

Azhar, Studi arabo - is lamici in memoria

di Umberto Rizzitano, Palermo, 1995, p.187-193



1- ركز جان سوفاجيه، في كتابه « حلب »1941، على أهمية الصراعات بين الانكشاريين والأشراف في حلب، في نهاية القرن الثامن عشر، وجعل منها المحرّك الرئيس لتاريخ المدينة، خلال نصف القرن الواقع بين 1770(تاريخ الصراع الكبير الأول بين الجماعتين المدينتين) و1819(تاريخ التمرد الكبير وحصار حلب).

كما أن كتاب هـ. بودمان (الفرق السياسية في حلب1963) يكرر أطروحات سوفاجيه، التي تستند في الأساس إلى شهود غربيين حول المميزات الاجتماعية- المهنية لهذين الفريقين الكبيرين ومواقعهما، ولا سيما دراسة ج. ب. باربييه دوبوكاج (ملاحظة. . على مخطط حلب 1825).

إن الأهمية العددية للفريقين تبدو مؤكدة، بالرغم من الشك الذي تثيره بالطبع ضخامة الأرقام المذكورة(عشرات الألوف من الانكشارية)، ويفسر ذلك العدد الكبير للسكان المحليين الذين كانوا يتقدمون للتسجيل في هذه الميليشيا، مقابل دفع قدر من المال، وذلك بغية الإفادة من حمايتها. وهناك وثيقة تعود إلى 1689 صادرة عن الباب العالي تحوي341 ملتحقاً استنفروا لحملة سلطانية، فيهم 270(أي أربعة أخماسهم) من ذوي « البدل »، ولكنهم لا يخضعون للواجبات العسكرية.

ويجري في العادة أيضاً ذكر عدد مماثل للأشراف، الذين ينتسبون للرسول، ونسبتهم حوالي 10 % من السكان. وهذا العدد يبدو كبيراً، حتى ولو أخذ تسامح «نقيب الأشراف » بالحسبان في تسجيل الأشراف. على أن هذا الرقم غير مستبعد:

فهناك وثيقة من سجل الأوامر السلطانية في حلب يعود تاريخها إلى1733، تحصي حرفيي الخشب والحديد، يوصف فيها18فرداً بالأسياد، أي بنسبة 10.7% من المجموعة.

وهكذا، فإن من بين سكان حلب، الذين كان عددهم يبلغ مئة ألف نسمة عام1800، كان خُمسهم يقع إما في طائفة الأشراف، أو في طائفة الانكشارية. وهذا ما يفسر الدور الذي كان الفريقان يؤديانه في حياة المدينة، والمنافسة التي قامت بينهما للسيطرة عليها.

على أننا يجب أن نلاحظ، أن الفريقين تعاونا، أكثر مما تخاصما في حالات الدفاع عن مصالح الحلبيين ضد السلطة العثمانية، خلال الأحداث العديدة التي وقعت في حلب بين 1770و1819.

وفي سبيل تقويم دورهما التاريخي، لابد لنا من معرفة فعاليات الفريقين والمكانة الاجتماعية- الاقتصادية لكل منهما بقدر من الدقة بالإضافة إلى مواقعهما في المدينة.

كما أن عدد طائفتي الأشراف والانكشارية نفسه يجعلنا نفترض أنهما تستلحقان أعضاءهما بصورة موسعة جداً من جميع الشرائح الاجتماعية: فقد كانتا تشكلان جماعتين مفتوحتين، وكانت المواجهة بينهما بصفتهما نقابتين لمصالح منظمة، أكثر منهما ناطقتين باسم أجزاء محددة من السكان.

والفرضيات التي جرى تقديمها في الغالب فيما يتعلق بفعاليات الأشراف والانكشاريين وأوضاعهم الاجتماعية- الاقتصادية، تبدو في مجموعها هشّة إلى حد ما، ما عدا أن للأشراف مكانة متميزة نسبياً عن الانكشاريين.

فبحسب أ. راسل المقيم في حلب « يشكل الأشراف جماعة كبيرة العدد يدخل فيها أشخاص من جميع المستويات ». أما الانكشاريون، فصلاتهم مع المهن «التي هي من مستوى أدنى، وبشكل خاص تجارة المنتجات الحيوانية، لم تكن تقصيهم عن ممارسة مهن أكثر نبلاً».

أما فيما يتعلق بمواقعهم، فالانطباع الذي تعطيه النصوص (باربييه دوبوكاج)

والأحداث، هو أن الانكشاريين يستلحقون عناصرهم بشكل خاص من الضاحية الشرقية، أما الأشراف فمن داخل المدينة المسورة.

وقد سمحت لي وثيقة من عام1689 بتحديد منطقة واقعة في الشمال الشرقي من المدينة(على طرفي بانقوسا) حيث يسكن أكثر من نصف الانكشاريين - العسكريين المذكورين (36من 71).

ولكننا لا نملك معلومات دقيقة حول أماكن سكن الأشراف. على أن العدد الكبير للجماعتين يجعل من الصعب توزعهما بصورة قاطعة.

2- هذه المشكلات، كان من الممكن إلقاء الضوء عليها، لوكنا نمتلك سجلات لمحكمة حلب تجمع كل الوثائق المتعلقة بالتركات، كتلك التي استخدمت بشأن القاهرة، ودمشق، والجزائر في القرن الثامن عشر، والتي تسمح بتنظيم جدول دقيق عن فعاليات السكان وأوضاعهم الاجتماعية- الاقتصادية، بالإضافة إلى مواقعهم الجغرافية. ولا يبدو أن السجلات الوطنية في دمشق الغنية جداً، تحتوي على سجلات من هذا القبيل لحلب في القرنين السابع عشر والثامن عشر. وهكذا، وفي هذه الشروط، فإن علينا أن نقوم بفحص منهجي« للمعاملات » اليومية للمحاكم، لنتمكن من الحصول على المعلومات المطلوبة حول الأشراف والانكشاريين. كما أن تحديد هؤلاء الانكشاريين ليس موثوقاً دوماً لعدم وجود إشارة دقيقة لانتمائهم إلى هذه الجماعة. ومشروع من هذا النوع يتطلب وقتاً طويلاً مالم يجر تحقيقه على يد فريق من الباحثين.

وبانتظار حصول عمل شامل من هذا النوع، عمدتُ إلى مسح ثمانية سجلات من سجلات المحكمة الخاصة بحلب، وهي السجلات رقم(من 92 - 96+98, 99, 101)

التي تعـود لسنوات (1174هـ/ 1760-1761م إلـى 1183هـ/ 1769-1770م) أي العقد الذي سبق بداية القلاقل الكبرى التي هزت حلب(منذ عام1770)، حين بدأ الأشراف والانكشاريون يلعبون الأدوار الأولى في المدينة.

وبحثتُ في مجموعة القضايا المعروضة على المحكمة عن تلك التي يذكر فيها كلمة«سيد»، ويشار فيها إلى «عنوان» هذا الشخص.

وفيمايلي أقدّم نتائج هذا البحث، غير الشامل بالطبع، ويتناول فترة زمنية محدودة.

إن المجموعة التي توصلت إليها تضم 199 شريفاً، تمكنتُ من تحديد مكان إقامتهم بصورة تقريبية، لأن السجلات لا تشير في معظم الأحيان إلا إلى الحي(المحلة)، لذلك فهي لا تسمح بتحديد دقيق للمكان.

وفي الخارطة المرفقة بهذه الدراسة يظهر توزع الـ 199شريفاً على المناطق الكبرى في المدينة على النحوالتالي:

المدينة المسورة	99	%49,7
الضاحية الشمالية	55	%27,6
الضاحية الشرقية	25	%12,6
الضاحية الجنوبية	8	%4
الضاحية الغربية	12	%6
	199	%99,9

يكشف هذا الجدول عن توزعٍ متساوٍ تقريباً للأشراف على المناطق المختلفة للمدينة مع تفوق واضح للمنطقة المركزية، داخل الأسوار.

ولكنه لا يأخذ معناه كاملاً ألا إذا قارنا هذا التوزع للأشراف مع توزع مجموع السكان الحلبيين. وهذه المقارنة صعبة، لأننا لا نملك مع الأسف، أرقاماً موثوقة للفترة المقابلة لبحثنا.

ولكن سنوات 1760- 1770 تقع على مسافة متقاربة مع فترتين نملك عنهما إحصاءات يمكن اعتبارها أكيدة(بالنسبة لتلك الفترة التي كان ينظر فيها لتلك الأرقام على أنها كذلك) :

- الإحصاء الأول عام 1683 ، يتضمن المعلومات التي أعطاها القنصل دارفيو، والتي تأتي من إحصاء عثماني.

- والثاني، في نهاية القرن التاسع عشر، يتضمن الأرقام التي أوردها كامل الغزي في كتابه (نهر الذهب في تاريخ حلب). والثبات اللافت للنسب التي تظهر في الإحصاءين، على مسافة قرنين، يؤكد صحة الأرقام ويسمح بمقارنتها مع الأرقام التي توصلنا إليها بشأن الأشراف.

	دارڤيو 1683 عدد المصابيح	الأشراف 1760 -1770	الغزي (نهاية ق 19) عدد البيوت
المدينة المسورة	5111 (% 41,7)	99 (% 55,3)	4558 (% 42,2)
الضاحية الشمالية	3689 (%30,1)	55 (%30,7)	2935 (%47,2)
الضاحية الشرقية	3446 (%28,1)	25 (%13,9)	3303 (%30,6)
المجموع	12246	179	10796

يبدو أن المقارنة تسمح باستنتاجات ذات دلالة. فنسبة الأشراف في المدينة المسورة أعلى من مجموع السكان: 55,3% مقابل حوالي42%، وهو فارق هام ينبغي تسجيله. وفي الضاحية الشمالية تتطابق هذه النسبة مع نسبة مجموع السكان (حوالي30%). أما نسبة الأشراف في الضاحية الشرقية فهي ضعيفة: 13,9% مقابل حوالي (30%)لمجموع السكان.

وبالرغم من توزع الأشراف في كل المدينة فإنهم، في عينتنا، يبدون أعلى حضوراً في المنطقة المركزية، وأقل حضوراً في الضاحية الشرقية.

ومن جهة أخرى، تتيح الخارطة أن نلاحظ تمركزاً قوياً للأشراف في بعض قطاعات المدينة: العقبة وجب أسد الله(15)، الفرافرة(7)، البياضة(6)، التونبوغا(14)، القصيلة(9)، ساحة بزي وقلعة الشريف(12). هذا في المدينة المسورة. وفي الضاحية الشمالية، الشريعتلي(15) وآقيول (11). وفي الضاحية الشرقية، التكاشرة (7).

وبعض هذه المناطق تعد أحياء راقية جداً وهي (العقبة، وجب أسد الله، والفرافرة، والبياضة، والتنبغا) والأخرى تعد أحياء فقيرة بصورة عامة (الشريعتلي، التكاشرة).

وينبغي للمرء أن تكون لديه معرفة اجتماعية أفضل بالمدينة ليستطيع استخلاص نتائج من هذه الفروق. على أنه لا يمكن استبعاد الفرضية بأن تكون عائدة للصدفة التي تلعب دوراً في جميع المعطيات داخل عينة صغيرة كهذه.

3- وأخيراً يبدو لنا من المفيد أن نقارن بين توزع الأشراف وتوزع الانكشاريين- العسكريين، في سبيل العثور على إشارات حول العلاقات الموجودة بين هاتين الطائفتين، ونشاط كل منها في الأزمات التي عرفتها حلب قبل عام1800 وبعده.

والجدول التالي يعرض توزع الانكشاريين بحسب وثيقة عام 1689 (انكشاريين بدون بدل) وتوزع الأشراف في أعوام 1760-1770 :

	انكشاريون (1689)	أشراف (1760-1770)
المدينة المسورة	30 (42,2 %)	99 (55,3 %)
الضاحية الشمالية	18 (25,3%)	55 (30,7%)
الضاحية الشرقية	23 (32,4%)	25 (13,9%)
	71	179

وتظهر مقارنة خرائط مواقع الانكشاريين والأشراف أن هناك عدداً صغيراً من المناطق، لكل من الطرفين حضور عالٍ فيها. ففي أحياء جب أسد الله والعقبة يوجد10 انكشاريين(14,1 % من المجموع)و15 شريفاً 8,4 % من المجموع. وفي أحياء الشريعتلي وأقيول يقيم 8 انكشارياً من عينتنا(3 ,11 % من المجموع) و26 شريفاً (14,5% من المجموع). ولا نستطيع اقتراح تفسير يسوّغ هذه الصدفة.

وفيماعدا ذلك، يبدو الوضع من النوع الحصري: ففي المنطقة الواسعة التي تشكل الضاحية الشمالية للمدينة، والتي كانت مأهولة بالمسيحيين، الذين انتشروا فيها انطلاقاً من الصليبة، حتى شرق الضاحية؛ في هذه المنطقة كان الانكشاريون غائبين كلياً. وبالمقابل كان هناك بعض الأشراف في الأحياء ذات الغالبية المسيحية حتى في حي الصليبة نفسه.

وفي مركز حلب، داخل الأسوار، إذا وضعنا جانباً حي جب أسد الله والعقبة، فإن الانكشاريين كانوا ضعيفي الحضور نسبياً هناك، باستثناء حي الجبيلة: فقد كان 20 في المركز انكشارياً، أي 28,2% من المجموع. وبالمقابل، كان الأشراف شديدي الحضور في هذه المنطقة المركزية من المدينة، وباستثناء العقبة وجب أسد الله أيضاً: فقد كان فيها 84 شريفاً، أي 46,9% من مجموع العينة.

أما في المنطقة الشمالية- الشرقية من المدينة، من الجبيلة وحتى باب قارلق، فالحالة كانت معكوسة تماماً. فهي منطقة السكن المفضلة لدى الانكشاريين، كما لاحظنا فيما سبق. فقد كان 36 انكشارياً، أي 50,7% من العينة المدروسة، متمركزين على طرفي شارع بانقوسا الكبير الذي يقود إلى خارج المدينة. وهذا يطابق تماماً ماذكره باربييه دوبوكاج في ملاحظته على مخطط حلب، من أنها المنطقة التي « كان يتجمع فيها آنذاك الغاضبون ويحيكون الفتن »، ومركز التجمع الكبير فيها هو قهوة الآغا.

وفي هذه المنطقة نفسها التي يظهر فيها حضور الانكشاريين بقوة، كان الأشراف قليلي العدد نسبياً: 12 فقط من عينتنا، أي 6,7% منها.

وفي المنطقة الجنوبية للضاحية الشرقية، كان الانكشاريون غائبين كلياً، بينما كان يسكن فيها 18 شريفاً(أي 10% من العدد الكلي لعينة الأشراف).

4- هذا البحث الذي بدأناه حول موقع الانكشاريين والأشراف في القرن الثامن عشر، في حلب، يؤيد الملاحظات التي أبداها سوفاجيه بصورة أساسية.

فالانكشاريون كان لهم وجود قوي في شمالي- شرقي المدينة، في منطقة بانقوسه؛ وقسم كبير من الأشراف كان يقيم في المدينة المسورة. وفي ذلك تفسير ما يبدو من أن المواجهات بين الفئتين كانت تتخذ شكل صراع بين المدينة المسورة والضاحية الشمالية- الشرقية.

والأشراف الذين يُستلحقون من مجموع السكان الحلبيين كانوا يمثلون السكان بصورة واسعة: ذلك أنهم لم يكونوا غائبين عن أية منطقة من المدينة، وكانوا يمارسون طيفاً واسعاً من المهن. فقد صادفنا خلال تنقيبنا في سجلات محكمة حلب، ما لا يقل عن 55 مهنة مذكورة على علاقة بهم. وتنوعهم يعكس تماماً تنوع الأحوال الاجتماعية- الاقتصادية التي كانت تصادف لدى سكان حلب. فقد كان فيهم الحمّالون، والدبّاغون، والقصّابون، والحلاقون؛ وهي مهن متواضعة أو فقيرة.

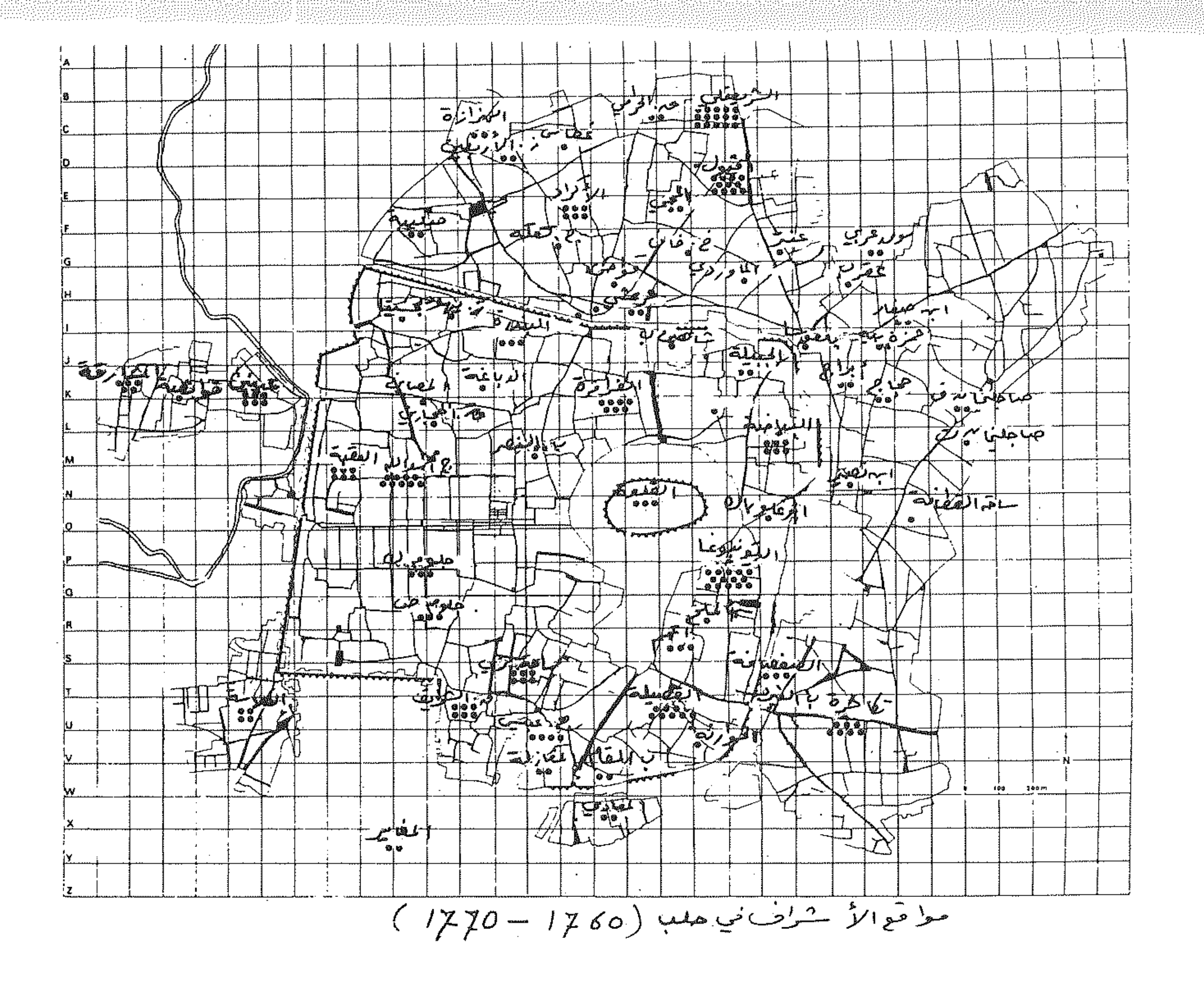
ولكن المرء يصادف بينهم بائعي أقمشة وتجاراً؛ وهي فعاليات تحسب عادة بين المهن الميسورة.

ويمكن أن نفترض أن وضع سكان حلب الذين يرتبطون بالانكشارية، ولكنهم لا يشغلون وظائف عسكرية، يماثل هذا الوضع. ولكن هذه النقطة تتطلب مزيداً من البحوث.

ويشير الواقع المتمثل في أنه كان للفريقين إقامة في مواقع جغرافية متكاملة إلى حد ما، إلى أنهما يستلحقان اتباعهما من أماكن مختلفة، مما كان يؤكد طابعهما المتميز، ويسهم في إبقاء قدر من التوتروالتنافس بينهما.

ولكن الأشراف والانكشاريين- كليهما- كانوا ينبعثون من سكان حلب، في أنشطتهم وبنيتهم الاجتماعية- الاقتصادية. وقد كانوا يميلون إلى التعاون وتمثيل المدينة في ردود فعلها ضد الاضطهادات والاقتطاعات السياسية والمالية للسلطة العثمانية. وهكذا كانوا يجدون أنفسهم، في الغالب، جنباً إلى جنب، في صراعات الحلبيين ضد السلطة وممثليها، أكثر منهم واقفين في مواجهة بعضهم البعض.

وحين انهاروا، انهاروا معاً في الحركة التي جمعتهم، وهي تمرد1819، والتي سحقها ثلاثة من الباشوات، وتسعة آلاف رجل، بعد حصار دام مائة يوم ويوم، أعلن على إثره وفاة المدينة.

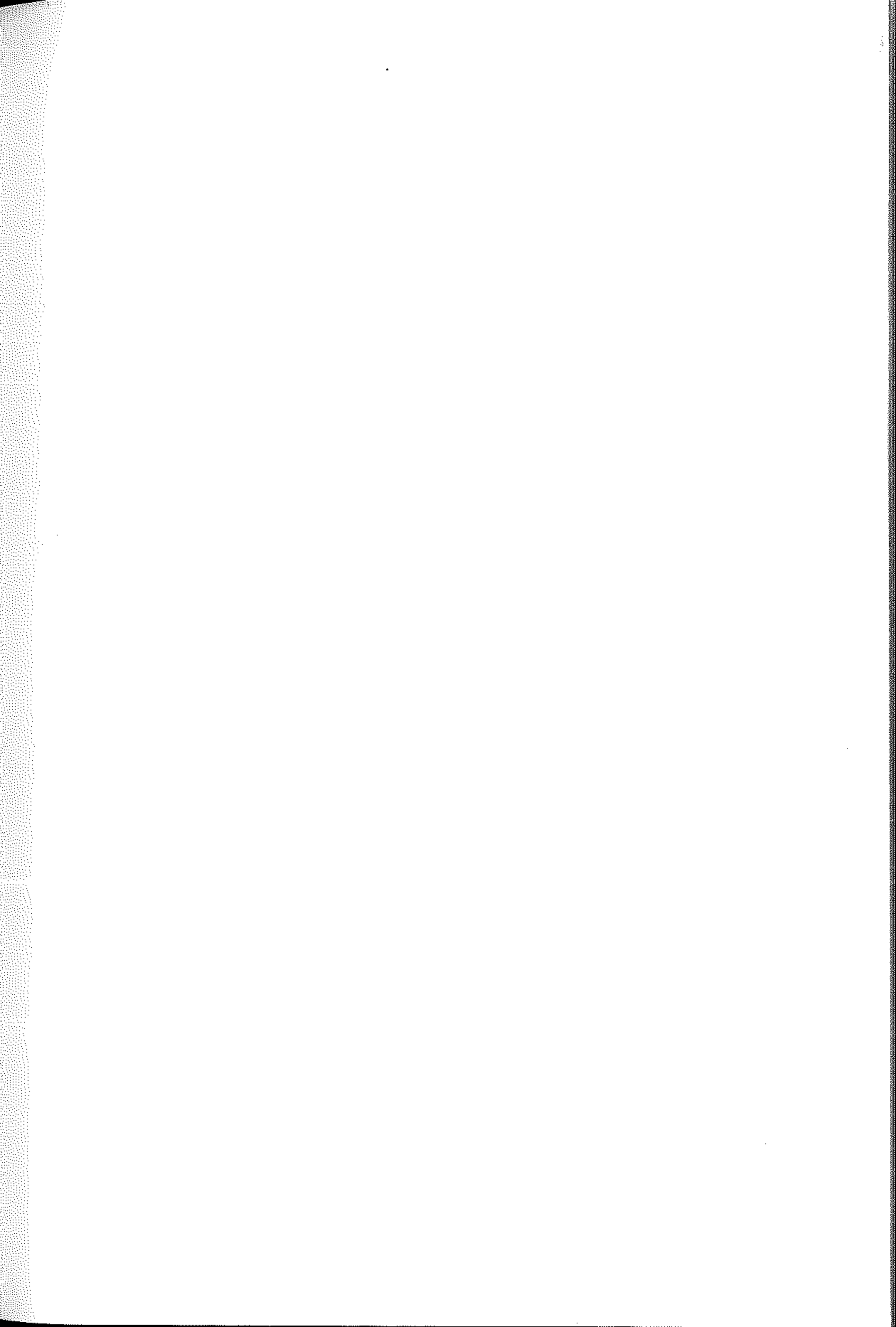


مواقع الأشراف في حلب (1760 - 1770)

الفصل التاسع عشر

طائفة في اتساع
مسيحيو حلب في العهد العثماني
(القرنين - XVI XVII)

بحث غير منشور



إن قلب الحي المسيحي في حلب، كما يمكن زيارته اليوم، تلك الجزيرة الصغيرة الهادئة المحصورة بين شوارع كبيرة حديثة تعج بالنشاط؛ هذا القلب لا يختلف إطلاقاً عن حارة النصارى في العهد المملوكي، قبل احتلال العثمانيين لسورية عام 1516.

والعديد من أبواب هذا الحي يرجعها سوفاجيه إلى تلك الفترة المملوكية. في هذه المجموعة من الأزقة الضيقة، المبلطة بعناية، والمحاطة بواجهات منتظمة، والتي تشكل حيّ الصليبة/ الجديدة، كانت تعيش في بداية القرن السادس عشر، طائفة صغيرة كان أفقها محدوداً بجدران الحي وأبوابه، وبمكانة كأقلية (ذمية) كانت توفر لها ضمانات (ومنها حرية العبادة)، ولكنها كانت تفرض عليها قيوداً، ، تلزمها بدفع الجزية.

كانت هذه الطائفة تنقسم إلى أربع مجموعات مختلفة أشد الاختلاف بارتباطاتها، ولغة طقوسها(بالرغم من أنها كلها ناطقة بالعربية): ثلاث منها كانت تعتنق مذهب الطبيعة الإلهية، والذي أدانه(المجمع المسكوني الرابع في خلقيدونة عام451) مما أدى إلى إنشاء كنائس مستقلة« ارثوذوكسية» وهي: الروم، وهم الأكثر عدداً ويتبعون بطريرك القسطنطينية، ولغتهم الطقسية هي اليونانية؛ والأرمن الذين كانوا يدعمون استقلالهم بتشدد قومي ولغوي؛ والسريان اليعاقبة، وهم الأقل عدداً، ويستخدمون السريانية في طقوسهم الدينية. أما الموارنة، الذين كانوا على صلة قوية بطائفتهم الكبيرة في بيروت، فقد كانوا يضعون اللمسات الأخيرة على عملية اقترابهم من كنيسة روما.

هؤلاء المسيحيون المتجمعون حول كنائسهم التي كانت تحتل مركز الحي، لم

يكونوا يمثلون أكثر من 5% من سكان حلب الذين كانوا يقدرون آنئذ بـ 60000 ساكن .

على أن الانطباع بالاستمرارية منذ مطلع القرن السادس عشر وحتى الفترة المعاصرة، التي بدأنا الحديث بها خادع تماماً . ففترة القرون الثلاثة التي مرت بين القرن السادس عشر ونهاية القرن الثامن عشر شهدت حصول تحول عميق لهذه الطائفة على أكثر من صعيد:

أولاً، كان هناك ازدياد سكاني هائل، شكّل مظهراً من مظاهر ازدهار مجموع الطوائف المسيحية في الشرق الأوسط . وقد نوّه ي . كورباج Y. COURBAJE . وب فارج P. FARJUES بهذا التوسع، ولكنه يتخذ هنا بعداً استثنائياً .

ثانياً، تحوّلت الطوائف المسيحية من الداخل، بشكل عميق، تحت تأثير حركة قوية للارتباط بكنيسة روما : هذه الحركة « التوحدية» دعمتها الإرساليات اللاتينية وساعدها القناصل الغربيون، مما جعل غالبية الحلبيين يميلون إلى الخضوع لروما .

وهذا التحوّل المزدوج ترك أثره في العلاقات بين الأقلية المسيحية والأغلبية المسلمة، وشكّل حَدَثاً رئيساً في تاريخ المدينة السورية الكبرى .

1- التوسع الجغرافي للطائفة المسيحية.

بالرغم من أننا لا نملك إلا معطيات ديموجرافية متواضعة عن البلدان العربية، فإننا نعرف تماماً تطور السكان المسيحيين في حلب، والطريقة التي سجلوا بها وجودهم على جغرافية المدينة .

لقد أجرى العثمانيون في القرن الأول لاحتلالهم إحصاءات تشير إلى عدد المنازل (الخانات)، حيّاً حيّاً، مع تمييز للسكان بحسب انتمائهم الديني : مسلمون، ومسيحيون، ويهود . وهناك اثنان من دفاتر (الطابو) : الدفتر الخاص بسنة 944هـ

(1537م-1538م) تحت رقم(397)، والدفتر الخاص بسنة 992هـ/ 1584 م تحت رقم (610)، يسجلان الاحصاءات .

وهناك أيضاً سِفر رحلة القنصل الفرنسي دارفيو الذي يعطي تقديراً لعدد سكان حلب عام1683، موزعين على الأحياء، وهو يستند بالتأكيد إلى وثيقة رسمية من ذلك الزمن .

وتحتوي سجلات المحكمة الشرعية على معطيات بشأن العديد من المسيحيين تذكر أمكنة إقامتهم (بحسب الأحياء)؛ مما جعلنا نجري استقصاء لسجل (حلب28 الخاص بسنوات1070 هـ-1074هـ/ 1659م-1663م)وسجل (حلب 105الخاص بسنوات1184 هـ-1187هـ/ 1771م-1773م)، لاستخلاص هذه المعلومات .

وأخيراً فإن كامل الغزي يعطي تعداداً لسكان حلب، موزعين على الأحياء، في كتابه (نهر الذهب) مع تحديد لانتمائهم الديني، بالنسبة للسنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر .

وهكذا، فإننا نملك الوسائل لمتابعة تطور الطائفة المسيحية في حلب، على مدى أربعة قرون، على صعيد مظهرها الكمي، ومواقعها في المدينة، في الوقت ذاته .

نحن نعرف نقطة الانطلاق لتاريخ المسيحيين هذا في حلب في العهد العثماني : وهو حي الصليبة / الجديدة، الواقع في الزاوية الشمالية- الشرقية للضاحية الشمالية حيث يمكن التأريخ للاستيطان المسيحي بالكنائس التي أنشئت في القرن الخامس عشر(الأرمن1455 ؛ الموارنة قبل1489 ؛ الروم الأرثوذكس، نهاية القرن؛ السريان1510) .

لقد كانت طائفة صغيرة من دون شك، إلا أنه جرى دعمها حين وصول العثمانيين، إذا صحّ ما يقوله الغزي، بإنشاء زقاق الأربعين أيام السلطان سليم،

الـذي أراد أن يـسكـن في المديـنة أربعين عـائـلـة مـسيـحيـة لتنشيط الفـعـاليـات التجارية فيها .

ومـهـمـا كـان الأمـر ، فـإن الإحـصـاء الأول لعـام 1537 لا يذكـر إلا طائفـة متواضعة ، تتكون في حي النصارى من 161وحدة عائلية ، وفي مجموع الطرقات الواقعة خارج باب النصر ، حيث كان يسكن مسيحيون على الأرجح ، من 392 وحدة عائلية . وهكذا يبلغ المجموع 553 خانة (وحدة) من مجموع 10270وحدة أي 5.4 % من سكان حلب .

ويشير الإحصاء الذي أجري نحو نهاية القرن(1584) إلى أن النمـو مـا يزال قليلاً : 683 وحدة ، أي 6.8 % من المجموع البالغ(9361 وحدة) .

ويبدو أن القرن السابع عشر تميز بتزايد كبير في أعداد الطائفة المسيحية ، نتيجة حركة كبيرة لهجرة الموارنة من لبنان ، والارثوذكس من مناطق سورية الداخلية ، والأرمن من كيليكيا وشرقي الأناضول .

والمشكلة الناجمة عن وجود هؤلاء الحلبيين الجدد جعلت السلطات تفرض عام 1653نوعاً خاصاً من الإتاوة على المهاجرين الجدد ، خلال عشـر سنوات ، يجري النظر إليهم بعدها بصفتهم من ذميي حلب .

واستناداً إلى أرقام ذكرها بروس ماسترزBRUCE MASTERS ، فإن عدد المسيحيين الذين خضعوا للجزية ارتفع من 2500 عام 1640إلى 5391 عام 1695 ، أي أنه تضاعف خلال أقل من نصف قرن .

لذلك يجب ألا ندهش إذا رأينا أن جغرافية أحياء السكن التي فيها مسيحيون (في سجلات المحكمة عام 1659- 1663) ظهر فيها تقدم كبير نحو الشرق ، حيث يقع مركز الطائفة(الصليبة- الجديدة- الهزازة- عطوة- زقاق الأربعين) . وقد جاء فيها أربعون ذكراً للمسيحيين من أصل74) ، وبدت فيها أحياء متقدمة نحو الشرق ،

مشيرة بذلك إلى الانتشار التدريجي للمسيحيين : الشمالي ، بالي ، الأكراد ، زقاق كعكه ، قوّاص ، جرابة ، البساتين ، الشريعتلي ، الألمجي ، وحتى أقيول ، على طول الشارع الكبير الذي يصل باب الحديد بباب أغير . وتشكل الأحياء السبعة عشر المذكورة كتلة متجانسة بشكل لافت للنظر ، ولكن السكان المسلمين فيها كثيرون بالطبع .

وتؤكد الترتيبات المدينية الهامة التي زُوِّدت بها المدينة آنئذ هذه الحركة .

فمنذ عام1583 ، بنى بهرام باشا حماماً عاماً جميلاً(حمام بهرام)، على طرفي حي الجديدة ، أي أنه بعيد عن مجموع المباني التي أنشأها في مركز المدينة نفسه .

ومما يلفت النظر بشكل أكبر ، المجَّمع الذي أقامه الوالي ابشير باشا ، عام 1653في قلب الحي المسيحي نفسه ؛ ويتشكل من : خان ، وثلاث قيساريات (لصناعة النسيج)، ومقهى ، وعين ماء ، وحوانيت .

أما الجامع الذي يزيّن زاوية هذا المجّمع ، فهو صغير جداً لدرجة أنه يبدو مجرد حجة دينية للوقف ، تشهد على حيوية الطائفة التي تسكن هذه المنطقة ، وعلى اهتمام الباشا بتلبية حاجاتها اليومية(الحوانيت ، وعين الماء ، والمقهى) وتسهل فعالياتها(الخان والقيساريات) .

وقد استمر نمو الأحياء المسيحية نحو الشرق خلال القرن الثامن عشر .

ففي السجل105 للمحكمة (عن سنوات 1771-1773) يجري ذكر26 حياً يسكن فيها أفراد مسيحيون ،9 من هذه الأحياء تعود إلى أكثر من قرن ومنها : مرعشي ، وماوردي ، وقسطل الحرامي ، وزقاق الطويل ، وخراب خان ، والعريان : « والجبهة الرائدة » لهذا التقدم ، تتجاوز حتى الشارع الكبير من الشمال إلى الجنوب بذكر زقاق عنتر ، الذي سيحدد نهاية الاستيطان المسيحي . واستمر

الكثير من هذه الأحياء في إيواء عدد كبير من المسلمين. وبقيت الطائفة المسيحية متمركزة بشكل قوي في المنطقة الغربية للضاحية، وهي نقطة الانطلاق لتوسعها: أحياء الصليبة، وقسطل الحرامي، والهزازة، والأربعين، والألمجي؛ ويأتي ذكرها46 مرة من87.

وهناك ظاهرة جديدة، فوثائقنا تظهر أن عدداً من المسيحيين سكنوا في «المدينة»، في وسط القطاع الإسلامي: زقاق البيلوني، والجلوم الكبير، وساحة بزي. على أن هذا الخرق للقاعدة يبقى محدوداً: فهناك ذكر 6 مرات لخارج الضاحية الشمالية، أي 7%وليس من المستبعد أن تكون الطائفة المسيحية شكلت حوالي العام1800، 20%من مجموع سكان حلب (الذين كانوا يبلغون آنذاك حوالي 100000 نسمة)، ونصفها من «الروم» وربعها من «الأرمن».

وفي احصائية لنهاية القرن التاسع عشر، يعطي كامل الغزي صورة لا تختلف عن تلك التي عرضناها. فبحسب ما يقول، هناك 19690مسيحياً يسكنون داخل«المحيط التاريخي» لحلب (أي 19.6% من المجموع الكلي للسكان الذي يبلغ100224).

من هؤلاء، كان 18018يسكنون في الحي الشمالي(91%)، وهو تمركز يماثل الوضع التقليدي تماماً. ويتوزعون في هذا الحي بنسبة تتناقص بانتظام من الغرب (الصليبة- الجديدة: 100%من المسيحيين) نحو الشرق (حوالي 50%من المسيحيين في الأحياء الواقعة على طول شارع باب الحديد). ويبدو أن ذلك يؤكد الصورة التي عرضناها عن استيطان تدريجي للمسيحيين، من الغرب نحو الشرق، مع حلول متزايد للسكان محل السكان المسلمين، مما يشكل حياً يتميز بتجانس كبير واضح.

لقد تردد عدد من المؤرخين في الاعتراف بعملية من هذا القبيل وهي عملية

تتعارض مع الأطروحات التقليدية بشأن « الاختلاط » الديني في المدن الاسلامية، تلك الأطروحات التي دافع عنها ا. عبد النور بقوة، وقَبلها ا. ماركوس.

على أن شاهد الأرقام يَفرض فكرة وجود تمييز جزئي على الأقل، لم يكن مفروضا، ولكنه مقبول بل ومرغوب فيه من الطائفتين.

والظاهرة التي تثير الدهشة، في إطار حلب، هي أن الطائفة الأقوى، اجتماعياً وسياسياً، تتراجع أمام الطائفة« المحمية » والتي تشكل أقلية.

ويمكن فهم هذه الظاهرة على أنها رغبة في تحديد المكان الذي تسكنه كل جماعة، والذي يتيح لحياتها الاجتماعية والسياسية أن تتطور بقدر أكبر من الانسجام في محيط متجانس؛ تلك الرغبة التي أدت في الكثير من المدن الاسلامية الأخرى إلى تشكيل أحياء مغلقة(جيتو).

فالنصرنة التدريجية للحي الشمالي في حلب، يمكن تشبيهها بـ« اسوداد » أحياء المدن الكبرى الأمريكية، ولكن لأسباب دينية وليست عنصرية؛ لأن مسيحيي حلب كانوا من أصل عربي، ويتكلمون العربية، ومن مستوى اجتماعي- اقتصادي أعلى، في المتوسط، من مستوى المسلمين.

ويمكن أن نجد مثالاً على قدر من الدلالة لأنماط انسحاب المسلمين، في وثيقة على علاقة بمنزل في حي الشمالي باعه يوسف بن عبد الله، وهو شخص تحوّل إلى الإسلام، إلى مريم بنت الياس، وهي مسيحية. وتنص الوثيقة، بشكل مستغرب، على أن يوسف هذا حصل على هذا المنزل، قبل أن يتحول إلى الإسلام.

ويمكن أن نفترض هنا، بأنه حين أسلم لم يعد يرغب في البقاء في وسط تسكنه أغلبية مسيحية (فبحسب الغزي، كان 97.6%من سكان هذا الحي مسيحيين).

وكان هذا، على الأرجح، رد فعل كثير من المسلمين الذين واجهوا هذه المشكلة؛ دون أن نغفل وجود تفسيرات أخرى في هذه الحالة الخاصة.

هذا التقدم الكاسح للمسيحيين نحو الشرق يفسر، من دون شك، حركة المعاملات العقارية بين المسلمين والمسيحيين(التي أشار إليها عبد النور وماركوس)، والتي رافقت، بالطبع، إعادة تشكيل الأحياء المذكورة فيما سبق، كما أنها أدت إلى اختلاط وتجاور في المناطق التي كان يتم فيها هذا التحول الطائفي.

وحول هذه النقطة، لا بد من القول إن المؤلفين الذين أشاروا إلى ظواهر الاختلاط كانوا على حق في ذلك، وإن الاتجاه الذي عرضناه لا يتناقض مطلقاً مع ما أشاروا إليه. فلم تكن الطوائف ترفض الاختلاط فيما بينها، كما سنرى، ولكن صيغة « النمو المستقل » كانت تبدو أفضل لهم لأسباب عدة.

فخلال ثلاثة قرون، ترك المسلمون للمسيحيين القسم الأكبر من الضاحية الشمالية(ولم يكونوا يمثلون إلا20.4%من سكان الإحياء الـ 27 التي وصفها الغزي على أنها ذات غالبية مسيحية).

وفي الوقت نفسه، بقي عدد المسيحيين الذين أقاموا في المدينة المسورة والضاحية الشرقية قليلاً جداً حتى نهاية القرن التاسع عشر: فالغزي لم يعدد فيها إلا3.4% و5.9% من المسيحيين.

2- الرخاء المادي للطائفة المسيحية في حلب:

هذه الظاهرة المدهشة التي تتمثل في اتساع الطائفة المسيحية في حلب، ومضاعفة سكانها في المدينة أربع مرات خلال ثلاثة قرون (وانتقالهم من 5%من مجموع السكان إلى 20%منهم)، نستطيع أن نعطي لها تفسيراً رئيسياً، وربما محاطاً ببعض الشكوك لضعف معرفتنا باقتصاد المدينة: وهو الرخاء الذي عرفه مسيحيو حلب في العهد العثماني.

ولكن هذه الظروف المؤاتية لم تكن لتحدث آثارها الكبيرة لولا التسامح الذي نعمت به الطائفة المسيحية في العهد العثماني.

وخلافاً للأقباط المصريين، الذين اقتصر عملهم على عدد محدود من الفعاليات المهنية (الهامة نظراً لأنهم مارسوا دور الإداريين والكتبة في ظل رجال السلطة)، فإن مسيحيي حلب مارسوا قدراتهم في عدد كبير متنوع من المهن .

فبالإضافة إلى الفعاليات التقليدية الموكلة إلى الأقليات في البلدان الاسلامية(عمل المعادن الثمينة)، ومهن البناء التي كان المسيحيون يؤدونها في الغالب، نرى مسيحيي حلب مذكورين في عدد كبير من المهن كانوا يشاركون فيها المسلمين .

لقد عملوا في جميع المهن الشائعة : فكانوا خبازين، وبائعي خضر وعطارين؛ ولكنهم لم يعملوا قصابين لأن هذه المهنة كانت حكراً على المسلمين (باستثناء عدة قصابين من اليهود) . ولكن ميدان عملهم المفضل، كما يظهر بوضوح في أسفار الرحلات، وكما تؤكده جميع الدراسات هو حرفة النسيج . فقد كان عددهم كبيراً في هيئات النقابات المختلطة للحياكين(8 من 21، عام 1658 والدقاقين(8 من 26، عام1779) والقصابجية (11من17، عام 1767)وصانعي الحريروبائعيه(الحريرية)(8من9، عام1968) وبائعي الشالات(10 من 24) .

ويبدو أن نمو حرفة النسيج في الضاحية الشمالية رافق توسع الطائفة المسيحية في القرنين السابع عشر والثامن عشر . وهناك مذكرة يعود تاريخها إلى 1777 تشير إلى أن «كل مشاغل النسيج والقماش المطبوع والمزهّر، والحرير اللامع كانت في يد المسيحيين .

وهي تضم 5000 نولاً، منها 3000نولاً تعمل في الأقمشة القطنية» .

وفي هذه المشاغل كان المسيحيون يستخدمون عمالاً أتراكاً .

وفي بداية القرن التاسع عشر، قدّر القنصل روسو عدد المهن بـ 12000مهنة، منها عدد كبير يزاول في الضاحية الشمالية في قَيسارية النسيج . وقد استمر أربعون منها حتى عام1930، حيث يمارس كل منها حوالي عشرين مشغلاً .

انطلاقاً من حرفة النسيج هذه، تطورت في القرن الثامن عشر تجارة كبرى للألبسة القطنية، ولعب المسيحيون فيها دوراً هاماً.

وقد أسهمت علاقاتهم المتميزة مع التجار الفرنسيين الذين كانوا يصدّرون هذه البضائع في هذا الازدهار: لقد كانوا الوسطاء المحتومين في جميع العلاقات مع الفرنسيين، ولكنهم عرفوا كيف يكوّنون شبكات تجارية لتسويق المواد الأولية والبضائع المصنعة.

وشبكات الأرمن هي الأقدم في هذا المجال: فقد لعبوا دوراً حاسماً في تجارة الحرير الإيراني في القرن السادس عشر واحتكارهم للتجارة مع شمال ما بين النهرين وفارس، أسهم في دعم الجالية الأرمنية في حلب. وحتى القرن الثامن عشر كانوا لا يزالون يسيطرون على تجارة القماش المطبوع بالأحمر (شفركاني) المصنوع في ديار بكر ثم في حلب، وعلى تجارة الفوَّة (التي تستورد من فارس والهند، وتستخدم في صباغته). وقد نبه ك. فوكاساوا إلى تطابق طرقات الشفركاني والفوّة والأرمن.

وفي القرن الثامن عشر، لعب السريان الكاثوليك دوراً مماثلاً. يقول فولني عام1785: «إنهم يمارسون الفن والتجارة. وقد أكسبتهم حماية الفرنج أفضلية واضحة، حيثما وجدت مكاتب أوروبية».

فقد أدت مصاعبهم مع الروم الأرثوذكس بعد1724 إلى دفعهم باتجاه المنفى، وسمح لهم ذلك بإنشاء قواعد تجارية واسعة.

ففي مصر، لعبوا دوراً تجارياً هاماً ابتداء من1750. وكان المرء يصادفهم عام 1747 بين تجار الأقمشة القطنية في عنتاب، وحتى في أمكنة أبعد من ذلك.

فالسرياني «فرانسيسكو نعم الله» الذي يعود بأصله إلى ديار بكر. ولكن قسماً من عائلته يسكن في حلب، سافر مرتين للإقامة في كانتون نحو عامي 1735و1743، ثم استقر في مرسيليا ومات فيها عام1763.

إن الازدهار الهائل الذي عرفته تجارة حلب في مجال النسيج في القرن الثامن عشر، يجب أن يتم ربطه بالدور الذي أداه المسيحيون في حرفة النسيج في حلب، ومن جهة أخرى، بالمكانة التي حققوها لأنفسهم على صعيد التجارة الدولية لحلب.

على أننا، للأسف، لا نستطيع تقدير هذا الدور، إلا من خلال المعلومات التي نملكها حول تجارة مرسيليا. فهي معلومات مثيرة للاهتمام: إن مبيع الأنسجة الذي بلغ85000 ليرة عام 1700(10.4%من الصادرات) ارتفع إلى 1.7مليون ليرة عام1789 (48%من الصادرات). وخلافاً للصورة التقليدية حول طابع التجارة في البلدان التابعة، فإن حلب، في نهاية القرن الثامن عشر، كانت تبيع من البضائع المصنعّة أكثر مما تشتري.

وكان النجاح الاقتصادي للمسيحيين مرتبطاً إلى حد ما بالصلات التي أقاموها مع الفرنج، كما لاحظنا ذلك سابقاً، ولكن قبل كل شيء، بالمقدرة الهائلة التي أبدوها علي التلاؤم وانفتاح الأفق، وروح المبادرة لدى طائفة استطاعت أن تستفيد إلى أبعد الحدود من الظروف المؤاتية التي وجدت نفسها فيها في حلب.

3- تسامح السلطات إزاء المسيحيين:

لم يكن المسيحيون يستطيعون التوصل إلى ازدهار من هذا القبيل، من دون التسامح الذي كانوا يحظون به من السلطات العثمانية، من دون شك.

فبعد فترة طويلة سيطر فيها على كتابة التاريخ العثماني، مؤرخون متزمتون معا دون للإدارة التركية التي وصفت بأنها مزعجة ومتسلطة، بصريح العبارة، ولا سيما إزاء الأقليات؛ بعد هذه الفترة أصبح من المكرر والمبتذل أن يقال إنها كانت تتصف، على العكس من ذلك، بمعاملة منفتحة للأقليات، (لأن استقلال الطوائف يتيح إدارة أيسر وأقل تكلفة)وذلك للسهولة وليس من حيث المبدأ(مع أن العثمانيين عاملوا المسيحيين بقدر أكبر من التفهم بالنسبة لتلك الفترة).

وحلب لا تختلف من هذه الزاوية عن المدن والولايات العربيةالأخرى، حتى أننا لا نستطيع أن نقول إن الفترة العثمانية كانت تمثل للمسيحيين عصراً ذهبياً حقيقياً. وهذا ما يستخلص من ملاحظة ا. راسل الذي كان مقيماً في حلب عام1750، بشأن معاملة العثمانيين للأقليات: «كانوا يتقبلون حرية الاعتقاد في الأمكنة التي يحكمونها، ويسمحون بالممارسة العامة للديانتين المسيحية واليهودية، بشعائرهما وطقوسهما. وكان الرهبان يرتدون ملابسهم الخاصة، ويؤدون وظائفهم، وفي الطقوس الجنائزبة يرفعون الصليب ما أن يخرجوا من باب المدينة».

ومن المؤكد أنه كان هناك القليل من حالات العنف الجماعي، أو الفردي خلال هذه الفترة الطويلة، ومنها بعض الإعدامات «الشرعية من وجهة نظر الشرع، التي حلّت بالمرتدين إلى المسيحية، مثل داود المالكي، عام1660 (الذي لم يكن اعتناقه للإسلام مؤكداً) وابراهيم و. ديمتري، عام1742، وقد اتهم، كلاهما، بالارتداد إلى المسيحية بعد اعتناق الاسلام ونُفِّذ فيها حكم الإعدام.

أما الإذلالات المالية التي أصابت المسيحيين، فقد كانت قاسماً مشتركاً بين الذميين والرعايا، ولكن خطرها كان أكبر بالنسبة للذميين بسبب الغرامات التي فرضت أحياناً على الخاضعين للبابا بسبب شكاوى الأرثوذكس. فقد عرف المسيحيون كيف يقاومون المبالغات في المتطلبات عن طريق الاستعراض الكلاسيكي المتمثل في إغلاق كنائسهم، والذي كان يقود في معظم الأحيان إلى مفاوضات تنتهي بتسوية: وفي حركة من هذا القبيل استمر الإغلاق72 يوماً حتى تم التوصل إلى اتفاق.

على أننا لا نستطيع، بالطبع، نسيان الإجراءات التمييزية المزعجة التي كان الذميون يتعرضون لها في البلدان الاسلامية، بحسب مقتضيات «عهد عمر»، والتي يسجلها فولني في قائمة لافتة للنظر قائلاً: «يتحدثون عن تسامح الأتراك أحياناً ... هذا هو الثمن الذي يدفع مقابله ... كل استعراض ديني عام محرم على

المسيحيين ... إنهم لا يستطيعون بناء كنائس جديدة ... أو إصلاح كنائس قديمة إلا بإذن من السلطات يدفع ثمنه غالياً ... وهم لا يستطيعون ركوب الخيل في المدن، ويمنعون من لبس الأخفاف الصفر، والشالات البيض، واللون الأخضر بصورة عامة. أما ألوانهم فهي الأحمر للأحذية، والأزرق للملابس، وهذا ما ينبغي لهم ارتداؤه».

ويتساءل المرء في الحقيقة، إذا ما كان الرحّالة فولني يتحدث عن مصر بدلاً من سورية. لأنه إذا كان صحيحاً إن احترام الشارات المميزة كان يجري التنبيه إليه بعد 1750، في أعوام1762 و1775 و1780 من أجل الرداء، وفي 1761(من أجل الاستخدام المنفصل للحمامات)، فيمكن أن يفسر هذا الالحاح على أنه إشارة إلى مخالفة الممنوعات.

ف.ا. راسل، وهو ملاحظ دقيق في العادة، يلاحظ على سبيل المثال، أن منع ركوب الخيل كان يجري خرقه، يقول: «إن حرية الركوب، يستمتع بها حالياً، لا الفرنسيون فقط، بل عدد من مسيحيي البلاد ويهودها أيضاً».

ومن الممكن أيضاً أن نفسر الكثير من هذه القواعد بصفتها حرصاً على النظام الأخلاقي، كان يشغل السلطات الكنسية المسيحية أيضاً؛ ذلك الحرص الذي كان يحض على عدم ارتداء الملابس الفاخرة واللافتة للنظر، وعدم القيام بسلوك غير محتشم(مثل التنزه في حدائق حلب، أو المشاركة في الليالي الحلبية).

وفيما يتعلق بأصعب هذه القيود، تلك التي تمنع بناء الكنائس أو صيانتها، والممارسة المكشوفة للشعائر، يبدو أن الموقف العام للسلطات كان متفهماً(وربما كانت الموافقة تأتي مقابل بعض التعويضات المالية).

ففي عام 1616 تمكّن الأرمن من تكبير كنيسة الأربعين شهيداً؛ كما أنه جرى إصلاح كنيسة الموارنة عام 1638، وتكبيرها عام1686 لتلبية حاجات الجالية المتنامية.

ويبدو أن السلطات والسكان المسلمين تسامحوا أيضاًمع الاستعراضات الخارجية، التي ربما أثارت ردود فعل قوية في ولايات أخرى من الامبراطورية: وهي المواكب في مناسبات الزواج والدفن. فقد أقيم بمناسبة دفن حلبشاه وهو من أعيان السريان الكاثوليك، موكب حتى المقبرة عام 1663« اشترك فيه كل أفراد الطائفة، وهم يحملون مشاعل في أيديهم، بينما كان الأطفال يسيرون مثنى مثنى وهم يحملون سعف النخيل والأزهار».

وقد أقيم موكب آخر لتنصيب بطريرك.

وفي عام1641، دعي المسيحيون رسمياً للاسهام في الاحتفال « المدني » الذي يحيي عودة وفد من إيران جرى تكليفه جلب الماء الذي كان يتوقع له أن يجذب عصافير السمرمر التي يعرف عنها التهام الجراد، لتلتهم الجراد الذي غزا الريف: كان الموكب يتكون من أعيان المسلمين، ولجنةالاستقبال التي تضم « رجال الدين المسيحيين بثيابهم الطقسية، يحملون صلبانهم وأيقوناتهم، وينشدون باليونانية، والسريانية، والأرمنية». وقد اشتركت هذه اللجنة في الموكب « الذي سار عدة ساعات حتى القلعة حيث تم تعليق الوعاء الذي يحوي الماء في طنف مئذنة».

إن الحج كل عام باتجاه القدس، والذي كان ينظم ويمارس في جماعات وراء الرهبان والأساقفة، يلفت النظر بأهميته وزخمه، ولا سيما إذا تذكرنا أن تنظيم مشروع حج مسيحي في مصر عام 1779أثار فتنة بين السكان سالت فيها الدماء.

فالجماعة المسيحية في حلب لا تعطي الانطباع بأنها كانت محصورة في محيط مغلق، ولا تستطيع الأمل في حياة هادئة إلا إذا تصرفت بشفافية كاملة بقدر الإمكان. وحالات العنف اليومي تبدو نادرة. لأن العلاقات بين المسلمين والذميين كانت مريحة كما سنرى.

ونحن نملك حول هذه النقطة شاهداً غريباً. فبحسب رоولف Rawwolf، لم يكن المسيحيون يترددون في استخدام أساليب غريبة ... وبدلاً من أن يتعثروا بتركي جاثم على ساقه، كانوا غالباً يركلون الساق التي كان يستند إليها من تحته، ويجعلونه يسقط على وجهه. فأن يظهر المرء الجبن أمام تركي لا يؤدي إلا إلى المزيد من التمادي والضحك ... ولكن الأتراك يعجبون بمسيحي يظهر الجرأة».

لقد وصل تسامح السلطات المحلية والمركزية إزاء المسيحيين إلى حدالسماح بنشاط العديد من الإرساليات الكاثوليكية، التي وصلت تباعاً: الفرنسسكان عام1571، والكبوشيون1623، واليسوعيون عام1625 والكرمليون عام1625. وقد كان في حلب عام 12،1760مبشراً (مقابل 25 راهباً كاثوليكياً، و37راهباً ارثوذكسياً).

واستقرت كنائس وأديرة في مركز المدينة: الكرمليون في خان الجمرك، والفرنسسكان في خان شيبان الأفرنج، والكبوشيون في خان القصبجية، والعازاريون في خان البنادقة. وقد أثار وجود هذه البؤر، بالطبع، مشكلات: فوجود الكرمليين في خان الجمرك، حيث كان يوجد مسجد، أثار شكاوى وأدى إلى إغلاق المصلّى، بشكل مؤقت. وفي 1710أراد اليسوعيون الاستقرار في الجلّوم، وهو حي إسلامي راق، مما أثار فتنة.

وفي سبيل الانتقال من هذه المقّار إلى الجُديدة حيث تقطن رعيتهم، كان المبشرون يجتازون حي الأسواق المركزية، مما أثار عدداً من الصدامات، ولكن هذه الصعوبات كانت تذلّل على العموم.

والسلطات التي قبلت وجود النشاط التبشيري والتربوي لهؤلاء المبشرين اللاتين، لم تعترض أيضاً على حركة تحويل الجماعات الشرقية نحو روما؛ تلك الحركة التي نمت في النصف الثاني من القرن السابع عشر: فثلاثة أرباع السريان تحّولوا إلى الكاثوليكية نحو عام1700.

وفي إطار الجماعة الرومية، وهي الأكثر عدداً، انتهت عملية التحول باتجاه روما إلى أزمة عام 1724 وإلى انفصال تام بين الأرثوذكس واللاتين.

وتفسر قوة التحوّل هذه، مقدرة هذه الإرساليات وجدواها من ناحية، بالإضافة إلى أسباب محلية (المصالح التجارية للمسيحيين، وعدم ارتياح الروم أنفسهم إلى الرهبان الناطقين باليونانية)، وإلى دعم قناصل فرنسا، من جهة أخرى. وفي نهاية القرن الثامن عشر، أصبح «اللاتين» يمثلون الطائفة الأكثر عدداً.

ولم تكن السلطات المحلية والمركزية تعبأ كثيراً بحركة لا تهمها إلا من زاوية المال (دفع الضرائب)، والحفاظ على النظام، وهذه كان يجري تنظيمها في إطار الجماعات التي لا يعترف فيها العثمانيون إلا بالأرثوذكس.

على أن هذه السلطات اضطرت للتدخل مرات عدة، وبناء على طلب الارثوذكس الذين تأثروا بالنزيف الذي كان يضربهم و يضعفهم: 1660، 1668، 1709، 1759، 1768، 1772، 1778. ولكن تدخلها كان يتوقف على العموم لدى توقف المهاترات الذي يضع بدوره حداً للعنف.

وقد عبر المتسلّم عن سياستها بوضوح تام عام 1668 بقوله: «إعلموا أنكم جميعاً غير مسلمين، مهما يكن المعتقد الذي تؤمنون به خارج عقيدتنا».

ولم يكن ا. راسل شديد المبالغة حين لاحظ أن مصاعب الطوائف كانت نتيجة صراعاتها الداخلية على العموم. وأضاف «كانوا يتمتعون بتسامح تام في ظل حكومة محمدية. والمصاعب التي كانوا يشكون منها أحياناً فيما يتعلق بالدين، هي دوماً نتائج خلافات داخلية فيما بينهم، لأن الأتراك لم يكونوا يتدخلون مطلقاً إلا إذا جاء حثّهم على ذلك من أحد الأطراف».

لذلك لم يكن من المدهش أن تصل المدارس إلى نمو هائل، سواء في ذلك الشرقية واللاتينية؛ وأن تصبح حلب نفسها عام 1706 مركزاً للطباعة والنشر، بمناسبة إحضار اثاناز دباس مطبعة، يشهد لها أنها الأولى في العالم العربي.

كما تجلى الموقف المتسامح للسلطات في مجال العدل. وهو ما يفسر، على الأرجح، الوجود المسيحي القوي في سجلات المحاكم. فالذميون كانوا يحلون مشكلاتهم، من حيث المبدأ أمام مسؤوليهم الدينيين.

ولم تكن المحكمة الشرعية تتدخل إلا حين يتعلق الأمر بمسلمين، أو حين تتأزم الأمور بين الطوائف.

يعرف عن القضاة العثمانيين سمعة سيئة، ويتهمون على العموم بالفساد والانحياز الشديد ضد المسيحيين الذين تعرض قضاياهم عليهم. ولكن استقصاءنا في سجلات حلب أعطانا انطباعاً مختلفاً: ويبدو لنا أن القضاة ينطقون بأحكامهم، إزاء المسيحيين، بمنطق وعدل، كما أن هؤلاء المسيحيين لا يبدون ضحايا لظروفهم. وسأعطي عدة أمثلة من قضايا جرى الحكم فيها عام 1757في مجالات متعددة.

اتهم فرنج، وهو مسيحي رومي، الشريف طه بأنه سلبه عشر قطع عن طريق إخافته. وهوماعترف به الشريف بوقاحة. فأمر القاضي المتهم بإعادة المال، وحثه على الامتناع عن تصرفات من هذا القبيل.

شريف آخر، هو حسين شلبي، اتهم مسيحياً هو جبرائيل ... بأنه دفعه بقوة وجرحه أثناء دخوله إلى خان موتيان. فردّت دعواه لنقص الشهود.

ومخائيل، وهو مسيحي رومي من حي شرعتلي، جاء يشتكي أمام المحكمة: فهو يعاني من مضايقة ابن عمه المسلم يحيى والذي يريد الزواج من شقيقته مريم، التي ترفضه. ذلك أن مصطفى، والد يحيى اعتنق الإسلام، وهو شقيق نصور والد مخائيل ومريم، وجاء ابنه يحيى يطالب بحقه في الزواج بابنة عمه مريم. إلا أن القاضي، الذي أخذ بالحسبان أنه لم تكن هناك علاقات جنسية بين يحيى ومريم، قرر أن الفتاة حرة في الزواج ممن تريد، لذلك ردّ يحيى مفضلاً العدل على العُرف والنص القانوني.

لذلك لن ندهش إذا ما رأينا المسيحيين يلجؤون مراراً إلى القضاة في أمور تتعلق بهم، وفي حالات شديدة التنوع، كما أوضح ذلك بجلاء بحث سريع أجريناه في سجل للمحكمة يعود إلى عام1757، مثل الخلافات التجارية وقضايا الديون. ولكن أيضاً في مشكلات تتعلق بمكانتهم الشخصية: قضية طلاق، قضية توريث النساء (ذلك أن الشرع الإسلامي كان أكثر تحرراً في هذا المجال من الحق الكنسي). والعلاقات العسيرة بين الطوائف المسيحية تفسر اللجوء إلى المحكمة الشرعية في غالب الأحيان.

فسجل حلب رقم 105 (1771 -1773) يسجل29 عقداً للزواج بين مسيحيين من مذاهب مختلفة، وهذا مفهوم إلى حد بعيد؛ ولكن في إحدى الحالات كان هناك زواج بين اثنين من الأرمن، أحدهما كاثوليكي، والآخر ارثوذكسي. وفي حالة كهذه، كانت المحكمة توفر الأرض المحايدة الضرورية. وتسجيل التحول من طائفة إلى أخرى يدخل في هذا المجال. وتدخل المحكمة كان يبرر بأن الأمر يتعلق بتنظيم تحويل الضريبة المفروضة من طائفة إلى أخرى.

وحدّة الصراعات بين الأرثوذكس و اللاتين كانت تؤدي بالارثوذكس غالباً إلى اللجوء للقاضي، وإلى الذراع المدني للوالي لحل قضايا الانضباط الداخلي، أو حتى القضايا الكنسية الخالصة مع خطر إضعاف السلطة الدينية بشكل كبير.

ولكن خارج هذه التصرفات الشاذة والمتصلة بالظروف الدينية لدى المسيحيين، يمكن أن نرى، بصورة اعتيادية، أن المسيحيين يلجؤون عن طيب خاطر إلى القضاة، ويجدون لديهم العدالة.

4- طائفة حسنة الاندماج في محيطها الإسلامي.

جماع القول، إن الطائفة المسيحية في حلب في العهد العثماني، تعطي صورة مندمجة في محيطها الاسلامي إلى الحد الذي كانت تسمح به روح ذلك العصر.

ومن المرجح أن هذا الاندماج يتجلى أكثر ما يتجلى في الفعاليات الاقتصادية. ففي مقال هام كتبه عبد الكريم رافق منذ عدة سنوات، لفت الانتباه إلى مشاركة المسلمين والمسيحيين في تنظيمات مهنية (طوائف) جماعية. وهذه المشاركة تظهر في الوفود المختلطة التي تأتي لحل مشكلاتها أمام المحكمة.

ويذكر رافق، فيما يتعلق بالأعوام1627 -1662ثماني عشرة من هذه الوفود التي تنتمي إلى 12مهنة وتجمع أشخاصاً متنوعين. وللمسيحيين فيها نسبة هامة تبلغ32% للمجموع، ولكنها يمكن أن تتجاوز 50% في بعض المهن، كما في حالة الخبازين.

والسبر الذي أجريته بنفسي، بالنسبة إلى سنوات 1764-1769 في سجلات المحكمة يؤكد هذه النتائج، بل إنه يكشف عن وجود نسبةأعلى من المسيحيين في المهن المذكورة سابقاً: ففي هذا السبر تبلغ نسبة المسيحيين44.3%، وهم يشكلون غالبية صناع وبائعي الحرير(الحريرية)، والقصبجية، وصانعي الأحذية (الصرمجية)، والصاغة. ولنلاحظ أن شيوخ هذه المهن المختلطة كانوا، جميعاً، من المسلمين بالرغم من هذا التفوق العددي للمسيحيين، مما يشير إلى حدود هذا الوجود المشترك، ولكن الأمر يمكن أن يفسر أيضاً بالطابع الديني للممارسات النقابية.

هذا الاختلاط في المهن كان من نتائجه قيام شراكة مهنية، نجد تأكيداً لها في العديد من الوثائق، بالرغم من أنه ليس لها نظير في البلدان الإسلامية الأخرى التي كانت تعيش ظروفاً مماثلة، مثل مصر، حيث كان الفصل الكامل للفعاليات الاقتصادية يشكل القاعدة.

فقد كان في حلب مسيحيون يعملون في مشاغل يديرها مسلمون، والعكس صحيح.

ولدينا وثيقة من عام1771، متعلقة بخلاف أمام القاضي، في قضية دفع أجر قصبجي مسلم (وشريف أيضاً) يعمل لدى مسيحي، تقدم لنا مثالاً على ذلك.

هذه الحالة، المخالفة لسيطرة المسلمين « الطبيعية » في المجتمع، كانت تحدث خصومات من دون شك. وهناك مثال مميز يشير إليه ج. ب. ثييك بمايلي:

في عام 1767 يوجه القاضي الكواكبي أمراً إلى شيخ حرفة النسيج يقول فيه: «هناك أشراف ومسلمون آخرون يرسلون أبناءهم لتعلم الحرفة، بصفة أجراء، عند الذميين. وهؤلاء يعاقبونهم ويشتمونهم، وهذا غير مقبول ولا سيما للسادات. لذلك، ومن الآن فصاعداً، لا ينبغي للذميين أن يستخدموا إلا أشخاصاً من طائفتهم، وعلى المسلمين أن يفعلوا الشيء نفسه. وإذا لم يجدوا ما يكفي من المتدربين المسلمين الجيدين، فيمكنهم أن يأخذوا مستخدمين مسيحيين ».

من الواضح أن هذا الأمر غير قابل للتطبيق، إذا أخذنا بالحسبان أن أفراد الطائفتين متداخلون في الفعاليات المهنية. وهناك مقال من عام 1777 يذكره فولني يبين ذلك جيدا، يقول: بعد أن يشير كاتب المقال إلى سيطرة المسيحيين على صناعة الأنسجة، يلاحظ أن المسيحيين أخطأوا في استخدام عمال أتراك، مما جعل هؤلاء يمتلكون الآن قدراً مماثلاً من المشاغل ».

ويمكن لدراسة معمقة حول اقتصاد حلب في العهد العثماني أن تلقي الضوء، من دون شك، على هذا الاتساع في التعاون المهني، ولا سيما في مجال التجارة، وفي إطار الشراكات التجارية التي يشير ماركوس إليها مراراً. والكثير من هذه الشراكات كانت تتضمن مبادرة مشتركة بين المسلمين والمسيحيين أو بين المسلمين واليهود. فالفوارق الدينية لم تقف في طريق علاقات الثقة المتبادلة والمشاريع المشتركة بين رجال الأعمال.

هؤلاء المسلمون والمسيحيون الذين كانوا يتشاركون في حياتهم المهنية، كانوا بعيشون جنباً ألى جنب في حياتهم اليومية أيضاً.

وبالرغم من أن الاتجاه العام كان يميل إلى تكوين أحياء مسيحية متجانسة، كما بينت ُسابقاً، فإن المسلمين والمسيحيين كانوا يختلطون حتماً في عدد من المناطق،

أثناء استقرارهم فيها، وعلى طريق إعادة التشكيل الديني للأحياء، والذي لم يكن شاملاً إلا نادراً (فالغزي لا يذكر إلا ثلاثة أحياء، الصليبة والجديدة والثمايات بصفتها مسيحية 100%) . وكان الاختلاط يظهر بشكل أكبر كلما اقتربنا من المحيط، المتحرك بفعل تقدم المسيحيين .

وفي القرن الثامن عشر، على الأقل، كان هناك مسيحيون يعيشون في أحياء تسكنها غالبية مسلمة . ويصف ج .ك . داقيد أنماط هذا التجاور على النحو التالي : في الهزازة، وهي حي إسلامي قديم جداً، غزاه المسيحيون، بقي وسط الحي مسلماً في غالبيته، وأصبح محيطه مسيحياً ؛ وفي حالات أخرى من الطرقات المسدودة المختلطة، كان التقسيم يحصل بين بداية الطريق ونهايته، أو بين طرفيه . وعلى كل حال، فإن ذلك لا يمنع الاتصال، في جميع لحظات العيش، بين الجماعات المختلفة .

وسجلات المحكمة لا تتيح لنا بالطبع الاطلاع إلا على الصعوبات التي تواجه هذا التجاور، ولكن الوضع كان هادئاً في الأحوال الطبيعيةوحين نقرأ أن عدداً من سكان قسطل الأكراد طلبوا عام 1772عدم السماح لعبد الله البنّا بسكنى حيّهم لأنه « سيء »، فعلينا أن نبقي في أذهاننا، أن هذا النوع من المطالب كان يجري تقديمه بشكل متكرر ضد مسلمين، لذلك كان من غير المعقول أن يستنتج منه أنه إشارة للصعوبات التي تظهر بين الطوائف .

ومن الضروري أن تقوم استقصاءات أوسع مما جرى حتى الآن لتقويم قوة الاتصالات الاجتماعية بين المسلمين والمسيحيين الذين يشتركون في نفس الفعاليات المهنية، أو يقطنون في نفس الأحياء، أو يرتادون نفس الأسواق ونفس الحوانيت : فقد أبديتُ فيما سبق ملاحظة بأن جميع القصابين في حلب كانوا من المسلمين إلى حد أن 18قصاباً مسلماً كانوا يعملون في الجديدة ويقدمون اللحم للسكان في هذه الضاحية .

ومن الصلات الشخصية التي كانت تقوم بين الأطراف يمكن أن نستخلص مؤشراً على وجود شهود في قضية سوء معاملة طفل من زوجين مسيحيين، أو بطريقة أشد دلالة، على وجود شهود مسلمين على توقيع عقد زواج بين اثنين من المسيحيين، أحدهما من الروم والآخر من الأرمن.

ولكن ما يلفت النظر هو الزواج المختلط بين مسلمين ومسيحيين، كزواج سلَرتارة، المسيحية الرومية، من المسلم الحاج عمر، والتي جاءت إلى القاضي عام1773 لتعلمه بأنها بقيت على نصرانيتها، (فيسجل الكاتب : على كفرها ودينها الباطل) وأنها تريد أن تسجل في وصية رسمية أنها ترغب في أن تدفن في مقبرة مسيحية.

إن عقود الزواج المختلط من هذا القبيل كانت عديدة، ، كان التسامح يسود فيها على ما يبدو، مع ملاحظة عدم وجود دعوةتبشيرية عند أتراك حلب.

ويلاحظ ا. راسل « أن زوجة رجل اعتنق الاسلام وأبناءه الذين ولدوا قبل هذا التحول، بقوا في المنزل، وسمح لهم بإقامة شعائرهم الدينية الأصلية دون أن يمارس عليهم أي تهديد.

وحين يتزوج تركي من امرأة مسيحية أو يهودية فإنها ليست مجبرة على اعتناق دين زوجها. وقد عرفتُ العديد من الحالات التي استمرت فيها الزوجات المسيحيات لرجال مسلمين في الذهاب إلى الكنيسة بانتظام؛ ليس هذا فقط، بل إن رهبانهن سُمح لهم بزيارتهن في المنزل ».

ويود المرء أن يعرف معلومات إضافية عن العلاقات التي كان من الممكن أن تنشأ بين المتعلمين من المسلمين والمسيحيين. والواقع أنه قامت صلات بين الرهبان الفرنسيين والعلماء المسلمين، ولدينا بعض شواهد عنها، منها على سبيل

المثال، العلاقة التي قامت عام 1629 بين راهب كرملي ومفتي المدينة، أو في العام ذاته، الزيارة التي قام بها راهب كبوشي إلى زاوية المولوية، وحضوره حفلة ذكر. وكان تعليق الراهب على الحفلة: « فيها أشياء ملؤها التفاني، ولكن ما ينقصها هو أساس من الإيمان، وفيها أيضاً شيء يُشعر بجنونها الخالص ».

إن الحاجة لتعلم العربية قاد بعض المبشرين إلى متابعة شيوخ في المدينة: فحوالي 1680 كان شبان مسيحيون حلبيون يدرسون العربية على يد الشيخ سليمان النحوي.

وفي أحوال عديدة، تدخل عدد من أعيان حلب (شيوخ أو نقيب الأشراف) لدى السلطة لحماية أعيان من المسيحيين الذين كانت السلطات الآرثوذكسية تلاحقهم لتحولهم إلى كنيسة روما. وهذا يشهد على علاقات شخصية بين المثقفين.

وفي عام 1701 أقام أحد قضاة حلب عدة جلسات نقاش بين مسيحيين من طوائف مختلفة. وبعد ذلك بفترة قصيرة، قدم بعض السكان شكوى ضد قاض اتهموه بالمشاركة في مناقشات المسيحيين. ولكن يمكن الافتراض بأن مشكلات اللغة، بالنسبة للمبشرين اللاتين، والطابع الاستحواذي للخلافات بين اللاتين والأرثوذكس فيما يتعلق بالرهبان الشرقيين؛ هذه المشكلات أعاقت إمكانية قيام حوار حقيقي اسلامي - مسيحي.

فالجدل الذي قام بين الشيخ الدمشقي عبد الغني النابلسي، العلّامة الأول في عصره (1641 - 1731) والبطريرك الملكاني اتاناز دباس (1647-1724) الذي أدخل المطبعة إلى حلب، كان فريداً على ما يبدو: ففي مقدمة فتواه التي أعطاها عام 1712، مجيباً عن ثلاثة أسئلة حول طبيعة الألوهية، عدّ النابلسي زميله في الحوار من « إخوة الرياضة الروحية، التي أصبحت الأرواح النبيلة والجواهر المرهفة بفضلها أقماراً في سماء اللاهوت ».

هذا التبادل، وعلى هذا المستوى، كان يشهد على احترام وتقدير متبادلَيْن جديرين بالإعجاب، بعيدَيْن عن اللعنات التي كان يجري تبادلها بين المسلمين والمسيحيين على طرفي الخط الرفيع من التسامح الذي كان يجمعهما ويفصل بعضهما عن بعض.

5- خاتمة

لم يكن من السهل على المرء دوماً، ولا من الممتع أن يكون ذمياً. وقد اعترف بذلك ضمنياً الرحالة ابن جبير عام1185 حين توقف في عكا، التي كانت في أيدي المسيحيين، في ملاحظته المريرة التي يقول فيها: « على المسلم في أرض مسيحية، أن يتعرض للإهانة وإلى الشرط التعيس لدافع الجزية ... ويعاني من أحوال أخرى يصعب عدّها وإحصاؤها ».

ولكن، إذا كان وضع « الذمي » غير مريح من نواح عديدة، فإن علينا أن نعترف بأن وضع مسلم أو يهودي في أوروبا العصور الوسطى والحديثة كان أشد صعوبة (وفي الواقع مستحيلاً).

فقبل الفترة المعاصرة، كان العهد العثماني يمثل الزمن الذي طبّق فيه على الأقلية المسيحية في أرض إسلامية النظام الأقرب لما يمكن أن يسمى التسامح: ففي الوقت الذي كانت المكاتب التجارية الأوروبية، والإرساليات المسيحية تزدهر في بلدان المشرق، كان الأفراد والجماعات « من التابعية العثمانية » (مسلمين ومسيحيين على حد سواء) يُمنعون من الإقامة في مرافئ البحر المتوسط الغربية الكبرى، ومرسيليا في طليعتها.

في هذه الظروف، يمكن فهم الازدهار الهائل الذي عرفته الطائفة المسيحية في حلب من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر: طائفة محرومة بالطبع من كل دور سياسي، وخاضعة لممنوعات وقيود من جميع الأنواع، ولكنها كانت تتمتع برخاء مادي لافت للانتباه، وهو ما يتجلى في فخامة مساكنها الكبيرة التي ما تزال

باقيــة في الأحيــاء المسيــحيــة في حلب . كــمــا نمت الطائفــة من الناحيــة الديموجرافية، ودفعت السكان المسلمين في الضاحية الشمالية تدريجياً نحو الشرق . وأقامت أخيراً، مع الغالبية المسلمة، علاقات مهنية واجتماعية أكثر انفتاحاً مما قام في أي مدينة عربية أخرى ولا سيما القاهرة التي كانت أوضاعها شبيهة بحلب في كثير من النواحي .

لذلك لا بد لنا من التساؤل عن الأسباب التي سمحت بقيام هذا الفرق في التطور بين الطائفة المسيحية في حلب، و الأقباط في مصر .

إن النجــاح الرائع لمســيــحــيي حلب يمكن أن يُعــزى إلى مــا يبــدو أنه ضــعــفــهم، وهو انقســامــهم إلى طوائف عــديدة(الروم، والأرمن، والســريان، والموارنة) هذا الانقسام الذي أثار فيهم المنافسة والنشاط والحيوية .

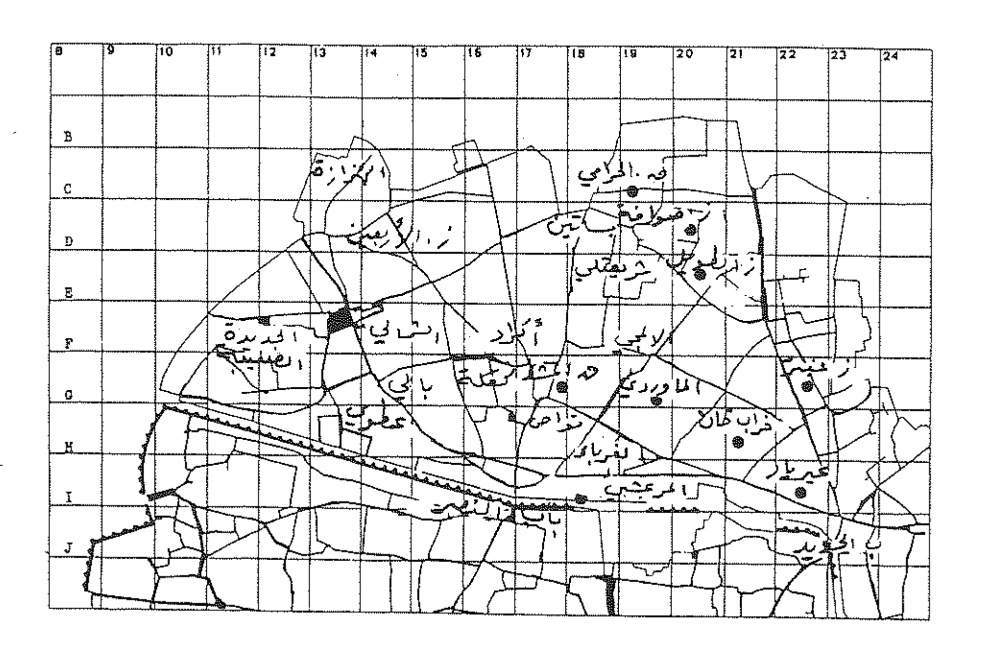
فالجـدل والتمزق اللـذان حدثا حول موضوع الالتحاق بكنيسة روما، لم يؤديا إلا إلى زيادة الحيوية لدى مسيحية حلب، في الوقت الذي كانت الطائفة القبطية موحدة كلها، وارثوذكسية في مجموعها؛ وهكذا انزلقت، دون الكثير من ردود الفــعل، في نظــام (الملة وجمعـها الملــل) العثـمـاني الخـاضع للسلطتين المحلية والمركزية .

أما مسيحيو حلب، فقد استطاعوا، بفضل انقسامهم نفسه، التحرر من هذه الوصاية الثقيلة، وتوكيد قدر من الاستقلال . كما استطاعوا بفضل الارساليات (الكاثوليكية)، الافادة من الفرص التي وفرها لهم وضعهم الاقتصادي المؤاتي : حرفة نسيج في أوج ازدهارها (كان للمسيحيين دور كبير في هذا الازدهار) وتجارة دولية نشطة .

ويؤكـد ذلك التناقض اللافت للنظر بين النجـاح الباهر للطائفـة الرومـيـة- الكاثوليكية الســورية التي دفعـها الانقسـام الذي عانت منه عام 1724إلى الهـجـرة والاستقرار في مصر، وبين الوهن النسبي للطائفة القبطية المحلية .

أمّا الباقي فقد أنجزه التسامح الكبير الذي حظي به مسيحيو حلب من قبل السلطات، وقبولهم اللافت للنظر أيضاً من قبل الغالبية المسلمة.

خارطة 24



الأحياء التي ذكر فيها مسيحيون في 1659-1663

الأحياء التي ذكر فيها مسيحيون في 1771-1773

فهرس الخرائط والمصورات:

المحتوى

الصفحة

الطبعة الأولى / ٢٠٠٧

عدد الطبع ١٠٠٠ نسخة

أندره ريمون

مؤرخ فرنسي مختص بالفترة العثمانية. يدير «معهد البحوث والدراسات حول العالم العربي والإسلامي (IRE MAM) في أكس – آن – بروفانس.

له أعمال كثيرة حول التاريخ الاقتصادي والسياسي للولايات العربية في الإمبراطورية العثمانية، منها:

- حرفيون وتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر، دمشق 1974، مجلدان.
- «القاهرة تحت الحكم العثماني»، في: قصور القاهرة ومنازلها، ج.2 باريس، المركز الوطني للبحوث العلمية CNRS، 1983.
- المدن العربية الكبرى بين القرنين السادس عشر والثامن عشر (بالانجليزية)، نيويورك، 1984.
- المدن العربية الكبرى في العهد العثماني، باريس، سندباد، 1985.
- أسواق القاهرة (بالاشتراك مع ج. فييت)، القاهرة، 1979.

مجموعة من المقالات، من ترجمة زهير الشايب إلى العربية، القاهرة، (لدى مدبولي).



٢٠٠٧

سعر النسخة داخل القطر ٢٦٠ ل.س في الأقطار العربية مايعادل ٥٢٠ ل.س